تقرير مدار

الإستراتيجي

2022

المشهد الإسرائيلي 2021

تـحرير

هنيدة غانم

المشاركون/ ات (وفق ترتيب المحاور)

وليد حباس
عبد القادر بدوي
مهند مصطفى
أنطوان شلحت
فادي نحاس
عاص أطرش
عرين هواري
أحمد أمارة

جميع الحقوق محفوظة

آذار ٢٠٢٢

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون – ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢+ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢+

e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

@madar_center

MADAR's Strategic Report 2022

Israeli Scene 2021

ISBN 978-9950-03-039-8

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين – ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

E-mail:info@al-ayyam.ps www.al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الفهـرس

الملخّص التنفيذي/ هنيدة غانم ١١

١. تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على إسرائيل ١٢

٢. مؤشرات وسيرورات متناقضة ١٣

٣. «حكومة التغيير» تعيد نظم التصدّعات الداخلية ١٥

٤. إسقاطات انضمام حزب عربي للائتلاف الحكومي ١٧

٥. هبّة أيار: تسييل «الخط الأخضر» ١٩

٦. التحول إلى خطاب الأبارتهايد ومساعي محاصرة السردية الفلسطينية ٢٠

إسرائيل والمسألة الفلسطينية/ وليد حباس وعبد القادر بدوي ٢٢

مقدمة ٢٤

١. «تقليص الصراع» بدلاً من الحل السياسي ٢٧

٢. إسرائيل وقطاع غزة: من «الهدوء مقابل الهدوء» إلى «الهدوء مقابل الاقتصاد» ٣٠

٣. الاستيطان في الضفة الغربية: دور فاعل للمستوطنين يجاور سياسات الحكومة ٣٣

٤. الهبّة الفلسطينية (هبّة أيار): من باب العامود إلى كل فلسطين التاريخية ٣٧

٥. قضية الأسرى والهروب من جلبوع ٤٢

خلاصة ٤٣

المشهد السياسي – الحزبي/ أنطوان شلحت ٤٦

مقدمة ٤٨

١. إقامة حكومة تناوب بين نفتالي بينيت ويائير لبيد ٤٩

٢. السياسات العامة لحكومة بينيت – لبيد ٥٦

٣. قراءة في انتهاء حكم نتنياهو ٦١

٤. ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة في ضوء الأزمة السياسية ٦٤

٥. خلاصة ٦٩

مشهد العلاقات الخارجية/ مهند مصطفى ٧١

مقدمة ٧٣

١. السياسة الإسرائيلية على المستوى الدولي ٧٤

٢. العلاقات الإسرائيلية على المستوى الإقليمي ٨٢

٣. السياسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات الدولية ٩٠

خلاصة ٩٣

المشهد الأمني - العسكري/ فادي نحاس ١٠٠

مقدمة ١٠٢

١. عودة المفاوضات الأممية بخصوص الملف النووي الإيراني ١٠٥

٢. مستجدّات الجبهة الشمالية – سورية وحزب الله ١١١

٣. التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني ١١٦

خلاصة ١٢٢

المشهد الاقتصادي/ عاص أطرش ١٢٥

مقدمة ١٢٧

١. مؤشرات اقتصادية عامة إسرائيل تغادر تدريجيًا التبعات الاقتصادية لـ «كورونا» ١٢٨

٢. السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ..... ١٤٠

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب ١٤٧

٤. الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي ١٥٠

خلاصة ١٥٣

المشهد الاجتماعي/ عرين هواري ١٥٦

مقدمة ١٥٨

١. معطيات عامة ١٥٨

٢. المتدينون الحريديون– سؤال الدين والدولة في إسرائيل ١٦٤

٣. القراءات الإسرائيلية لهبة أيار – الكرامة ١٧١

خلاصة ١٧٨

الفلسطينيون في إسرائيل/ أحمد أمارة..... ١٨٢

مقدمة ١٨٤

١. هبّة أيّار ٢٠٢١ و «ذوبان» مؤقت للخط الأخضر..... ١٨٦

٢. انشقاق «الموحدة» عن «المشتركة» وانضمامها للائتلاف الحكومي ١٩٧

٣. العنف والجريمة– استمرار لظاهرة قديمة وغياب لمعالجة حقيقية ٢٠٢

٤. السياسات تجاه القرى البدوية غير المعترف بها في النقب ٢٠٥

خلاصة..... ٢٠٨

قائمة الجداول.....

جدول رقم (١) أطياف أساسية داخل تيار الصهيونية الدينية ٥٤

جدول رقم (٢): التغيير في الاستخدامات الإسرائيلية بين ٢٠١٩–٢٠٢١ ..... ١٣٢

جدول رقم (٣): الصادرات والواردات السلعية الإسرائيلية حسب المناطق الجغرافية ٢٠٢٠– ٢٠٢١ ..... ١٣٣

جدول رقم (٤): خصائص قوة العمل في إسرائيل للأعوام ٢٠٢٠–٢٠٢١..... ١٣٦

جدول رقم (٥): مدخولات ومصروفات وعجز الدولة الإسرائيلية (مليار شيكل، ونسبة مئوية) ١٤٢

جدول رقم (٦): عوائد مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب ١٤٨

جدول رقم (٧): بيانات أساسية قابلة للتسويق في بورصة تل أبيب ٢٠١٩– ٢٠٢١..... ١٤٩

جدول رقم (٨): توزيع ميزانية التطوير (٢٠٢٢–٢٠٢٦) حسب المجال (مليار شيكل)..... ١٥٢

قائمة الأشكال .....

الشكل رقم (١): العوامل والظروف التي تبدو أنها تساهم في تشكيل سياسات إسرائيل تجاه

القضية الفلسطينية والاستيطان في الضفة الغربية في الفترة القادمة ٢٧

الشكل رقم (٢): التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع السنة التي سبقتها)

وتنبؤات مستقبلية (بالنسب المئوية). ١٣٠

الشكل رقم (٣): النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي لكل ربع سنوي بين ٢٠٢٠–٢٠٢١..... ١٣١

الشكل رقم (٤): نسبة التغيير في أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠١٥–٢٠٢١..... ١٣٨

الشكل رقم (٥): التغيير الشهري في جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠٢٠–٢٠٢١ ..... ١٣٩

الشكل رقم (٦): جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للعام ٢٠٢١ حسب القطاع ١٤٠

الشكل رقم (٧): أسعار العملات الأجنبية بالشيكل خلال العام ٢٠٢١..... ١٤٦

الشكل رقم (٨): التغيير في أسعار الدولار بالشيكل الإسرائيلي للفترة ٢٠١٦–٢٠٢١ ..... ١٤٧

الشكل رقم (٩): حجم التداول في البورصة حسب القطاعات (نسبة مئوية) للعام ٢٠٢١ ..... ١٤٩
الشكل رقم (١٠): العنف والجريمة في الوسط العربي بين ٢٠١٧ – ٢٠٢١ ..... ٢٠٢

ملاحق .....
اتفاقيات وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام ٩٦
مسرد زمني ٢١٢
المشاركون ٢١٥

التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢ - المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١

يرصد تقرير "مدار" السنوي أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم ويستشرف تداعياتها ومآلاتها، محاولًا استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خاصة لجهة تأثيرها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

يتناول التقرير المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية هي: محور المسألة الفلسطينية، المحور السياسي الحزبي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل. ويقدّم التقرير ملخّصًا تنفيذيًا يُجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل ووجهتيها الداخلية والإقليمية، آملًا من خلال ذلك أن يضيء على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

وكما جرت عليه العادة، فقد شارك في وضع التقرير وإعداده مجموعة من الباحثين المختصّين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

طاقم تقرير «مدار» الاستراتيجي

الملخص التنفيذي

د. هنيدة غانم، محرّرة التقرير
المديرة العامة لـ "مدار"

يأتي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١، على خلفية اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي ظل حالة من التوتر الدولي الشديد، غير المسبوق منذ انتهاء الحرب الباردة. حتى الآن من الواضح أن الحرب وما يرافقها من مواجهة متعدّدة المستويات؛ اقتصادية، ودبلوماسية، وجيو- استراتيجية، تُخلخل النظام العالمي القائم، وتُعيد نظم الاصطفافات الدولية من جديد، إضافة إلى أنها تدفع الدول المختلفة إلى إعادة مراجعة سياساتها التي ترتبط بمسائل الأمن القومي والتسلّح والتحالفات الدولية. من الصعب، بالطبع، التكهّن بتداعيات الحرب ومآلاتها في ظل المعارك المستمرة، وفي ظل إمكانيات تدحرجها وتطورها إلى مواجهة عالمية. مع ذلك، وعلى ضوء ديناميات الحرب والتعامل الإسرائيلي معها، يُمكن أن نشير إلى أن الحرب ستنعكس على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين من خلال استغلال الانشغال التام الغربي بالصراع مع روسيا، وبالتالي؛ توسيع قدرتها على المناورة وزيادة الاستيطان والتهويد والضمّ الفعلي المستمر؛ عبر استقدام عشرات آلاف المهاجرين من أوكرانيا وروسيا إلى إسرائيل، وتسكينهم في مناطق مختلفة بما في ذلك المستوطنات.

تأتي الحرب بعد عام على التطورات والمستجدات التي شكّلت المشهد الإسرائيلي وأفرزت سيرورات ومؤشرات متناقضة. من جهة، عزّزت إسرائيل خلال ٢٠٢١ مكانتها الإقليمية وحسّنت من علاقاتها مع المستوى الرسمي في الدول الغربية، ونجحت اقتصاديًا في التعافي من الآثار التي أحدثتها جائحة كورونا خلال العامين السابقين.

من جهة أخرى، سجّل خطاب منظمات حقوقية دولية وازنة حول إسرائيل في العام الفائت ما يُمكن اعتباره بمثابة تحول جذري، وذلك بالانتقال من وصفها دولة احتلال (وهو وصف يتطرّق إلى الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧) إلى وصفها بأنها تقيم نظام أبارتهايد بين النهر والبحر (بما يشمل أراضي ١٩٤٨). هذا التغيير في الخطاب الدولي، مع كل ما يرتبط به من تداعيات، اعتبر من ناحية إسرائيل بمنزلة نزع شرعية لا عن الاحتلال منذ ١٩٦٧ فحسب؛ وإنما أيضًا عن «إسرائيل كدولة يهوديّة».

ستنعكس الحرب في أوكرانيا على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين من خلال استغلالها الانشغال التام الغربي بالصراع مع روسيا، وبالتالي؛ توسيع قدرتها على المناورة وزيادة الاستيطان والتهويد والضمّ الفعلي المستمر؛ عبر استقدام عشرات آلاف المهاجرين من أوكرانيا وروسيا إلى إسرائيل، وتسكينهم في مناطق مختلفة بما في ذلك المستوطنات.

١. تداعيات الحرب الروسية/ الأوكرانية على إسرائيل

حتى اللحظة، تحاول إسرائيل المناورة بين الجهات المتصارعة دون أن تتخذ موقفًا واضحًا. من جهة، تحاول تجنّب التصادم مع روسيا والحفاظ على علاقة تواصل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومن جهة ثانية، عدم الظهور كمن يقف خارج المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة. ومع ذلك، من المتوقع أن تجد إسرائيل نفسها مضطّرة للاصطفاف بشكل واضح مع المعسكر الغربي ضد روسيا في حال تعقدت المواجهة.

تحاول إسرائيل لعب دور الوسيط وتحويل «حيادها» وعلاقتها المتينة مع الأطراف المتصارعة كافة إلى أداة دبلوماسية مهمة تؤهلها للعب هذا الدور الذي يسمح لها جهة، وإن كان مؤقتًا، بالتغلّب على استحقاقات الاصطفاف، ومن جهة أخرى والأهم تبييض «احتلالها» وتعزيز صورتها ومكانتها الدولية.

تنطلق إسرائيل في موقفها من اعتبار أن حدودها الشمالية هي مع روسيا التي تسيطر على الوضع في سورية، وتتحكّم في أجوائها، وقد لخّص مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يعمل في مجال العلاقات بين الدولتين العلاقات الروسية الإسرائيلية على النحو الآتي: «نحن والروس أصبحنا جيرانًا، بكل ما يعنيه ذلك وبكل ما يترتّب عليه». وقد طورت روسيا وإسرائيل خلال العقد المنصرم علاقات متينة انعكست على التوافق على خارطة مصالح استراتيجية مشتركة وتنسيق وتعاون من أجل ضبط الوجود الإيراني في سورية وتحديده، وفي انتهاج روسيا سياسة السماء المفتوحة تجاه إسرائيل في سورية.[١] تخشى إسرائيل أن يؤدّي اصطفافها الصريح في المعسكر الغربي إلى خسارتها حرية العمل في سورية، وفي الدفع نحو تعزيز التموضع الإيراني في سورية الذي تعتبره إسرائيل خطرًا مباشرًا عليها، بالإضافة إلى إمكانية التدهور الميداني على الجبهة الشمالية السورية/ اللبنانية عبر الدفع نحو تسخين الجبهة، أو رفع التقييدات عن النشاطات العسكرية. يأتي موقف إسرائيل الحذِر على خلفية استخلاصات إسرائيلية من مجريات الحرب، ومن عدم التدخل العسكري الغربي لصالح أوكرانيا، حيث تعيد التأكيد على عقيدتها الأمنية التي فحواها أنه في كل ما يتعلّق بأمن إسرائيل، لا يمكنها وإلى الأبد، سوى أن تعتمد على نفسها وعلى قوة ذراعها العسكرية.

انطلاقًا من مصالح أمام روسيا، وفي مواجهة تعقيدات الاصطفاف وتداعياته؛ تحاول إسرائيل لعب دور الوسيط وتحويل «حيادها» وعلاقتها المتينة مع الأطراف المتصارعة كافة إلى أداة دبلوماسية مهمة تؤهلها للعب هذا الدور (الوسيط المقبول على الأطراف كافة)، حيث يسمح دور الوسيط هذا من جهة، وإن كان مؤقتًا، بالتغلّب على استحقاقات الاصطفاف، ومن جهة أخرى والأهم تبييض «احتلالها» وتعزيز صورتها ومكانتها الدولية التي تعرّضت للخلخلة بسبب التقارير التي اتهمتها مؤخرًا بأنها دولة أبارتهايد، وبسبب العلاقات التي ربطت نتنياهو بدونالد ترامب والأنظمة والأحزاب اليمينية الشعبوية حول العالم.[٢]

تستفيد إسرائيل، بشكلٍ خاص، من علاقتها المميزة مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في تعزيز صورتها «كدولة محايدة»، وقد طرح الأخير أن تستضيف القدس محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، ما يعني مزيدًا من «تبييض الاحتلال»، ويسهم في ذلك أن زيلينسكي لا ينحاز فقط للرواية الإسرائيلية في ما يتعلّق بالاحتلال؛ وإنما يدّعي أن أوكرانيا في الحرب القائمة «هي إسرائيل التي تدافع عن نفسها في وجه أعداء يريدون لها الموت، في تلميح للفسطينيين، كما جاء في خطابه الذي بثه عبر تقنية الزوم أمام الكنيست يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٢ بالاعتماد على فكرة مواجهة الخير والشرّ، بدلاً عن فكرة الاحتلال. يأتي ذلك على الرغم من محاولات إسرائيل المماطلة، وعدم الاستجابة للمطالب الأوكرانية للاصطفاف الكامل بعد رفض تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا.

بالإضافة إلى تداعيات الحرب الدبلوماسية والدولية على إسرائيل وصورتها، تنطوي الحرب على تداعيات ديمغرافية/ قومية مرتبطة بالصراع والاحتلال بشكل مباشر؛ من حيث استقدام عشرات آلاف المهاجرين الجدد إلى إسرائيل،[٣] وإمكانية تسكينهم في المستوطنات. في هذا الإطار، تُشير التقديرات إلى أن من «يحق» لهم الهجرة من أوكرانيا حسب «قانون العودة» يصل إلى ما بين ١٧٠ و٢٠٠ ألف شخص، أما في روسيا فتُشير الأرقام إلى وجود ١٥٠ ألف شخص يمكنهم الاستفادة من هذا القانون.[٤] وضمن هذا السياق، قامت الوكالة اليهودية بالإعلان عن فتح ست نقاط للهجرة على النقاط الحدودية لأكرانيا مع مولدوفا، وبولندا، ورومانيا، وهنغاريا لاستقدام المهاجرين لإسرائيل،[٥] في ظلّ التأرجح الديمغرافي بين النهر والبحر، يُشكّل قدوم عشرات آلاف المهاجرين دعمًا ديمغرافيًا، على الأقل لصالح الدولة اليهودية.

٢. مؤشرات وسيرورات متناقضة

أ. إسرائيل تعزّز مكانتها الإقليمية

إقليميًا؛ عزّزت «اتفاقيات أبراهام» مكانة إسرائيل كجزء من الخارطة الجيو-سياسية، وأسهم في ذلك ترجمة الاتفاقيات إلى توقيع عشرات الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم والتعاون مع دول «السلام الإبراهيمي» التي شملت مستويات متعدّدة؛ أمنية وعسكرية واقتصادية وثقافية. وفي ظلّ التفكّك في الدول التي شكّلت سابقًا «مصدر تهديد» كالعراق وسورية، إضافة إلى السلام مع مصر والأردن، أصبحت إسرائيل لا ترى أن العالم العربي يُشكّل مصدر تهديد، وتقلّصت «مخاطر» اندلاع مواجهة مباشرة مع جيوش نظامية. على ضوء ذلك، سيتم بناء «التعاون العربي/ الإسرائيلي» ونظمه في مواجهة إيران والحركات غير النظامية والإسلامية وحزب الله وغيرها.

أسهم سقوط نتنياهو وإقامة «حكومة التغيير» أيضًا في تحسّن علاقات إسرائيل مع دول المنطقة التي شابها الجفاء، فقد عادت العلاقات مع الأردن نحو التحسّن بعد سنوات من التوتر، وتجلّى ذلك في عودة الزيارات بين المستويات الرسمية، بما في ذلك زيارة يائير لبيد للأردن والاجتماع مع وزير الخارجية أيمن الصفدي في (٨ تموز ٢٠٢١) ولقاء الملك عبدالله[٦] (١٠ آذار ٢٠٢٢)، وكذلك تحسّنت العلاقة السياسية مع مصر، وهو ما انعكس بقمّة بينيت/ السيسي في شرم الشيخ في ١٣ أيلول ٢٠٢١، التي تُعدّ أول زيارة علنية لرئيس وزراء إسرائيلي لمصر منذ عقد، بالإضافة إلى تحسّن العلاقات مع تركيا التي تجلّت بزيارة إسحق هرتسوغ لتركيا في ٩ آذار ٢٠٢٢، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أعلن أن الزيارة هي نقطة تحول في العلاقة بين تركيا وإسرائيل.

على الرغم من أن إسرائيل قد حسّنت من مكانتها الاستراتيجية؛ فإنها ما زالت ترى أن عدم تغلغل السلام للمستوى الشعبي/ الجماهيري يشكّل تحديًا كبيرًا أمامها. في هذا السياق؛ تسعى إسرائيل إلى تفادي «السلام البارد» الذي يميّز العلاقة مع الأردن ومصر، اللتين ترفضان «التطبيع» شعبيًا، وخلق «سلام دافئ» مع دول «اتفاقيات أبراهام». انعكس ذلك في توقيع عشرات المذكرات والاتفاقيات التي تشمل المجالات والمستويات المختلفة خلال عام ٢٠٢١؛[٧] ففي الحالة الإماراتية مثلاً؛ انعكس الدفء تحديدًا في التعاون غير المسبوق في مجالات الفن والثقافة والبحث والجامعات والبنوك وبدمج «مواضيع اليهودية والشعب اليهودي في المناهج المدرسية والجامعات».[٨]

تُسهم «اتفاقيات أبراهام» وديناميّاتها الدافئة، ليس فقط في تقدم تطبيع إسرائيل في المنطقة والسعي إلى تحويلها إلى جزء من التحالفات ومن النسيج العام الإقليمي؛ وإنما أيضاً في «تطبيع» الاحتلال وتوسيع هامش إسرائيل في الاستمرار بالاستيطان والتهويد. إذ طالما أن لا علاقة بين سياسات الاحتلال والسلام والتعاون، فيُمكن الاستمرار بالاحتلال والإمعان في ترسيخه.

دوليًا؛ طرأ تحسّن على علاقة إسرائيل مع الإدارة الأميركية الجديدة بعد أن شهدت العلاقات مع الحزب الديمقراطي في ظل حكومة نتنياهو توترًا ملحوظًا. تسعى الحكومة الحالية إلى ترميم مكانة إسرائيل وإعادة التموضع خارج الاصطفافات الداخلية الحزبية التي أنتجها انحياز نتنياهو الواضح للجمهوريين وترامب.[٩] في المقابل، تُظهر إدارة بايدن رغبة في إعادة العلاقات إلى سابق عهدها، مع وجود قضايا أساسية تتفاوت فيها المواقف أهمها الملف الإيراني والعلاقات مع الصين، خاصة التعاون الاقتصادي مع شركات صينية في إسرائيل كما يوضّح فصل العلاقات الخارجية.

على الصعيد الأوروبي؛ تسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى زيادة أخذ مسافة من الأنظمة اليمينية الشعبوية التي عمّق نتنياهو التعاون معها، مقابل إعادة الاقتراب من الدول المركزية الغربية التي تم إهمالها، وممّا لا شكّ فيه أن الحرب الروسية على أوكرانيا تُعطي دفعة إضافية لهذا التوجّه، خاصة في ظلّ العلاقات التي جمعت نتنياهو وبوتين وقيادات اليمين الشعبوي العالمي من بولسينارو

مـرورًا بناريديتـا مـودي وصـولًا لاوربـان، ناهيـك عـن تعميـق العلاقـة مـع الأفنجيليـة المسـيحية والأحـزاب اليمينيـة الشـعبوية فـي أوروبـا.

ب. تعمق الصراعات الداخلية

فـي مقابـل التحسّـن الإقليمـي والدولـي الرسـمي الـذي طـرأ علـى مكانتهـا، شـهدت إسـرائيل سـيرورات داخليـة متشـابكة تتنازعهـا توجهـات متناقضـة، تدفـع مـن جهـة نحـو توسـيع المواطنـة مـن خـلال انضمـام حـزب عربـي لأول مـرة للائتـلاف الحكومـي، وفـي الوقـت نفسـه، ترسـيخ الاحتـلال وتزايـد دور المسـتوطنين، وانتقالهـم مـن الهامـش إلـى المتـن، وهـو مـا انعكـس علـى التوافـق علـى تنصيـب رئيـس مجلـس الاسـتيطان السـابق نفتالـي بينيـت لرئاسـة الحكومـة بالتنـاوب مـع يائيـر لبيـد، ثـم لاحقًـا فـي هبّـة أيـار ومـا أظهرتـه مـن تدويـر الاسـتيطان فكريًـا وميدانيًـا، ونقـل نمـط نشـاطه إلـى المـدن السـاحلية المختلطـة داخـل الخـط الأخضـر، سـواء عبـر «الأنويـة التوراتيـة» أو عبـر «المليشـيات الاسـتيطانية المسـلّحة»، وعلـى صعيـد دولـي التحـول نحـو وصـف إسـرائيل بأنهـا دولـة أبارتهايـد.

> فـي مقابـل التحسّـن الإقليمـي والدولـي الرسـمي الـذي طـرأ علـى مكانتهـا، شـهدت إسـرائيل سـيرورات داخليـة متشـابكة تتنازعهـا توجهـات متناقضـة، تدفـع من جهة نحـو توسـيع المواطنـة مـن خـلال انضمـام حـزب عربـي لأول مـرة للائتـلاف الحكومـي، وفـي الوقـت نفسـه، ترسـيخ الاحتـلال وتزايـد دور المسـتوطنين، وانتقالهـم مـن الهامـش إلـى المتـن.

٣. «حكومة التغيير» تعيد نظم التصدّعات الداخلية

بعـد ١٢ عامًـا علـى حكـم بنيامـين نتنياهـو، وأزمـة سياسـية شـديدة تمثّلـت فـي إجـراء أربـع جـولات انتخابيـة خـلال عامـين، تم تشـكيل حكومـة جديـدة أُطلـق عليهـا إسـرائيليًا حكومـة «التغييـر»، يتنـاوب علـى رئاسـتها نفتالـي بينـت مـن حـزب «يمينـا» الـذي يضـم ٧ أعضـاء (منهـم عضـو صـوت ضـد الائتـلاف مـا يعنـي أن بينـت يمثّـل ٦ أعضـاء) ويائيـر لبيـد عـن حـزب «يوجـد مسـتقبل» (١٧ عضـوا). ويسـتند الائتـلاف إلـى تحالـف هـشّ مـن ثمانيـة أحـزاب صغيـرة أكبرهـا حـزب «يوجـد مسـتقبل»، يضـم أطيافًـا متناقضـة ومتنافـرة؛ اسـتيطانية دينيـة ويمينيـة علمانيـة ووسـط ويسـار وحـزب إسـلامي (القائمـة الموحـدة التـي تمثّـل التيـار الجنوبـي للحركـة الإسـلامية)، كان هـذا التحالـف بـين أقطـاب متناقضـة، وسـابِقَةْ انضمـام حـزب عربـي للائتـلاف، ممكنًـا لثلاثـة أسـباب، الأول؛ يتمثّـل فـي الرغبـة الشـديدة بالإطاحـة بنتنياهـو، الثانـي؛ شـرعنة بنيامـين نتنياهـو وتبييضـه إسـناد الائتـلاف بـ«حـزب عربي»–تحديـدًا القائمـة الموحـدة– ثـم فشـله لاحقًـا فـي إقامـة الائتـلاف بسـبب الفيتـو الـذي وضعتـه الصهيونيـة الدينيـة (وعلـى رأسـها بتسـلئيل سـموترتش)، أمـا الثالـث فيتمثّـل فـي قـرار القائمـة الموحـدة الاسـتراتيجي المشـاركة فـي الائتـلاف علـى أسـاس القبـول بالوضـع القائـم، واعتقادهـا بإمكانيـة الفصـل بـين المدنـي والقومـي فـي ظـلّ اسـتمرار الصـراع.

"ائتلاف الوَرَثة": صورة نفتالي بينيت تنعكس على الزجاج مجاورة صورة هيرتسل خلال اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٦ آذار ٢٠٢٢. (إ.ب.أ)

تظهر تشكيلة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي خاصة، والخارطة الحزبية السياسية عامة، عمق الصدع الداخلي وإعادة إنتاجه على أساس إثنو/ أيديولوجي بين معسكرين: معسكر اليمين القومي الجديد الذي يضمّ الحريديين وأغلبية من الشرقيين والأحزاب المتطرّفة الدينية الكهانية والحردلية واليمين الشعبوي، ويلتف هذا المعسكر حول نتنياهو ويتبنّى خطابًا تحريضيًا ومعاديًا لمؤسسات القضاء وجهاز الشرطة والنخب، وهناك من يطلق على هذا المعسكر «إسرائيل الثانية»،[١٠] يقف في مقابله معسكر «المؤسّسين الورثة» الذي يُطلق عليه أيضًا «إسرائيل الأولى»، ويضمّ بالأساس الأشكناز من سلالات جيل المؤسّسين من يمين تنقيحي ويمين علماني وأحزاب الوسط واليسار، وأشكناز من الصهيونية الدينية الليبرالية الذي يمثّله نفتالي بينيت، ويحاول هذا التيار التشديد على فكرة المؤسساتية والدولاتية (الملختيوت- بالعبرية) والحكم الرشيد

تظهر تشكيلة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي خاصة، والخارطة الحزبية السياسية عامة، عمق الصدع الداخلي وإعادة إنتاجه على أساس إثنو/ أيديولوجي بين معسكرين: معسكر اليمين القومي الجديد الذي يضمّ الحريديين وأغلبية من الشرقيين والأحزاب المتطرّفة الدينية الكهانية والحردلية واليمين الشعبوي، وهناك من يطلق على هذا المعسكر «إسرائيل الثانية»، يقف في مقابله معسكر «المؤسّسين الورثة» الذي يُطلق عليه أيضًا «إسرائيل الأولى»، ويضمّ بالأساس الأشكناز من سلالات جيل المؤسّسين من يمين تنقيحي ويمين علماني وأحزاب الوسط واليسار، وأشكناز من الصهيونية الدينية الليبرالية.

واستقلالية القضاء. من الناحية الأيديولوجية؛ تُظهر الأرقام أن ٧٨ عضو كنيست، من بين ١٢٠، ينضوون تحت مظلّة أحزاب اليمين. في هذا السياق، يؤشر الصراع المحتدم الذي شهدته إسرائيل آخر عامين بين «ورثة المؤسسين» ومعسكر نتنياهو على أن الصراع ليس على أيديولوجيا بين يمين ويسار؛ وإنما على إعادة إنتاج لصراع بنيوي مركب إثنو/طبقي أيديولوجي، وصدع عميق بين «ورثة» الصهيونية المؤسسة الأشكنازية، وبين الجماعات المختلفة التي شكّلت هوامش الصهيونية الأولى في العقود الأولى، وعلى رأسهم الشرقيون، وتلك الأقل حظًا اقتصاديًا واجتماعيًا كالحريديين، هؤلاء مرّوا بعملية تقارب مُتصاعدة مع اليمين، وأفرزت هذه الجماعات أيضًا تيارات جديدة في ظلّ الاستيطان، تضمّ بالذات الحردليين ممن أيضًا ينتمون للطبقات الأقل حظًا من الناحية الاقتصادية.[١١]

ينطوي الصراع الداخلي المحتدم بين معسكر نتنياهو وتياراته إذًا على صراع مركّب طبقي وإثني، ما يحوّل الأيديولوجي أيضًا إلى أكثر احتدامًا بين معسكرات اليمين نفسها، التي تتحول فيها أيديولوجيا «أرض إسرائيل» ويهودية الدولة إلى ذراع محور خطابها وعملها، وسينعكس هذا مستقبلاً على درجة تشدّد أحزاب مثل «يمينا» و «أمل جديد»، بشكل خاص، التي ستسعى لتشديد تميّزها الأيديولوجي مقابل أحزاب اليمين التي تقف حاليًا في المعارضة.

٤. إسقاطات انضمام حزب عربي للائتلاف الحكومي

لقد خلخل انضمام حزب عربي للائتلاف الحكومي القواعد التقليدية للعمل السياسي الإسرائيلي، الذي ينطلق من استبعاد الأحزاب العربية، بشكل آلي، من تشكيلات الائتلافات الحكومية، ويحدّد عادةً حدود «الشرعية» بالحدود اليهودية للأعضاء، أو بالعرب في الأحزاب الصهيونية. مقابل ذلك، شكّل انضمام الموحدة وما رافقه تغييرًا استراتيجيًا على آليات عمل الأحزاب العربية، التي عادةً ما تلعب دور المعارضة، وترفض الانضمام لحكومة صهيونية في ظلّ الاحتلال. وتعود «شرعنة» ضمّ حزب عربي للائتلاف إلى بنيامين نتنياهو،[١٢] الذي عمل على إقامة ائتلاف مع الموحدة، وما رافقه من لقاءات مع منصور عباس واستضافته في بيته أكثر من مرة، بما في ذلك في مقر اقامته الرسمية "بلفور" خلال الهبّة في أيار، والضغوط الشديدة التي مارسها على الصهيونية الدينية من أجل ضمّه لائتلاف اليمين برئاسته، حيث مهّدت هذه الخطوات فعليًا لانضمام الموحدة إلى حكومة بينيت/ لبيد. غير أن هذا الحدث، على أهميته، لا يُشكّل تحولاً استراتيجيًا بل تكتيكيًا؛ إذ إنه لا يرتبط بتغيير البنية القائمة، وإنما بالاندماج فيها، من هنا؛ فليس من المستبعد في حال خروج نتنياهو من الحلبة السياسية أن يكون من السهل تجاوز كثير من الصراعات وتشكيل حكومة يمين واسعة.

في المقابل، يُشكّل انضمام الموحدة للائتلاف الحكومي حدثًا استراتيجيًا فارقًا على مستوى الفلسطينيين في إسرائيل، بسبب القبول بالاندماج في البنية القائمة وفق شروطها، وعلى أساس خطوط عريضة ائتلافية

يمينية متعارضة مع القانون الدولي (وليس فقط مع الموقف الفلسطيني) كمكانة القدس والاستيطان، ناهيك عن المواقف التي قدّمها منصور عباس، من أجل كسب الجمهور الإسرائيلي. فقد جاء بموجب البند الخامس في الخطوط العريضة لإقامة «حكومة الوحدة»– الكنيست الـ ٢٤: «تعمل الحكومة الإسرائيلية من أجل نمو القدس عاصمة إسرائيل وازدهارها، بما في ذلك استمرار البناء بوتيرة عالية وتحويلها متروبولين ديناميًا وحديثًا»، وأيضًا تحويلها مركزًا يضم المكاتب والوزارات الحكومية المختلفة في إطار تثبيت مكانة المدينة ومركزيتها؛ إذ تسعى الحكومة للمصادقة على قرار حكومي شبيه بصيغة قانون تمت مناقشته في السابق على جدول أعمال الحكومة (في أيار ٢٠١٨) ينصّ على نقل الوزارات الحكومية والمكاتب التابعة لها كافة في البلاد إلى القدس»، بالإضافة إلى الاتفاق الائتلافي بين «يمينا» و«يوجد مستقبل»، حيث جاء في البند ٢٩ فيه «تعمل الأطراف كافة في الائتلاف على تأمين المصالح الإسرائيلية في مناطق ج، بحيث يتم تخصيص الموارد اللازمة لـ «الإدارة المدنية في مكتب وزارة الدفاع» لمراقبة عمليات البناء غير القانونية وملاحقتها والسيطرة على الأراضي في مناطق ج».[١٣] ترافق هذا الانضمام مع التنصّل من مواقف كانت تعتبر بمثابة تابوهات (Taboos) في الخطاب السياسي الوطني، بدأت بإعلان رئيس القائمة، منصور عباس، أنه لا يزور «الإرهابيين» في إشارة للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ثم إعلانه أن من لا يُعجبه العيش في إسرائيل يُمكنه أن يتنازل عن بطاقة الهوية، وآخرها إعلانه «أن إسرائيل كانت وستظلّ دولة يهودية».[١٤] في مقابل هذه المواقف، أعلن عباس أنه ذاهب باتجاه تبنّي «نهج جديد» يقوم على لعب دور «بيضة القبّان» من أجل المناورة بين المعسكرات، لتحصيل مكاسب مدنية للعرب في إسرائيل والابتعاد عن التدخّل في قضايا الاحتلال والاستيطان.

ينطوي «النهج الجديد» على إسقاطات مهمّة على سؤال الاحتلال؛ إذ إن الاحتلال يصبح موضوعًا داخليًا «صهيونيًا»، وهو ما يتيح لإسرائيل الاستمرار في تعزيز الممارسات الاستعمارية في القدس، كما ورد في خطوط الحكومة العريضة أو في مناطق ج كما يجري على أرض الواقع، مع التركيز على الجانب المطلبي والميزانيات والاكتفاء بها، وتتم مقايضة توسيع حيز المواطنة مقابل تضييق خناق الاحتلال، يأتي ذلك على ضوء تحوّل مفصلي في خطاب منظمات حقوق إنسان وازنة تجاه إسرائيل وممارساتها تجاه الفلسطينيين، وبموازاة صدور تقارير منظمات حقوقية دولية وازنة تتهمها بأنها تقيم نظام أبارتهايد، ومطالبات بفتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المناطق التي تقع تحت حكم إسرائيل، وفي ظل تصنيف منظمات حقوق إنسان دولية لإسرائيل كدولة أبارتهايد، كان آخرها تقرير منظمة العفو الدولية في ١ شباط ٢٠٢٢. وقد سُئِل منصور عباس عن موقفه من هذه التقارير في مقابلة مع معهد واشنطن (Washington Institute)، فقال إنه لا يتحدّث عن أبارتهايد، وإنما يرغب بالنظر إلى الواقع بشكل أكثر «موضوعية»، بحيث إن هناك تمييزًا بحق العرب في إسرائيل، إلا أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق المساواة.[١٥] تُظهر هذه التصريحات أن نهج الفصل بين القومي والمدني ليس فقط غير ممكن، وإنما أن المشاركة في الائتلاف الحكومي لها استحقاقاتها من حيث القبول بالخطاب الإسرائيلي وسرديته ومنطقه... .

٥. هبّة أيار: تسييل الخط الأخضر

في مقابل النزعة الاندماجية التي عكسها انضمام الموحدة وتعيين عيساوي فريج وزيرًا للتعاون الإقليمي وانضمام امرأتين عربيتين لقائمتي ميرتس والعمل، وما يستتبعه ذلك من تصليب الخط الأخضر وتشديد الحدود الفاصلة بين العرب في إسرائيل وبقية الفلسطينيين، عكست هبّة أيار نزعة مناقضة من «تسييل» الخط الأخضر فلسطينيًا وإسرائيليًا، وعلى أكثر من مستوى؛ فقد تمكّنت الأحداث من إذابة (ولو بشكل مؤقت) الخطوط السياسية والجغرافية، فقد شارك الفلسطينيون في كل أماكن وجودهم فيها، وشملت الهبّة الكل الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، وانتظمت على أساس قومي واضح، وتصرّف الفلسطينيون في التجمّعات كافة كجماعة قومية واحدة تتموضع مقابل إسرائيل. وقد أسهم انتشار منصّات التواصل الاجتماعي في تعميق مشاعر التعاون والشراكة والوحدة.

في مقابل النزعة الاندماجية التي عكسها انضمام الموحدة وتعيين عيساوي فريج وزيرًا للتعاون الإقليمي وانضمام امرأتين عربيتين لقائمتي ميرتس والعمل، وما يستتبعه ذلك من تصليب الخط الأخضر وتشديد الحدود الفاصلة بين العرب في إسرائيل وبقية الفلسطينيين، عكست هبّة أيار نزعة مناقضة من «تسييل» الخط الأخضر فلسطينيًا وإسرائيليًا، وعلى أكثر من مستوى.

كما عكست الهبّة سيرورات مهمة من حيث الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الجيل الشاب والقيادات السياسية، وتراجع دور الأحزاب، وظهرت في المقابل ظاهرة الحراكات كحراك حيفا، والحراكات القاعدية التي كانت قد انتظمت محليًا في مواجه قضايا كالعنف، كان أكثرها فاعلية حراك أم الفحم الذي برز دوره في تنظيم وقفات أسبوعية تطورت بعضها إلى مواجهات ومظاهرات ضخمة شارك فيها الآلاف ضدّ العنف والإجرام وتواطؤ الشرطة،[١٦] وتحول رفع العلم الفلسطيني إلى جزء من المشهد الدائم فيها، كما لعبت هذه الحراكات دورًا مهمًا في تنظيم زيارات الدعم للعائلات الفلسطينية المهدّدة بالطرد والتهجير في حيّ الشيخ جراح.

على صعيد آخر، أفرزت السياسة الإسرائيلية تجاه القدس من حيث فصلها عن باقي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإعلانها «عاصمة» لإسرائيل نتائج غير مقصودة معاكسة؛ إذ إن القدس تحولت إلى نقطة الوصل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الخضر، وبشكل أساسي تحولت إلى نقطة تواصل بين المقدسيين والداخل، وقد انعكس ذلك في زيارات الدعم المتبادلة خلال الهبّة، وصلت ذروتها في نقل المقدسيين للمصلّين القادمين من الداخل بعدما أوقفتهم الشرطة الإسرائيلية وحاولت منعهم من الوصول.

في مقابل ذلك، وعلى الصعيد الإسرائيلي، كشفت الهبّة أيضا عن «تسييل»[١٧] الخط الأخضر من خلال إعادة تدوير الاستيطان وانتقاله من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ مجددًا إلى داخل المدن الساحلية المختلطة بشكلٍ خاص. وينعكس هذا «التدوير» على مستويين: مستوى الاستيطان التهويدي الذي تقوم به الجمعيات الاستيطانية عبر «الأنوية التوراتية» في قلب المدن الساحلية المختلطة، ومستوى الميليشيات المسلّحة الاستيطانية التي نقلت نشاطها الميليشياوي خلال الهبّة من الضفة إلى الداخل، للمشاركة في قمع الفلسطينيين وسط تواطؤ من الأجهزة الرسمية الإسرائيلية.

٦. التحول إلى خطاب الأبارتهايد ومساعي محاصرة السردية الفلسطينية

على ضوء هذه التحولات والصراعات الداخلية، وفي ظلّ السيرورات التي أنتجها استمرار الاستيطان، شكّل التحول في خطاب مؤسسات حقوق إنسان دولية مثل هيومان رايتس ووتش وأمنستي، بالإضافة إلى قرار المدعية العامة في محكمة لاهاي البدء بتحقيق في جرائم حرب تحولاً جذريًا، وبات يُشكّل تحديًا ومصدر قلق إسرائيلي من تآكل «شرعية» إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية من جهة، ومن الانزلاق نحو حلّ الدولة الواحدة من جهة أخرى».[١٨]

شكّل التحول في خطاب مؤسسات حقوق إنسان دولية مثل هيومان رايتس ووتش وأمنستي، بالإضافة إلى قرار المدعية العامة في محكمة لاهاي البدء بتحقيق في جرائم حرب تحولاً جذريًا، وبات يُشكّل تحديًا ومصدر قلق إسرائيلي من تآكل «شرعية» إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية من جهة، ومن الانزلاق نحو حلّ الدولة الواحدة من جهة أخرى».

في مواجهة ذلك نشهد مساعي محمومة من أجل «نزع شرعية» السردية الفلسطينية ومحاصرتها من خلال التركيز على أربعة مسارات:

- ملاحقة المؤسسات الفلسطينية التي تتهم إسرائيل بأنها تمارس الأبارتهايد وجرائم حرب وإعلانها «غير قانونية» وداعمة لـ «الإرهاب»، كما جرى مع تصنيف ست مؤسسات فلسطينية على أنها «إرهابية»، والسعي إلى تجفيف مصادر تمويلها وإيقاف عملها.
- محاصرة المحتوى الفلسطيني على منصّات التواصل الاجتماعي، سواء عبر التنسيق مع إدارة منصّات ميتا (فيسبوك) وتويتر وبقية المنصات، أو عبر ملاحقة من يقوم بالنشر على هذه المنصّات.
- إطلاق مشاريع للدبلوماسية الشعبية والدفاع عن إسرائيل كما انعكس في مشروع كونسيرت (مقلاع داوود بالعبرية) الذي يهدف للترويج لصورة إسرائيل إيجابيًا حول العالم.
- نزع شرعية المؤسسات الدولية أو الأصوات التي تعارض السياسة الإسرائيلية أو تتهمها بأنها دولة أبارتهايد عبر اتهامها بمناهضة السامية كما تم اتهام أمنستي، والسعي للعمل مع المستويات الرسمية في الدول الغربية من أجل محاصرة جمعيات ومؤسسات مناهضة للصهيونية وملاحقتها.

للتلخيص، يمكن القول إن عام ٢٠٢١ حمل سيرورات متناقضة بين تعزّز مكانة إسرائيل إقليميًا وتحسّنها غربيًا، وبين استمرار التصدّعات الداخلية، في المقابل؛ أسهم استمرار الاستيطان والتهويد والاحتلال في «تسييل الخط الأخضر» والدفع نحو ضمّ المستوطنة لإسرائيل، مقابل ذلك كله؛ فتحت هذه السيرورات والمستجدات مساحات للعمل وأغلقت أخرى، بينما قلّصت التحولات الإقليمية أدوات الضغط والمناورة فلسطينيًا، وفتحت التقارير الدولية فرصًا جديدة للضغط والعمل مع المستوى الشعبي الدولي.

الهوامش

١ عن العلاقات الروسية الإسرائيلية وتطورها، انظر/ي:
أنطوان شلحت، «كلمة في البداية»، *ملحق المشهد الإسرائيلي*، ٦ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3Jt2CRy.

٢ ضمن مساعي التوسط الإسرائيلية قام نفتالي بينيت وبالتنسيق مع الولايات المتحدة (وبكسر حرمة السبت على الرغم من تديّنه الذي يسمح به فقط لإنقاذ الأرواح) والطيران إلى موسكو في ٥ آذار٢٠٢٢، والتقى بينت لنحو ثلاث ساعات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومن ثم طار إلى ألمانيا والتقى المستشار الألماني أولاف شولتز، كما تحدّث هاتفيًا مع الرئيس الأوكراني. هذه الجهود التي قد لا تنتهي بشيء، إلّا أن أهميتها تكمن في الصورة التي تتمخّض عنها، حيث يظهر رئيس وزراء إسرائيل يقوم بدور الوسيط الدولي لإطفاء نار الحرب المشتعلة في أوروبا.

٣ كارولينا لندسمن، «الحرب في أوكرانيا، حقًا هي فرصة ذهبية،» *هآرتس*، ١١ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3ih3EnV.

٤ غلوبس، «هل يوجد في أوكرانيا ربع مليون يهودي يحقّ لهم الهجرة لإسرائيل،» *غلوبس*، ١٥ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3CS8UHX.

٥ ايتمار آيخنار، «الكابينيت سيناقش هجرة يهود من أوكرانيا، طوابير ضخمة في مكاتب الهجرة في مدينة لفوف،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٦ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3CXri2i.

٦ ليث الجنيدي وسعيد عموري، «ملك الأردن ووزير خارجية إسرائيل يبحثان جهود إحياء عملية السلام،» *وكالة الأناضول*، ١٠ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/37xieW0.

٧ ليعاد أوسمو، ««فقط غيض من فيض»: سنة على اتفاقيات أبراهام– ماذا يحدث على الأرض؟،» يديعوت أحرونوت، ١٤ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/3Imbuaj.

٨ المرجع السابق.

٩ شلومو شامير، «تنتظر الحكومة الجديدة تحديات عديدة، وعلى رأسها تحسين العلاقات مع البيت الأبيض»، *معاريف*، ٥ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3N1ZgXM.

١٠ مثلاً (أفيشاي بن حاييم، وهو عالم اجتماع يميني من أصول شرقية)؛ يُحاجج بن حاييم أن اليمين بزعامة نتنياهو يمثّل «إسرائيل الثانية» التي تسعى «إسرائيل الأولى»– تُحيل إلى النخب المؤسسة على تشكلاتها– إلى منعها من الحكم والتآمر عليها. «إسرائيل الثانية» هي «الشعب» الذي يواجه «إسرائيل الأولى» التي تحيل إلى النخب: إن سعي «إسرائيل الأولى» إلى إسقاط رئيس الحكومة نتنياهو لا يُمكن أن تتم مناقشته بشكلٍ جديّ إذا لم نقُم بمعالجة النقطة المنوعة من النقاش: نحن أمام مسعى يشكّل جزءا من قمع حق «إسرائيل الثانية» في المشاركة في اللعبة السياسية. نتنياهو هو المنتخب الديمقراطي لجمهور واسع صوته غير ممثّل في وسائل الإعلام المركزية، ليس له تمثيل في الأكاديميا، في جهاز القضاء ومحكمة العدل العليا. من هنا فإن كل ما في الديمقراطية الإسرائيلية هو التصويت للتأثير على التمثيل السياسي. لكن محاولة أخذ ذلك منه ليس أقل من نهب. انظر/ي:
أفيشاي بن حاييم، الشرقيون وبيبي– معطيات الحقيقة،» *يسرائيل هيوم*، ١٦ آب ٢٠٢٠، https://bit.ly/3ihek5M.

١١ وليد حباس (قريباً) "الحردلية" في هنيدة غانم (محررة) *اليمين الجديد*، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار".

١٢ اعتمد حزب مباي على أشكاله المختلفة على قوائم عربية مرتبطة بالأحزاب الصهيونية، أو تابعة له في الائتلافات الحكومية التي أقامها، والفارق أن هذه هي المرة الأولى التي ينضم فيها حزب عربي مستقل إلى الائتلاف الحكومي.

١٣ نص الاتفاقيات كاملاً متاح على موقع الكنيست، على الرابط الآتي: https://bit.ly/34Sbpxk.

١٤ جاكي خوري، «عباس أعلن أن إسرائيل ولدت كدولة يهودية وستبقى كذلك، ولاقى انتقادات حتى من داخل حزبه»، *هآرتس*، ٢٢ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3N4Jnjm.

١٥ دليت هليفي، «منصور عباس: «أنا لا أتحدث عن أبارتهايد»،» *القناة السابعة*، ٢١ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3KU05QG.

١٦ وصلت ذروتها في ٥ آذار ٢٠٢١ مع مشاركة عشرات الآلاف في مظاهرة ضد العنف.

١٧ لفظة التسييل مُستوحاة من فكر زيجمونت باومان.

١٨ انظر/ي تقرير معهد الأمن القومي ٢٠٢٢.

إسرائيل والمسألة الفلسطينية

وليد حباس وعبد القادر بدوي

تحت المجهر

■ إدارة بايدن لا تضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياتها ■ لا مفاوضات، لا انسحاب، ولا ضمّ رسمياً: لاءات نتنياهو تستمر مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة ■ الحكومة الإسرائيلية الجديدة تبدأ على ما يبدو تطبيق استراتيجية «تقليص الصراع» ■ «الهدوء مقابل الاقتصاد» استراتيجية لبيد تجاه قطاع غزة ■ كشفت هبة أيار عن عجز إسرائيل عن «تحييد» المقدسيين سياسيًا ■ تبادل الاتهامات بين إدارة السجون والمستوى السياسي الإسرائيلي بعد عملية نفق الحرية.

"القبة" الحديدية تعترض صلية صواريخ من غزة في ١١ أيار ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

انشغال إدارة بايدن في قضايا «أكثر إلحاحًا» من القضية الفلسطينية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، يوفران مناخًا ملائمًا لإسرائيل للاستمرار في سياسات الاستيطان.

تعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة استمرارًا لنهج نتنياهو اليميني الذي يقوم على ثلاث لاءات: لا للانسحاب من الضفة؛ لا لحلّ الدولتين؛ ولا تفاوض سياسيًا مع الفلسطينيين.

تختلف الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن حكومة نتنياهو في تبنّيها، كما يبدو، مبدأ «تقليص الصراع» تجاه الضفة الغربية: حوارات «غير سياسية» بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين؛ تسهيلات اقتصادية ملموسة واستبعاد إمكانيات عملية حل الدولتين.

تقوم خطّة وزير الخارجية يائير لبيد تجاه قطاع غزة على مبدأ «الهدوء مقابل الاقتصاد»، وهي تشكل مغادرة تدريجية لاستراتيجية نتنياهو «الهدوء مقابل الهدوء» المُتّبعة على مدار العقد الماضي.

تُقلق هبّة أيار ٢٠٢١ المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل، ومن شأنها أن تقوض مساعي إسرائيل الأخيرة الرامية لـ «دمج» المقدسيين اقتصاديًا وتحويلهم إلى لامبالين من الناحية السياسية.

كشفت تبعات «الهروب الكبير» عن تباين بين المستوى السياسي الإسرائيلي (الحكومة) والمستوى الأمني (إدارة مصلحة السجون) في أساليب الرد على العملية، وتبعات ذلك على حياة الأسرى اليومية.

مقدمة

على الرغم من سقوط «صفقة القرن» عن جدول أعمال الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في المرحلة الحالية، والارتياح المشوب بالحذر الذي أبدته القيادة الفلسطينية بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الأميركية، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تؤمن بدفع عملية السلام إلى الأمام، كون الأغلبية السياسية في إسرائيل تنتمي إلى معسكر اليمين. لذلك؛ فإنها لا تنوي أن تعيد فتح ملف الاستيطان أو ملف الانسحاب من «مناطق» أخرى من الضفة الغربية، فقد تحول الاستيطان، خلال السنوات السابقة، إلى مشروع يحظى بشبه إجماع لدى القسم الأكبر من المجتمع الإسرائيلي، وانتقل النقاش الإسرائيلي الداخلي، خلال العقدين الأخيرين، من الانشغال في مسائل تتعلّق بالانسحاب/عدم الانسحاب من الضفة؛ تفكيك/عدم تفكيك المستوطنات، إلى نقاش حول أفضل السبل للحفاظ على «الوضع القائم» وتعزيزه. والمقصود بـ «الوضع القائم» هو استمرار الاحتلال، وتسريع مشروع الاستيطان في الضفة الغربية، مع عدم التطرّق لخطاب حلّ الدولتين الذي يتطلب تقديم «تنازلات» إسرائيلية. كل ذلك في الوقت الذي تتعاظم فيه سيطرة اليمين المتطرف وتياراته المختلفة على المشهد السياسي في إسرائيل، حيث تفسّر بعض هذه التيارات، كالصهيونية الدينية مثلاً، «التنازلات» السياسية المتعلّقة بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بأنها تدنيس للشريعة اليهودية وإساءة لمشيئة الله الذي وعد بسيادة اليهود في «يهودا والسامرة»، وأوفى بوعده في أعقاب حرب العام ١٩٦٧.[١]

من جهة أخرى؛ فإن الحكومة الإسرائيلية غير معنية أيضًا بحصول تغيرات جوهرية في ما يخصّ المسألة الفلسطينية، لأن الائتلاف الحكومي الجديد بزعامة بينيت–لبيد–غانتس،[٢] الذي يستند إلى قاعدة برلمانية ضيّقة (٦٠ عضوًا برلمانيًا)، يعتبر شديد التنوع والاختلاف، وأحد عوامل استمراريته هو التجنّب المقصود لأي انخراط في القضايا التي تعتبر «إشكالية» و «خلافية» بين أعضاء الائتلاف، وأهمها العودة لمفاوضات سياسية جدّية مع الفلسطينيين.

بالاستناد إلى ما تقدّم، يمكن الإشارة الى أربع نقاط أثّرت على المشهد الإسرائيلي المتعلّق بالقضية الفلسطينية خلال عام ٢٠٢١ وبدايات ٢٠٢٢ وهي:

١. ترسّخت لدى الإسرائيليين قناعة مفادها أنه ليس في حسابات إدارة جو بايدن، على الأقل خلال الفترة القريبة المقبلة، أن تفرض إملاءات على إسرائيل في ما يتعلّق بحل الدولتين. وعلى الرغم من استعداد إدارة بايدن للعدول عن العديد من قرارات إدارة ترامب التي أضرّت بالقضية الفلسطينية، مثل: صفقة القرن ومشروع الضم، إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وإغلاق القنصلية الأميركية في القدس الشرقية؛ فإن الاجتماع الوحيد الذي جمع بينيت مع جو بايدن خلال العام ٢٠٢١،

أعطى إسرائيل شعورًا بالارتياح، بعد أن أدركت أن الإدارة الأميركية الحالية لا تضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياتها في المرحلة الحالية.[٣] وقد سمح هذا الوضع لبينيت بالتعبير صراحة عن موقفه الأيديولوجي/السياسي من القضية الفلسطينية، حيث أكّد أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، أو محادثات سياسية، على الأقل أثناء فترة ولايته التي من المفترض أن تنتهي نهاية العام ٢٠٢٣.[٤]

نصّت الاتفاقيات الائتلافية لحكومة بينيت – لبيد على: أ) تعزيز مكانة القدس كـ «عاصمة موحدة» من خلال تنشيط البناء الاستيطاني بشكل متسارع. ٢) فرض رقابة على مناطق (ج) لمنع «السيطرة» الفلسطينية عليها، ودعم التوسّع في البناء الاستيطاني بشكل ملموس. ٣) مدّ شبكة طرق «عصرية» لخدمة المستوطنين داخل الضفة الغربية.

٢. قام الائتلاف الحكومي الجديد على اتفاقيات ائتلافية بين مكوناته الحزبية الثمانية، وقد وضعت هذه الاتفاقيات خطوطًا عريضة تسمح لأحزاب متنافرة بالعمل معًا، لكنها في ما يخصّ العلاقة مع الفلسطينيين، صِيغت بشكل يسمح لها بتمرير سياسات اليمين الاستيطاني دون أن تدفع الأحزاب اليسارية (ميرتس والعمل) والعربية (القائمة العربية الموحدة) إلى مغادرة الائتلاف الحكومي. بشكل ملموس، نصّت الاتفاقيات الائتلافية على: أ) تعزيز مكانة القدس كـ «عاصمة موحدة» من خلال تنشيط البناء الاستيطاني بشكل متسارع. ٢) فرض رقابة على مناطق (ج) لمنع «السيطرة» الفلسطينية عليها، ودعم التوسّع في البناء الاستيطاني بشكل ملموس. ٣) مدّ شبكة طرق «عصرية» لخدمة المستوطنين داخل الضفة الغربية.[٥] في الوقت نفسه؛ قامت الاتفاقيات أيضًا على توافق ضمني وغير مكتوب بين مركّباتها بعدم وجود مناخ ملائم للشروع بمباحثات سياسية مع الفلسطينيين، دون أن يعني ذلك الاستمرار في سياسة القطيعة تجاه الفلسطينيين – التي انتهجها نتنياهو على الأقل منذ مباحثات ٢٠١٣–٢٠١٤ برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري. بل على العكس؛ عُقدت لقاءات عدة بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين على مختلف المستويات من غير أن تحمل انعطافات سياسية حقيقية.

٣. تشكّل شبه إجماع في أوساط تيارات اليمين بأن الحلول لا تكمن في الانسحاب من الأراضي المحتلّة؛ وإنما في تغيير سياسات إدارة «الوضع القائم». على صعيد آخر، انخفضت نسبة اليهود المؤيدين لحلّ الدولتين (الانسحاب جزء من هذا الحل) لتصل إلى ٤٦٪ مقابل معارضة أكثر من هذه النسبة.[٦]

٤. ألقت اتفاقيات «أبراهام»، التي نتج عنها تطبيع رسمي للعلاقات بين إسرائيل ودول عربية خلال العام ٢٠٢٠، بظلالها على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالتطبيع مع دول عربية سوف يقلّل من فرص الفلسطينيين في المناورة السياسية (بناءً على القاعدة السابقة– كان التطبيع مشروطًا بحلّ القضية الفلسطينية)، ويوفر أرضية لإسرائيل للتنصّل من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي من خلال تصدير رواية «أن الفلسطينيين لا يريدون السلام».

شكل تقاطع المتغيرات الأربعة أعلاه، فرصة سانحة لإسرائيل للاستمرار في الاحتلال، ووفر لها مساحة «مريحة»، نسبيًا، للمضي قدمًا في توسيع الاستيطان، وخلق حقائق جيوسياسية جديدة، الأمر الذي من شأنه أن يُقلّص الخيارات التي يطرحها المجتمع الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

مقابل ذلك، يمكن الإشارة إلى عوامل ومتغيرات أخرى مهمة، تطورت خلال ٢٠٢١، وشكّلت فرصًا من الناحية الفلسطينية:

١. اتساع الدوائر التي تتبنّى توصيف إسرائيل بأنها دولة أبارتهايد: في عام ٢٠٢١ وبداية ٢٠٢٢ اتهم عدد من منظمات حقوق الانسان الدولية، بالإضافة إلى أطراف وهيئات دولية ذات مصداقية دولية إسرائيل صراحةً، وبشكل مدعوم بالحقائق، بأنها تمارس «جريمة الفصل العنصري– الأبارتهايد»؛ ففي ٢٧ نيسان ٢٠٢١ أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرًا مفصّلاً يتهم إسرائيل بممارسة جريمة الأبارتهايد والاضطّهاد؛[٧] وهو ما عزّزه تقرير أخر مفصّل نشرته منظمة العفو الدولية (أمنستي) بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢.[٨] هذه التقارير تُضاف إلى تقرير منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية المفصّل الذي وصفت فيه الوضع بين البحر والنهر بأنه نظام تفوق عنصري وأبارتهايد في ١٢ كانون ثاني ٢٠٢١,[٩] وللتذكير؛ فإن معاهد أبحاث استراتيجية إسرائيلية كانت قد حذّرت إسرائيل من ذلك منذ العام ٢٠١٠،[١٠] بعدما التفتت إلى هذا الأمر بشكل جدي، واستشرفت ما أطلقت عليه «خطر نزع الشرعية» المُتصاعد عن النظام الإسرائيلي، ووضعته في مصاف التهديد العسكري الإيراني واعتبرته خطرا وجوديا عليها.

٢. قررت المدّعية العامة السابقة في محكمة الجنايات الدولية، السيدة فاتو بنسودا، في ٣ آذار ٢٠٢١، النظر إلى «حالة فلسطين» للتحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب ابتداءً من حربها على قطاع غزة في العام ٢٠١٤،[١١] أثار هذا الأمر، بالإضافة إلى التقارير التي أصدرتها المنظّمات الدولية (النقطة ١) سخط القيادة السياسية الإسرائيلية، لكن من المتوقّع أن يكون لها انعكاسات أخرى؛ حيث توظّف إسرائيل منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية اليمينية، بالإضافة إلى منظومة «الهسباراه» الرسمية، واتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، لمناكفة هذه التقارير والترويج لصورة إسرائيل الليبرالية الديمقراطية، وهي مهمة ستبدو أكثر صعوبة في ظلّ ممارسات إسرائيل الفعلية على الأرض. وعليه؛ قرر لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلحاق منظومة «الهسباراه» الحكومية بوزارة الخارجية، وخصّص نحو ١٠٠ مليون شيكل لإعادة تفعيل مشروع «كونسيرت» الذي يُراد منه تبييض صورة إسرائيل.[١٢]

٣. أشارت العديد من التقارير الأمنية الإسرائيلية، لا سيّما تلك الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، إلى أن احتمالية انفجار الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال

يركز هذا الفصل من المشهد الإسرائيلي على خمسة محاور أساسية: ١) العلاقة مع السلطة الفلسطينية. ٢) العلاقة مع قطاع غزة. ٣) الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. ٤) هبّة أيار ٢٠٢١. ٥) ملف السجون وهروب الأسرى الستة مطلع أيلول ٢٠٢١.

كبيرة. وهناك قلق لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من أن الساحة الفلسطينية قابلة للاشتعال كرد فعل على استمرار ممارسات إسرائيل وسياساتها التهويدية، خاصة في مدينة القدس.[١٣]

الشكل رقم (١): العوامل والظروف التي تبدو أنها تساهم في تشكيل سياسات إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية والاستيطان في الضفة الغربية في الفترة القادمة.

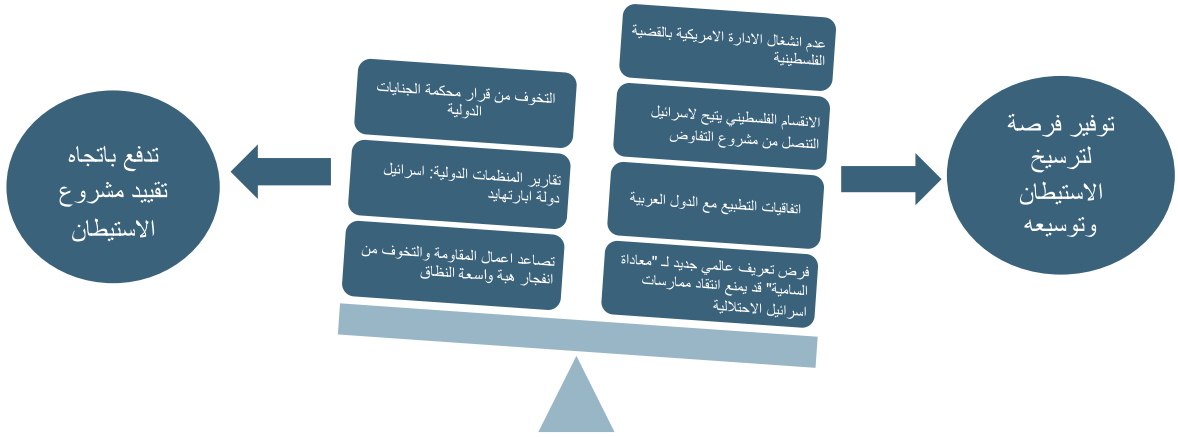

انطلاقًا من هذه الخلفية، يستعرض الفصل الحالي المشهد الإسرائيلي المتعلّق بالمسألة الفلسطينية من خلال التركيز على خمسة محاور أساسية: ١) العلاقة مع السلطة الفلسطينية؛ ٢) العلاقة مع قطاع غزة؛٣) الاستيطان في الضفة الغربية والقدس؛ ٤) هبّة أيار ٢٠٢١؛ ٥) ملف السجون وهروب الأسرى الستة مطلع أيلول ٢٠٢١.

١. " تقليص الصراع" بدلاً من الحل السياسي

منذ انتهاء عهد أوباما ووصول إدارة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠١٦، طرأ تغيير تدريجي، لكنه متسارع، على العلاقة السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، يمكن تلخيصه بانتهاج إسرائيل بقيادة نتنياهو «سياسة «إدارة الظهر» تجاه السلطة. ينعكس هذا النهج الإسرائيلي في تجنّب الدخول في مسارات سياسية مع القيادة الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى؛ تعزيز المشاريع الاستيطانية خاصّة في مناطق المصنّفة (ج) والقدس.

مع انتهاء عهد نتنياهو وترامب ، وإقامة حكومة «تغيير» بالتناوب بين بينيت ولبيد، ظلّت العلاقة ترتكز إلى القواعد الأساسية التي وضعها نتنياهو، التي تقوم على الفرضيات الآتية:

١. استناد الممارسات السياسية الإسرائيلية إلى فرضية انتهاء «فرص» العملية السلمية التي تقوم على مفاوضات للوصول إلى حل الدولتين. هذا الموقف يتيح لإسرائيل، وبشكل أحادي الجانب، هامشًا

عريضًا من العمل في ما يخصّ علاقتها بالضفة الغربية. من جهة، فإن انتهاء «فرص» حلّ الدولتين يجب ألا يعني إسقاط السلطة الفلسطينية، وإنما الاستمرار بالنظر إليها باعتبارها ممثلة للفلسطينيين، ولاعبًا أساسيًا في الحفاظ على «استقرار» نسبي داخل الضفة الغربية. وهذا يتطلّب من إسرائيل، الترويج المستمرّ لانتهاء «فرص» حل الدولتين، والسعي لإقناع المجتمع الدولي بذلك، وهو ما يتيح لها إمكانية كبيرة للقيام بخطوات عملية باتجاه «ضمّ» أجزاء واسعة من الضفة الغربية (منطقة (ج) تشكل نحو ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية). تلعب العديد من العوامل دورًا أساسيًا في صياغة توليفة هاتين الاستراتيجيتين (تجاهل حل الدولتين مقابل ضم رسمي لأجزاء من الضفة الغربية)، مثل: تغيير الإدارات الأميركية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وأجندة الحكومة الإسرائيلية وقدرتها على المناورة السياسية.

تتلخص استراتيجية «تقليص الصراع» في أ) لا مفاوضات رسمية على المستوى السياسي بين الطرفين. ب) عودة اللقاءات بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين تتعلّق بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والمهمات الوظيفية لكل طرف. ٣) تقديم محفّزات اقتصادية غير مسبوقة لسكان الضفة الغربية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في حياتهم اليومية. ٤) السعي قدر الإمكان إلى تخفيف الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية.

تزامن انتهاء حكومة نتنياهو (أيار–حزيران ٢٠٢١) وتولّي الائتلاف الحكومي الجديد مهماته مع تغيير في الإدارة الأميركية (من ترامب إلى بايدن)، ومع أن هذا الانتقال كان قد أسقط «صفقة القرن» عن الأجندة السياسية الإسرائيلية والأميركية، فإنه، بالنسبة لإسرائيل تحديدًا، لم يُحدث تغييرات ملموسة في مفهوم «انتهاء» فرص حل الدولتين. بالنسبة للائتلاف الحكومي الجديد، فإن العلاقة مع الضفة الغربية انتقلت علنًا من مرحلة «الحل السياسي» إلى مرحلة ذات ممارسة سياسية مختلفة، تتقاطع إلى حدّ كبير مع تلك التي يُطلق عليها المؤرخ الصهيوني ميخا غودمان مرحلة «تقليص الصراع». تتلخّص هذه الاستراتيجية في أ) لا مفاوضات رسمية على المستوى السياسي بين الطرفين. ب) عودة اللقاءات بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين تتعلّق بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والمهمات الوظيفية لكل طرف. ٣) تقديم محفّزات اقتصادية غير مسبوقة لسكان الضفة الغربية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في حياتهم اليومية. ٤) السعي قدر الإمكان الى تخفيف الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية.[١٤]

٢. وجود سلطة وطنية فلسطينية ضعيفة يعزّز قدرة إسرائيل على إهمال المفاوضات وعملية السلام. بالنسبة لإسرائيل، وتقديراتها الأمنية– السياسية، فإن وجود سلطة قوية، تحظى بتمثيل شعبي عريض، وتفرض سيطرتها على كل الأراضي المحتلّة (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) من شأنه أن يحولها – بنظر المجتمع الدولي – إلى ممثّل شرعي قادر على المضي قدمًا

في العملية السلمية.[١٥] وعليه؛ خلال العام ٢٠٢١، استمرت إسرائيل، وعلى الرغم من انتقال الحكم من نتنياهو إلى بينيت–لبيد، في إضعاف السلطة الفلسطينية وفق معادلة «توجيه ضربات قاسية ثم محاولة إنعاش»، الأمر الذي يُبقي السلطة قادرة على الاستمرار في الحياة بشكل مقبول، دون أن تتمكّن من تطوير أدائها كمشروع دولة (state in the making). وقد تمثّل ذلك في الاستمرار في اقتطاع أموال المقاصة؛ القيام بخطوات أحادية محرجة جماهيريًا للسلطة مثل الاقتحامات والاغتيالات في قلب المدن الفلسطينية، وإضعاف السلطة عبر تدخّلات «الإدارة المدنية» المباشرة في حياة الفلسطينيين في حال توقف التنسيق الأمني، كما حدث في بعض الأمور المتعلّقة بالاقتصاد والعمّال، أثناء توقف التنسيق الأمني والمدني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (خلال الفترة الممتدة بين أيار ٢٠٢١ وحتى تشرين ثاني ٢٠٢١).

ويمكن ملاحظة الدور المزدوج، الذي تلعبه إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية، والذي قد يبدو متناقضًا. من جهة، ترفض القيادة السياسية الإسرائيلية، وبشكل واضح، إجراء اجتماعات سياسية أو إعادة إحياء المفاوضات. لكن في المقابل؛ انتهجت الحكومة الإسرائيلية الحالية خطًا سياسيًا جديدًا من خلال تكليف بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، وعيساوي فريج، وزير التعاون الإقليمي عن حزب ميرتس، بعقد جلسات دورية مع مسؤولين فلسطينيين، ومنحتهم هامشًا من الاستقلالية لاتخاذ خطوات إجرائية على المستوى الاقتصادي.

ما هو «تقليص الصراع»؟

«تقليص الصراع» عبارة وردت أكثر من مرة في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، خاصة رئيس الحكومة نفتالي بينيت، أثناء شرحه استراتيجيته تجاه المسألة الفلسطينية، وتحديدًا في ما يخصّ الضفة الغربية. على ما يبدو، يستعير بينيت مفهوم «تقليص الصراع» من المؤرخ الإسرائيلي ميخا غودمان الذي كتب مقالًا بعنوان «ثماني خطوات لتقليص الصراع» في العام ٢٠١٩. ومع أن منطلقات غودمان لاقتراح هذه الخطوات تختلف كليًا عن حسابات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين، فإن هذه الخطوات، على ما يبدو، تتقاطع مع رؤية الحكومة الإسرائيلية كونها تسمح بالاستمرار في إدارة الاحتلال، وإدارة الصراع، دون الدخول في مشروع تسوية سياسية حقيقي مع الفلسطينيين. أمّا الثماني خطوات التي تحدث عنها غودمان (التي لم تتبنّها الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي) فهي:

١) مد شبكة طرقات بين المدن الفلسطينية كافة دون الاحتكاك مع طرق المستوطنين. ٢) توسيع المناطق الفلسطينية في مناطق (ج). ٣) السماح للفلسطينيين باستخدام مطار اللّد للسفر. ٤) زيادة عدد العمال في إسرائيل ليصلوا إلى نحو ٤٠٠ ألف. ٥) إنشاء مدن صناعية للفلسطينيين. ٦) تسهيلات في النقل اللوجستي المتعلّقة بالتجارة الفلسطينية الخارجية. ٧) إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية لتحسين الاقتصاد الفلسطيني. ٨) الاعتراف بدولة فلسطين دون الاعتراف بحدودها.

للمزيد، انظري/ي منشورات مدار خلال العام ٢٠٢١.*

* مدار، "من مفهوم «الاحتلال الخفي» لموشيه ديان إلى مفهوم «تقليص الصراع» لميخا غودمان" في مفهوم *«تقليص الصراع ..» الخلفية، الغايات والمآلات*"، سلسلة أوراق إسرائيلية ٧٥ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –مدار، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3v9IPCz

ومع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تتوانى عن التدخّل المباشر في حياة الفلسطينيين، دون تنسيق مُسبق مع السلطة الفلسطينية، مثل رفع حصّة العمال الفلسطينيين (في قطاعات البناء والزراعة والهايتك). أو فرض إجراءات تعسفية مثل حظر عمل مؤسسات أهلية فلسطينية تعمل داخل الأراضي المحتلّة، وتحديدًا منطقة (أ) كما حدث مع تصنيف وزارة الدفاع الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية «منظمات إرهابية» بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١. ويبرز في ذات السياق الدور المتصاعد لـ «الإدارة المدنية» في تقديم الخدمات المباشرة لفلسطيني الضفة الغربية في عدّة مجالات (تصاريح عمّال، الاستيراد والتصدير الفلسطيني وحملات رفع المنع الأمني)، دون أن تهمل دور مكاتب التنسيق والارتباط التي تعمل على مستوى الوزارات الفلسطينية.

لا تتوانى الحكومة الإسرائيلية عن التدخّل المباشر في حياة الفلسطينيين، دون تنسيق مُسبق مع السلطة الفلسطينية، مثل رفع حصّة العمال الفلسطينيين (في قطاعات البناء والزراعة والهايتك). أو فرض إجراءات تعسفية مثل حظر عمل مؤسسات أهلية فلسطينية تعمل داخل الأراضي المحتلّة، وتحديدًا منطقة (أ) كما حدث مع تصنيف وزارة الدفاع الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية «منظمات إرهابية» بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١.

وعلى العكس مما تروج له إسرائيل إعلاميًا – على الأقل داخل المجتمع الإسرائيلي – من أن القضية الفلسطينية لم تعُد تتصدّر الأجندة السياسية في إسرائيل، فإن قراءة معمّقة في التقارير الاستراتيجية الصادرة عن أهم مراكز الأبحاث الأمنية/ السياسية الإسرائيلية تدفع إلى الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية لا تزال تتصدّر سلّم أولويات إسرائيل، ويتضّح ذلك خلال العام ٢٠٢١ من النقاشات الإسرائيلية الداخلية حول فترة «ما بعد عباس»– كما تتم تسميتها إسرائيليًا– وتصاعد العمليات الفلسطينية والمواجهات لتطال معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة في مناسبات عدّة، والدور الأساسي الذي تلعبه مدينة القدس وما يجري فيها من استيطان واعتداءات على الأماكن المقدسة تؤدي إلى تثوير الفلسطينيين في الضفة الغربية.[١٦]

٢. إسرائيل وقطاع غزة: من «الهدوء مقابل الهدوء» إلى «الهدوء مقابل الاقتصاد»

تتعامل إسرائيل مع قطاع غزة بناءً على استراتيجيتين متداخلتين، بدأت العمل بهما على الأقل منذ الانقسام الفلسطيني بعد العام ٢٠٠٦:

فمن جهة؛ تحاول إسرائيل التعامل مع قطاع غزة باعتباره حيزًا جغرافيًا منفصلاً سياسيًا، الأمر الذي يتطلّب سياسات تدخّل خاصة به تخضع إلى حسابات أمنية وسياسية منفصلة عن تلك المعمول بها في الضفة الغربية. وفي صلب هذه الاستراتيجية يكمن مفهوم «الهدوء الأمني» الذي من خلاله تسعى إسرائيل إلى تقويض الأسباب التي قد تقود إلى تصعيد عسكري بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية (وأبرزها حركة حماس). حيث تقوم إسرائيل بذلك من خلال ١) إعادة النظر، المستمرة،

في معادلة الردع التي تتآكل مع مرور الزمن وتتطلّب إعادة «تنشيط»، إما من خلال الانخراط بحروب أو حملات عسكرية ضدّ القطاع. أو ٢) من خلال التلاعب بسياسات الإغلاق وإعادة هيكلة الحصار لخدمة معادلة الردع.

من جهة أخرى؛ تتعامل إسرائيل مع قطاع غزة كجزء لا يتجزأ من الكيان الفلسطيني، ما يعني أن سياسات إسرائيل تجاه القطاع ليست منفصلة تمامًا عن تلك المتعلّقة بالضفة الغربية؛ وإنما يتم نسجها لتعزيز الانقسام الفلسطيني وإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

لقد استمر التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة خلال العام ٢٠٢١ وفق هاتين الاستراتيجيتين (القطاع كيان منفصل، والقطاع جزء من البيت الفلسطيني)، اللتّين قد تبدوان متناقضتين لكنّهما متكاملتان. بيد أن أحداثاً جوهرية عدة حصلت خلال العام ٢٠٢١ وألقت بظلالها على علاقة إسرائيل بالقطاع، وساهمت في إحداث بعض التغييرات في الكيفية التي تتجادل فيها هاتان الاستراتيجيتان، على النحو الآتي:

١. حرب جديدة على قطاع غزة بدأت في ١٠ أيار ٢٠٢١، واستمرت ١١ يومًا، بشكل متواصل، بعد إطلاق حركة حماس صواريخ على مدينة القدس في أعقاب الاحتجاجات الكبيرة التي اندلعت في منطقة باب العامود وحيّ الشيخ جرّاح وسلوان. من ناحية؛ حقّقت حركة حماس انتصارًا بحسب التقديرات الأمنية/ السياسية الإسرائيلية؛ إذ نجحت في تقديم نفسها مدافعًا عن مدينة القدس، وحظيت بدعم وتعاطف جماهيري فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو حتى في أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل. في هذا السياق؛ لا بدّ من الإشارة إلى أن ارتباط التصعيد الأخير بقضية الاستيطان داخل القدس، واستعداد حركة حماس للمجازفة في الأوضاع الاجتماعية والبنى التحتية في غزة مقابل تنفيذ تهديداتها المتعلّقة بمكانة القدس، جعل إسرائيل تُعيد، وبشكلٍ جدي، حساباتها في كل مرة تتسبّب سياساتها الاستيطانية في القدس بحركة احتجاج فلسطينية وتظاهرات غاضبة، كما حصل عند إعادة بناء خيمة عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير (من حزب «قوة يهودية») في شباط ٢٠٢٢، حيث حذّرت قيادة الجيش من احتمالية تفجُّر الأوضاع على الحدود مع غزة.[١٧] لكن من ناحية أخرى؛ فإن الدمار الهائل الذي أحدثته إسرائيل في البنى التحتية في القطاع خلال الجولة القتالية الأخيرة في أيار ٢٠٢١، لعب دورًا لا يُمكن تجاهله، في تنشيط «معادلة الردع» لصالح إسرائيل، لكن دون أن تتمكن الأخيرة من ترجمة قوة الردع هذه إلى إملاءات سياسية.

انتهت فترة حكم بنيامين نتنياهو التي استمرت نحو ١٢ عامًا، حيث تعامل نتنياهو خلالها وفق معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، وقد شملت ثلاث مركبات: مركّب مالي مثل إدخال أموال قطرية وتسهيلات قد لا ترتقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنها أيضًا تحول دون انفجار الأوضاع الاجتماعية في القطاع. مركّب سياسي من خلاله تحاول إسرائيل ضمان استمرارية الانقسام السياسي الفلسطيني. مركّب عسكري يقوم على تعزيز قوة الردع من خلال تدمير البنى التحتية في القطاع خلال الجولات القتالية (مثل حرب العام ٢٠١٤).

ظلّ ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس يراوح مكانه.

٢. انتهاء فترة حكم بنيامين نتنياهو التي استمرت نحو ١٢ عامًا، حيث تعامل نتنياهو خلالها وفق معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، وقد شملت هذه المعادلة ثلاث مركبات: مركّب مالي مثل إدخال أموال قطرية وتسهيلات قد لا ترتقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنها أيضًا تحول دون انفجار الأوضاع الاجتماعية في القطاع. مركّب سياسي من خلاله تحاول إسرائيل ضمان استمرارية الانقسام السياسي الفلسطيني. مركّب عسكري يقوم على تعزيز قوة الردع من خلال تدمير البنى التحتية في القطاع خلال الجولات القتالية (مثل حرب العام ٢٠١٤)، أو استخدام عنف مفرط ضد المدنيين (مثل مسيرات العودة ٢٠١٨–٢٠١٩).

بعد تسلّم الائتلاف الحكومي الجديد عمله في حزيران ٢٠٢١، حاولت كل من إسرائيل وفصائل المقاومة (وعلى رأسها حماس) القيام بعمليات «جسّ نبض»؛ من خلالها عادت حماس لتنظيم مسيرات العودة، أما إسرائيل فحاولت أن تعرقل مبادرات لتسهيلات اقتصادية، مثل ملف الأموال القطرية. وقد حصل ذلك خلال شهري آب وأيلول من العام ٢٠٢١ (كان الحدث الأهم خلالها مقتل جندي إسرائيلي على حدود القطاع)، إلى أن أعلن لبيد عن استراتيجيته الجديدة تجاه قطاع غزة. وعلى العكس من استراتيجية نتنياهو القائمة على «هدوء مقابل هدوء»، تقوم استراتيجية لبيد الجديدة على مبدأ «الهدوء مقابل الاقتصاد».[١٨] وقد تم في الربع الأخير من العام ٢٠٢١، الشروع بخطوات تدريجية مثل: البدء بتقديم تسهيلات في حركة التجارة من وإلى القطاع، زيادة عدد تصاريح العمل التي يحصل عليها مواطنو غزة للعمل في إسرائيل،[١٩] إعادة الأموال القطرية التي تمول ليس فقط الاقتصاد في القطاع، وإنما تساهم أيضًا في دفع أجور موظفين وعساكر تابعين لحركة حماس.

٣. ظلّ ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس يراوح مكانه؛ فمن ناحية، لا توجد معلومات مؤكّدة لدى إسرائيل تتعلّق بوضع الجنود الصحي (أي ما إذا كانوا بالفعل على قيد الحياة). من ناحية أخرى، فإن إجراء إسرائيل عملية تبادل أسرى سيكون لها ثمن مكلف على صعيد تآكل قوة الردع، وإعادة تشكيل موازين القوى الفلسطينية الداخلية. وعليه؛ تستمرّ إسرائيل في ضبط الحِراك الإسرائيلي الجماهيري المتعلّق بملف الجنود الإسرائيليين، بحيث لا يُشكّل قوة ضغط جماهيرية قد تدفع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات مدفوعة بسخط الشارع الإسرائيلي، وليس وفق حسابات المؤسسة الأمنية/ السياسية. من هنا، تحولت قضية الجنود الإسرائيليين إلى ورقة مناورة، بحيث تكون إسرائيل وحركة حماس قادرتين على استخدامها باستمرار (طالما أن الأجواء لا تشِي باقتراب حلّها) لتحقيق مكاسب تكتيكية تتعلّق بالاقتصاد والهدوء وغيرهما.

ساهمت هذه النقاط الثلاث في تشكيل المشهد الإسرائيلي/الغزي خلال العام ٢٠٢١، وإعادة بلورته وفق معادلة جديدة قد تحفظ الهدوء لسنوات قليلة قادمة. بالنسبة لإسرائيل، فإن هذه المعادلة التي تختلف عن استراتيجية نتنياهو- من خلال إضافة مركّب اقتصادي ملموس- قد تكون مفضّلة لسببين: أولاً، بما أن الائتلاف الحكومي الحالي يقوم على قاعدة متنوعة من الأحزاب اليمينية المتطرفة، اليمينية-الوسطية، اليسارية وحزب عربي، ويعتبِر ملف قطاع غزة (إلى جانب ملفات أخرى) قضايا خلافية، فقد لا يُقدم على القيام بأي خطوات من شأنها تغيير حالة «الهدوء» الراهنة، سواء بإجراء عملية تبادل أسرى أو القيام بـ «حملة عسكرية» جديدة، أو بإجراءات تعسّفية قد تدفع حركة حماس إلى التصعيد. والسبب هو أن أي تغيير في سياسة الهدوء، قد يتطلّب الوصول إلى تفاهمات ائتلافية صعبة وغير ممكنة وفق تركيبة الحكومة الحالية، الأمر الذي قد يسهم في تقصير عمر الائتلاف الحالي أو تفكيكه. ثانيًا، الحكومة الإسرائيلية الحالية تخطو خطى الحكومات السابقة في ما يتعلّق بملف الانقسام، وعليه؛ ومن منظور إسرائيلي، فإن معادلة الهدوء الحالية تخدم استمرار الانقسام، بالتالي؛ يُمكن النظر إلى الهدوء الحالي ليس فقط كأحد مخرجات الحرب الأخيرة (أيار ٢٠٢١)، وإنما أيضًا كجزء من استراتيجية إسرائيلية لها منطقها السياسي المنفصل عن الأحداث الميدانية.

أحد العوامل التي تحدد خيارات الائتلاف الحكومي الحالي تجاه قطاع غزة هي الخوف من انهيار الائتلاف بسبب استناده إلى قاعدة ضيقة من أعضاء الكنيست.

ليس واضحًا كيف يمكن أن تتغير الاستراتيجية الحذرة للائتلاف الحكومي الإسرائيلي في حال تم توقيع صفقة سياسية مع نتنياهو يعتزل بموجبها الحياة السياسية مقابل إسقاط تهم الفساد عنه. فأحد العوامل التي تحدد خيارات الائتلاف الحكومي الحالي تجاه قطاع غزة هي الخوف من انهيار الائتلاف بسبب استناده إلى قاعدة ضيقة من أعضاء الكنيست (٦٠ عضوًا). وفي حال تم التوصّل لهذه الصفقة مع نتنياهو، وخرج بموجبها من الحياة السياسية، فإن «كتلة داعمي نتنياهو» قد تتفكّك، وقد تنضمّ أحزاب يمينية أخرى إلى الائتلاف الحكومي ويُصبح بذلك مستندًا إلى قاعدة برلمانية أكثر صلابة تُمكّنه من التجرؤ على اتخاذ «قرارات استراتيجية» أكثر تجاه القطاع كقرار الحرب والتهدئة طويلة الأمد وغيرها. في الأثناء، انتهت إسرائيل من تشييد جدار اسمنتي-إلكتروني ذكي يمتدّ على طول ٦٥ كم وبعمق يصل إلى عشرات الأمتار تحت الأرض.[٢٠]

٣. الاستيطان في الضفة الغربية: دور فاعل للمستوطنين يجاور سياسات الحكومة

في نهاية العام ٢٠٢١، وصلت نسبة المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ١٤,٤٪ من مجمل سكان الضفة الغربية ونحو ٥٪ من مجمل عدد الإسرائيليين. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة تصدر عن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول عدد المستوطنين، فإن التقديرات ترجّح أن عدد المستوطنين

في الضفة الغربية قد وصل في نهاية العام ٢٠٢١ إلى نحو ٤٦٠ الفًا يضاف إليهم نحو ٣٧٥ ألفًا يسكنون داخل حدود القدس الشرقية،[٢١] ويتوزّع المستوطنون في الضفة الغربية على نحو ١٣٢ مستوطنة و١٤٠ «بؤرة» استيطانية.[٢٢]

في العام ٢٠٢١ استمر المستوطنون في توسيع نشاطهم الاستيطاني، واعتداءاتهم على الأرض والسكان الفلسطينيين، وقد تكثّفت أساليبهم لتشمل:

١. محاولات المجالس الإقليمية للمستوطنات والجمعيات الاستيطانية الفاعلة في مجال التوسع الاسّتيطاني (أهمها: نحالا[٢٣] وريغافيم[٢٤]) إقامة بؤر جديدة دون الحصول على موافقة من السلطات الإسرائيلية الرسمية، تمثّلت أهم هذه المحاولات في إقامة بؤرة «أفاتار» على جبل صبيح بالقرب من قرية بيتا في أيار ٢٠٢١،[٢٥] وعلى الرغم من إخلاء هذه المستوطنة بقرار من الجيش الإسرائيلي في شهر حزيران، فإن الجيش الإسرائيلي عاد وأعلن في تشرين ثاني ٢٠٢١ عن تصنيف نحو ٦٠ دونمًا من أراضي جبل صبيح كـ «أراضي دولة»، الأمر الذي سيشكّل مسوّغا «قانونيا» لإعادة بناء البؤرة.[٢٦]

٢. نشاط رعوي من «شبّان المستوطنين»، يشمل تسييج مناطق واسعة في جبال الضفة الغربية الخالية (معظمهما في مناطق (ج)) باعتبارها مناطق رعي خاصة بالمستوطنين.

٣. صدامات متكرّرة بين المستوطنين وأجهزة الأمن الإسرائيلية مثل الشرطة وحرس الحدود، الأمر الذي يعكس تطور أجندة شبه مستقلة لدى المستوطنين بالتوسّع حتى دون موافقة الحكومة الإسرائيلية، وتتخّذ هذه الأجندة بُعدًا دينيًا وعقائديًا يقوده تيار الحردليين، خصوصًا في المناطق المحيطة بنابلس،

في نهاية العام ٢٠٢١، وصلت نسبة المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ١٤,٤٪ من مجمل سكان الضفة الغربية، ونحو ٥٪ من مجمل عدد الإسرائيليين.

ما هو الاستيطان الرعوي؟

ترى التيارات اليمينية الاستيطانية، خصوصًا «الحردلية» منها، أن أساليب التوسّع الاستيطاني التقليدية أصبحت غير مجدية بشكلٍ كاف كونها تنطوي على سياقات قانونية، وتعاون بيروقراطي معقّد مع الحكومة الإسرائيلية. من هنا، يستخدم شبّان من المستوطنين أسلوب الاستيطان الرعوي المدعوم ماديًا ومعنويًا من مجلس الاستيطان وجمعيات استيطانية متطرّفة. تقوم مجموعة من الشبان المستوطنين برعي قطيع من الأبقار أو الأغنام، وإطلاقها في مناطق جبلية مفتوحة وإشعار الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر بذلك. بعد فترة وجيزة؛ يقوم الشبّان المستوطنون بالبدء بتسييج هذه المساحات بذريعة أنه تم استخدامها لفترة بدون وجود اعتراضات من الدولة، وبالتالي، يقومون بتثبيت نوع ما من أنواع «الملكية» حسب «العرف المتبّع»، ومن ثم يمكن «التنازع» عليها قانونيًا في وقتٍ لاحق. وحسب أمين عام منظمة «آمنا» الاستيطانية المتطرّفة، زئيف حافير، فإن: «منطقة رعي واحدة كفيلة بوضع اليد على آلاف الدونمات» وهي أفضل من الاستيطان القائم على البناء، لأنه بحسب حافير «البناء يستغل مناطق أقل لأسباب اقتصادية، ففي الخمسين عاما السابقة سيطر البناء على ١٠٠ ألف دونم فقط».*

* حول تصريحات أمين عام "آمنا"، راجع: هاجار شيزيف، "أمين عام أمنا: سنبني عشر مزارع أخرى في الضفة هذا العام ، فهي أكثر كفاءة من المستوطنات،" *هآرتس*، ٢٢ شباط ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9557640؛ للمزيد حول الاستيطان الرعوي، انظر: هدى مبارك مباركة، "الاستيطان الرعوي: شكل جديد من أشكال الاستيطان الاستعماري في منطقة الأغوار، " *قضايا إسرائيلية* ٨٣ (٢٠٢١): ٩٧–١٠٨.

التصدي للمستوطنين في اللبن الشرقية، يوم ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

ويدفع المستوطنين إلى معارضة مؤسسات الجيش والشرطة الإسرائيلية بحجّة أن أراضي الضفة الغربية هي أراض مقدّسة لا مكان لسيادة «أجنبية» (المقصود فلسطينية) عليها.[٢٧]

٤. استمرار حملات الانتقام التي يشنّها المستوطنون على القرى الفلسطينية، واعتراضهم المستمرّ مركبات الفلسطينيين، وهو أسلوب قديم لكنّه تطور وأخذ بُعدًا ممنهجا أكثر في العام ٢٠٢١. ومن أهم حملات «الانتقام» التي شنّها المستوطنون تلك التي تعرّضت لها قرية برقة بمحافظة نابلس، التي كشفت عن وجود جماعات منظّمة من المستوطنين، وهي جماعات مدعومة من مجالس المستوطنين التي تقوم بتجيير الأجواء المشحونة في أعقاب كل عملية، للانقضاض على قرى فلسطينية بأكملها ومهاجمتها.[٢٨]

تشكّل هذه الأساليب استمرارًا لنشاط المستوطنين في الأعوام السابقة، لكنّها أخذت بعدًا أكثر وضوحًا وتكثيفًا في العام ٢٠٢١. وقد أشار تقرير صادر عن «بتسيلم» في تشرين ثاني ٢٠٢١ إلى أن إسرائيل، تقوم بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية بوساطة «عنف المستوطنين»، الذين تستخدمهم الدولة لتنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية وتحديدًا في المناطق المصنّفة (ج).[٢٩] وتعكس هذه الأساليب، الدور البارز للتيار المتزمّت دينيًا والمتطرّف سياسيًا

(وهو التيار الحردلي) داخل المستوطنين، الذي (على الرغم من وجود بعض الانتقادات الإسرائيلية لممارساته الميدانية داخل الضفة) يستند إلى أرضية عقائدية تعتبر مقبولة نوعًا ما في المجتمع الإسرائيلي. وتمتاز هذه العقيدة بتجيير الدين اليهودي (بنسخته الحريدية المتزمتة) لصالح أجندة سياسية صهيونية تعتبر أراضي الضفة الغربية حيّزًا يهوديًا مقدّسًا. وعلى الرغم من صِغر حجم هذا التيار؛ فإن نفوذه وحضوره داخل مؤسسات الدولة تعزّز في العام ٢٠٢١، على الأقل من خلال نزوع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى تبنّي أجندات استيطانية.[٣٠] ففي العام ٢٠٢١، تم تقديم نحو ٣٠ مشروع قانون إلى الكنيست من أعضاء عن «شاس»، و «الليكود»، وكتلة «الصهيونية الدينية» وكتلتي «يمينا» و«أمل جديد»،[٣١] طالب معظمها بفرض سيادة إسرائيلية على أراضي الضفة أو أجزاء منها، وإلى تحسين حياة المستوطنين.

تم في العام ٢٠٢١، تقديم نحو ٣٠ مشروع قانون إلى الكنيست من أعضاء عن «شاس»، و «الليكود»، وكتلة «الصهيونية الدينية» وكتلتي «يمينا» و «أمل جديد»، طالب معظمها بفرض سيادة إسرائيلية على أراضي الضفة أو أجزاء منها، وإلى تحسين حياة المستوطنين.

إن نزوع أحزاب اليمين الإسرائيلية (بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، تشغل أحزاب اليمين المتنوعة نحو ٧٨ مقعدًا من أصل ١٢٠) إلى محاباة المستوطنين، وتحويل مشروعهم الاستيطاني إلى مشروع دائم، لا يعكس فقط التأثير المتنامي لجماعات المستوطنين داخل مؤسسات الدولة، وإنّما أيضًا الانزياح نحو اليمين الديني داخل المجتمع الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يبدو أن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية قد تحول تدريجيًا إلى مسألة مُحاطة بشبه إجماع إسرائيلي.

وعلى الرغم من تنامي نشاطات المستوطنين (ممثلين بجمعياتهم الاستيطانية ومجالس أقاليم المستوطنات)، فإنه يجب ألا نرى هذا النشاط بمعزل عن الدور الذي تمارسه المؤسسات الإسرائيلية الرسمية والمنظمات الصهيونية، ولذي برز في العام ٢٠٢١ على النحو الآتي:

١. موافقة الصندوق القومي اليهودي (JNF) بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢١ على توسيع نشاطه الاستيطاني ليتعدّى حدود «دولة إسرائيل» إلى حدود «إسرائيل السيادية» أو «أرض إسرائيل»– التي تشمل الضفة الغربية أيضًا – وبالتحديد الموافقة على توسيع نشاطاته داخل أراضي الضفة الغربية بشكلٍ علني، بعد أن ظلّت على مدار عقود تُدار من شركة ظلّ تُدعى «هيمنوتا».[٣٢]
٢. استمرار مساعي سلطات الإحتلال عبر ذراعها «الإدارة المدنية» في تسوية أراضي الضفة الغربية: نحو ٦٠٪ من أراضي المنطقة (ج) التي لم تتم «تسويتها» في أعقاب تجميد مشروع التسوية الأردني بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وقد بدأ مشروع استكمال فرز، وتسجيل وتسوية، أراضي الضفة منذ سنوات لكن بوتيرة بطيئة، ويُعدّ إحدى الأدوات التي تستخدمها «الإدارة المدنية» والحكومة الإسرائيلية لفرض «سيادة» إسرائيلية على أراض شاسعة في

الضفة الغربية من خلال «أدوات قانونية» قد يكون لها تبعات بعيدة المدى في ما يتعلّق بالملكيات. يُضاف إلى مشروع التسوية هذا، القرار الحكومي رقم ٣٧٩٠ الصادر عام ٢٠١٨، الذي يُعنى بـ «تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقدسيين والإسرائيليين»، وينصّ في أحد بنوده على نية إسرائيل تسوية أراضي القدس المحتلة. وقد شهد العام ٢٠٢١، استمرار للمساعي الإسرائيلي في تسوية أراض إضافية داخل القدس، الأمر الذي يوفّر «فرصة تاريخية» للصندوق القومي اليهودي، وحارس أملاك الغائبين، بالإضافة إلى الجمعيات الاستيطانية لوضع اليد، وبشكل «قانوني»، على مساحات إضافية.

٣. استمرار سياسات إسرائيل في اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم من خلال سياسات هدم المنازل، وتجريف الأراضي. ففي العام ٢٠٢١ فقط، وصلت عمليات الهدم إلى ذروة جديدة لم تُسجّل منذ أكثر من عقد، حيث هدمت إسرائيل نحو ٢٩٥ مبنىً سكنيًا في الضفة الغربية والقدس، الأمر الذي ترتّب عليه تشريد ما يُقارب ٩٠٠ فلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو ٥٤٨ مبنى غير سكني (آبار مياه، بركسات، مخازن، معامل، منشآت زراعية وغيرها) في الضفة الغربية والقدس. [٣٣]

إجمالاً، فإن النظر إلى ممارسات المستوطنين وجمعياتهم المتطرّفة جنبًا إلى جنب مع ممارسات الحكومة الإسرائيلية والمنظّمات الصهيونية، يُمكن أن يوضّح التناغم، وتوزيع الأدوار، بين هذه الأجسام في عملية السيطرة على أكبر قدر من مساحات الضفة الغربية، على الرغم من أن هناك تضاربات عينية وصدامات متفرّقة، أحيانًا، بين جماعات المستوطنين والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية. هذه التضاربات يُمكن أن تُفهم على أنها اختلافات حول طريقة التوسّع الاستيطاني ووتيرته، وليس على المبدأ الاستيطاني التوسّعي بحد ذاته. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العام ٢٠٢١، يكشف عن أن مساعي إسرائيل للتوسّع الاستيطاني داخل الضفة الغربية والقدس، بدأ يُغادر «الأسلوب التحايلي» الذي كان سائدًا خلال السنوات السابقة، وبات يتخّذ شكلاً أكثر صراحة ومأسسة من خلال تدعيم الاستيطان بمسوغات «قانونية»، في الوقت الذي يتحوّل فيه المستوطنون أنفسهم إلى قوة فاعلة ونشطة ميدانيًا.

٤. الهبّة الفلسطينية (هبّة أيار): من باب العامود إلى كل فلسطين التاريخية

في بداية شهر رمضان في العام ٢٠٢١ (نيسان–أيار ٢٠٢١) تفاعل حدثان أساسيان في مدينة القدس، وأفضيا إلى هبّة فلسطينية شاملة سُرعان ما تطوّرت لتعمّ كل التجمّعات الفلسطينية بين البحر والنهر. الحدث الأول؛ تمثّل في نصب شرطة الإحتلال الإسرائيلية حواجز حديدية في منطقة باب العامود، الأمر

الـذي اعتبـر تغييـرًا مرفوضـاً مـن الفلسـطينيين الذيـن انتفضـوا لإزالـة هـذه الحواجـز. أمّـا الحـدث الثانـي؛ فتمثـل فـي انتقـال مشـروع الاسـتيطان فـي حـيّ الشـيخ جـرّاح إلـى مرحلـة حاسـمة بعـد أن كان مـن المتوقـع أن تحكـم المحكمـة الإسـرائيلية المركزيـة لصالـح المسـتوطنين وتطـرد أربـع عائـلات مـن منازلهـا. إن تفاعـل هذيـن الحدثـين، تسـبّب فـي موجـة احتجاجـات عارمـة اتسـعت رقعتهـا الجغرافيـة بشـكل متسـارع خـلال شـهر رمضـان وهـو مـا أدّى إلـى انـدلاع هبّـة أيـار ٢٠٢١.

فيمـا يخـصّ الأراضـي الفلسـطينية تحديـدًا (الأراضـي المحتلـة عـام ١٩٦٧)، أدّت الهبـة إلـى انـدلاع جولـة قتـال أخـرى مـع قطـاع غـزة اسـتمرت ١١ يومًـا، ومواجهـات جماهيريـة داخـل القـدس، ومواجهـات واسـعة النطـاق فـي معظـم مناطـق الضفـة الغربيـة. إن السـرعة التـي امتـدت فيهـا هـذه الهبـة، وكثافـة المواجهـات فـي القـدس والضفـة الغربيـة، وضعتـا القيادتـين السياسـية والعسـكرية فـي إسـرائيل أمـام تحـدٍ صعـب، لاسـيّما أن العلاقـة بـين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية لـم تكـن فـي أفضـل حالاتهـا بسـبب توقـف التنسـيق الأمنـي.

يرصـد هـذا الجـزء بعـض الاسـتخلاصات المرتبطـة بهبـة أيـار علـى إسـرائيل، وانعكاسـات ذلـك علـى سياسـاتها المسـتقبلية مـع الجماهيـر الفلسـطينية، خصوصًـا فـي ظـلّ توقّعـات أن تتحـول هـذه الهبـة (التـي اعتبرهـا الفلسـطينيون أنهـا كسـرت حواجـز الخـوف وسـاهمت فـي تحريـك الجمـود السياسـي مـن الأسـفل) إلـى نمـط يسـتطيع الفلسـطينيون تكـراره فـي المسـتقبل:

أولاً: تحـاول إسـرائيل باسـتمرار تغييـر الوضـع الراهـن (أو مـا يُعـرف بـ «السـتاتوس-كو») بـين الأردن وإسـرائيل فـي الحـرم الشـريف والمسـجد الأقصـى. ومـع أن المسـتوطنين، والتيـارات الأكثـر تطرّفًـا داخـل الصهيونيـة الدينيـة، هـي التـي تقـوم باقتحـام الأقصـى، وأداء شـعائر توراتيـة، وفـرض طقـوس دينيـة فـي منطقـة بـاب العامـود؛ فـإن الحكومـات الإسـرائيلية (سـواء حكومـات نتنياهـو ٢٠٠٩ – ٢٠٢١ أو الحكومـة الحاليـة) لا تتوانـى عـن توظيـف هـذه التيـارات الدينيـة، أو علـى الأقـل صـرف النظـر عـن ممارسـاتها، لإحـداث تغييـر علـى السـتاتوس-كو.

لا بـد مـن الإشـارة إلـى أن المحكمـة العليـا الإسـرائيلية كانـت قـد ناقشـت خـلال الأعـوام الثلاثـة الماضيـة، موضـوع السـماح لليهـود بالصـلاة فـي المسـجد الأقصـى أكثـر مـن مـرة، بعـدّ التماسـات تقدّمـت بهـا جمعيـات اسـتيطانية ومؤسسـات وجمعيـات إسـرائيلية مختلفـة. وبشـكل غيـر متوقّـع؛ طلبـت المحكمـة فـي إحداهـا أن يُقـدّم المسـتوى السياسـي توضيحًـا لسـبب اسـتمرار منـع اليهـود مـن الصـلاة أثنـاء «زيـارة» سـاحات المسـجد الأقصـى.[٣٤] يُشـار إلـى أن المحكمـة العليـا الإسـرائيلية تشـهد سلسـلة تغييـرات تتعلّـق بتعيـين قضـاة ذوي توجهـات أيديولوجيـة يمينيـة، خاصـة خـلال فتـرة حكـم بنيامـين نتنياهـو، ورئاسـة أييلـت شـاكيد لـوزارة القضـاء، إذ سـعت الأخيـرة خـلال فتـرة ترؤسـها الـوزارة إلـى تغييـر آليـة تعيـين قضـاة المحكمـة العليـا، بالإضافـة إلـى أنهـا أكثـر وزيـرة عيّنـت قضـاة فـي المحكمـة.[٣٥] فـي العـام ٢٠٢١،

طلب بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، من وزير الأمن الداخلي وقائد الشرطة في القدس أن يعملا على توفير الظروف المناسبة لدخول اليهود إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه، على الرغم من رفض بعض الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي (ميرتس والإسلامية الجنوبية)، وعلى الرغم من الإدانات التي صدرت عن السلطة والأردن وتركيا بهذا الشأن.[٣٦]

ثانيًا: تعاظم دور المستوطنين وتياراتهم السياسية في فرض أجنداتهم تحديدًا في ما يتعلّق بالقدس. حيث إن هذا التعاظم لا يبدو آنيًا؛ وإنما يستند إلى سياق تاريخي/ سياسي. فقد اتّسمت العقود الثلاثة الأخيرة بانتهاء مرحلة الأحزاب الكبيرة في إسرائيل، وهي تلك الأحزاب القادرة على تشكيل ائتلافات حكومية متجانسة نوعًا ما من حيث تركيبتها وأجنداتها السياسية (مثل حزب العمل أو حزب الليكود). في المقابل؛ يتّسم المشهد الحزبي في إسرائيل مؤخرًا بوجود ائتلافات تقوم على تنوعات سياسية وأيديولوجية، قد لا يقلّ فيها الثقل السياسي للأحزاب الصغيرة عن الأحزاب الكبيرة؛ إذ إن جميع أعضاء الائتلاف قادرون أحيانًا على لعب دور «بيضة القبّان» للحفاظ على استقرار الحكومة أو تهديده. في معظم الحالات، استطاعت تيارات الصهيونية الدينية وأحزاب اليمين الجديد المتطرّفة – المشاركة ضمن حكومات نتنياهو بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢١ – أن تفرض ممارسات تتعلّق باقتحام الأماكن المقدسة، تلاوة صلوات داخل ساحات الحرم الشريف، أو القيام بمسيرات استفزازية داخل القدس، أو إحياء يوم «توحيد القدس».[٣٧] في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى شروع الجمعيات اليمينية الاستيطانية في تعزيز حضورها الاستفزازي في مدينة القدس، عبر تنظيم المسيرات والاقتحامات للحرم المقدسي، كان آخرها سعي جمعية «عام كلبيا» لتنظيم مسيرة

تعاظم دور المستوطنين وتياراتهم السياسية في فرض أجنداتهم تحديدًا في ما يتعلّق بالقدس.

إضاءة- جمعية «نحالات شمعون» الاستيطانية: بطاقة تعريف

نحالات شمعون: بالعبرية تُعنى «أملاك شمعون»- التسمية نسبةً إلى حيّ وُجد اليهود فيه، بشكل غير قانوني، حتى عام ١٩٤٨، وهي شركة خاصة تعمل في «المجال القانوني»* - كما هي مسجّلة لدى مسجّل الشركات الإسرائيلية. ظهرت الشركة كممثّل للمستوطنين في هذه القضية، من خلال الدعاوى القانونية التي تقدّمت بها للمحاكم الإسرائيلية، طالبت فيها بإخلاء حيّ الشيخ جرّاح من سكانه الفلسطينيين للسماح للمستوطنين بإقامة مستوطنة كبيرة في الحيّ.** كما حظي المستوطنون بدعم دائم من المستوى الرسمي الإسرائيلي الحكومي، تجلّى ذلك في زيارات أعضاء الكنيست اليمينيين للحيّ مثل إيتمار بن غفير وغيرهم.**

---

* للاستزادة حول نحالات شمعون، انظر/ي: عبد القادر بدوي، "نحالات شمعون": شركة استيطانية خاصّة وذراع الحكومة الإسرائيلية في قضية تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح"، *ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار*، ١٧ أيار ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3CWzs9V.

** المرجع السابق.

الأعلام، بعد أن تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا، في يوم «توحيد القدس»، وكذلك نشاطات جمعيات يمينية متطرّفة مثل «لاهافا»[٣٨] و«لافاميليا»[٣٩] وغيرها. ومع انحسار دور اليسار الإسرائيلي، فإن هذه الأحزاب؛ سواء أكانت في الحكومة الإسرائيلية أم خارجها، ستظلّ قادرة على التأثير وفرض أجنداتها وممارساتها داخل القدس. أمّا بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، فعلى الرغم من أنها لا تضمّ الحزبين الأكثر تطرّفًا داخل تيار الصهيونية الدينية (حزب «قوة يهودية» بزعامة إيتمار بن غفير، وحزب «تكوما» بزعامة بيتسلئيل سموتريتش)؛ فإنها لاتعمل على إيقاف ممارسات الصهيونية الدينية في القدس، لاسيّما أن بينيت يعتبر أحد الزعماء «الليبراليين» لهذا التيار، وهذا ما حصل بالفعل في شباط ٢٠٢٢، عندما عاد بن غفير لنصب خيمته في حي الشيخ جراح مهددًا كل المشهد بالانفجار.

ثالثًا: كشفت قضية تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح عن نفوذ الشركات والجمعيات اليمينية الاستيطانية الخاصة وتأثيرها السياسي؛ فقد برزت الجمعيات الاستيطانية اليهودية كمؤسسات «سيادية»، تُكمّل دور أجهزة الدولة الرسمية، وتحاول تصويب انحرافاتها (أي الانحراف عن «القيم الدينية اليهودية»)، فهي ترى أن المحكمة «العلمانية» تكون عادةً مستعدّة لمناقشة حقّ الفلسطينيين في حيّ الشيخ جراح من خلال «منازعة قضائية»، وبالتالي؛ قد يؤدي ذلك إلى انتهاك «السيادة اليهودية» على أرض القدس. في هذا السياق، برزت الجمعية الاستيطانية المعروفة باسم «نحالات شمعون».

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن مشروع إسرائيل لتسوية أراضي القدس قد قطع شوطًا لا يُستهان به داخل حيّ الشيخ جراح؛ فخلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، شهد حيّ أم هارون في الشيخ جراح محاولات إسرائيلية لتسويته، من خلال قيام جمعيات يهودية بالادّعاء بملكية يهودية للحيّ قبل العام ١٩٤٨، وتسعى إلى دفع المحكمة للمصادقة على تسويته لصالحهم، الأمر الذي سيترتب عليه طرد قرابة ٤٥ عائلة فلسطينية من منازلها، إلّا أن اندلاع هبّة أيار التي انطلقت من الشيخ جرّاح، وما تلاها من ضغط محلي ودولي، أجبرت المحكمة على إرجاء النظر في القضية، دون أن تُسقطها.[٤٠]

رابعًا: بعد ما بات يُعرف بـ «هبة السكاكين» التي اندلعت في القدس عام ٢٠١٤، سارعت المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى صياغة استراتيجيات جديدة للتعامل مع المقدسيين من شأنها أن تتجاوز استراتيجية «الإهمال والإفقار» إلى استراتيجية جديدة يُمكن تلخيصها في أنها سياسات «إدماج وإلحاق». في هذا السياق، جاءت الخطّة الحكومية الإسرائيلية المعروفة بالقرار ٣٧٩٠ لعام ٢٠١٨، التي تهدف، حسب الادّعاء الإسرائيلي، إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقدسيين والإسرائيليين، في محاولة لإنهاء مسبّبات الهبات، وذلك استنادًا إلى افتراض إسرائيلي مفاده أن

الهبة داخل القدس سببها أساسًا الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية وليس السياسية. وبصرف النظر عن «العَمَى السياسي» الإسرائيلي عندما يتعلّق الأمر بالمقدسيين؛ فإن هذه الخطة التي خصّصت لها إسرائيل مبالغ طائلة من المتوقع أن تشهد تحديًا حقيقيًا، لاسيما أن هبة أيار ٢٠٢١ جاءت بعد نحو ثلاثة أعوام من تطبيقها. وفي حال تكررت أحداث هبة أيار، ولو بشكل جزئي وضيق النطاق؛ فمن المتوقع أن تُعيد إسرائيل النظر في النتائج السياسية المرجوة من هذه الخطة، بحيث تقلل سقف توقعاتها بأن «الإصلاح» الاقتصادي قد ينتج عنه هدوء ولا مبالاة سياسية من المقدسيين.

بعد عام على الهبّة التي انطلقت من الشيخ جرّاح، تعود القضية مجدّدًا لتتصدّر المشهد الفلسطيني، خصوصًا بعد الأحداث الأخيرة في الحيّ وتهجير عائلة صالحية وهدم منزلها، وتصاعد اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليمينيين وفي مقدّمتهم بن غفير للحيّ، في سيناريو مُشابه لما حدث قُبيل هبّة أيار ٢٠٢١، في هذا السياق، تُشير التقديرات الأمنية والاستخباراتية، كذلك تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن إمكانية اندلاع مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين، شبيهة بهبّة أيار، خلال الفترة الممتدة بين شهر رمضان و«عيد الفصح» اليهودي عالية جدًّا،[٤١] لا سيّما في ظلّ حالة التوتّر وعمليات إطلاق النار التي تشهدها مناطق شمال الضفة الغربية، والأحداث التي يشهدها حيّ الشيخ جرّاح مؤخرًا، والاقتحامات المتكرّرة للشخصيات المتطرّفة. كما أن أحداث شباط ٢٠٢٢ التي وقعت في حيّ الشيخ جرّاح، إضافة إلى اقتحامات المستوطنين وأعضاء الكنيست من أحزاب اليمين بما فيها الليكود (أحزاب المعارضة)، تُعيد المشهد للصراعات

تُشير التقديرات الأمنية والاستخباراتية، كذلك تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن إمكانية اندلاع مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين، شبيهة بهبّة أيار، خلال الفترة الممتدة بين شهر رمضان و«عيد الفصح» اليهودي عالية جدًا.

شهد العام ٢٠٢١ الحدث الأبرز في ما يخص السجون الإسرائيلية والتفاعل الإسرائيلي مع قضية الأسرى الفلسطينيين، وتمثّل في عملية نفق الحرية (في السادس من أيلول) عندما تمكّن ستة أسرى من الهرب من سجن جلبوع.

في العام ٢٠٢١، اعتقلت إسرائيل نحو ٨٠٠٠ فلسطيني/ ة (تم الإفراج عن جزء كبير منهم)، بينهم أكثر من ١٣٠٠ قاصر/ة وطفل/ة، و١٨٤ امرأة، بينما أصدرت ١٥٩٥ أمرًا بالاعتقال الإداري. بلغ عددها حتى نهاية شهر كانون الأول ٢٠٢١ قرابة ٤٦٠٠ أسير، منهم ٣٤ أسيرة (بينهنّ فتاة قاصر)، وأكثر من ١٦٠ طفلًا، وأكثر من ٥٠٠ معتقل إداري، و٩ نواب في المجلس التشريعي.* من ناحية أخرى، وصل عدد الشهداء الأسرى إلى ٢٢٧ بعد استشهاد سامي العمور وحسين مسالمة خلال العام ٢٠٢١. **

* وفا، التقرير السنوي لمؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان للعام ٢٠٢١ حول الأسرى"، وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3LHkCt8.

** المرجع السابق.

السياسية/ الحزبية في إسرائيل، وانعكاسات ذلك على الأرض وإشعال النار في القدس، في إطار الصراع الذي تخوضه أحزاب المعارضة من اليمين، بما في ذلك حزب الليكود، الذي يرغب في «إحراج» بينيت حتى لو أدّى ذلك إلى إشعال مواجهة جديدة.[٤٢]

٥. قضية الأسرى والهروب من جلبوع

شهد العام ٢٠٢١ الحدث الأبرز في ما يخص السجون الإسرائيلية والتفاعل الإسرائيلي مع قضية الأسرى الفلسطينيين. إلى جانب ملفات الإضرابات الفردية عن الطعام وارتقاء شهداء في صفوف الحركة الأسيرة وملف مخصصات الأسرى الذي تستخدمه إسرائيل كحجة لمصادرة جزء من العوائد الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الحدث المفصلي تمثّل في عملية نفق الحرية (في السادس من أيلول) عندما تمكّن ستة أسرى من الهرب من سجن جلبوع. سيطرت هذه القضية على اهتمام المستوى الرسمي وغير الرسمي في إسرائيل، وتصدّرت مُجريات العملية ومستجدّات البحث عن الأسرى الصحف الإسرائيلية خلال فترة تقارب الأسبوعين.

على الصعيد السياسي الرسمي، سرعان ما تصاعدت الخلافات والاتهامات لإدارة مصلحة السجون بالمسؤولية عن «الفشل الاستخباراتي»، أو حتى «قصورها» في الكشف عن العملية قبل حدوثها، خصوصًا أن إدارة مصلحة السجون- جهاز تابع لوزارة الأمن الداخلي- يحصل على موازنات سنوية ضخمة من الحكومة الإسرائيلية، بلغت ٣,٧٧ مليون شيكل في العام ٢٠٢٠. ومما أثار من حدّة التصريحات أن غالبية هذه الموازنة تُخصّصها إدارة السجون لتغطية رواتب سجّانيها وضبّاطها (نحو ٣ مليارات شيكل من إجمالي الموازنة المخصّصة)[٤٣]. في المقابل، تركّزت معظم الردود من إدارة مصلحة السجون بانعدام قدرة إدارة السجون أو شللها في التعامل مع الأسرى الأمنيين (بحسب تصنيف إسرائيل لهم)، نتيجة القيود التي فرضها المستوى السياسي عليهم في هذا الأمر،[٤٤] وهو ما أعطى ضوءًا أخضر، وإن كان بشكل مضمر، لتشديد الخناق على الأسرى والأسيرات وقمعهم والتنكيل بهم في معرض استعراض العضلات كي لا يظهر أي مستوى في موقع المسؤول عن هذا الفشل.

خلاصة

تستغل إسرائيل المكانة الثانوية، نسبيًا، التي تحظى بها المسألة الفلسطينية في سلّم أولويات الإدارة الأميركية الحالية، بالإضافة إلى انشغال العالم بالحملة العسكرية الروسية ضدّ أوكرانيا، وتبِعات هذه الحملة، غير المسبوقة، بالإضافة إلى استمرار الانقسام الفلسطيني لتعزيز فرصها في ترسيخ الاستيطان، والتوسّع الزاحف داخل الضفة الغربية والقدس. في المقابل؛ ثمّة العديد من العوامل التي قد تساهم في كبح جماح إسرائيل ومشروعها الاستيطاني وأهمها خطر تصنيف إسرائيل دولة أبارتهايد بشكل واسع النطاق، بالإضافة إلى التقديرات الأمنية الإسرائيلية التي تستمر بالتحذير من تبعات غليان الشارع الفلسطيني، الذي قد يتسبّب، في ظلّ ظروف معينة، في جولة قتال مع قطاع غزة لا ترغب بها إسرائيل حاليًا. لكن كلّ ذلك يجب ألا يعني أنه ليس هناك هامش عريض للمناورة الفلسطينية؛ فالقيادة الفلسطينية لا تزال تعلب دورًا أساسيًا في تحديد خيارات إسرائيل، والمساهمة الفاعلة في ضبط المسار السياسي أمامها، في حال تمكّنت من الاستثمار في جملة التحديات التي تقف أمام إسرائيل، على الرغم من الصعوبات التي تنطوي عليها هذه المهمّة.

الهوامش

١ تمار هيرمان، متدينين؟ قوميين؟ المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل عام ٢٠١٤ (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

٢ الائتلاف الحكومي هو عمليا برئاسة نفتالي بينيت (٢٠٢١–٢٠٢٣) ويائير لابيد (٢٠٢٣–٢٠٢٥). لكن على ما يبدو، فإن بينيت انتدب وزير دفاعه، بيني غانتس، ليكون الممثل الحكومي الأبرز للقاء المسؤولين السياسيين الفلسطينيين مع منحه هامشا من الاستقلالية التي لا تتعارض مع سياسات الائتلاف الحاكم. وبالتالي، عند الحديث عن المسألة الفلسطينية، فإن الائتلاف الحكومي الإسرائيلي يبدو كأنه ثلاثي القوام (بينيت–لابيد–غانتس).

3 White House, "Readout of President Joseph R. Biden, Jr.'s Meeting with Prime Minister Naftali Bennett of Israel," *The White House*, August 28, 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/202127/08//readout-of-president-joseph-r-biden-jr-s-meeting-with-prime-minister-naftali-bennett-of-israel/.

4 Hadar Kusskind, "Biden-Bennett Meeting a Chance to Push for Two-State Solution," *Jerusalem Post*, August 19, 2021, https://bit.ly/3sUy3Nc.

٥ للمزيد حول الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦، انظر/ي، برهوم جرايسي، "انطلاق عمل حكومة بينيت – لابيد وسط تناقضات تزيد احتمالات عدم صمودها!،" *ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار*، ٢٠٢١. https://www.madarcenter.org/mash_had_pdf/almashhad-15062021.pdf

٦ يسرائيلي تسيبي وبينس روتي، "مؤشر الأمن القومي، استطلاع رأي الجمهور لمركز أبحاث الأمن القومي للعام ٢٠٢٠–٢٠٢١– تقدير استراتيجي ٢٠٢١–٢٠٢٢" (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، ٢٠٢٢) https://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-survey/

٧ لقراءة التقرير الكامل، انظر، هيومن رايتس ووتش، "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد" (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢١) https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

٨ لقراءة التقرير الكامل انظر، منظمة العفو الدولية، "الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية" (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٢). https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

٩ للاستزادة، راجع/ي: تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠. ولقراءة التقرير كاملاً، انظر/ي بتسيلم، "نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد" (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، ٢٠٢١). https://www.btselem.org/arabic/apartheid

١٠ للمزيد، http://reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=3767.

١١ لقراءة التقرير الكامل انظر/ي، المحكمة الجنائية الدولية. "بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بخصوص التحقيق في الحالة في فلسطين،" ٢٠٢١. https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine&ln=Arabic

١٢ حول مشروع "كونسرت" انظر/ي الموقع الرسمي على: https://bit.ly/36qyoQr

١٣ عاموس هارئيل، "بين رمضان والفصح: تقديرات الجيش بأن شهر نيسان سيشهد تصعيدًا في المناطق،" *هآرتس*، ١٨ شباط ٢٠٢٢.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.10619724

١٤ ميخا غودمان، "ثماني خطوات لتقليص الصراع،" ليبرال– مجلة إسرائيلية سياسية شهرية، ٢٠١٩. https://bit.ly/3laDoOB

15 Udi Dekel and Noa Shusterman, "The Palestinian Arena: The Need to Arrest the Slide into a One-State Reality," *in Strategic Survey for Israel* 2022, ed. Dror Shalom and Anat Kurz (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies (INSS), 2022), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/202202//StrategicAssessment2122-_ENG_4.pdf

16 Dekel and Shusterman, "The Palestinian Arena: The Need to Arrest the Slide into a One-State Reality."

١٧ نير دبوري، "تخوفات من تصعيد في الضفة الغربية: التوصيات الأمنية المبكرة والأكثر رجاحة" *القناة الثانية*، ١٥ شباط ٢٠٢٢.
https://www.mako.co.il/news-military/2022_q1/Article-6dd11ebcbbefe71027.htm&utm_source=Whatsapp&utm_medium=Share

١٨ يائير لابيد، "الاقتصاد مقابل الأمن– خطاب وزير الخارجية يائير لابيد أمام مؤتمر معهد السياسات المناهضة للإرهاب،" *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢١.
https://www.gov.il/he/Departments/news/fm_lapid_ict

١٩ حتى الآن، يتم تصنيف هذه التصاريح على أنها تصاريح تجارة، والتقدم لها يتطلب الانتداب من شركة تجارية في غزة. لكنها عمليا، تستخدم للعمل المأجور فيما يبدو أنه تجربة (Israeli pilot) لتخصيص حصة (كوتا) لعمال غزة للدخول إلى إسرائيل.

٢٠ يانيف كوبوفيتش، "بطول ٦٥ كم حول قطاع غزة: الانتهاء من بناء الجدار حول القطاع"، *هآرتس*، ٧ كانون الأول ٢٠٢١.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10446352

٢١ تم تقدير العدد انطلاقا من الكتاب السنوي لجهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو السكاني في إسرائيل في العام ٢٠٢١ التي وصلت إلى نحو ١,٧٪، راجع/ي: جهاز الإحصاء الإسرائيلي، "السكان حسب المقاطعة والديانة،" الكتاب السنوي (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠٢١). https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_15x.pdf
PeaceNow, "Population," 2020, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.

٢٢ على موقعها على فيسبوك (لا يوجد موقع رسمي على الإنترنت) تعرف الجمعية نفسها على النحو الآتي: تعمل حركة نحالا على تحقيق الأهداف الصهيونية في مجالات الاستيطان والإعلام. تعمل الحركة على تشكيل نوى المستوطنات التي تهدف إلى إنشاء نقاط استيطان جديدة في الضفة الغربية. ولدى الحركة عدد من الأنوية الاستيطانية يتراوح عدد كل نواة بين ١٥ و٢٥ عائلة. تعمل نحالا مع محترفين في مجال التخطيط الاستيطاني في المناطق التي لا يوجد فيها حتى الآن مستوطنة يهودية. وتعتبر جمعية نحالا من المبادرين لإقامة بؤرة افيتار في جبل صبيح.

٢٣ منظمة "ريغافيم" هي حركة جماهيرية إسرائيلية تهدف إلى الحفاظ على الأرض والثروات "القومية" ومنع السيطرة الفلسطينية "غير القانونية" على أراضي الدولة، وذلك من خلال ضمان حفظ القانون (الإسرائيلي) في كل ما له صلة بالأرض، وهي تستند بذلك إلى رؤيتها اليهودية، وتنفيذ هذه الرؤية يتم من خلال البرلمان والمحاكم ونشر التقارير والأبحاث ورفع التماسات بهدف عرقلة عمليات البناء الفلسطينية في المناطق المصنفة (ج) وفق اتفاقيات أوسلو. للمزيد، راجع: عصمت منصور، "قراءة في تقرير منظمة "ريغافيم" اليمينية الواقع مقلوباً– الفلسطيني إذ يُتهم بسرقة أرضه!،" ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار، ٢٠٢٠. https://bit.ly/33in73F

٢٤ لتفاصيل أكثر حول تأسيس البؤرة الاستيطانية "افيتار" والتفاعلات السياسية الإسرائيلية بشأنها، انظر: مدار، "قضية البؤرة الاستيطانية 'أفيتار' (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية"، ورقة تقدير موقف (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار"، ٢٠٢١). https://bit.ly/3JuLDy1.

25 PeaceNow, "The Minister of Defense Is about to Establish a New Settlement in Evyatar; Now Is the Time to Stop It," *Peace Now*, 2021, https://peacenow.org.il/en/the-minister-of-defense-is-about-to-establish-a-new-settlement-in-evyatar.

٢٦ هاجار شيزيف، "مستوطنون اعتدوا على شرطي حرس حدود أثناء إخلاء خيمة بالقرب من يتسهار، وشرطي آخر أصيب إصابات طفيفة،" هآرتس، ١١ تشرين أول ٢٠٢١. https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10285847

٢٧ للمزيد حول عنف المستوطنين واعتداءاتهم على القرى الفلسطينية، راجع/ي التقارير الدورية والتغطيات الموثقة بالأرقام والصادرة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الضفة الغربية (بتسيلم) على الرابط الآتي: https://www.btselem.org/arabic/topic/settler_violence

٢٨ بتسيلم، "بالوكالة عن الدّولة: استيلاء الدّولة على أراضٍ في الضفة الغربيّة أداتُه عُنف المستوطنين" (القدس، ٢٠٢١). https://www.btselem.org/arabic/publications/202111_state_business

٢٩ تمار هيرمان، متدينين؟ قوميين؟ *المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل عام ٢٠١٤* (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

٣٠ للمزيد حول مشاريع القرارات، والأحزاب التي قدمتها، راجع/ي قاعدة بيانات "الراصد القانوني" لدى مركز مدار https://bit.ly/3JfR4AG

٣١ تال شاليف، "تغيير سياسات: الصندوق القومي سيبدأ رسميا بتوسيع المستوطنات"، موقع والا العبري، ١١ شباط ٢٠٢١. https://news.walla.co.il/item/3417598

32 B'Tselem, "2021 Was the Deadliest Year since 2014, Israel Killed 319 Palestinians in OPt 5-Year Record in House Demolitions: 895 Palestinians Lost Their Homes | B'Tselem," *B'Tselem*, 2022, https://bit.ly/364io6t.

٣٣ للاطلاع على الالتماس الذي قدمه المركز الإسرائيلي للدفاع عن الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وبروتوكول الجلسة، https://bit.ly/3hgVyel

٣٤ بيني أشكينازي، "ايليت شاكيد: الجمهور الإسرائيلي بات أسيرا للمحكمة العليا الإسرائيلية"، ذي ماركر، ١٨ آذار ٢٠١٩. https://www.themarker.com/news/politics/1.7026788

٣٥ يستحاق رايتير، "لفهم المسجد الأقصى"، بودكاست أحاد بيوم، القناة الثانية عشر، ١٩ تموز ٢٠٢١. https://apple.co/3Hk5QFg

٣٦ ينال جبارين، "مثل دوار التحرير: كيف تحول باب العامود لرمز للاحتجاج الفلسطيني"، هآرتس، ٢ أيار ٢٠٢١. https://bit.ly/3GLNz3j.

٣٧ جمعية يمينية متطرفة، أسسها المتطرف بن تسيون غوفشتاين في العام ١٩٩٩، وهي من الجمعيات التي تقف خلف دعوات اقتحام الحرم القدسي الشريف ومحيطه، والاعتداء على الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين الموجودين فيه، ومهاجمة الفلسطينيين والاعتداء عليهم. ترى الجمعية نفسها شرطي آداب لمنع "انصهار اليهود في الأرض المقدّسة"، من خلال الزواج والاختلاط، حيث تُحارب ظاهرة "الزواج المختلط" بين العرب واليهود، وترفض انصهار "غير اليهودي" في حياة اليهود بمختلف الوسائل والأساليب بما في ذلك استخدام العنف. للمزيد حول هذه الجمعية. انظر/ي: عبد القادر بدوي، ""لاهافا": شرطة آداب ومنظّمة التطرّف الإسرائيلي"، ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار، ٣ أيار ٢٠٢١. https://bit.ly/3EWCuww.

٣٨ منظمة يمينية عنصرية، وقد قام مؤسسوها باختيار اسمها تيمنًا بأفلام المافيا الإيطالية، وتُقدّم المنظمة نفسها على أنها المحافظ على قيم "العائلة اليهودية" النقية، تأسّست في العام ٢٠٠٥ على يد نشطاء وأعضاء يهود نشطوا سابقاً في المنظمة المعروفة باللغة العبرية باسم "غوف هأريوت" "عرين الأسود"– بالعربية، كمحاولة لإعادة تنظيم رابطة مشجّعين جديدة لفريق كرة القدم "بيتار القدس"، وتُعدّ المنظّمة من أكثر الجمعيات اليمينية تطرّفًا وعنصرية تجاه العرب والفلسطينيين. للمزيد حلو المنظّمة.

٣٩ عبد القادر، ""لافاميليا": المنظمة الساعية إلى أن تكون الأكثر تطرّفًا وعنصرية في العالم!"، ملحق المشهد الإسرائيلي–مدار، ٣١ أيار ٢٠٢١ https://bit.ly/3lYaWhG.

٤٠ مدار، "مشروع تسوية أراضي القدس (٢٠١٨–٢٠٢٥) قرار الحكومة الإسرائيلية ٣٧٩٠، ورقة تقدير موقف. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، ٢٤ تشرين أول ٢٠٢١. https://bit.ly/3Bx8juE.

٤١ هاريئيل، "بين رمضان والفصح...".

٤٢ عاموس هاريئيل، "التوتر في الشيخ جراح والمناطق تذكّر بشهر أيار– وفي غزة يُتابعون من بعيد"، هآرتس، ١٤ شباط ٢٠٢٢. https://bit.ly/3JDre9U.

٤٣ آفي بار–ايلي، "متاهة في العدد الصباحي: بدلاً من الاستثمار في الأسرى– المليارات تصل إلى السجانين"، ذي ماركر، ٢٢ تموز ٢٠٢١. https://bit.ly/350GWwM.

٤٤ يسرائيل موشكوفيتش، "مدير سجن جلبوع السابق: المستوى السياسي يُقيد الشاباص في تعامله مع الأسرى الأمنيين"، *يديعوت أحرنوت*، ٧ أيلول ٢٠٢١. https://bit.ly/36myLeX

المشهد السياسي- الحزبي

أنطوان شلحت

تحت المجهر

■ حكومة إسرائيلية جديدة يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت ويائير لبيد ■ تستند الحكومة الجديدة إلى قاعدة برلمانية ضيّقة وشديدة الاختلاف ■ يمثّل بينيت أحد أطياف التيار الصهيوني الديني ويرفض تمامًا إقامة دولة فلسطينية ■ حزب عربي إسلامي في ائتلاف حكومي ذي أغلبية يمينية ■ يقود نتنياهو معسكر المعارضة ويستمر في زعامة الليكود ■ تراجع ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الإسرائيلية.

في جلسة التصويت على ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٢ في الكنيست، يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

بعد ١٢ عامًا على حكم الليكود بزعامة نتنياهو، وعامين من جولات انتخابية غير حاسمة، ينجح تحالف من ثمانية أحزاب مختلفة أيديولوجيًا وسياسيًا في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ في حزيران ٢٠٢١.

تُعد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت (٢٠٢١-٢٠٢٣) ويائير لبيد (٢٠٢٣-٢٠٢٥) حكومة هشّة، وقابلة للسقوط عند أول محك سياسي حقيقي، حسب أهم التقديرات الإسرائيلية.

يقدّم رئيس الحكومة نفتالي بينيت نفسه «على اليمين» من نتنياهو، لكنّه يجد نفسه يحذو حذو نتنياهو فيما يخصّ الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية.

لأول مرة ينضم حزب عربي،[1] وهو القائمة العربية الموحدة، إلى ائتلاف حكومي، دون أن يحظى بحقيبة وزارية. جاء الانضمام وفق اتفاقيات ائتلافية (مع حزب «يوجد مستقبل») التي يمكن اعتبار بعض أجزائها صعبة التطبيق في ظل تنكّر حزب «يمينا» صاحب حق الفيتو لها.

انتهاء عهد نتنياهو لا يُعني انتهاء فرص عودته مستقبلاً إلى أي تشكيل حكومي قد يكون على رأسه. لكن تنحيته عن المشهد السياسي في العام ٢٠٢١ ستترك آثارًا مهمة على الاصطفافات الداخلية في حزب الليكود، وعلى التحالفات الما- بين- يمينية في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

ثقة الجمهورين اليهودي والعربي بمؤسسات الدولة الإدارية، والسياسية والأمنية، في تراجع حادّ مقارنةً مع العام ٢٠٢٠.

مقدّمة

لا شكّ في أن أهم حدث في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١ يتمثّل في تمكُّن تحالف مناهض لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو من وضع حدّ لهذا الحكم الذي استمر مدّة ١٢ عامًا متتالية (٢٠٠٩– ٢٠٢١)، وتمكّنه من إقامة حكومة ائتلافية من ثمانية أحزاب يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت، رئيس حزب "يمينا"، ويائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل"، بحيث يترأسها الأول في العامين الأولين.

يتمثل أهم حدث في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١ في تمكُّن تحالف مناهض لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو من وضع حدّ لهذا الحكم الذي استمر مدّة ١٢ عامًا متتالية (٢٠٠٩- ٢٠٢١).

كنا أشرنا في مثل هذا الفصل من تقرير مدار الاستراتيجي السابق (تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠)، إلى أن نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، أظهرت أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، وفي الوقت نفسه، ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكم هذا الأخير. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات، وهذان الحزبان هما "يمينا" برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (قائمة الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي) برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. لا بد من التأكيد أن أيًّا منهما لن ينكث وعوده لناخبيه إذا ما قرّر السير مع نتنياهو، أو قرّر الانضمام إلى خصومه، وأنه فقط في هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرصة تأليف حكومة يبقى الليكود (بزعامة نتنياهو) خارجها.

أظهرت نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، وفي الوقت نفسه، ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكم هذا الأخير.

كان هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات، وهذان الحزبان هما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (قائمة الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي) برئاسة عضو الكنيست منصور عباس.

لعلّ أكثر توصيف أطلقته الصحافة الإسرائيلية على هذه الحكومة هو "التغيير"، ويعود السبب في استخدام هذا التوصيف إلى وجود قاسم مشترك يجمع أحزاب هذه الحكومة يتمثّل في "إرادة إسقاط نتنياهو"، بموازاة شبه إجماع من جانب هذه الصحافة على أن الائتلاف الحكومي غريب عجيب نتجت عنه حكومة هشّة.

حتى لحظة كتابة هذه السطور (أوائل آذار ٢٠٢٢) ما زال العديد من المحللين يتوقعون أن فرص بقاء حكومة بينيت– لبيد حتى حلول موعد تسلّم يائير لبيد منصب رئيس الحكومة من نفتالي بينيت وفقًا لاتفاقية التناوب في آب ٢٠٢٣، ستكون ضئيلة في أحسن الأحوال. كما رأى معظم المحللين أن هذه الحكومة ستحاول التركيز على ما وُصف بأنه "إعادة اللحمة" إلى المجتمع الإسرائيلي، وإعادة الاعتبار إلى جهاز القضاء، وتمرير الميزانية العامة للدولة، لكنها ستواجه تحديات كبيرة على خلفية الخلافات الحادّة بين مركباتها بشأن مسائل كثيرة، منها الاقتصاد، والحقوق الاجتماعية، وعلاقة الدين بالدولة، والمسألة الفلسطينية وقضية ضم أراضي الضفة الغربية. بحسب كثير من المحللين، فإن الشيء الوحيد الذي بإمكانه منع الحكومة من السقوط هو الدافع المشترك لدى الأحزاب الائتلافية في منع نتنياهو من العودة إلى سدّة الحكم. بيد أن بوادر الوصول إلى صفقة بين نتنياهو والنيابة العامة، بموجبها يتنحّى نتنياهو نهائيًا عن الحياة السياسية مقابل إسقاط بنود أساسية من التهم الموجهة إليه، قد يعني أن نتنياهو لن يكون رئيس حكومة مستقبلاً، أو زعيمًا لليكود، الأمر الذي ستترتّب عليه إعادة اصطفاف سياسي/ حزبي قد تترك آثارها بشكل مباشر على الائتلاف الحكومي الحالي.

ما زال العديد من المحللين يتوقعون أن فرص بقاء حكومة بينيت- لبيد حتى حلول موعد تسلّم الأخير منصب رئيس الحكومة من نفتالي بينيت وفقًا لاتفاقية التناوب في آب ٢٠٢٣، ستكون ضئيلة في أحسن الأحوال.

سيتوقف هذا الفصل عند خلفيات إقامة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وبرامجها، واحتمالات بقائها، وعند خطوطها العريضة، وسيقدّم موجزًا لما اتسم به حكم نتنياهو خلال أعوامه الـ ١٢، وسيتطرّق إلى أبرز مواقف الرأي العام في إسرائيل من هذه الحكومة ومن آخر التطورات المرتبطة بالمشهد الحزبي.

١. إقامة حكومة تناوب بين نفتالي بينيت ويائير لبيد

بعد صدور نتائج انتخابات الكنيست الـ ٢٤ في آذار ٢٠٢١، كلّف رئيس الدولة الإسرائيلية في ذلك الوقت رؤوفين ريفلين، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تأليفَ الحكومة بعد حصول حزب الليكود الذي يتزعمه على أكبر عدد من مقاعد الكنيست، أي ٣٠ مقعدًا من أصل ١٢٠.[٢]

حاول نتنياهو تأليف حكومة ائتلافية تستند إلى معسكر اليمين المؤيد له، الذي يشمل إلى جانب الليكود حزبي اليهود الحريديم (المتشددون دينيًا) والبالغ ٥٢ مقعدًا، بالإضافة إلى حزب "يمينا" وله ٧ مقاعد، والقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي) ولها ٤ مقاعد. وقد وافق كل من "يمينا" والقائمة العربية الموحدة على الانضمام إلى ائتلاف نتنياهو الحكومي غير أن حزب الصهيونية الدينية، وله ٧ أعضاء،[٣] رفض المشاركة في حكومة تستند إلى دعم قائمة عربية. ومارس نتنياهو ضغوطًا كبيرة على قيادة هذا الحزب لتغيير موقفها، من ضمنها ترتيب اجتماع بين رئيس القائمة

العربية الموحدة، منصور عباس، والحاخام حاييم دروكمان، أحد أبرز الحاخامين المتطرفين، لحثّه على إقناع قيادة حزب الصهيونية الدينية بقبول المشاركة في ائتلاف حكومي يقوده نتنياهو وتشارك هذه القائمة فيه، أو دعمه من خارج الائتلاف الحكومي، غير أن دروكمان رفض ذلك، وأعلن تأييده موقف قيادة حزب الصهيونية الدينية الرافض للمشاركة في حكومة تستند إلى دعم قائمة عربية. وعلى أثر فشل نتنياهو في تأليف الحكومة، انتقل تكليف إقامة الحكومة إلى يائير لبيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل"، وهو الحزب الثاني في الكنيست الـ ٢٤، وله ١٧ مقعدًا. حاول نتنياهو بشتّى الطرق إفشال مهمة لبيد، بما في ذلك تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، خاصة في المسجد الأقصى وفي حيّ الشيخ جراح. وأشير في عدد من التحليلات الإسرائيلية بهذا الشأن، إلى أنه على الرغم من أن الصواريخ الأولى التي أطلقتها حركة "حماس" تضامنًا مع الهبّة الفلسطينية في أيار ٢٠٢١ كانت تحذيرية، ولم تُلحق أضرارًا فادحة، وكان بإمكان إسرائيل استيعابها أو الرد عليها بما يتناسب معها، فإن نتنياهو انتهز هذه الفرصة لشنّ حرب على قطاع غزة، استمرت ١١ يومًا. تزامنًا مع ذلك، شن نتنياهو حملة تحريض واسعة على حزب "يمينا" ورئيسه بينيت، وعلى مجمل المعسكر المناهض له، محاولاً نزع الشرعية عنه لإقامة حكومة بديلة.

> نجح لبيد في تأليف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ على أساس التناوب في رئاستها مع بينيت، وقد منحها الكنيست ثقته بأغلبية ضئيلة يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١. وأيّد الحكومة الجديدة ٦٠ عضو كنيست وعارضها ٥٩ عضوًا، وامتنع عضو الكنيست سعيد الخرومي، من القائمة العربية الموحدة عن التصويت.

لكن لبيد نجح في تأليف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ على أساس التناوب في رئاستها مع بينيت، وقد منحها الكنيست ثقته بأغلبية ضئيلة يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١. وأيّد الحكومة الجديدة ٦٠ عضو كنيست وعارضها ٥٩ عضوًا، وامتنع عضو الكنيست سعيد الخرومي، من القائمة العربية الموحدة عن التصويت. وأدّى بينيت ووزراء الحكومة اليمين الدستورية في الكنيست بعد أن حصل الائتلاف الحكومي الجديد على الثقة. قبل ذلك ألقى نفتالي بينيت خطابًا تعهّد فيه أن تمثّل حكومته، التي وصفها بأنها "حكومة وحدة وطنية"، إسرائيل برمتها، وشدّد على أن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأنه يرفض العودة إلى الاتفاق النووي مع طهران.

عرض بينيت الخطوط العريضة للحكومة الجديدة، فأشار إلى أنها ستضمن المصالح الوطنية في مناطق "ج" [في الضفة الغربية]، وستعمل على إحضار عدد أكبر من المناقصات إلى هناك بعد أعوام كثيرة من الإهمال. وتحدث عن المجتمع العربي ومشاركة القائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس في الحكومة قائلًا: سنفتح صفحة جديدة في علاقات دولة إسرائيل بمواطنيها العرب، مُشيرًا إلى أن الفضل في ذلك يعود إلى رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو الذي فتح الطريق أمام ذلك بعد سلسلة من اللقاءات مع عباس الذي مدّ له يده، واعتبر بينيت أن هذه خطوة صحيحة.[٤]

وضع بينيت كسابقه "التهديد الإيراني" والمتمثل بـ "المشروع النووي الإيراني" على رأس التهديدات التي تتعامل معها إسرائيل. وبرأيه فإن الشرق الأوسط لم يستفِق بعد من الاتفاق الأول الذي زوّد إيران بملايين الدولارات وقدم لها الشرعية [وُقّع في العام ٢٠١٥]، وإن استئناف العمل بهذا الاتفاق سيضفي الشرعية على أحد أكثر الأنظمة المظلمة والعنيفة في العالم. شكر بينيت الرئيس الأميركي جو بايدن على موقفه الحازم إلى جانب إسرائيل خلال عملية "حارس الأسوار"- بحسب التسمية الإسرائيلية- التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار ٢٠٢١، وعلى التزامه الطويل حيال إسرائيل. وأضاف: "إننا نقدّر جدًا الدعم المستقر للولايات المتحدة. إن حكومتنا ستبذل جهودًا عميقة لتحسين العلاقات بأصدقائنا في كلا الحزبين الأميركيين. وفي حال اندلاع خلافات سنديرها من منطلق الثقة الأساسية والاحترام المتبادل".[٥]

قوطع خطاب بينيت بصراخ وهتافات من جانب أعضاء الكنيست من أحزاب الليكود والصهيونية الدينية والحريديم وصفته بأنه كاذب وغدّار. وقبل التصويت على الثقة بالحكومة الجديدة انتخب الكنيست رئيسًا جديدًا له، إذ اختير عضو الكنيست ميكي ليفي من حزب "يوجد مستقبل" لهذا المنصب خلفًا لياريف ليفين من الليكود. وأيد انتخاب ليفي ٦٧ عضو كنيست، بينما صوّت ٥٢ عضوًا لمصلحة يعقوب مرغي من حزب شاس، وامتنع عضو كنيست واحد عن التصويت.[٦]

شنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، في سياق الخطاب الذي ألقاه في الكنيست خلال جلسة التصويت على منح الحكومة الجديدة الثقة، هجومًا حادًا على رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينيت، وأشار إلى أن إيران تحتفل اليوم بهذه الحكومة لأن المسؤولين في طهران يعلمون أن هناك حكومة ضعيفة في إسرائيل. وتطرّق نتنياهو إلى إعلان بينيت في خطابه أنه سيعارض الاتفاق النووي مع إيران فقال: "لم يعد سرًا أن الولايات المتحدة ستعود إلى الاتفاق النووي الخطر. لقد سمعت بينيت وصرت قلقًا أكثر كونه دائمًا يتصرّف عكس ما يقول ولا توجد لديه المكانة والقدرة الدولية ولا توجد حكومة تتيح له إمكانية معارضة حقيقية لهذا الاتفاق والولايات المتحدة." وأضاف نتنياهو: "على رئيس الحكومة أن يكون قادرًا على القول لا للرئيس الأميركي بشأن مواضيع خطرة بالنسبة إلى إسرائيل. فمن سيفعل ذلك؟ بينيت؟ أم يائير لبيد؟".[٧]

أشار نتنياهو إلى أنه بانتقاله إلى صفوف المعارضة سيواصل رسالة حياته الكبيرة وهي تحويل إسرائيل إلى دولة عظمى، وأكد أنه في كل المهمات التي شغلها طيلة حياته عمل ليلاً ونهاراً من أجل هذه الغاية. وعرض نتنياهو الإنجازات التي حققها لدولة إسرائيل، فقال: "حوّلنا إسرائيل إلى دولة عظمى، وقمنا بذلك من موقف الصمود الذي أوصلنا إلى تحقيق إنجازات عظيمة. أحضرنا ملايين اللقاحات [ضد جائحة فيروس كورونا] التي ساهمت بخروج إسرائيل من الأزمة سريعًا. كما أن إسرائيل أصبحت

أشار نتنياهو إلى أنه بانتقاله إلى صفوف المعارضة سيواصل رسالة حياته الكبيرة، وهي تحويل إسرائيل إلى دولة عظمى، وأكد أنه في كل المهمات التي شغلها طيلة حياته عمل ليلًا ونهارًا من أجل هذه الغاية.

واحدة من أكبر اقتصادات العالم. قمنا بتقليص الفجوات وخفضنا معايير عدم المساواة، واجهنا إيران بإصرار حتى أننا اضطررنا أحيانًا إلى مواجهتها وحدنا، وهذا الإصرار أثّر في دول عربية كثيرة رأت فينا ذراع حمايةٍ إقليمية. أبرمنا سلامًا مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. كما تم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في القدس وهضبة الجولان وطوّرنا علاقات خاصة مع روسيا ورئيسها".[٨]

وأضاف نتنياهو إن إسرائيل تحولت في عهده إلى "إمبراطورية ساييبر"، كما عرض "إنجازاته الأمنية" بدءًا من بناء الجدار الحدودي مع مصر، والعائق تحت الأرضي في منطقة الحدود مع قطاع غزة، وانتهاء باتباع سياسة أمنية أدت إلى خفض "العمليات التفجيرية" و"الهجمات الإرهابية"، وقال: "إذا قُدّر لنا أن نكون في المعارضة فسوف نفعل ذلك ورؤوسنا مرفوعة حتى نُسقط هذه الحكومة السيئة ونعود إلى قيادة البلد على طريقتنا، وسنعود قريبًا." واعتبر نتنياهو أن بينيت وحلفاءه يمثلون يمينًا مزيفًا، وأن الناس يعون ذلك جيدًا.[٩]

١.١ تشكيلة الحكومة الإسرائيلية

تتألف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ من ٢٧ وزيرًا وهي ثالث أكبر حكومة حتى الآن في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتضم ١٠ وزراء ينتمون إلى ٣ أحزاب يمينية، هي: "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت، و"أمل جديد" برئاسة غدعون ساعر، و"إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان، و١٤ وزيرًا ينتمون إلى حزبين من الوسط، هما: "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، و"أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس، و٦ وزراء ينتمون إلى حزبين من "اليسار الصهيوني"، هما: "العمل" برئاسة ميراف ميخائيلي، و"ميرتس" برئاسة نيتسان هوروفيتس.

> تتألف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ من ٢٧ وزيرًا وهي ثالث أكبر حكومة حتى الآن في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

حزب «يمينا»	نفتالي بينيت– رئيس الحكومة مدة عامين، أييلت شاكيد– وزيرة الداخلية، متان كهانا– وزير الشؤون الدينية.
حزب "يوجد مستقبل"	يائير لبيد – رئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية، ميراف كوهين– وزيرة المساواة الاجتماعية، يوئيل رزبوزوف – وزير السياحة، إليعازر شتيرن – وزير شؤون الاستخبارات، كارين إلهرار – وزيرة الطاقة، أورنا بربيباي – وزيرة الاقتصاد، مئير كوهين – وزير الشؤون الاجتماعية.
حزب "أمل جديد"	غدعون ساعر – وزير العدل، يفعات شاشا بيتون – وزيرة التربية والتعليم، يوعز هندل – وزير الاتصالات، زئيف إلكين – وزير البناء والإسكان بالإضافة إلى تسلمه أيضا وزارة شؤون القدس.
حزب "إسرائيل بيتنا"	أفيغدور ليبرمان – وزير المالية، عوديد فوريير – وزير الزراعة والمناطق القروية وتطوير النقب، حمد عمار – وزير في وزارة المالية.

حزب "أزرق أبيض"	بيني غانتس– وزير الدفاع، بنينا تمنو شطا – وزيرة الاستيعاب والهجرة، حيلي تروبر– وزير الثقافة والرياضة، أوريت فركش هكوهين – وزيرة العلوم.
حزب "العمل"	ميراف ميخائيلي – وزيرة المواصلات، عومر بارليف – وزير الأمن الداخلي، نحمان شاي – وزير شؤون الشتات.
حزب "ميرتس"	نيتسان هوروفيتس – وزير الصحة، تمار زندبرغ – وزيرة حماية البيئة، عيساوي فريج – وزير التعاون الإقليمي.

١.٢ «يمينا» والصهيونية الدينية «الحاكمة»

بالعودة إلى ما ذكرناه سابقًا بشأن وجود حزبين لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة التي سبقت الانتخابات العامة الأخيرة، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، لا بُدّ من الاشارة إلى أنه بالنسبة إلى «يمينا» كان يحمل سابقاً اسم «الصهيونية الدينية»، الذي يمكن القول إنه كان بمثابة تيار واحد متنوع المضمون ثم تلاشى وعلى أنقاضه تشكلت مجموعات اجتماعية مختلفة من تيارات الصهيونية الدينية، بحيث يمكن القول إن ما يفرّق بينها أكثر مما يوحّدها بكثير.

سبق أن توقفنا في التقارير السابقة عند التحوّلات التي خضع لها هذا التيار الذي تمثل أساسًا في الحزب القومي– الديني («المفدال»)، وكان في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل أكثر اعتدالاً وبراغماتية منه اليوم، وقد تجلى ذلك في «تحالفه التاريخي» مع التيار المركزي في الصهيونية العلمانية، ممثلاً في حزب «مباي» ثم «المعراخ» (التجمع) و «العمل»، الذي استمر حتى العام ١٩٧٧، وبعد هذا العام (الذي شهد ما يعرف بـ «الانقلاب» الذي أطاح بالعماليين من السلطة ومهد لحقبة من سلطة حزب الليكود) اتجه التيار الصهيوني– الديني مدفوعًا بإيمانه الشديد بعقيدة «إسرائيل الكبرى» وبولائه لـ «توراة إسرائيل»، لا سيما في أعقاب صعود قيادات جديدة شابة إلى زعامته وزعامة حزبه (المفدال) تنتمي في غالبيتها لغلاة محافل المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى التحالف مع «اليمين القومي» حيث شارك حزب المفدال في جميع الحكومات التي شكلها حزب الليكود منذ ذلك الوقت.

لغاية منتصف السبعينيات كانت القضايا الدينية هي القضايا الأساسية لحزب الصهيونية الدينية وتياره، وبعد صراع شديد بين القيادة القديمة للحزب والقيادة الشابة المتأثرة بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هكوهن كوك (الزعيم الروحي لحركة «غوش إيمونيم»، الذراع الاستيطانية للتيار الصهيوني– الديني) بدأ هذا التيار وحزبه يركزان على الاستيطان والتأكيد على عقيدة «أرض إسرائيل الكبرى». ومنذ ذلك الحين شهد التيار الصهيوني/ الديني الذي يتبعه معظم المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة انشقاقات عدة على خلفية إثنية وأيديولوجية.

غير أن الصراع داخل هذا التيار، على الرغم من انسحاب حزبه (المفدال) من حكومة أريئيل شارون عقب إقرارها خطة الانفصال الأحادية الجانب عن قطاع غزة، استمر شديدًا تحت السطح تارة وفوقه تارة أخرى، بين جناحين رئيسين، هما: الجناح السياسي البراغماتي والجناح السياسي العقائدي المتطرف المسياني الذي رجحت كفته في نهاية المطاف في زعامة حزب «المفدال».

يمكن القول إن تيار الصهيونية/ الدينية كحال غيره من تيارات الصهيونية القومية والعلمانية، دخل في أزمة طويلة وعميقة مزدوجة، أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية بدأت بواكيرها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣)، ثم انتقلت إلى طور أعلى من التفاقم عقب اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٥ (الذي تتلمذ ونشأ قاتله يغئال عمير في أحضان تيار الصهيونية/ الدينية ذاته)، واستفحلت منذ تنفيذ خطة الانفصال وإزالة المستوطنات من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، التي أحدثت شرخًا في صفوف المعسكر الصهيوني القومي عمومًا والتيار الصهيوني/ الديني على وجه الخصوص لما عنته واقعيًا وفعليًا من تحطم حلم «أرض إسرائيل الكاملة» وانكساره، وانتكاسة مجمل أيديولوجيا المعسكر الصهيوني القومي على اختلاف أطيافه وفروعه.

جدول رقم ١: أطياف أساسية داخل تيار الصهيونية الدينية.[١٠]

التيار الفرعي	الصهيونية الدينية الليبرالية	الصهيونية الدينية «الأغلبية الصامتة»	الصهيونية الدينية الحردلية
نسبة تقديرية	٢٤٪	٦٤٪	١٢٪
سمات	إيمان «منفتح» بتعاليم التوراة، يمين سياسي (أرض إسرائيل الواحدة)، ليبرالية اجتماعية	إيمان غير متزمت بتعاليم التوراة، يمين سياسي متطرف (أرض إسرائيل الواحدة)، السعي للتعايش مع العلمانيين وأحزابهم	تزمت (حريدية) ديني (التوراة)، يمين سياسي متطرف (أرض إسرائيل الواحدة)، انغلاق ثقافي (معاداة الليبرالية الاجتماعية)
الحضور الحزبي	موجودون داخل الليكود، أمل جديد، أزرق أبيض، يوجد مستقبل	البيت اليهودي، يمينا	الاتحاد القومي (سموتريتش)، قوة يهودية (بن غفير)، نوعام (آفي ماعوز)

١.٣ القائمة العربية الموحدة

تواجه القائمة العربية الموحدة عوائق أو تحديات قد تعرقل تجربتها في الحكومة، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه العوائق:

- أولاً: عوائق بنيوية تتحدَّد بطبيعة النظام الإسرائيلي المتأزِّم حاليًا بسبب الصراع داخل اليمين على شخصية بنيامين نتنياهو وعلى قيادة اليمين الإسرائيلي. هذا الصراع هو الذي دفع إلى التحالف مع القائمة الموحدة التي أبدت استعدادها لأي تحالف مع أي حكومة إسرائيلية في مقابل تحقيق مطالب مدنية معينة. ويمكن أن يتمثل هذا العائق في خروج النظام السياسي من تأزمه، إما بتنحي نتنياهو أو تنحيته من المشهد السياسي مما قد يؤدي إلى إخراج القائمة الموحدة من أي حكومة مستقبلية. شرعن الائتلاف الحكومي مؤخرًا قانونًا جديدًا يسمح لأي أربعة من أعضاء الكنيست بالانفصال عن كتلتهم البرلمانية وتشكيل قائمة مستقلة داخل الكنيست. وهناك من يعتقد أن تشريع هذا القانون، وهو بالأحرى تعديل لقانون الكنيست، يهدف إلى منح الإمكانية لأعضاء كنيست من الليكود بالانفصال عنه وتشكيل قائمة مستقلة والانضمام إلى الحكومة، ورقم أربعة أعضاء، كحد أدنى للانفصال وتشكيل قائمة، يضاهي أعضاء القائمة الموحدة في الكنيست. ويمكن لهذه العوائق إقصاء أو إخراج القائمة الموحدة عن الحكومة واستبدالها بقائمة أخرى أو بقائمة منفصلة عن قائمة موجودة، وهو ما من شأنه أن يهدم كل الخطاب السياسي للقائمة الموحدة حول استغلال الفرص والثغرات في النظام السياسي الإسرائيلي من أجل التأثير. بهذا يسمح التعديل الجديد لمجموعة صغيرة، مثل أربعة من أعضاء الكنيست، بالانسحاب من كتلتهم الحزبية من دون التعرُّض إلى أي عقوبات، وكان القانون السابق ينص على فرض عقوبات إذا لم تضم المجموعة المنشقة ثلث أعضاء كتلة الحزب على الأقل.
- ثانيًا: عوائق سياسية تتمثل في مدى استعداد القائمة العربية الموحدة إلى الذهاب بعيدًا في دعم قرارات الحكومة الإسرائيلية المُعادية للشعب الفلسطيني. حتى الآن وقفت القائمة الموحدة مع الحكومة في مواقف سياسية مثل دعم عضوي كنيست من القائمة الموحدة، لقانون منع لم الشمل (الذي تم إقراره مؤخرًا بعد أن طرحته كتلة الصهيونية الدينية بصيغته النهائية وبمعارضة كل من ميرتس والموحدة[١١*]). تتحدَّد هذه العوامل في مدى استعداد الحركة الإسلامية لترك يد القائمة الموحدة طليقة، في كل ما يتعلّق باتخاذ قرارات دعم الحكومة في إجراءات وسياسات معادية للشعب الفلسطيني، وفي مدى تقبل قاعدتها الاجتماعية والانتخابية لهذه المواقف التي قد تهدِّد تماسكها؛ فمثلاً في التصويت على تشكيل الحكومة امتنع أحد نوابها عن التصويت، وفي التصويت على قانون منع لم الشمل امتنع نائبان عن التصويت. صحيح أنهم لم يصوتوا ضد في الحالتين، لكن من المُرجَّح أن هذا من شأنه أن يدل على خلاف قائم في القائمة الموحدة حول حدود دعمها للحكومة، إلى أن صوتت ضدّ قانون منع لم الشمل مع التأكيد على أن ذلك لا يعني انسحابها من الائتلاف الحاكم.

- ثالثًا: عوائق تتصل بالائتلاف نفسه: أهمها مدى قدرة القائمة الموحدة على تحقيق بنود اتفاق الائتلاف الموقع بين لبيد ومنصور عباس. وضمن هذه المجموعة يمكن الإشارة إلى علامات استفهام عدة حول قدرة القائمة الموحدة على تحقيق ذلك، من قبيل:

١. الاتفاق هو بمثابة اتفاق ثنائي بين القائمة الموحدة وحزب «يوجد مستقبل»، ولا يعتبر اتفاقًا ضمن الخطوط الأساسية للحكومة.
٢. تستند الحكومة إلى حق النقض (الفيتو) لرئيسي الحكومة؛ الفعلي (نفتالي بينيت)، والمناوب رئيس الحكومة البديل (يائير لبيد) على قرارات كل منهما، وهذا قد يمنع تنفيذ بنود من الاتفاق.
٣. اعتبر رئيس الحكومة الفعلي في المناوبة الأولى نفتالي بينيت أن الاتفاقيات التي وقعها يائير لبيد، رئيس الحكومة البديل، بصفته المُكلَّف تشكيل الحكومة، هي اتفاقيات لا تمثله. صحيح أنه قد لا يعترض عليها أو حتى قد يقبل جزءًا منها لكنها غير ملزمة له.
٤. هناك بنود في الاتفاقية عمومية للغاية، ولا توضح الاتفاقية الآليات بشأن طريقة تنفيذها، وهناك بنود اقتصادية كثيرة ستبقى رهن قرارات وزير المالية أفيغدور ليبرمان، رئيس «إسرائيل بيتنا».

تنطلق مجموعة العوائق هذه من التحديات الماثلة أمام قدرة القائمة العربية الموحدة على تحقيق إنجازات معينة للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، فإخفاق القائمة في تحقيق ما وعدت به جمهورها سوف يؤدي، دون أدنى شك، إلى إضعاف فكرة المشاركة في الحكومة مع الثمن السياسي الكبير الذي تدفعه القائمة في إطار هذه المشاركة، وهو ثمن ذو صلة بالقضية القومية التي هي الأساس والجوهر.

٢. السياسات العامة لحكومة بينيت - لبيد

يتضح من وثيقة الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦، ومن اتفاقيات الائتلاف الحكومي، أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا الداخلية الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، تحتل الأولوية في برنامج الحكومة، لا سيما أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال يعاني من الأزمة التي سببتها جائحة كورونا. إلى جانب ذلك، أولت الخطوط العريضة للحكومة أيضًا أهمية لطابع الدولة، فقد أكدت أن الحكومة ستعمل على تعزيز أسس إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، وأنها ستعزز وحدة الشعب اليهودي في العالم وستشجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وستزيد من التفاهم المتبادل بين إسرائيل ويهود العالم.

تحتل الأولوية في برنامج الحكومة، لا سيما أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال يعاني من الأزمة التي سببتها جائحة «كورونا». إلى جانب ذلك، أولت الخطوط العريضة للحكومة أيضًا أهمية لطابع الدولة، فقد أكدت أن الحكومة ستعمل على تعزيز أسس إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، وأنها ستعزز وحدة الشعب اليهودي في العالم وستشجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وستزيد من التفاهم المتبادل بين إسرائيل ويهود العالم. كما أكدت الخطوط العريضة أن الحكومة الإسرائيلية ستستمر في تهويد مدينة القدس.

كما أكدت الخطوط العريضة أن الحكومة الإسرائيلية ستستمر في تهويد مدينة القدس. وجاء في اتفاقية تشكيل الائتلاف أن الحكومة ستعمل من أجل «نمو القدس عاصمة إسرائيل وازدهارها وأنها ستستمر في البناء فيها بشكل كبير من أجل تحويلها إلى ميتروبولين دينامي ومتجدد»؛ ما يعني تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية المحتلة. وأكدت الخطوط العريضة أيضًا أن الحكومة ستنقل جميع وزاراتها ووحداتها القطرية إلى القدس في أقرب وقت، وذلك من أجل تعزيز مكانتها بصفتها رمزًا وقاعدة للحكم. ووفقًا لما جاء في اتفاق الائتلاف، ستقدم الحكومة دعمًا ماليًا إضافيًا لميزانية جامعة أريئيل في مستوطنة «أريئيل» في الضفة الغربية. وأكد بينيت في خطابه أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته، كما أشرنا، أن الحكومة ستستمر في بناء المستوطنات وتعزيز الاستيطان في كل أنحاء «أرض إسرائيل».

تتجاهل الخطوط العريضة للحكومة واتفاقات الائتلاف الحزبية القضية الفلسطينية تجاهلًا تامًا، وفي الوقت نفسه أكد أحد بنود اتفاق الائتلاف المبرم بين حزبَي «يوجد مستقبل» و«يمينا» وجوب ضمان المصلحة الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. من أجل تحقيق ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بتعزيز الإدارة المدنية في وزارة الدفاع بوظائف وإمكانات من أجل منع الفلسطينيين من البناء فيها، ومنعهم من تثبيت وجودهم على أراضيهم فيها.

تتجاهل الخطوط العريضة للحكومة واتفاقات الائتلاف الحزبية القضية الفلسطينية تجاهلًا تامًا، وفي الوقت نفسه أكد أحد بنود اتفاق الائتلاف المبرم بين حزبَي «يوجد مستقبل» و«يمينا» وجوب ضمان المصلحة الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. من أجل تحقيق ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بتعزيز الإدارة المدنية في وزارة الدفاع بوظائف وإمكانات من أجل منع الفلسطينيين من البناء فيها، ومنعهم من تثبيت وجودهم على أراضيهم فيها.[١٢](راجع الفصل المتعلق بإسرائيل والمسألة الفلسطينية)

حرص بينيت، في أول خطاب ألقاه أمام الكنيست كرئيس للحكومة، على أن يظهر بالمظهر الذي سبق أن أكده مرارًا وتكرارًا، وهو أنه أكثر يمينية من رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بدرجات.[١٣]

معروف أن بدايات بينيت كانت مع حزب الليكود الذي انضم إليه في العام ٢٠٠٦، وشغل في العام ٢٠٠٧ منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. عارض بينيت تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. في العام ٢٠١٠ شغل منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). في العام ٢٠١٢ انتخب رئيسًا لـ «البيت اليهودي»، حزب الصهيونية الدينية. خلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة التي استمرت أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب «البيت اليهودي»، وأقاما حزب «اليمين الجديد»، ثم حزب «يمينا» الحالي.

اعتبر تأسيس حزب جديد – قبل أي شيء – بمثابة اعتراف من جانبهما بوجود سقف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبهما السابق. ووفقًا لما كتبه كذلك بعض المحللين الإسرائيليين، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعنيين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكونة من التطرّف السياسي، والمسيانية،

والعنصرية، وكراهية المثليين، لكن ذلك لا يدلّ على أنهما أصبحا معتدلين سياسيًا، أو أنهما غادرا خانة اليمين المتطرّف.

سبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها في الماضي، في العام ٢٠١٧، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفًا للجميع. وردًا على سؤال عن ماهية اختلاف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك يرفع «لواء الأمن» وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتمًا إلى أماكن ليست جيدة وغير مُحبّذة من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشعّ تأثيره على كل شيء. تعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقًا لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.

تعكس أقوالٌ أطلقها بينيت إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقًا لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.*

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب آخر عضو في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو «أمل جديد لإسرائيل»، من طرف زعيمه غدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من اللافت أن أكثر ما يهمه أيضًا هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو، لا فيما يحيل إلى المستقبل فحسب؛ وإنما أيضًا في كل ما يتعلّق بمسيرته السياسية حتى الآن، التي بدأت كناشط في صفوف حزب «هتحيا- تحالف أمناء أرض إسرائيل» الذي تأسس في إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على خلفية أن هذه الاتفاقية انطوت على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. وبعد ذلك، في العام ١٩٩٩، عُيّن ساعر سكرتيرًا للحكومة، وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفدًا إسرائيليًا إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكان من مُعارضي خطّة «فك الارتباط» مع قطاع غزة التي بادر إليها رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون ونفّذها في العام ٢٠٠٥ بعدما انفصل عن الليكود وأسس حزب كاديما المنحلّ.

أمّا بخصوص المواقف السياسية؛ فيؤيد ساعر ضم مناطق (ج) في الضفة الغربية، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده خطة «صفقة القرن»، فإنه أوضح أن الخطة إشكالية كونها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينية في شروط محدّدة. وقال في مؤتمر عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب «أمل جديد لإسرائيل» (عضو في الائتلاف الحكومي الحالي)، من طرف زعيمه غدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من اللافت أن أكثر ما يهمه أيضًا هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو.

بدايات ٢٠٢٠: «إن دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءًا من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي. وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية (التي تثيرها «صفقة القرن») ثمة مخاوف من خريطة لا يفترض وفقًا لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا»! وهذا الموقف ليس جديدًا، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو عقب خطاب بار إيلان ١ (٢٠٠٩) واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (أقيم في القدس ٢٠١٩)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حلّ الدولتين»، وهو الحلّ الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة وسيفشل في المستقبل لأن «الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية»، وهم «غير جادين في إنهاء الصراع، وجادون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بالحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة أو القذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قطّ![١٤]

٢.١ كيف أمضت الحكومة الإسرائيلية أشهرها الأولى؟

سنتوقف هنا عند جوانب معينة من سياسة الحكومة، برزت إلى سطح الأحداث في مناسبة مرور الأيام المائة الأولى على تأليف الحكومة، في أواخر أيلول ٢٠٢١، التي صدرت فيها تصريحات عن كل من رأسي الحكومة نفتالي بينيت ويائير لبيد. وبينما ركّز الأول بالأساس على التغيير الذي تقود لواءه الحكومة في كل ما يتعلق بمواجهة أزمة جائحة كورونا، والمفاصل الرئيسة للسياسة الخارجية المرتبطة بالعلاقات مع الولايات المتحدة والعالم ودول الإقليم بما في ذلك إيران، تكلم الثاني حصريًا حول السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة، واصفًا إياها بأنها مختلفة عن سياسة الحكومات السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو من ناحية كونها لا تستند فقط إلى المصالح الاقتصادية والأمنية إنما أيضًا إلى «قيم مشتركة». وقد وردت أقوال لبيد هذه في سياق مقال ظهر في صحيفة «هآرتس» (٢٠٢١/٩/١٩) تحت عنوان «الأيام المائة الأولى من سياسة خارجية مختلفة»،[١٥] ويثير انطباعًا عامًا آخذًا بالتنامي يُفيد بأن سياسة الحكومة الجديدة حيال القضية الفلسطينية هي السياسة القديمة نفسها للحكومات السابقة، التي هناك شبه إجماع داخل إسرائيل على أن من بات يُحدّدها هو اليمين، وأن «معسكر الوسط – اليسار» يسير منقادًا وراءه بإرادته. وهذا ما أشارت إليه دراسة جديدة صادرة عن «مولاد– المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» قمنا بترجمتها ونشرها في مركز «مدار» ضمن العدد ٧٣ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»،[١٦] وأكدت كذلك أن هذا الواقع صار إلى رسوخ من جرّاء تحوّلين شهدتهما المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة؛ من جهة، تبني «معسكر الوسط– اليسار» رؤى اليمين، لا سيما حيال «عملية السلام»، ومن جهة أخرى، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى للهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

ينعكس هذا الأمر في ما كتبه لبيد ضمن المقال المذكور في منحيين: الأول، بذل «كل شيء- بما في ذلك مواجهات علنية مع أصدقائنا- كي نكشف الطبيعة الحقيقية للنظام الإيراني ومشاريعه للحصول على سلاح نووي». الثاني، عدم التردّد في «شنّ عملية ضد قطاع غزة إذا ما واصلت حركة حماس إطلاق الصواريخ على مواطنينا»!

سياسة الحكومة الجديدة حيال القضية الفلسطينية هي السياسة القديمة نفسها، التي هناك شبه إجماع داخل إسرائيل على أن من بات يُحدّدها هو اليمين، وأن «معسكر الوسط - اليسار» يسير منقادًا وراءه بإرادته.

من شأن مقال لبيد هذا أن يعيدنا إلى هويته السياسية هو وحزبه «يوجد مستقبل». وأول ما يتبادر إلى الذهن أن من يروّج تهمة اليسار حيال حزب لبيد هو بنيامين نتنياهو، في حين أن الأول لا يدع مناسبة إلا ويردّ فيها هذه التهمة، ويؤكد أنه وسطي. وفي إحدى هذه المناسبات – في نهاية العام ٢٠٢٠ – شرح لبيد أن الوسط الذي يقصد تأطير نفسه ضمنه، مغاير كليًّا لليمين الذي قال عنه إنه يتبنى قيمًا قومية، ولليسار الذي وصفه بأنه يتبنى قيمًا تقدمية وليبرالية. وبرأيه فإن ليبرالية اليسار في الممارسة الإسرائيلية استحالت إلى جزءٍ من ديانة حقوق الإنسان الكونية ما أدى إلى تركه الساحة الصهيونية وإلى قيامه بأفعال تناقض فكرة الدولة اليهودية. وهو يحاول إنتاج نفسه كحزب وسط على الرغم من أن أفكاره السياسية والاقتصادية يمينية.

أشرنا مرارًا وتكرارًا إلى أن الأساس الأيديولوجي لحزب «يوجد مستقبل» يشي بأنه انطلق من داخل الإجماع الصهيوني اليهودي حول هوية الدولة، التي لا ينبغي برأيه أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، وإنما أيضًا عليها أن تكون ذات أغلبية يهودية ودولة قومية للشعب اليهودي في أي مكان. وتظهر يمينية الحزب في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء: لا يوافق الحزب على الاتهامات الذاتية التي يُطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي في مسألة السلام، فنحن نعتقد أن الفلسطينيين رفضوا مرة في أثر مرة يد إسرائيل الممدودة إلى السلام.

يقترح الحزب تبني «حل الدولتين» ولكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين القومية، وإنما لغاية الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، ويعتبر المستوطنين صهيونيين حقيقيين، حيث يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيد للتهديد الديمغرافي ولأفكار مثل دولة كل مواطنيها ودولة ثنائية القومية». أما بالنسبة لشكل الحلّ النهائي الذي يقترحه، فيتمثل في «حل الدولتين»، من دون العودة إلى خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧، وعبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحلّ مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتمتلك إسرائيل الحق في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستُقام.

ويوضح برنامج الحزب السياسي أنه لا يقدم تصورًا مختلفًا منذ تأسيسه، عما طرحه نتنياهو في «خطاب بار إيلان»، غير أن الأخير يريد من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، بينما يريد لبيد انتزاع ذلك على أرض الواقع.[١٧]

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو يصل إلى جلسة استماع للمحكمة بتهم الفساد، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

٣. قراءة في انتهاء حكم نتنياهو

فور تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، انطلقت الاجتهادات الرامية إلى صوغ سردية ما يسمى «عهد بنيامين نتنياهو» في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، الذي امتد على فترتين متباعدتين، بين الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٩ و٢٠٠٩– ٢٠٢١. وبطبيعة الحال تختلف التقويمات وتتناقض في أحيانٍ.

يعتبر الكتاب والمحللون اليمينيون أن نتنياهو هو أفضل رئيس حكومة، على الأقل منذ حرب ١٩٦٧، وبعض هؤلاء الذين لا تربطهم صلة وثيقة بالأفكار التقليدية لحزب الليكود– كيمين لديه توجهات ليبرالية وخصوصًا في الاقتصاد وأيضًا في الحقوق المدنية والفردية– يعتبرونه أفضل من رئيسي الحكومة السابقين من الحزب نفسه؛ مناحيم بيغن، مؤسس الحزب، وإسحق شامير. في المقابل يعتبر الكتاب والمحللون المحسوبون على الطيف اليساري في الخارطة (بمعايير إسرائيل)، أنه الأسوأ بين رؤساء الحكومات منذ قيام الدولة، لأسباب تتعلق أساسًا بالسياسة الداخلية التي كان من مآلاتها انتهاء إسرائيل بنسختها القديمة التي سوّقتها، كدولة علمانية وديمقراطية، ونجحت عبرها في أن تأسر مخيال الكثير من دول العالم، ناهيك عن تفكيك المجتمع اليهودي إلى قبائله/ أسباطه التكوينية.

وحين يُقارن نتنياهو ببيغن مثلاً، يُشار إلى أن بيغن هو أول من حقّق فوز الليكود بسدّة الحكم، وخسرت تحت زعامته النُخب القديمة، التي توصف بأنها يسارية، مقاعدها في الحكومة لكنها حافظت على معظم نفوذها المؤثر، واحتفظت بمواقعها في قمة مؤسسات قوية مثل وسائل الإعلام والوسط الأكاديمي، وبقيت المحكمة الإسرائيلية العليا حاشدة بقضاة يمثلون موقفًا ليبراليًا تجاه الحقوق المدنية على الرغم من عدم انتمائهم إلى أي حزب سياسي رسميًا، بينما في عهد نتنياهو، لا سيما في الفترة الثانية التي استمرت ١٢ عامًا، تم القضاء رويدًا رويدًا على هذا النفوذ وتلك المواقع، كما جرى توجيه اللوم إلى النخب القديمة في إسرائيل على أخطاء مُرتكبة في ميدان السياستين المحلية والخارجية.[١٨]

وقد سُئل نتنياهو أكثر من مرة بشأن السردية المُشتهاة من طرفه إزاء عهده، فقال في إحداها (مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الأميركية «سي إن إن» في كانون الثاني ٢٠١٦): «أريد أن يذكروني كدرع واقية لإسرائيل. وهذا يكفيني». في حينه كان هناك إجماع على أنه يشير إلى وقايتها مما يُعرف بـ «التهديد الإيراني». لقد كان هذا التهديد بمثابة العنوان الأبرز الذي اعتبر نتنياهو مواجهته هدفًا رساليًا، ويبدو أنه يريد أن يستأثر لنفسه بمواجهته، كما تدلّ على ذلك أيضًا تصريحاته الأخيرة بالتزامن مع مغادرة منصبه ومحاولة وضع وصية حول التحديّات التي ينبغي على خليفته أن يتعامل معها. [١٩]

لا يتفق المسؤولون والخبراء في الشؤون الأمنية في إسرائيل على تاريخ مُحدّد لظهور التهديد الإيراني كخطر رئيس عليها. بدأ التهديد – وفقًا لما قاله رئيس جهاز الموساد السابق شبتاي شفيط – عام ١٩٩١، وتمثّل بالأساس في محاولة طهران التزوّد بسلاح نووي. وتعامل معه كل من تولوا منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية منذ ذلك العام، وهم: إسحق رابين ونتنياهو وإيهود باراك وأريئيل شارون وإيهود أولمرت، ثم نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩. وكان القاسم المشترك لجميع هؤلاء باستثناء نتنياهو هو مواجهة ما اعتبر تهديدًا من وراء الكواليس، وتجسّدت في شنّ عمليات سريّة تتسبّب بإعاقة المشروع النووي الإيراني، ومحاولة الدفع نحو اعتماد نظام عقوبات دولية يضع إيران أمام خيارين لا ثالث لهما: التنازل عن المشروع، أو الإفلاس اقتصاديًا. وبموجب ما يؤكد أكثر من خبير في شؤون الأمن، فإن سبب ذلك يعود إلى أن تصدّر حملة التصدّي للمشروع النووي من شأنه أن يضاعف خطر المواجهة المباشرة مع إيران٢٠.

والبقية معروفة. فقد اختار نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩ سياسة مغايرة. وبموجب ما نُشر في إسرائيل حاول ثلاث مرات أن يدفع نحو شنّ هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، وباء بالفشل. ووقف ضد اتفاق الدول العظمى الست معها، الذي أبرم في العام ٢٠١٥. ومع ذلك لا يوجد حتى أدنى اتفاق على أن ذلك كله زاد من «وقاية» إسرائيل.

لم يكن من قبيل المصادفة أنه في سياق أول خطاب ألقاه بنيامين نتنياهو كرئيس للمعارضة في الكنيست الإسرائيلي لدى تصويته على منح الثقة للحكومة الجديدة، يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١، اعتبر أن التحدّي الثاني

الماثل أمام هذه الحكومة، الذي لن تفلح في أن تجتازه، هو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وذلك بعد التحدّي الأول المتمثل في إيران وملفها النووي على وجه الخصوص.

أشار نتنياهو إلى أن التحدي الثاني الماثل أمام إسرائيل هو مسألة فلسطين، التي أكثر ما ينبغي أن يعني سياسة الحكومة حيالها هو منع قيام دولة فلسطينية تهدّد دولة إسرائيل بأفدح الأخطار، ولفت إلى أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة شرعت في تجديد جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، وتطالب بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية والأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس. مع أنه قصد بهذا أن يغمز من قناة الحكومة الجديدة التي اعتبر أن أغلبية واضحة فيها تؤيد إقامة دولة فلسطينية، فإنه جاهر بهدف رئيس له طوال فترة حكمه.

ونظرًا إلى انتهاء فترة الحكم هذه، يجدر أن نخوض في إيجاز أبرز ملامحها. فعلى الرغم من أنها اتسمت باللهاث وراء هدف البقاء في سدّة السلطة، الذي صار بمثابة منزع أعلى في سلم الأولوية على أثر تعرض نتنياهو للمحاكمة بشبهات فساد، فقد انطوت على ملامح أخرى كانت تشي بأهداف لم يكن هو نفسه أقل تصويبًا نحوها. في مُجرّد وضعه هدف منع إقامة دولة فلسطينية كتحدٍّ ثانٍ من حيث أهميته أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة ما يوضّح أن بلوغ هذا الهدف وقف في صلب سياسته.

من سيل مقالاتٍ تُكتب هذه الأيام، بما في ذلك مقالات بأقلام إسرائيلية، في تلخيص ما يُسمى «عهد نتنياهو» يُشار في شأن هذه المسألة إلى عدد من الأمور: بداية يُشار إلى أن نتنياهو هو أحد أنصار «أرض إسرائيل الكبرى» الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية، لكن ليست لديه أدنى مشكلة في عدم المجاهرة بهذه المعارضة بموازاة عدم المجاهرة بأن وجهته هي نحو ضم أكثرية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، لإدراكه الثمن الباهظ الذي يمكن أن يترتب على ضم كهذا في الساحة الدولية، في الوقت الذي يظل ماثلًا أمام ناظريه الثمن الذي تدفعه روسيا من جراء قيامها بضم شبه جزيرة القرم. في ضوء ذلك، يبني نتنياهو سياسته لإبقاء هذا المنع ساري المفعول على ركيزتين: الأولى، عدم الدخول في مفاوضات جوهرية مع الجانب الفلسطيني. والثانية، تعميق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ من خلال توسعة الاستيطان.

وعلينا أن نضيف إلى كل هذا، أنه خلال فترة حكم نتنياهو دأب الخطاب السياسي الإسرائيلي، في ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، على الدفع قدمًا بمصطلحات إما أنها جديدة وإما كانت قديمة وتقهقرت، منها السلام الاقتصادي، والسلام الإقليمي، والسلام مقابل السلام وغيرها. وجميعها جاءت لتحلّ محل مصطلحات على غرار الأرض مقابل السلام وحل الدولتين؛ فالأول يعني التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل الكبرى»، في حين يقول الثاني بضرورة قيام دولة فلسطينية.

تتجه الأنظار حاليًا إلى متابعة ما إذا كان سقوط نتنياهو سيؤثر في تغيير النهج الذي كرّسه على مستوى الحكم. وإذا كانت المؤشرات إلى سياسة الحكومة القائمة لا تشي باحتمال حدوث تغيير انعطافي في سياسته الإقليمية والخارجية عمومًا، فإنها في الوقت ذاته تشير إلى أن مثل هذا التغيير قد يحدث على مستوى السياسة الداخلية.

تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية، لمن يتفحّص خطوطها العريضة وشخوصها، حكومة يمين ويمين متطرّف، وإن كانت تتستّر بغطاء من «اليسار الصهيوني»، ومن حزب عربي أيضًا.

ثمة من يقول إن هدف إحباط قيام دولة فلسطينية كان جزءًا من استراتيجية نتنياهو حيال الصراع مع الفلسطينيين، وذلك في مواجهة من يقول إن نتنياهو ليست لديه استراتيجية، كما أنه يترك الأمور تتدهور أحيانًا لاعتبارات سياسية ضيقة، وهو ما جرى التلميح إليه خلال المواجهة العسكرية الأخيرة مع قطاع غزة في أيار ٢٠٢١.

تتجه الأنظار حاليًا إلى متابعة ما إذا كان سقوط نتنياهو سيؤثر في تغيير النهج الذي كرّسه على مستوى الحكم. وإذا كانت المؤشرات إلى سياسة الحكومة القائمة لا تشي باحتمال حدوث تغيير انعطافي في سياسته الإقليمية والخارجية عمومًا، فإنها في الوقت ذاته تشير إلى أن مثل هذا التغيير قد يحدث على مستوى السياسة الداخلية، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن نتنياهو اصطدم خلال مسيرته الطويلة في الحكم مع كل مؤسسات الدولة تقريبًا، بدءًا من مستشار الحكومة القانوني، ومرورًا بقضاة المحكمة العليا والجهاز القضائي بشكل عام، والشرطة والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وانتهاء بإدارات مهنية في عدد من الوزارات مثل وزارة الخارجية التي غيّبها مثلاً عن الاتصالات التمهيدية بشأن التطبيع مع دول عربية وإسلامية.

كما أن نتنياهو تسبّب بتحوّل حزب الليكود من حزب لديه مؤسسات نظامية وهيئات مقررة ويتنافس فيه أقطاب بارزون، إلى حزب الزعيم الواحد الأوحد، فضلاً عن قيامه بتنحية قادة الحزب من الصفّ الأول واحدًا تلو الآخر، وحلّ محلهم أشخاص هم أقرب إلى كونهم أعوانًا له لخوض حتى معاركه الشخصية. ويمكن التقدير أن كل هذا سيؤثر في مستقبل الليكود في حال تنحّي نتنياهو.

٤. ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة في ضوء الأزمة السياسية

كان تأليف حكومة إسرائيلية جديدة وانتهاء «عهد نتنياهو» بمثابة تجاوز لـ «وضع غير سويّ» ولأزمة غير مسبوقة شهدها نظام الحكم في إسرائيل. وبحسب توصيف «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، نشأ هذا «الوضع غير السويّ» كنتيجة لحدوث معركة انتخابية تلو الأُخرى في ظل ولاية حكومة انتقالية لا تحظى بثقة الكنيست، وتسبّب كذلك بتراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة. وهذا ما أظهره على نحو جليّ استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١».[٢١]

وقد نُشرت النتائج التفصيلية لاستطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١» يوم ٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ بعد أن قام رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، ومديرة مركز «فيتربي» (مركز «غوتمان»، سابقًا) لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد ورئيسة طاقم «مؤشر الديمقراطية»، تمار

هيرمان، بتقديم هذه النتائج إلى رئيس الدولة الإسرائيلية الحالي إسحق هرتسوغ (بدأ تولي مهمات منصبه يوم ٧ تموز ٢٠٢١) في ديوان رئاسة الدولة في القدس. وهذه هي السنة التاسعة عشرة على التوالي التي يُجرى فيها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» الذي يرمي إلى تبيان وجهات التطور في المجتمع الإسرائيلي في القضايا المركزية والمهمة المتصلة بما يسميه القيمون على المشروع «تحقيق القيم والأهداف الديمقراطية» وبأداء المنظومات والأذرع السلطوية المختلفة، كما بأداء الأشخاص المسؤولين من منتخبي الجمهور.

يسعى القيمون على هذا المشروع إلى أن تشكل تحليلاتهم وتقييماتهم المستخلصة من نتائج الاستطلاع مساهمة في النقاش الجماهيري العام حول وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل وجزءًا من «بنك معلومات» كبير وواسع يساعد في توجيه النقاش حول الموضوع وتعميقه وترشيده، من خلال رسم صورة حقيقية ـ قدر الإمكان ـ عن الواقع المركب في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور الإسرائيلي العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية ومدى تقييم الجمهور لقطاع الخدمات العامة الذي تديره الأذرع السلطوية المختلفة. وقد شارك في الاستطلاع للعام ٢٠٢١، ١١٨٨ رجلاً وسيدة في سن فوق الثامنة عشرة، ١٠٠٤ منهم من اليهود و١٨٤ من العرب.[٢٢]

من أبرز الوجهات التي بيّنت نتائج هذا الاستطلاع الأخير تكرّسها وتعمّقها في الواقع الإسرائيلي التراجع الكبير والحاد، المستمر، في ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية، جميعها دون استثناء، لكن بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة على وجه التخصيص، إلى جانب التقدير المتدني للوضع العام لدولة إسرائيل، إذ يعتقد نحو الثُلث منهم فقط أن «وضع دولة إسرائيل جيد»، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأخير كله، من جهة، في مقابل اعتقاد نسبة مرتفعة من هذا الجمهور، نسبيًا، أن «دولة إسرائيل لا تزال مكانًا جيدًا للعيش فيه»، من جهة أخرى. وللمرة الأولى منذ العام ٢٠١٦، تصدر «التوتر بين اليهود والعرب في الدولة» قائمة التوترات الأهمّ والأخطر في المجتمع الإسرائيلي.[٢٣]

شمل الاستطلاع لأول مرة فصلاً خاصًا يفحص تقييم الجمهور الإسرائيلي للجهاز القضائي، وعلى رأسه بالطبع وبصورة خاصة المحكمة العليا، ومدى مهنية الجهاز والمحاكم، ومدى موضوعيته، ومدى المهنية والموضوعية والنزاهة في اختيار القضاة، ومدى حيادية وموضوعية الادّعاء العام والقضاء.

أظهرت نتائج الاستطلاع في هذا الفصل ما يلي: نسبة مرتفعة من الجمهور الإسرائيلي، خصوصًا بين الجمهورين الحريدي والمتدين وفي أوساط اليمين، تعتقد أن انتخاب القضاة في الجهاز القضائي في إسرائيل يجري وفق اعتبارات سياسية؛ الأغلبية في معسكر اليمين، مقابل أقلية في معسكري «اليسار» و«الوسط»، تعتقد أن «الجهاز القضائي في إسرائيل لا يعمل بطريقة موضوعية وحيادية تجاه منتخَبي الجمهور»؛ وهذا ما اعتبره معدّو الاستطلاع ورؤساء «المعهد» إحدى النتائج المباشرة لحملات التحريض السياسي المنهجية التي شنها، ولا يزال، قادة معسكر اليمين الإسرائيلي، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة السابق وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو.

لكنّ هذا التحليل، الذي طرحه معدو الاستطلاع ورؤساء «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يعفي الجهاز القضائي من أي مسؤولية، ومن واجب مراجعة النفس والفحص الجذري المعمق لأدائه وممارساته وقراراته عبر عشرات السنين، خصوصًا إزاء التقارير غير القليلة التي نُشرت عن هذا الجهاز وخلوّه من أي شفافية في كل ما يتعلق بإدارة نفسه وأذرعه وأداء رؤسائه وأعضائه، الأمر الذي عمّق الفساد المتفشي فيه، وانعكس في غير قليل من الفضائح التي تكشفت وتفجرت خلال السنوات الأخيرة بوجه خاص. هذا ناهيك عن قرارات هذا الجهاز وممارساته التي تشكل دليلًا دامغًا على كونه أداة طيّعة في يد السلطات الحكومية الرسمية، المدنية والعسكرية، في كل ما يتعلق بالاحتلال وتكريسه وشرعنة مشروعه الاستيطاني وإجراءاته القمعية والاضطهادية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وسياسات التمييز والقمع والاضطهاد بحق أبناء الشعب الفلسطيني المواطنين في دولة إسرائيل.[٢٤]

قال رئيس الدولة هرتسوغ، خلال مراسم تسلمه نتائج الاستطلاع السنوي، إن التراجع في منسوب الثقة الذي يكنه المواطن الإسرائيلي لمختلف مؤسسات الدولة هو أمر مثير للقلق الشديد، «إذ لا بديل لنا عن الديمقراطية الإسرائيلية وعن مؤسسات الدولة. ولذلك، فإن فقدان الثقة يؤرقني جدًا. لا أمل في بقاء دولة لا يثق مواطنوها بها وبمؤسساتها. فثقة الجماهير هي الرصيد الأكثر أهمية لكل منظومات الدولة ومؤسساتها وأذرعها، والتراجع المستمر في ثقة الجمهور بها هو شارة تحذير لنا جميعاً».[٢٥]

على الرغم من التراجع الحاد في ثقة الجمهور العام بالجهاز القضائي، وبالمحاكم إجمالاً، وبالمحكمة العليا خصوصًا، فإن هذه الأخيرة بقيت تحتل مرتبة متقدمة بين مؤسسات الدولة الثماني التي يشملها الاستطلاع عادة. فقد جاءت المحكمة العليا في المرتبة الثالثة (٤٨٪) بعد الجيش الإسرائيلي في المرتبة الأولى (على الرغم من الهبوط الحاد الذي حصل هنا: من ٩٠٪ في السنة الماضية إلى ٧٨٪ في تشرين الأول الماضي، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٨) ثم رئيس الدولة في المرتبة الثانية (٦٤٪).

وفقًا لتوزيعة المشتركين في الاستطلاع بحسب الانتماء القومي، جاء تدريج مؤسسات الدولة من حيث ثقة الجمهور بها على النحو الآتي:

المؤسسة	الجمهور	٢٠٢٠	٢٠٢١
الجيش الاسرائيلي	الجمهور اليهودي	٨٢٪	٩٠٪
	الجمهور العربي	٥٣٪	٢٤٪
رئيس الدولة	الجمهور اليهودي	٦٣٪	٦٩٪
	الجمهور العربي	٢٩٪	٣٤,٥٪

المحكمة الإسرائيلية العليا	الجمهور اليهودي	٥٢٪	٤٨٪
	الجمهور العربي	٦٠٪	٤٤٪
الشرطة	الجمهور اليهودي	٤٤٪	٤٢٪
	الجمهور العربي	٣٣٪	١٣٪
وسائل الإعلام	الجمهور اليهودي	٣٣٪	٣٠٪
	الجمهور العربي	٣٥٪	١٦٪
الحكومة	الجمهور اليهودي	٢٩٪	٢٩٪
	الجمهور العربي	٢٥٪	١٩٪
الكنيست	الجمهور اليهودي	٣٢٪	٢٨,٥٪
	الجمهور العربي	٣١٪	٢٢٪
الأحزاب السياسية	الجمهور اليهودي	١٧٪	١٥٪
	الجمهور العربي	٣٠٪	١٥٪

يتضح من هذه المعطيات أن جميع مؤسسات الدولة لا تحظى بدرجة عالية من الثقة بين المواطنين العرب، أصلاً، وأنها أقل من النصف (٥٠٪) في كل المؤسسات. كما يتضح أن التراجع في الثقة بالمؤسسات الرسمية، كلٍّ على حدة، هو أكبر وأكثر حدة بين المواطنين العرب بصورة واضحة، وأن التراجع الأكبر والأكثر حدة كان في الثقة بالجيش الإسرائيلي (من ٥٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٪ في العام ٢٠٢١، على الرغم من أنه لا يزال يحتل المرتبة الثانية!) وبالشرطة الإسرائيلية (من ٣٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ١٣٪ فقط في العام ٢٠٢١).

يرتبط هذا التراجع الحاد في ثقة المواطنين العرب بالشرطة، بطبيعة الحال، بدرجة شعورهم بالأمن والأمان في ظل تفشي الجريمة واستفحالها في المجتمع العربي. فبينما قالت أغلبية اليهود المشاركين في الاستطلاع (٦١٪) إن دولة إسرائيل «تقوم بواجبها في حماية أمن مواطنيها»، لم يقل ذلك سوى ٣٣٪ من المشاركين العرب في الاستطلاع. وسجل مؤشر «الشعور بالأمن» بين المواطنين العرب انخفاضًا حادًا من ٦٩٪ في العام ٢٠١٩ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٢١.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تراجع الثقة بالشرطة الإسرائيلية عمومًا يرتبط أيضًا بنتائج التحقيق الصحافي الذي أجراه ملحق «كالكاليست» ونشر نتائجه يوم ٢٠٢٢/٢/٧، التي كشفت النقاب عن إقدام

الشرطة على استخدام برنامج التجسس «بيغاسوس» التابع لشركة السايبر الهجوميّة NSO لاختراق هواتف المواطنين، الذي يُحيل من ضمن أمور أخرى إلى ظاهرة تجذّر العمل البوليسي غير المُراقب الذي يحظى بشرعية رسمية ومجتمعية، وكانت الحصيلة الناجزة لمثل هذا العمل هي رسوخ عملية المسّ بحريات أساسية تخصّ الفرد، وتقويض مبادئ ديمقراطية للنظام وقواعد سيادية للدولة. وما زالت هذه القضية تتفاعل حتى لحظة إعداد هذا الفصل.

برأي يوحنان بلسنر، رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فإننا بإزاء أزمة ثقة واسعة النطاق تعانيها كل المؤسسات وتُلحق بها أضرارًا بالغة، سواء أكانت المؤسسات الحكومية أم المؤسسات غير السياسية التي كانت حتى وقت قريب تتمتع بتأييد ودعم كبيرين.[٢٦]

أشار بلسنر إلى أن هناك تأييدًا واسعًا من طرف الجمهور الإسرائيلي لعدد من الإصلاحات التي يمكن أن تعيد الثقة بمؤسسات الدولة. فقد أبدت أغلبية كبيرة من الإسرائيليين تأييدها لانتقال الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، التي أثبتت قدرتها على الإدارة خلال الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا. وأوضح بلسنر أن إسرائيل هي من أكثر الدول التي تعتمد على المركزية في مجموعة الدول OECD [منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية]، ويجب توزيع صلاحيات حقيقية على السلطات المحلية، إلى جانب مراقبة قدرتها على تحقيق هذه الصلاحيات.

ثمة إصلاح آخر يؤيده الجمهور، ويعتبر بلسنر أنه الأكثر أهمية لتعزيز البنية القانونية، هو رفع الأغلبية المطلوبة من أجل تعديل القوانين وقانون الأساس إلى ٨٠ عضو كنيست. فأكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي يؤيد ذلك لأنه يدرك أن قوانين الأساس وحقوقه وقواعد اللعبة الديمقراطية مخترقة ومن دون حماية قانونية. وقد رأى ذلك في تعديل قواعد الديمقراطية في النظام مع الحكومة السابقة التي أوجدت نظام حكم غير مسبوق، كما رآه مرة أُخرى مع الحكومة الحالية، إذ جرى تثبيت أكثرية الاتفاقات السياسية ضمن إطار تغيير قانون أساس الحكومة.

وختم بلسنر: ستساهم هذه الإصلاحات مع غيرها في تعزيز الثقة، وستجعل الديمقراطية تسير على أرض أكثر صلابة. يجب على الجمهور الإسرائيلي أن يعلم أن الكنيست والحكومة يتصرفان، واضعين نصب أعينهم مصلحة الجمهور، وليس المصلحة السياسية الحزبية. هذا هو الشرط الأول لخلق الثقة. والخطوة الثانية يجب أن تكون تعهدًا حقيقيًا بالإصلاح وتعديل الخلل في النظام. يتعين على رؤساء المؤسسات الحكومية، بينها الجيش والمحاكم، إجراء نقد داخلي شفاف وإصلاح ما يجب إصلاحه. لا يمكن مجادلة الذين يتعاملون مع نظام العدالة عن قرب ويشعرون بعدم العدالة، أو الشباب الذين يشعرون بأن الجيش يعرف كيف ينتصر في حروبه في مواجهة العدو الخارجي، لكنه يجد صعوبة في معالجة المشكلات الفردية لجنوده.

خلاصة

تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية، لمن يتفحّص خطوطها العريضة وشخوصها، حكومة يمين ويمين متطرّف، وإن كانت تتستّر بغطاء من «اليسار الصهيوني»، ومن حزب عربي أيضًا.

ما يمكن قوله هو إن مصير هذه الحكومة، التي جرى تأليفها أساسًا بهدف إسقاط نتنياهو، يعتمد على مدى تماسك مركباتها الحزبية وقدرتها على حل التناقضات القائمة في ما بينها. ومهما تكن هذه التناقضات، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى مدى استعداد كل من القائمة العربية الموحدة والحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي، وحزب ميرتس، للاستمرار في دعم الحكومة عند قيامها بتنفيذ سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني سواء في القدس المحتلّة، وبالأساس في الشيخ جراح والمسجد الأقصى، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. على أي حال، لا بُدّ من الإشارة كذلك إلى أن احتمالات بقاء هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية هشّة في الكنيست في حال غادر بنيامين نتنياهو ساحة العمل السياسي بإرادته أو رغمًا عنه، ستمسي ضئيلة، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن فشل هذه الحكومة وسقوطها، سواء من خلال إقامة حكومة أخرى بديلة، أو من خلال الذهاب إلى انتخابات مبكرة سينطويان على تكلفة باهظة الثمن لمختلف الأحزاب التي شكّلت ائتلافها وتعهّدت بالبقاء فيه حتى الآن.

الهوامش

١ غير مرتبط بالأحزاب الصهيونية كما جرت عليه العادة خلال الحكم العسكري من إقامة قوائم ظل للأحزاب الصهيونية.

٢ تميّزت انتخابات الكنيست الـ ٢٤ بعدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم فازت في الانتخابات التي سبقتها. وهذا يدلّ على حالة تفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي. فمثلاً القائمة المشتركة تفكّكت إلى قائمتين. وكتلة «يمينا» إلى اثنتين. وانشقّ غدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا («تكفا حداشا ليسرائيل– أمل جديد لإسرائيل»). وتفكّك تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل»). وتفكّك تحالف حزب العمل– ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس).

٣ في الحقيقة، حصلت قائمة الصهيونية الدينية بزعامة سموتريتش على ٦ مقاعد فقط. بيد أن حزب الليكود بزعامة نتنياهو عمل على إقامة تحالف مع القائمة الصهيونية الدينية لغاية الانتخابات من خلال منح المقعد ٢٨ على قائمة الليكود لأوفير سوفير، وهو ممثل لقائمة الصهيونية الدينية. ولأن الليكود حصل على ٣٠ مقعدًا، فإن قائمة الصهيونية الدينية ازدادت عضوًا بعد فوز سوفير في الانتخابات.

٤ شيريت أفيتان كوهين وداني زكان ونيفو طرابلسي، «الكنيست صوتت لصالحها: حكومة بينيت لبيد تخرج إلى النور،» *غلوبوس*، ١٣ حزيران ٢٠٢١، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001374172.

٥ المرجع السابق.

٦ المرجع السابق.

٧ المرجع السابق.

٨ المرجع السابق.

٩ موران أزولاي، «نتنياهو: في إيران يحتفلون اليوم، لكن هناك رسالة مني– سنعود قريباً،» *يديعوت أحرونوت*، ١٣ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CKWZeS.

١٠ تمار هيرمان، متدينون؟ قوميون؟ المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل العام ٢٠١٤ (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

١١ * للاستزادة حول التفاصيل المحيطة بإقرار هذا القانون، انظر/ي:

برهوم جرايسي، «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل ٢٠٢٢،» مدار، *تقارير خاصة*، ١٣ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3u2bd7d.

١٢ دافنا ليئيل، الكشف عن الخطوط الأساسية لحكومة بينيت– لبيد، القناة ١٢، ٧ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3th2X43.

١٣ نداف هعتسني، «حكومة «اليساريين» برئاسة بينيت أكثر يمينية من حكومة نتنياهو بعشر درجات،» *معاريف*، ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/36rtbYQ.

١٤ رونيت فاردي، «جدعون ساعر: بروفايل،» *مجلة ليبرال*، ١٢ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3CDTkj8.

١٥ يائير لبيد، «الأيام الـ ١٠٠ الأولى من سياسة خارجية مختلفة،» *هآرتس*، ١٩ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wi4jNU.

١٦ مدار، «اليسار الإسرائيلي وعملية السلام: من السلام الآن، إلى السلام لاحقًا، إلى لا سلام أبدًا،» سلسلة أوراق إسرائيلية ٧٣ (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، أيلول ٢٠٢١).

١٧ انظر/ي موقع «يوجد مستقبل» على الرابط الآتي: https://www.yeshatid.org.il.

١٨ أمنون لورد، «بدأت المعركة حول سردية حكم نتنياهو، *يسرائيل هيوم*، ٢٤ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CMhaJo.

١٩ أوري بار يوسف، «نتنياهو درع واقية لإسرائيل؟ أحقًا؟،» *هآرتس*، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3qcxYnU

٢٠ المرجع السابق.

٢١ سليم سلامة، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١: تراجعٌ مستمر حادّ في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وأذرع السلطة!، *ملحق المشهد الإسرائيلي*، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢)، https://bit.ly/3HU4SzN

٢٢ المرجع السابق.

٢٣ يوحنان بلسنر والبروفسور تمار هيرمان، «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١،» *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، https://bit.ly/3CS4elw.

٢٤ سليم سلامة، «مؤشر الديمقراطية....».

٢٥ بلسنر وهيرمان،«مؤشر الديمقراطية....»..

٢٦ يوحنان بلسنر، أسباب تراجُع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالمؤسسات الحكومية، موقع *N12*، ٩ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3w87zeO.

مشهد العلاقات الخارجية

مهند مصطفى

تحت المجهر	■ تعيين يائير لبيد وزيرًا للخارجية بموجب اتفاق التناوب مع نفتالي بينيت، ولبيد يُعيد النظر في سياسات بنيامين نتنياهو الخارجية ■ مسعى لترميم العلاقة الإسرائيلية مع الحزب الديمقراطي الأميركي ■ الحرب الروسية على أوكرانيا تخلق فرصًا وتحديات حقيقية أمام إسرائيل ■ تحسّن في العلاقات مع الأردن واختلافات حول تقييم الآثار الاستراتيجية لاتفاقيات «أبراهام» ■ العلاقة الإسرائيلية/ الصينية تتطور باتجاه تعاون اقتصادي/ لوجستي أوسع.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والإسرائيلي إسحق هرتسوغ، يستعرضان حرس الشرف، حيث وصل الأخير إلى أنقرة يوم ٩ آذار ٢٠٢٢. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

بعد سنوات على سيطرة بنيامين نتنياهو على ملف العلاقات الخارجية والتحالفات التي أقامها، يسعى يائير لبيد إلى إعادة علاقات إسرائيل إلى «توازنها» مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية المركزية.

تغيّر في الخطاب الدبلوماسي العام في ظلّ «حكومة التغيير»، وسعي إلى «ترميم «صورة إسرائيل وإعادة تسويقها» كدولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية، والابتعاد قدر الممكن عن الأنظمة اليمينية الشعبوية التي تحالَف معها نتنياهو.

محاولة تجنّب الصدّام مع روسيا، وعدم اتخاذ موقف واضح ضد حرب روسيا على أوكرانيا كي لا يمسّ ذلك نشاط إسرائيل في سورية، والسعي للعب دور الوسيط لتجنّب الاصطفاف الواضح.

تحسّن في علاقات إسرائيل والأردن ومصر وتركيا، وتوقيع عشرات الاتفاقيات بين دول «السلام الإبراهيمي» وإسرائيل، وعودة إسرائيل بعد ١٩ عامًا إلى الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، وصراعات في الاتحاد حول ذلك.

تدفع تقارير المؤسسات الدولية التي تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وزارة الخارجية إلى الاهتمام بشكل أكثر جدية بمشاريع دعائية لإسرائيل، بموازاة مساعي نزع الشرعية عن السردية الفلسطينية.

مقدمة

يتابع هذا الفصل أهم الأحداث والتطورات التي شهدتها علاقات إسرائيل الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي خلال عام ٢٠٢١، ويعرّج على الأحداث المستجدّة مع بدايات ٢٠٢٢. ويركّز، بشكل خاص، على السياسات الدبلوماسية بعد إقامة حكومة «التغيير» برئاسة نفتالي بينيت، وتعيين يائير لبيد وزيرًا للخارجية، بعد أكثر من عقد على هيمنة بنيامين نتنياهو على هذه الوزارة. في هذا السياق، وبعد أقل من عام على تنصيب يائير لبيد وزيرًا للخارجية ضمن حكومة التناوب بينيت/ لبيد في حزيران ٢٠٢١، يمكن الإشارة إلى المستجدات الآتية:

استعادة وزارة الخارجية دورها وعادت إلى الواجهة بعد تراجعها في السنوات السابقة وخضوعها لنتنياهو.

تم اعتماد التقسيم الوظائفي في إدارة السياسة الخارجية، وإنهاء سيطرة الفرد الواحد على الملفات كافة.

طرأ تغيير في الخطاب الدبلوماسي العام، وسعي إلى «ترميم» صورة إسرائيل وإعادة تسويق» صورتها بوصفها دولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية.

١. عودة دور وزارة الخارجية إلى الواجهة بعد تراجعها في السنوات السابقة وخضوعها لنتنياهو الذي لعب دور وزير الخارجية الفعلي لإسرائيل، وهيمن على إدارة الملفات الخارجية الإقليمية والدولية كافة، بموازاة تعزيز «المؤسساتية» ودور المستويات التنظيمية والبيروقراطية في الوزارة، وانعكاس ذلك على تفعيل الكثير من الوظائف التي كانت مجمّدة خلال فترة حكومة نتنياهو، وفي استلام لبيد مجموعة كبيرة من الملفات التي كان يديرها نتنياهو بشكل مباشر باستقلالية عن وزارة الخارجية، لا سيّما العلاقة مع أوروبا والدول العربية.

٢. التقسيم الوظائفي في إدارة السياسة الخارجية، وإنهاء سيطرة الفرد الواحد على الملفات كافة. يبرز هنا دور ثلاث شخصيات مركزية في الحكومة: أولاً، رئيس الحكومة بينيت الذي يدير ملف العلاقة مع الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني بالأساس، ومؤخرًا يدير ملف الأزمة الأوكرانية. ثانيًا، «وزير الدفاع» بني غانتس الذي يدير العلاقة مع السلطة الفلسطينية والدول العربية في الجانبين الأمني/ العسكري. وثالثًا، لبيد الذي يُدير ملف أوروبا والدول العربية كما ذكرنا أعلاه. يُعيد تقاسم الأدوار الوزن للوزارة، وفي بعض الأحيان ينتج ذلك تناقضًا في إدارة الملفات المتقاطعة أو المنفصلة.

٣. تغيير في الخطاب الدبلوماسي العام، وسعي إلى «ترميم» صورة إسرائيل وإعادة تسويق» صورتها بوصفها دولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية. تأتي مساعي «الترميم» هذه بعد سنوات على قيام نتنياهو بتعميق العلاقة بين إسرائيل والأنظمة

اليمينية الشعبوية والترامبية والأفنجيلية. ولا يعني هذا فعليًا تغييرًا حقيقيًا في العلاقات بقدر ما يحاول «ترميم» صورة إسرائيل، وهو ما ينعكس بشكل واضح في استمرار التنسيق بين أنظمة شعبوية كالنظام الهنغاري، وإعادة دور منظمات الدعاية والترويج لإسرائيل (الهسباراه) من خلال إحياء مشروع «كونسيرت» الذي كان قد سجل فشلاً ذريعًا في عهد الحكومة السابقة، وأُغلق لعدم جدواه على الرغم من الميزانيات الضخمة المحولة إليه.

في هذا الفصل، نرصد ثابت السياسة الخارجية الإسرائيلية ومتغيرها ونحلّله بعد عقد على حُكم نتنياهو، ومع تنصيب يائير لبيد وزيرًا للخارجية، وذلك في ثلاثة مستويات: المستوى الدولي؛ ونسعى من خلاله لوضع تصور أولي للحرب الروسية/ الأوكرانية التي ما زالت تتدحرج. في المستوى الإقليمي. بعد عام على اتفاقيات «أبراهام». وأخيرًا إسرائيل والمؤسسات الدولية.

١. السياسة الإسرائيلية على المستوى الدولي

يلخص لبيد إلى أن عقد نتنياهو أضرّ بعلاقات إسرائيل مع حلفائها التقليديين، خاصةً الولايات المتحدة، بسبب تفضيله المصالح المباشرة وإهمال «القيّم المشتركة»، حيث يتّهم نتنياهو بأنه تبنّى «التشاؤم الدبلوماسي» الذي اعتبر بموجبه أن كل قرار ضدّ إسرائيل معاداة للسامية، وهو ما أدّى إلى كسل دبلوماسي ساهم في إفراغ الدبلوماسية الإسرائيلية من مهمتها، والعمل سنوات طويلة دون وزير خارجية فاعل، وإغلاق مُمثليات إسرائيلية في العالم، وتقليص ميزانية وزارة الخارجية، وإبقاء عشرات السفارات دون مناصب، وتجاهل التغييرات العميقة في المجتمع الأميركي والأوروبي، «وبعدها نتباكى لأنهم لا يفهموننا».[١] ضمن هذا المنظور، طرح لبيد رؤيته الجديدة على أساس إعادة ترميم «الضرر» الذي أحدثه عقد نتنياهو من حيث العلاقات التقليدية مع الحلفاء، وإعادة ترميم «سمعة» إسرائيل الدولية.

١.١ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: على الرغم من مساعي ترميم العلاقة. ظهور خلافات في الملف الإيراني

تبنّت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بينيت/ لبيد توجّهًا براغماتيًا في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية عمومًا، وفي ما يتعلّق بالملف النووي الإيراني على وجه الخصوص. وتراهن الحكومة الحالية على أن إدارة هذا الملف بين الدولتين بطريقة لا تتضمّن مواجهات علنيّة، سيؤدي إلى التأثير في سياسة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تجاه هذا الموضوع. بيد أنه تبيّن للحكومة الإسرائيلية مع الوقت، وبعد مرور عام على رئاسة بايدن، أن إدارته مُصّرة ومثابرة على موقفها بتوقيع اتفاق نووي مع إيران، وإعطاء الأولوية للمسار الدبلوماسي على حساب مسارات أخرى.

أدركت إسرائيل منذ فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية أن الأخير سوف يفتح ملف الاتفاق النووي مع إيران الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٨. وفعلا بدأت المحادثات بين الطرفين (الولايات المتحدة وإيران) حول اتفاق نووي جديد، رافقه التوصل إلى تفاهمات بين وكالة الطاقة الذرية وإيران في شباط ٢٠٢٠، على فتح المشروع النووي الإيراني لرقابة الوكالة، الذي انتهت مدته في ٢٤ حزيران ٢٠٢٠، بعد تمديده شهراً إضافياً.

تُشير التقديرات إلى أن الحكومة الحالية فور بدء زمام أعمالها توصّلت إلى قناعة مفادها أن قدرتها على التأثير على الاتفاق النووي الجديد مع إيران قليلة، لذلك، تبذل جهودًا حثيثة من أجل تنسيق المواقف بين الحكومة الحالية وإدارة بايدن بهدف التأثير عليها. تُوجّت هذه الجهود بزيارة نفتالي بينيت للولايات المتحدة في آب المنصرم، حيث كان الملف النووي الإيراني في مركزها.

عندما شغل منصب رئيس الحكومة، رفض نتنياهو مجرّد وضع تحفّظات على الاتفاق النووي الآخذ بالتبلور بين إدارة بايدن وإيران، وفرض على ممثلي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الذين كانوا يلتقون نظرائهم الأميركيين عدمَ التعاطي مع بنود مسودة المقترح الأميركي للاتفاق، لأنه اعتبر أن مجرد نقاش تفاصيله سيعني قبول إسرائيل به.[٢] في المقابل، كان موقف «وزير الدفاع» في حكومة بنيامين نتنياهو، بيني غانتس – الذي عبّر عنه خلال زيارته واشنطن ولقائه وزير الدفاع الأميركي في نيسان ٢٠٢٠ – أن على إسرائيل أن تكون مع الولايات المتحدة وبتوافق معها في ما يتعلّق بالاتفاق النووي، من أجل التأثير عليه. وذلك على عكس ما حدث فترة باراك أوباما، حيث تم توقيع الاتفاق دون دور أو تأثير إسرائيليين، بسبب الخلاف بين نتنياهو وأوباما حول هذا الملف وتداعيات ذلك على العلاقة بينهما.[٣]

تُشير التقديرات إلى أن الحكومة الحالية فور بدء زمام أعمالها توصّلت إلى قناعة مفادها أن قدرتها على التأثير على الاتفاق الجديد قليلة، لذلك، تبذل جهودًا حثيثة من أجل تنسيق المواقف بين الحكومة الحالية وإدارة بايدن بهدف التأثير عليها.[٤] تُوجّت هذه الجهود بزيارة نفتالي بينيت للولايات المتحدة في آب المنصرم، حيث كان الملف النووي الإيراني في مركزها. جاءت زيارة بينيت هذه من أجل التعبير عن توجّه جديد مع الولايات المتحدة، والعودة إلى اتخاذ موقف الحياد من الأطراف المتصارعة في المشهد السياسي الأميركي، حيث ترى حكومة بينيت/ لبيد أن حكومات بنيامين نتنياهو ونهجه أخرجا إسرائيل من حالة «الإجماع فوق الحزبي» في الولايات المتحدة، من خلال التماهي الكبير الذي كان بين ترامب ونتنياهو، مما خلق توترًا بين الحكومة الإسرائيلية والحزب الديمقراطي.

كان بينت حدّد أربعة أهداف لزيارته الولايات المتحدة: خلق علاقة شخصية مع بايدن وبين الأطقم المهنية للبلدين، إطلاع الإدارة الأميركية على الخطة الاستراتيجية الجديدة لمواجهة إيران، وجعل الرئيس الأميركي يطلق تصريحًا حول إلغاء تأشيرات السفر للإسرائيليين، وتعهّد أميركي بتعبئة مخزون الصواريخ للقبة الحديدية بقيمة مليار دولار، الذي أقرّته الإدارة الأميركية وانتقل لإقرار الكونغرس. على الرغم

من التصريحات التي أعقبت اللقاء فإنه اتضح أن اللقاء لم يحقّق المنشود، وظهرت خلافات بين الطرفين خاصة في الملف الأساسي وهو الملف الإيراني.

خلاف حول الملف النووي الإيراني: المهمة الأساسية لزيارة بينيت كانت تتعلّق بالملف النووي الإيراني، ونقل موقف الحكومة الإسرائيلية من مباحثات الاتفاق النووي وخياراتها المستقبلية في التعامل مع المشروع النووي، وطرْح هذه الخيارات أمام الإدارة الأميركية. حيث يتفق الطرفان الجديدان (حكومة بينيت/ لبيد وإدارة بايدن) على أن الإدارات السابقة في البلدين كانت السبب في تأزّم مسألة الملف النووي الإيراني. فعشية سفره قال بينيت إن الحكومة الجديدة استلمت إرثًا صعبًا من الحكومة الإسرائيلية السابقة، تمثّل في تقدّم المشروع النووي الإيراني نحو مراحل جديدة،[٥] مشددًا على أن نتنياهو ترك وراءه إيران أكثر عدوانية. في المقابل، صرّحت الناطقة باسم البيت الأبيض بعد انتهاء لقاء بينيت/ بايدن بأن نهج إدارة ترامب السابقة مسؤول عن الوضع الراهن مع إيران.[٦]

التهديد العسكري الإسرائيلي على الطاولة كخيار حقيقي، مثلًا تعهد رئيس الموساد الإسرائيلي، دادي برنيع، وبتصريح غير مسبوق، تَعهد شخصيًا وباسم «الموساد» بأنه لن يكون لإيران سلاح نووي، علاوةً على ذلك، صرّح رئيس الحكومة بينيت، بأنه لن يتردّد في مخالفة الولايات المتحدة الرأي في هذه المسألة

في البداية، لم تعلن حكومة بينيت/ لبيد بشكل رسمي موقفًا علنيًا معارضًا للاتفاق مع إيران، لكن بينيت صرّح قبل سفره إلى واشنطن بأن المرحلة الراهنة هي مرحلة حاسمة لصدّ إيران من خلال استراتيجية واضحة، وليس العودة إلى اتفاق انتهت صلاحيته. يوضّح تصريح بينيت حول الاتفاق، الذي أطلقه لأول مرة بهذه الحدّة، عن خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، فموقف «وزير الدفاع» بيني غانتس ووزير الخارجية لبيد كان يدفع بعدم الخروج بموقف معارض واضح وعلني ضد الاتفاق. ويبدو أن بينيت سيحاول أن ينقل للإدارة الأميركية أن إيران اقتربت إلى «نقطة الانطلاق» أكثر مما كان عشية اتفاق عام ٢٠١٥. وفي تصريح له عشية سفره قال بينيت: «سأقول للرئيس بايدن إن هذا هو الوقت لوقف الإيرانيين، وإيقاف هذا الأمر، وعدم إعطائهم حبل نجاة على شكل دخول في اتفاق نووي من جديد انتهى وقته». وأضاف: «سوف نعرض خطة منهجية، التي قمنا بتحضيرها في الشهور الأخيرة، لوقف الإيرانيين، سواء في الجانب النووي أو في جانب اعتداءاتها الإقليمية».[٧]

وعلى الرغم من تصريحات بينيت عن نجاح الزيارة، فإنه اتضح للحكومة الإسرائيلية لاحقًا، أنها فشلت في إقناع الولايات المتحدة بوجهة نظرها فيما يتعلّق بالملف الإيراني، وبرزت مؤشرات تُبيّن أن إدارة بايدن ماضية في طريق التوصّل إلى اتفاق نووي مع إيران. بناءً على المؤشرات السابقة، صعّدت حكومةُ بينت/ لبيد خطابها الناقد للمباحثات في فيينا، وتحديدًا عشية انطلاق الجولة السابعة من المفاوضات في نهاية تشرين الثاني الماضي. وقامت الحكومة بنشاط حثيث في الولايات المتحدة من أجل إقناعها بالعدول عن سياستها الحالية ووضع التهديد العسكري على الطاولة كخيار حقيقي.

ففي خطاب ألقاه رئيس الموساد الإسرائيلي، دادي برنيع، وبتصريح غير مسبوق، تَعهد شخصيًّا وباسم «الموساد» بأنه لن يكون لإيران سلاح نووي،[٨] علاوةً على ذلك، صرّح رئيس الحكومة بينيت، بأنه لن يتردّد في مخالفة الولايات المتحدة الرأي، وهي أهم حليف استراتيجي لإسرائيل فيما يتعلّق بإدارتها الملف النووي الإيراني. قامت الحكومة بنشاط حثيث في الولايات المتحدة من أجل إقناعها بالعدول عن سياستها الحالية، حيث سافر إلى واشنطن كبار المسؤولين الإسرائيليين، من سياسيين وأمنيين من ضمنهم «وزير الدفاع» بيني غانتس، الذي سافر للولايات المتحدة، الخميس ٢٠٢١/١٢/٩، ورئيس «الموساد» الذي وصل الولايات المتحدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦. تمحورت المباحثات الدبلوماسية والأمنية الإسرائيلية في الولايات المتحدة حول إضعاف الموقف الإيراني في الجولات الآتية من خلال تقديم أدلّة استخباراتية إلى المسؤولين الأميركيين تكشف عن الخطوات والإجراءات الإيرانية السرية لتطوير سلاح نووي، وإقناع الولايات المتحدة بوضع التهديد العسكري على الطاولة كخيار صادق وحقيقي، وأن يشتمل الاتفاق على تعهّد إيراني بالانسحاب من سورية، وضمان التفوّق الجوي الإسرائيلي في المنطقة في السنوات القادمة، بالإضافة إلى فرض عقوبات على إيران على كل مخالفة لها بشأن مشروعها النووي.

في السادس من كانون الأول، انضمت إسرائيل رسميًا لبرنامج «Horizon Europe» التابع للاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر وأضخم مشروع بحثي للاتحاد الأوروبي، وسيغطي الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٧ بميزانية تصل إلى ٩٥ مليار دولار، وسيتمكّن الباحثون الإسرائيليون من الاستثمار في مبادرات علمية وبحثيّة والمشاركة في المشاريع المختلفة. كان الباحثون الإسرائيليون تلقّوا في «مشروع هورايزون» الذي استمرّ سبع سنوات وانتهى في ٢٠٢٠ نحو ٧٤٠مليون يورو.

توافق على تجميد فتح القنصلية الأميركية في القدس: خلال تشرين الثاني طُرحت من جديد مسألة فتح القنصلية الأميركية في القدس، لا سيّما بعد أن صادقت الكنيست على موازنة الدولة، حيث أجّلت الإدارة الأميركية هذه المسألة إلى ما بعد المصادقة على الموازنة. وبعد المصادقة على الموازنة الحكومية، سارع بينيت ولبيد إلى عقد مؤتمر صحافي أعلن فيه الاثنان عن معارضتهما فتح القنصلية الأميركية في القدس. قال بينيت إنه لا مكان لقنصلية أميركية في القدس تخدم الفلسطينيين، موضحًا: «أننا عبّرنا عن موقفنا بمثابرة، وهدوء دون دراما، وآمل أن يتم تفهمها». في المقابل، قال لبيد: إذا أرادت الولايات المتحدة فتح قنصلية في رام الله «فليس لدينا مشكلة في ذلك».[٩] حتى الآن لم يتم افتتاح القنصلية الأميركية في القدس، ما يشي بوجود توافق أميركي إسرائيلي على هذه القضية، على الأقل في المرحلة الحالية.

١.٢ العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي

العودة للعلاقات مع الدول الغربية المركزية: عملت الحكومة الإسرائيلية الحالية على إعادة تقوية تواصلها مع الدول المركزية في أوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، مقابل التخفيف من قوة تحالفها ورهانها على

الأنظمة التي تحكمها أحزاب اليمين الشعبوي المتطرّف، التي عمل نتنياهو كثيرًا لبناء تحالف معها في أوروبا معتمدًا على التماهي في التوجّهات الأيديولوجية اليمينية المشتركة.

على صعيد العلاقة مع ألمانيا؛ في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١، زارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إسرائيل قُبيل تركها منصبها، حيث توطدت العلاقات الألمانية الإسرائيلية خلال عهد ميركل بشكلٍ كبير لا سيّما في المجال العسكري، وتحديدًا في مجال الغواصات العسكرية. خلال زيارتها، أكّدت ميركل لرئيس الحكومة بينيت أن ألمانيا ستبقى ملتزمة بأمن إسرائيل بغض النظر عن الحكومة التي ستأتي بعدها. مع ذلك، فهناك تخوّف في إسرائيل من أن المستشار الألماني الجديد لن يكون لديه مستوى الالتزام نفسه تجاهها مثل ميركل، خاصة في المسائل الأمنية.

تمحور اللقاء بين بينيت وميركل على مسألة الملف النووي الإيراني، حيث تدعم ألمانيا مسار العودة للمباحثات النووية للوصول لتسوية حول هذا الملف. فقد أكدت ميركل ضرورة مواجهة التهديد النووي الإيراني، لكنّها ترى في المسار الدبلوماسي الخيار الأفضل حاليًا لمواجهة ذلك. في المقابل، أشار بينيت إلى أن توجهات المصالحة من الدول الكبرى تُفسَّر في إيران على أنها ضعف، وإسرائيل ستواجه المشروع النووي الإيراني بالأفعال لا بالأقوال، وأنها في مواجهة يومية مع المشروع النووي من أجل كبح جماحه.

على صعيد آخر، أكدت ميركل، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته مع بينيت، الموقف الألماني الداعم لحلّ الدولتين، وحقّ الفلسطينيين في العيش على أرضهم بأمان، وأضافت: «يجب الاهتمام بجيران إسرائيل، هناك طريقة واحدة لذلك وهي الصحيحة»، قاصدةً إقامة دولة فلسطينية.[١٠] مع استلام أولف شولتز منصب المستشار الألماني، جدّدت إسرائيل التعاقد مع ألمانيا على شراء ثلاث غواصات متقدّمة، كان من المفترض أن تتسلّمها في عهد ميركل.[١١]

في السادس من كانون الأول، انضمت إسرائيل رسميًا لبرنامج «Horizon Europe» التابع للاتحاد الأوروبي، بعد أشهر من النقاشات الداخلية حول السماح لها بالمشاركة في بعض المشاريع التي تعتبر ذات حساسية أمنية عالية، وسعي الاتحاد الأوروبي إلى وضع حدود مع الدول خارجه، ويتضّمن المشروع الذي أثار النقاش مشروع الحاسوب الكمومي،[١٢] وتم قبول انضمام إسرائيل للمشروع لاحقًا بما في ذلك المشاركة في مشروع الحاسوب الكمومي، لكن مع إبقاء برنامج الفضاء الأوروبي خارج مشاركة الباحثين الإسرائيليين.[١٣] ويُعد مشروع «هورايزون أوروبا» أكبر وأضخم مشروع بحثي للاتحاد الأوروبي، وسيغطي الأعوام ٢٠٢١–٢٠٢٧ بميزانية تصل إلى ٩٥ مليار دولار، وسيتمكّن الباحثون الإسرائيليون من الاستثمار في مبادرات علمية وبحثيّة والمشاركة في المشاريع المختلفة. كان الباحثون الإسرائيليون تلقّوا في «مشروع هورايزون» الذي استمرّ سبع سنوات وانتهى في ٢٠٢٠ نحو ٧٤٠ مليون يورو. وفي إطار المشروع السابق تم تقديم ١٥ ألف طلب من إسرائيل للتمويل، نجح منها ٢٠٠٠ متقدّم في الحصول على ١٦٦١ منحة بمبلغ ١,٢٨ مليار يورو، وكان ٦٤٪ من المتقدّمين من الجامعات ومراكز الأبحاث و٣٤٪ من المجالات الصناعية و٢٪ من جهات عامة.[١٤]

يُعد هذا البرنامج من البرامج المهمّة في إسرائيل في مجال البحث العلمي والتطوير، حيث يُشكّل العمود الفقري في مجال دعم البحوث العلمية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الإسرائيلية. فإسرائيل عضو في البرنامج منذ عام ١٩٩٦، وفي إطاره نُفذ نحو ٥٠٠ مشروع بحثي. ويشترط الاتحاد الأوروبي عدم استخدام ميزانية البرنامج في الضفة الغربية، ويمنع مؤسسات إسرائيلية أكاديمية وبحثية موجودة في الضفة الغربية من المشاركة في البرنامج. منذ العام ٢٠١٣ قرّر الاتحاد الأوروبي منع الدول الأعضاء فيه من تقديم تمويل، ومنح وجوائز بحثية أو التعاون مع مؤسسات إسرائيلية في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، ومؤسسات في القدس والجولان. مع ذلك، فإن الحكومات الإسرائيلية تُوقع على الانضمام للبرنامج كل مرة حتى بوجود حكومات يمينية، لإدراكها أهمية البرنامج في تطوير البحث العلمي في المؤسسات الإسرائيلية.

١.٣ العلاقة مع روسيا والأزمة الأوكرانية

جاء تقرير «مدار» لهذا العام في خِضَم الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي ظلّ خلخلة العلاقات الدولية عامة. حيث من المتوقّع أن تُعيد هذه الحرب تشكيل العلاقة الإسرائيلية مع روسيا مجددًا. في ظلّ استمرار المعارك وتدحرجها، من الصعب التكهن بالكيفية التي ستتشكّل فيها العلاقات الإسرائيلية الروسية، وكيفية تأثيرها على إدارة الملفات المشتركة التي ترتبط بالأساس بـ «التموضع الإيراني» في سورية، والتنسيق في ما يتعلّق بالنشاط الأمني والعسكري الإسرائيلي في سورية. كان نفتالي بينت زار في تشرين الأول ٢٠٢١ روسيا والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوشي الروسية، وتمحور اللقاء حول تثبيت التفاهمات الأمنية بين البلدين وتطويرها. على الرغم من الإشادة الإسرائيلية بنجاح اللقاء، فإن مصادر إسرائيلية أشارت إلى أن الرئيس بوتين لم يوافق على استمرار التفاهمات بين البلدين دون تحسينها، حيث طالبت روسيا إسرائيل بأن تخبرها عن عملها العسكري في سورية في المرات القادمة بدقة أكثر، وبصورة أفضل ممّا كان عليه حتى الآن.[١٥]

نجح بينيت في هذا اللقاء بتحقيق أهداف عدة، منها طمأنة الجمهور الإسرائيلي إلى أن العلاقة مع روسيا والرئيس بوتين لم تتأثر بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل، لا سيّما أن نتنياهو كان يسوق العلاقات المميزة بين البلدين كنتيجة للعلاقات الشخصية الحميميّة بينه وبين بوتين، وخلق قناة تواصل واتصال مباشرة بين بينيت وبوتين، وأخيرًا، استمرار التفاهمات الروسية الإسرائيلية في ما يتعلق بحرية الحركة الإسرائيلية في سورية، وهي رسالة لدول المنطقة أن إسرائيل لا تزال تتمتع بدعم وتفهّم روسي في هذا الصدد.

كان سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، قد نشر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» وموقع Ynet التابع لها في تشرين الأول ٢٠٢١، لمناسبة مرور ٣٠ عامًا على تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل

وروسيا، مقالاً عبّر فيه عن رغبة روسيا «باستمرار التشاور مع «شركائنا الإسرائيليين» في قضايا أمن الشرق الأوسط واستقراره، وأكّد أن الحلول الشاملة لمشاكل الشرق الأوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لإسرائيل، كما أشار لافروف إلى أنه لا يوجد بديل لحلّ الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكّدًا دعم روسيا للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.[١٦]

منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية يتسم الموقف الإسرائيلي بالحذر الشديد، حيث تحاول إسرائيل المناورة والاستفادة من هامش ضيّق يسمح لها بتجنّب التصادم المباشر مع روسيا، وحصر مساعدتها لأوكرانيا بالمساعدات الإنسانية، ورفض تقديم أية مساعدة عسكرية، على الرغم من الإلحاح الأوكراني عليها بذلك.[١٧] لا ينبع هذا الموقف من تردّد تجاه الأطراف؛ إذ إن إسرائيل ترى نفسها جزءاً من المعسكر الغربي، لكنها تحاول تأجيل الاصطفاف الواضح مع الغرب، أو اتخاذ مواقف مستفزّة لروسيا كي لا تمسّ مصالحها أمام الأخيرة. حتى اللحظة لم يُدِن نفتالي بينيت بشكل واضح الحرب الروسية على أوكرانيا، ولم يذكر بالاسم الرئيس الروسي بوتين، واكتفت إسرائيل بالإدانة على لسان وزير الخارجية لبيد. يوضح البيان الذي صدر عن لبيد بعد لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في لاتفيا في ٧ آذار ٢٠٢٢ الأسس التي تحدّد الموقف الإسرائيلي، على النحو الآتي؛ «لدينا مصالح أمنية حيوية أمام روسيا في حدودنا الشمالية، نحن ملتزمون بأمن وسلامة آلاف اليهود والإسرائيليين في روسيا وأوكرانيا»، وأضاف: إن «جهود الوساطة الإسرائيلية بين الأطراف تتم بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، الولايات المتحدة هي حليفنا الأكبر والأقرب».[١٨] في مقابل ذلك، كما أشرنا أعلاه، تسعى إسرائيل للعب دور الوسيط في الأزمة، وهو دور ترغب به، بصرف النظر عن قدرتها على تحقيق نجاح فيه أم لا، ويهدف من جملة ما يهدف إلى تعزيز حالة الحياد التي اختارتها في الأزمة.

في إطار الوساطة التي أخذتها إسرائيل على نفسها، بالتنسيق مع الولايات المتحدة كما أشار لبيد، سافر بينيت سرًا إلى روسيا يوم السبت الخامس من آذار الحالي (مُخالفًا قواعد السفر يوم السبت وهو متديّن) والتقى مع الرئيس الروسي بوتين مدة ثلاث ساعات.[١٩] وبعدها سافر إلى ألمانيا والتقى مع المستشار الألماني أولف شولتز وتحدّث مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي. من المهم الإشارة في هذا السياق، إلى أنه ليس هناك حتى الآن أفق للوساطة الإسرائيلية التي جاءت لتحقيق مصالح إسرائيل في تعزيز موقفها المحايد وسعيها لعدم المواجهة مع روسيا والحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة والغرب في الوقت نفسه.

على الصعيد العملي، كانت وزيرة الداخلية الإسرائيلية، أييليت شاكيد، قد شددّت من إجراءات استقبال اللاجئين من أوكرانيا، من غير اليهود، بحيث فرضت الوزارة على كل أوكراني غير يهودي التعهّد بعدم البقاء في الدولة أكثر من ستة أشهر، كانت السياسة التي سبقت هذه الإجراءات أكثر تشدّدًا، بيّد أن الاحتجاج الشعبي، علاوةً على النقد الذي وجّهه السفير الأوكراني في إسرائيل وعبّر فيه عن خيبة الأمل من التوجّه الإسرائيلي في هذا الشأن،[٢٠] ساهم في تخفيف إجراءات استقبال اللاجئين الأوكرانيين في

إسرائيل ضمن عدد محدود حدّدته وزيرة الداخلية بـ ٢٥ ألف لاجئ، اتضّح لاحقًا أن ٢٠ ألفا من العدد موجودون بالفعل في إسرائيل قبل الأزمة، وتأتي هذه الإجراءات على الرغم من وجود اتفاق إعفاء من تأشيرة الدخول بين إسرائيل وأوكرانيا (لأغراض سياحية فقط).[٢١]

١.٤ العلاقة مع الصين: لا جديد في التوجّه الإسرائيلي

لم تغير الحكومة الحالية من سياستها تجاه الصين بشكل كبير، على الرغم من التحفّظ على، وفي بعض الأحيان المعارضة الأميركية لـ، التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي. برز ذلك في مجموعة من المشاريع الكبيرة التي فازت فيها الصين في إسرائيل. في الأول من أيلول ٢٠٢١، بدأ بشكل رسمي تفعيل ميناء خليج حيفا البحري من خلال شركة SIPG Bayport Terminal، وهي شركة مملوكة لمجموعة SIPG Shanghai International Port Group– الصينية. وهو حدث وصفه مدير عام شركة موانئ إسرائيل بأنه تاريخي ومُميز يحدث كل عشرات السنوات.

يُعدّ تشغيل الميناء محطة أخرى من مسار دخول الصين للسوق الإسرائيلية، لا سيّما في مجال البُنى التحتية الكبرة.[٢٢] كما يُعدّ تغلغلا للصين في الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجال البُنى التحتية الحساسة، ومصدرًا للتوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل. على الرغم من وعي إسرائيل حساسيّة الموضوع في الولايات المتحدة، فقد تم افتتاح الميناء رسميًا تحت إدارة الشركة الصينية بداية الشهر الحالي. يشدّد المؤيدون لهذه الخطوة على دورها في تنمية الاقتصاد الإسرائيلي، في ما يؤكد المعارضون خطورته على الأمن القومي الإسرائيلي، مؤكدين أن تفعيل الميناء من خلال شركة صينية لم يتم فحصه كما يجب من طرف الأجهزة الأمنية.

من الناحية الاقتصادية، هناك إجماع على أن تفعيل الميناء من خلال شركة صينية سيكون له مردود إيجابي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، مثل تخفيض غلاء المعيشة، وسيُصبح الميناء متقدّماً ومتطوراً وقادراً على استقبال سفن ضخمة وتفريغ حمولتها بسرعة، بعد أن اضطّرت في السابق إلى تعبئة حمولتها الزائدة في سفن صغيرة أو تفريغ قسم منها في موانئ أخرى حتى تستطيع الرسو في ميناء خليج حيفا، مما انعكس على غلاء المعيشة في إسرائيل.[٢٣]

غير أن توسّع النشاط الاقتصادي الصيني في إسرائيل بعد فتح هذا الميناء ستكون له تداعيات على العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعتبر الأمر مسألة تتعلّق بالصراع السياسي بين البلدين على مناطق النفوذ، وليس صراعًا اقتصاديًا فقط. حتى لو أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية سوف تقوم بمراقبة تفعيل الميناء، فإن ذلك لا يعني شيئًا بالنسبة للولايات المتحدة، لأن

لم تغير الحكومة الحالية من سياستها تجاه الصين بشكل كبير، على الرغم من التحفّظ على، وفي بعض الأحيان المعارضة الأميركية لـ «التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي». برز ذلك في مجموعة من المشاريع الكبيرة التي فازت فيها الصين في إسرائيل.

مسألة «تغلغل» الصين في إسرائيل ليست مسألة أمنية تكتيكية بالنسبة لها فحسب؛ وإنما جزء من منظومة صراع دولي شاملة بينهما.[٢٤] في زيارة لرئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لإسرائيل في ١٢ آب، نقل لرئيس الحكومة الإسرائيلي بينيت التخوّف الأميركي من تغلغل الصين في الاقتصاد الإسرائيلي، بالذات في مجال التكنولوجيا العالية (الهايتك) والبنى التحتية. جاء هذا الافتتاح الرسمي للميناء، على الرغم من أن بينيت وخلال لقائه بايدن، كان ينوي عرض توجّه سياسي جديد يُعّرف من خلاله العلاقات مع الصين كمسألة أمن قومي. صحيح أن هذا الموضوع لم يتم عرضه في اللقاء بسبب الظروف التي أحاطت به (ما حدث في أفغانستان)، لكنّه كان محور المباحثات بين الطواقم المهنية والأمنية بين الطرفين.

٢. العلاقات الإسرائيلية على المستوى الإقليمي

٢.١ تحسّن في العلاقات مع الأردن

حاولت الحكومة الجديدة تغيير نهج الحكومة السابقة في البيئة الإقليمية، حيث أشار لبيد إلى أن إسرائيل قبلت «كحقيقة قدرية السلام البارد» مع مصر والأردن. الحكومة الجديدة، التي أقيمت في شهر حزيران، قرّرت تحدّي هذه الرؤية، وخلال ثلاثة أشهر من العمل المكثّف تحول السلام إلى دافئ، وتم توقيع اتفاقيات تجارة جديدة، وأجريت لقاءات علنية مع القيادات، وتم تعزيز التعاون بقوة، كل ذلك دون أن تضطّر إسرائيل للتنازل عن «مصلحة قومية حيويّة» واحدة.[٢٥]

ظهر النهج الجديد للحكومة الحالية في تحسين علاقتها مع الأردن، في أعقاب ما شهدته هذه العلاقة خلال السنوات الماضية. ففي لقاء مع الملك عبد الله قبل خمس سنوات مع صحيفة بريطانية، صرّح الملك الأردني بأن أصعب أيامه كانت في التعامل مع نتنياهو،[٢٦] وقد حاول نتنياهو مرارًا الاتصال بالملك عبد الله غير أن الملك، كما في مرات سابقة عديدة، تجنّب الرد على اتصالات نتنياهو، آخرها الاتصال في أعقاب منعه من السفر إلى الإمارات. مع انطلاق الحكومة الجديدة، التقى بينيت مع الملك عبد الله لتحسين العلاقات مع الأردن، أعقب هذا اللقاء توقيع مجموعة من الاتفاقيات لتعزيز العلاقات بين البلدين، لا سيّما في مجال المياه.

فقد وقعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقًا مع الأردن لمضاعفة كمية المياه التي تبيعها إسرائيل للأردن للسنة القادمة، وإمكانية تجديد ذلك لعامين آخرين، وقد جاء هذا الاتفاق خلال جلسة اللجنة المائية المشتركة بين الدولتين (JWC). اعتبر وزير الخارجية لبيد أن الاتفاق مؤشّر على توجّه الحكومة الحالية نحو تعزيز علاقتها مع الدول العربية، لا سيّما الجارة الأردن. وقد هاجم الليكود ونتنياهو هذا الاتفاق، مدعيًا أنه في الوقت الذي تعزّز فيه الأردن علاقتها مع إيران، تضاعف حكومة بينيت كمية المياه للأردن دون أن تحصل على مقابل سياسي لذلك. كان نتنياهو قد رفض زيادة كمية المياه التي تزودها إسرائيل للأردن بسبب توتر العلاقات بين البلدين، الذي ساهم نتنياهو كثيرًا في تصعيده.[٢٧]

بناءً على الاتفاق الجديد، فإن كمية المياه التي ستزودها إسرائيل للأردن ستصل إلى نحو ١٠٠ مليون كوب. قبل ذلك، كانت تبيع إسرائيل للأردن كمية مياه من بحيرة طبريا تصل إلى ٥٠ مليون كوب في السنة، وزادت هذه الكمية قبل عشر سنوات بنحو ١٠ ملايين كوب إضافية. وحسب الاتفاقيات السابقة، فإن سعر الكوب كان مُخفّضًا ووصل إلى ٤ سنتات للكوب، أي أقل من شيكل واحد (١٦ أغورة حسب العملة الإسرائيلية)، وهو ثمن قليل بالمقارنة مع سعر الكوب في إسرائيل، حيث يدفع المستهلك الإسرائيلي نحو ٨ شواكل للكوب. حسب الاتفاق الحالي، سوف تبيع إسرائيل كوب الماء بسعر يصل إلى ٢,٣ شيكل، وهو برأي أصحاب الاختصاص يساوي السعر الإسرائيلي المحلّي، لأن السعر الإسرائيلي يتضمن أيضًا مصروفات على منظومة تصريف المياه ومعالجتها، وهي مصاريف غير موجودة في الاتفاق مع الأردن.

توالت الاتفاقيات الإسرائيلية الأردنية في إطار تحسين العلاقات بين الجانبين منذ تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل. فقد كُشف النقاب عن اتفاق أردني/ إسرائيلي بتعاون إماراتي، بموجبه سوف تضاعف إسرائيل كمية المياه التي تبيعها للأردن من منشأة تحلية خاصة لبيع مياهها للأردن، في المقابل، ستشتري إسرائيل من الأردن كهرباء من محطات إنتاج كهرباء خضراء (غير مضرّة بالبيئة) سيتم بناؤها في صحراء الأردن، وقد تم توقيع الاتفاق في الإمارات. ويُعدّ هذا الاتفاق من نتاج «الاتفاقيات الإبراهيمية»، حيث كانت الولايات المتحدة من الداعمين للاتفاق، وهو أكبر اتفاق تعاون بين الأردن وإسرائيل منذ توقيع اتفاق السلام بين البلدين عام ١٩٩٤، وهي خطوة تنضم إلى الاتفاق الذي وقعته الدولتان الشهر الماضي على مضاعفة كمية المياه التي تبيعها إسرائيل للأردن من ٥٠ مليون كوب إلى ١٠٠ مليون كوب.

٢.٢ العلاقة مع مصر

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحسّنًا في ظلّ «حكومة التغيير»، وانعكس ذلك في عقد لقاء بين بينيت والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شرم الشيخ في ١٣ أيلول ٢٠٢١، وهو اللقاء العلني الأول لرئيس حكومة إسرائيلي مع رئيس مصري في مصر منذ عشر سنوات. جاء لقاء بينيت والسيسي في سياق سياسي وأمني خاصيّن، فعلى المستوى السياسي جاء اللقاء بعد لقاء بينيت وجو بايدن في واشنطن، والجهود المصرية الساعية لبلورة اتفاق تهدئة مع حركة حماس في ما يتعلّق بقطاع غزة. أمّا على المستوى الأمني، فجاء اللقاء في ظلّ تصاعد التوتر مع قطاع غزة.

وصف بينيت اللقاء بأنه «لقاء مهم جدًا وجيد جدًا، وأنه خلق بنية تحتية لعلاقة عميقة في المجالات السياسية، الأمنية والاقتصادية»، استمر الاجتماع مدة ثلاث ساعات (كان مقررًا له أن يكون ساعة واحدة). في موضوع قطاع غزة؛ طالب بينيت السيسي بتشديد الرقابة على المعابر بين مصر وقطاع غزة، ومنع تهريب السلاح والذخيرة للقطاع، حيث تنطلق إسرائيل من تصور أن تهريب السلاح لحركة حماس عبر الحدود المصرية يُقلّص من إنجازات عملياتها العسكرية ضد حركة حماس، ويضعف ردعها للحركة.

عسكريون إسرائيليون يشاهدون طائرات هليكوبتر أثناء تحليقها خلال معرض دبي للطيران يوم ١٤ تشرين الثاني٢٠٢١ . (أ.ف.ب)

كان بينيت قد رفع هذا الطلب خلال زيارته واشنطن أيضًا، مطالبًا الإدارة الأميركية بالضغط على مصر من أجل تشديد الرقابة على نقل السلاح عبر حدودها.

٢.٣ العلاقة مع تركيا

تتجه العلاقات مع تركيا نحو التحسّن الملحوظ، فقد كشفت زيارة الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ إلى تركيا في آذار الحالي، بدعوة من أردوغان، عن استعداد إسرائيل لفتح صفحة جديدة مع تركيا. كان بينيت قد قال في مقابلة له مع صحيفة «هآرتس»: «لا توجد لديّ أوهام بالنسبة للعلاقة مع تركيا، رأيت ما حدث في فترات الأزمة مع تركيا».[٢٨] في المقابلة نفسها، أكّد بينيت من ناحية أخرى، أن قضية اعتقال الزوج الإسرائيلي في تركيا، وتدخّل الرئيس التركي ومعالجته الأمر سريعًا، بالإضافة إلى حاجة إسرائيل للنظر إلى البيئة الإقليمية بشكلٍ شامل، خاصة في ما يتعلّق بإيران، وهي العدو المركزي لإسرائيل، «تجبرنا على تعزيز الحوار، فلا أعارض لقاء بين رئيسنا وأردوغان».[٢٩] مؤكّدًا أنه يتعيّن على إسرائيل استغلال كل الجسور للعلاقات مع دول المنطقة، وفي بعض الأحيان بناء جسور جديدة. موضحًا أنه أوكل مهمة التواصل مع تركيا للرئيس الإسرائيلي هرتسوغ. ويؤكد تصريح بينيت أن إسرائيل تحاول استغلال الجسور الموجودة لإعادة علاقتها الإقليمية القديمة وتعزيزها، مع أن بعض التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن التطبيع مع تركيا سيكون بطيئًا وحذرًا من الجانب الإسرائيلي.[٣٠]

٢.٤ النهج تجاه سورية: تعميق الاستيطان في الجولان واستمرار استهداف مواقع في قلب الأراضي السورية

تستمر الحكومة الحالية في انتهاك السيادة السورية، من حيث ترسيخ الاستيطان والتهويد في الجولان السوري المحتل، فقد كثّفت إسرائيل من هجماتها على مواقع مختلفة في سورية بادّعاء أنها مواقع إيرانية، جاء ذلك بعد التفاهمات بين بينيت وبوتين، التي تجددت بعد اللقاء الذي جمع بينهما، وما سبقه من لقاء بين لبيد ولافروف. تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تعزيز التهويد في الجولان من خلال ترسيخ الاستيطان. في هذا السياق، عقدت الحكومة الإسرائيلية في الـ ٢٦ من كانون الأول ٢٠٢١ جلستها الأسبوعية في الجولان، واختارت الحكومة الجولان لعقد جلستها لطرح خطتها من أجل دعم الاستيطان في الجولان في الذكرى الأربعين لضمّ الجولان، التي تهدف إلى مضاعفة عدد سكان الجولان اليهود خلال سنوات قليلة، وقد خصّصت الحكومة مبلغ مليار شيكل لتنفيذ الخطة. كان رئيس الحكومة نفتالي بينيت قد صرّح خلال الجلسة قائلاً: «إنها لحظتنا، لحظة هضبة الجولان، فتقاطع مجموعة من الظروف دفعتنا اليوم لاتخاذ قرار حكومي دراماتيكي لتخصيص موارد هائلة تصل إلى مليار شيكل، لتعزيز الاستيطان في هضبة الجولان».[٣١]

تتضمّن الخطة تخصيص مبلغ ٥٧٦ مليون شيكل من أجل التخطيط والسكن، التي تهدف إلى بناء ٧٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية خلال خمس سنوات، كما تهدف أيضًا لمضاعفة عدد سكان الجولان من ٢٣ ألف نسمة إلى نحو ٥٠ ألف نسمة. علاوةً على بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة، سيتم منح امتيازات اقتصادية للتجمّعات السكنية التي تستوعب سكّانا جُدداً فيها، وتخصيص مبلغ ١٦٠ مليون شيكل من أجل تحسين جودة الحياة في الجولان، وذلك من خلال الاستثمار في البنيّة التحتية للمواصلات، والخدمات الصحية، والتعليم، وإدخال برنامج «أودم» لتطوير قيادة تكنولوجية أمنية في مستوطنة «كتسرين»، وتخصيص مبلغ ١٦٢ مليون شيكل من أجل التطوير الاقتصادي المحلي والمناطقي، من خلال جذب الاستثمار الاقتصادي للجولان، وتحويل الجولان إلى «عاصمة تكنولوجيا المناخ»، وتطوير مجالات تكنولوجية وصناعية متنوعة، وخلق ٢٠٠ فرصة عمل فيها.[٣٢] وقد جاءت الخطة في أعقاب الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وتعزيز الإجماع الإسرائيلي على السيطرة الإسرائيلية على الهضبة وعدم التنازل عنها، لا سيّما في سياق الأوضاع الداخلية والحرب الأهلية الدائرة في سورية.

٢.٥ عام على «اتفاقيات أبراهام»: أهم الاتفاقيات الموقعة مع دول التطبيع

على عكس العلاقات الإسرائيلية المصرية والأردنية التي عادة ما تُسمّى علاقات «السلام البارد»، التي تتميز برفض شعبي للتعاون مع إسرائيل وإقامة فعاليات ونشاطات مشتركة، يتميّز «السلام الإبراهيمي» بالتعاون الواسع بين مختلف المستويات خاصة في العلاقة بين الإمارات وإسرائيل.

وكما يظهر ملحق الاتفاقيات في نهاية هذا الفصل، فإن الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال عام ٢٠٢١ تشمل مؤسسات ثقافية وأكاديمية واقتصادية ومجالات الصحة والزراعة والبنوك، وتصل إلى التعاون في الغناء والبرامج التلفزيونية، ما يعني أن التعاون لا يتوقّف على البعد السياسي أو الاستراتيجي/ الأمني فقط، وإنما يصل إلى التطبيع الجماعي.

تظهر التقارير أن التجارة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وهي أول دولة في «اتفاقية أبراهام» لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ارتفعت من ٥٠,٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠ إلى ٦١٣,٩ مليون في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢١، كما زادت التجارة مع الأردن في هذه الفترة، من ١٣٦,٢ مليون دولار إلى ٢٢٤,٢ مليون دولار، وارتفعت التجارة مع مصر من ٩٢ مليون دولار إلى ١٢٢,٤ مليون دولار، وارتفعت التجارة مع المغرب من ١٤,٩ مليون دولار إلى ٢٠,٨ مليون دولار. ووفقًا للبيانات، كانت التجارة مع البحرين منعدمة عمليًا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠، وخلال الفترة نفسها من هذا العام، تم تسجيل ٣٠٠ ألف دولار في التجارة.[٣٣] في ما يتعلّق بالدول العربية الأربع: (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب) هناك تقارير تقدّر بأن الفوائد الاقتصادية لهذه الدول فقط قد تكون ذات أهمية خاصة، حيث ستخلق «اتفاقيات أبراهام» ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للأربعة الموقّعين الحاليين فقط بحلول العام ٢٠٣١، ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من أربعة ملايين وظيفة جديدة، وأكثر من ١ تريليون دولار في النشاط الاقتصادي الجديد خلال عقد (حتى ٢٠٣١) في حال زادت الاتفاقات لتشمل ١١ دولة (بما في ذلك إسرائيل).[٣٤] حاليًا، وفي ما يتعلّق بإسرائيل، فقد زادت تجارتها مع الدول العربية الست (بما يشمل الأردن ومصر) بنحو ٢٢٢٪، بفضل الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم الموقّعة، التي يُقدّر عددها بنحو ١٣٠ اتفاقية جديدة في مجالات الاقتصاد، الاستثمار، البنوك، التطوير والبحث، الأكاديميا والثقافة وغيرها، خلال العام ٢٠٢١ فقط.[٣٥]

في ما يتعلّق بالدول العربية الأربع: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، هناك تقارير تقدّر بأن الفوائد الاقتصادية لهذه الدول فقط قد تكون ذات أهمية خاصة، حيث ستخلق «اتفاقيات أبراهام» ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للأربعة الموقّعين الحاليين فقط بحلول العام ٢٠٣١، ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من أربعة ملايين وظيفة جديدة، وأكثر من ١ تريليون دولار في النشاط الاقتصادي الجديد خلال عقد (حتى ٢٠٣١) في حال زادت الاتفاقات لتشمل ١١ دولة (بما في ذلك إسرائيل).

حاليًا، وفي ما يتعلّق بإسرائيل، فقد زادت تجارتها مع الدول العربية الست (بما يشمل الأردن ومصر) بنحو ٢٢٢٪، بفضل الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم الموقّعة، التي يُقدّر عددها بنحو ١٣٠ اتفاقية جديدة في مجالات الاقتصاد، الاستثمار، البنوك، التطوير والبحث، الأكاديميا والثقافة وغيرها، خلال العام ٢٠٢١ فقط.

٢.٦ التقييمات الإسرائيلية لـ «اتفاقيات أبراهام»

أصدرت مراكز أبحاث إسرائيلية عدّة تقييمًا «اتفاقيات أبراهام» بعد مرور عام على توقيعها، واتفقت التحليلات على أن هذه الاتفاقيات عزّزت مكانة إسرائيل الاستراتيجية، وفتحت مساحات واسعة أمامها للاستثمار والتعاون، وتفاوتت مع ذلك القراءات في مدى نجاح هذه الاتفاقيات في تحقيق أهدافها خاصة في «مواجهة إيران»، حيث أشارت بعضها إلى أن التحالف الذي أرادت خلقه بدأ بالتصدّع.

لخّص الباحث في شؤون الأمن القومي، أوري يسيخار أن الدول العربية أصبحت تضع مصالحها القومية في رأس سلّم أولوياتها، وذلك بسبب الخوف من الهيمنة الإيرانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ولم تعُد تضع حلّ الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي كشرط للتطبيع مع إسرائيل كما جاء في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأشار إلى أن الدول العربية لم تتأقلم مع القوة الإسرائيلية فحسب؛ وإنما تنظر بانسجام معها تجاه التهديدات الأمنية المشتركة أيضًا وعلى رأسها «التهديد الإيراني».

«معهد أبحاث الأمن القومي»: على الرغم من أن الاتفاقيات تعتبر إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا لإسرائيل، غير أن المكنون الاستراتيجي لهذا الإنجاز لم يتحقق بعد، علاوةً على أنه لم ينقل المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة نقلة نوعية أمام التحديات التي تواجهها.

تؤثر سياسة إدارة بايدن في ما يتعلّق بالمشروع النووي الإيراني سلبًا على مصداقية البُعد الاستراتيجي لـ «اتفاقيات أبراهام»، وهذا بحسب ورقة «معهد أبحاث الأمن القومي»، أدّى إلى تغيير جذّي في توجّهات دول الخليج تجاه التهديد الإيراني، نحو مواجهته من خلال إجراء مباحثات مع إيران، وهو أمر يهدّد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل ومصالحها في المنطقة.

وفي ورقة أعدّها باحثون من «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقيات تعتبر إنجازاً دبلوماسياً كبيراً لإسرائيل، غير أن المكنون الاستراتيجي لهذا الإنجاز لم يتحقق بعد، علاوةً على أنه لم ينقل المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة نقلة نوعية أمام التحديات التي تواجهها. تعتبر الورقة، كغالبية التقديرات الإسرائيلية، أن التهديد الإيراني كان الدافع وراء «اتفاقيات أبراهام»، غير أن هذا التهديد تبدّل مع تغيّر السياسة الأميركية تجاه هذا التهديد، لذلك، تقترح الورقة أن على إسرائيل البحث عن مسارات أخرى لتعزيز هذه الاتفاقيات من خلال إزالة المعيقات البيروقراطية التي تقف أمام تنفيذها على أرض الواقع، خاصة في الجانب الاقتصادي، وتجنيد جهات اقتصادية واستثمارية خارجية تعمل على دعم مشاريع مشتركة تؤدي إلى ازدهار هذه الاتفاقيات وتطويرها.[٣٦]

إلى جانب تبدّل مفهوم «التهديد المشترك» بين إسرائيل والدول الموقّعة على الاتفاق في ما يتعلّق بإيران، ترى الورقة أن انضمام دول عربية أخرى للاتفاقيات هي مصلحة إسرائيلية/ إماراتية بالأساس؛ فإسرائيل لها مصلحة بتوسيع التطبيع مع دول عربية أخرى، في حين أن الإمارات ترى في توسيع رقعة الدول المنضوية للاتفاقيات مصداقيّة لقرارها في هذا الشأن، لا سيّما انضمام المملكة العربية السعودية

التي يُمكن لها، وفق الورقة، أن تُعطي شرعية دينية لهذه الاتفاقيات. وتوضّح الورقة أن الكثير من الدول العربية تراقب تطور هذه الاتفاقيات على المستوى الاقتصادي، لكن الأهم، تراقب دور الولايات المتحدة، وهو العامل المركزي الذي يُمكن أن يدفع هذه الاتفاقيات إلى الأمام.

في النهاية، توصي الورقة إسرائيل باتباع ثلاث خطوات من أجل تعزيز «اتفاقيات أبراهام» وتطويرها: الأولى، إظهار «ثمار السلام» الناتجة عن هذه الاتفاقيات لا سيّما في المجال الاقتصادي. والثانية، إقناع إدارة بايدن بأخذ دور فاعل في تطوير «اتفاقيات أبراهام» وتوسيعها، لا سيّما على ضوء القلق الخليجي من انسحاب أميركي من المنطقة، فالدول العربية لا تزال ترى في إسرائيل عاملاً مؤثراً على الإدارة الأميركية في هذا الشأن، وبمقدورها تمثيل مواقف دول الخليج في واشنطن. أما الثالثة، فعلى إسرائيل أن تقترح على دول خليجية شبكة دفاع جوي ضدّ التهديدات الصاروخية والهجومية الإيرانية عليها، حيث إن ميزان القوى في الخليج يصبّ لصالح إيران، وهو، بحسب الورقة، الذي يمنع الدول الخليجية من اتخاذ موقف صريح ومباشر ضدّ التهديدات الإيرانية، حيث إن شبكة الدفاع الجوية التي قد توفّرها إسرائيل قد تمنح الثقة للدول الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية لها.

تقرير عن معهد «ميتفيم»: بعد مرور عام على توقيع «اتفاقيات أبراهام»، فإن الإجماع على تعريف «العدو المشترك» بدأ يتصدع، كما أصبحت إيران أكثر قوة وثقة بالنفس، ومن الصعب بناءً على ذلك التركيز عن جبهة إسرائيلية/ خليجية لمواجهة الواقع الجديد، ويظهر ذلك في العديد من المؤشرات والتحولات السياسية، مثل عقد مباحثات مع إيران، حيث تدير دول الخليج، لا سيّما السعودية ودولة الإمارات مباحثات مع إيران.

معهد «ميتفيم»: يوجد تباين في السياسات داخل «المحور المعتدل»، فبالإضافة إلى تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية، هناك تباين داخلي بين الدول المنضوية في «اتفاقيات أبراهام» تجاه السياسات التي يجب اتباعها في ما يتعلّق بقضايا الأمن الإقليمي.

في المقابل، نُشرت ورقة تحليلية في مركز بيغن/ السادات للدراسات الاستراتيجية في جامعة بار إيلان (وهو مركز معروف بتوجّهاته اليمينية)، تمت الإشارة فيها إلى أن سياسة إدارة بايدن في ما يتعلّق بالمشروع النووي الإيراني تؤثّر سلبًا على مصداقية البُعد الاستراتيجي لـ «اتفاقيات أبراهام»، وهذا بحسب الورقة، أدّى إلى تغيير جدّي في توجّهات دول الخليج تجاه التهديد الإيراني، نحو مواجهته من خلال إجراء مباحثات مع إيران، وهو أمر يهدّد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل ومصالحها في المنطقة.[٣٧]

كما أشارت ورقة حول ذات الموضوع، صادرة عن معهد «ميتفيم» للسياسات الخارجية الإقليمية،[٣٨] إلى أنه بعد مرور عام على توقيع «اتفاقيات أبراهام»، فإن الإجماع على تعريف «العدو المشترك» بدأ يتصدع؛ فبعد صعود إدارة بايدن وسياسته تجاه الملف النووي الإيراني، لم تعُد الدول الخليجية ترى خيار التحالف مع إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني كخيار وحيد، بل بدأت البحث عن خيارات أخرى، الأمر الذي يُفرغ «اتفاقيات أبراهام» من جوهرها الاستراتيجي. بعد عام على الاتفاقيات، أصبحت إيران أكثر قوة وثقة

بالنفس، ومن الصعب بناءً على ذلك التركيز عن جبهة إسرائيلية/ خليجية لمواجهة الواقع الجديد. حيث بدأ التحالف الصلب ضدّ إيران، الذي كان، بحسب الورقة، أحد أهم أهداف الاتفاقيات يتصدّع. ويظهر ذلك في العديد من المؤشرات والتحولات السياسية على نحو:

- أولاً: عقد مباحثات مع إيران، حيث تدير دول الخليج، لا سيّما السعودية ودولة الإمارات مباحثات مع إيران، وبدأت الإمارات ذلك في عام ٢٠١٩ في أعقاب الهجمات البحرية التي أضرّت بأمنها القومي، وكذلك فعلت السعودية عبر فتح مسار مباحثات مع إيران، ووصل هذا المسار ذروته في قمّة بغداد الأخيرة.
- ثانيًا: تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية؛ فبعد عام على «اتفاقيات أبراهام»، التي انطلقت من فكرة بناء محور إقليمي واضح بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول خليجية ومصر ضدّ المحور الإيراني والتركي والقطري، بدأت الحدود الفاصلة والصلبة بين هذه المحاور تتصدّع، فهناك مباحثات بين دولة الإمارات وتركيا، والأخيرة ومصر، وانتهت الأزمة الخليجية بمصالحة خليجية، وبداية عودة العلاقات إلى سابق عهدها، فضلاً عن المباحثات الخليجية الإيرانية كما ورد آنفًا.
- ثالثًا: تباين في السياسات داخل «المحور المعتدل»، حيث تُشير الورقة إلى أنه بالإضافة إلى تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية، هناك تباين داخلي بين الدول المنضوية في «اتفاقيات أبراهام» تجاه السياسات التي يجب اتباعها في ما يتعلّق بقضايا الأمن الإقليمي. فليس هناك استراتيجية مشتركة تجاه التهديدات الإقليمية، وقضايا أمن الخليج؛ فالإمارات كانت لها سياسة مختلفة في كيفية التعامل مع الهجمات الإيرانية على السفن وتهديد الملاحة في الخليج العربي بالمقارنة مع السياسة السعودية.
- رابعًا: عدم انضمام دول أخرى لـ «اتفاقيات أبراهام»، وتعثّر التطبيع وتعثّر توسيعه أيضًا ساهم في إضعاف المحور الإقليمي للدول المنضوية ضمن «اتفاقيات أبراهام»، ممّا ساهم بدوره في وجود هذه التباينات السياسية داخل المحور، والبحث عن خيارات منفردة لكل دولة حسب مصلحتها القومية.
- خامسًا: تعزيز ثقة إيران بنفسها؛ إن الدمج بين السياسات الأميركية تجاه إيران، والانسحاب الأميركي من المنطقة، أدى إلى زيادة الثقة لدى إيران بقدراتها وسياستها في المنطقة، ظهر ذلك في الهجمات التي نفذتها على الملاحة البحرية في الخليج، الأمر الذي يؤكّد قوة إيران وتعزيز قدراتها الرادعة. وتشير الورقة إلى أنه كان متوقعًا بعد هذه التحولات أن تتعزّز رؤية «العدو المشترك» لدى الدول المنضوية ضمن اتفاقيات التطبيع، غير أن ما حدث كان العكس، فقد تصدّعت هذه الرؤية، وبدأت كل دولة تبحث عن خياراتها المنفردة والمستقلة لمواجهة هذه التحولات.

تصل الورقة إلى خلاصة مفادها أن «اتفاقيات أبراهام» استطاعت أن تغير قواعد اللعبة السياسية في البيئة الإقليمية، لكنها لم تنجح في تغيير قواعد اللعبة في ما يتعلّق بالتهديد الإيراني بالذات، وهو العامل المركزي، بحسب الورقة، الذي دفع نحو توقيع هذه الاتفاقيات، لذلك، على إسرائيل البحث عن خيارات أخرى من أجل تعزيز هذا التحالف يتعدّى مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني.

استطاعت «اتفاقيات أبراهام» أن تغير قواعد اللعبة السياسية في البيئة الإقليمية، لكنها لم تنجح في تغيير قواعد اللعبة في ما يتعلّق بالتهديد الإيراني بالذات، وهو العامل المركزي، بحسب «ميتفيم»، الذي دفع نحو توقيع هذه الاتفاقيات، لذلك، على إسرائيل البحث عن خيارات أخرى من أجل تعزيز هذا التحالف يتعدّى مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني.

على عكس هذا التقييم الذي يضع إيران في مركز العلاقات بين إسرائيل ودول «اتفاقيات أبراهام»، هناك إدراك إسرائيلي أكبر، كما ظهر في السجال الأخير حول تباين الرؤية تجاه إيران بين إسرائيل ودول الخليج، حيث تشير التقديرات المبنية عليه إلى أن إيران هي عدو لدود لإسرائيل، في حين أنها بالنسبة للإمارات جار يجب تسوية العلاقات معه. وتعتبر هذه التقديرات أن الاقتصاد هو المجال الذي يُمكن البناء عليه من أجل تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول «اتفاقيات أبراهام»، وهناك من يعتقد أن الإسلام السياسي هو التحدّي الذي يُمكن بناء شراكة حقيقية لمواجهته مع دول الخليج، لا سيّما أن حركات الإسلام السياسي تهدّد الاستقرار السياسي في المنطقة.[٣٩]

٣. السياسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات الدولية

على الرغم من النقد الذي وجّهه لبيد لما اعتبره «الجمود الدبلوماسي» الذي اتّبعه نتنياهو في تعامله مع المؤسسات الدولية، ووصفه السريع لكل تحرك دولي ناقد لإسرائيل بـ «معاداة السامية»؛ فإن الحكومة الجديدة لم تُغير من النهج السابق في هذا الصدد، وظهر ذلك جليًّا في ردّة الفعل الإسرائيلية على نشر تقارير منظمات حقوقية دولية تتهم إسرائيل بأنها نظام فصل عنصري «أبارتهايد»، كان آخر هذه التقارير ما نشرته منظمة العفو الدولية «أمنستي» بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢ تحت عنوان «الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضدّ الإنسانية». وقد شنت إسرائيل هجومًا على المؤسسة وتقريرها قبل إصداره، ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٣١ كانون ثاني المنصرم بيانًا عنوانه «أمنستي بريطانيا ستنشر غدًا تقريرا كاذبا متحيزا ومعاديا للسامية»، وعلى الرغم من أن التقرير باسم أمنستي الدولية، فإن وزارة الخارجية وفي مسعى للتقليل من شأن التقرير ادّعت أنه من عمل أمنستي بريطانيا.[٤٠]

في هذا الصدد، لم تغير الحكومة الإسرائيلية من توجهها وتعاملها مع التقارير الدولية مقارنة بالأسلوب والتوجّه اللذين تبنّاهما نتنياهو، بالتهجّم على هذه المؤسسات وعدم نقاش تقاريرها واتهامها

بمعاداة السامية. جاء في البيان «أن نشر تقرير أمنستي بريطانيا الكاذب يستخدم معايير مزدوجة وشيطنة من أجل نزع شرعية إسرائيل، هذه بالضبط هي المركبات المصنوعة منها معاداة السامية».[٤١]

أشارت أمنستي إلى أن التقرير الجديد «من أكثر الأبحاث والتحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية للوضع عمقًا وشمولاً حتى اليوم»، وأوضحت أن «هذا التقرير، الشمولي بطبيعته، عمل على توثيق كيف أن مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية على نطاق واسع، وعمليات القتل غير المشروع، والتهجير القسري، والقيود الصارمة على الحركة، وحرمان الفلسطينيين من حقوق الجنسية والمواطنة؛ وجميع هذه الانتهاكات هي مكونات نظام عنصري تمييزي يرقى إلى جريمة ضدّ الإنسانية بموجب القانون الدولي».[٤٢] وقد استبقت وزارة الخارجية الإسرائيلية نشر التقرير بمهاجمته، وقالت: إن التقرير «يقوم بإعادة تدوير الأكاذيب والتناقضات والمزاعم التي لا أساس لها من الصحة والصادرة عن منظمات الكراهية المعروفة بمناهضة إسرائيل». هاجم وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد منظمة العفو الدولية، وقال إنها كانت في يوم من الأيام منظمة محترمة لكنها أصبحت «مجرد منظمة راديكالية أخرى تردد صدى الدعاية دون دراسة جدية».[٤٣]

لم يكن تقرير أمنستي هو التقرير الوحيد في هذا المضمار، فقد نشرت منظمة «هيومان رايت ووتش» تقريرًا مشابهًا بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٢١ بعنوان «تجاوزوا الحدّ: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» تتهم فيه إسرائيل بممارسة الفصل العنصري، سبقه أيضًا تقرير لمؤسسة «بتسليم» الإسرائيلية بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١ بعنوان «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد».[٤٤]

تنظر إسرائيل إلى تقارير المؤسسات الحقوقية الدولية، التي تشكك في «ديمقراطية إسرائيل» كجزء من التهديدات على الأمن القومي.

جمعية «كونسيرت» أو «مقلاع شلومو» - بالعبرية

تأسست جمعية «كونسيرت» بمبادرة من وزارة الشؤون الاستراتيجية، في عهد الوزير جلعاد أردان عام ٢٠١٧. حملت الجمعية اسم «مقلاع شلومو» في البداية، قبل أن يتم الإعلان عن فشلها لاحقًا بسبب فشلها في تجنيد الأموال المطلوبة لـ «مواجهة» محاولات حملات «نزع الشرعية» عن إسرائيل التي يقودها نشطاء فلسطينيون وعرب وأجانب في الدول المختلفة حول العالم، لا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، وذلك عبر تجنيد المؤثرين والمنظمات عبر منصّات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي للتضامن مع إسرائيل والوقوف إلى جانبها.*

أوكلت إلى هذه الجمعية مهمّة القيام بدور دعائي وترويجي بالنيابة عن الحكومة الإسرائيلية؛ أي نشر الدعاية الحكومية الإسرائيلية الرسمية لكن عبر أشخاص يرتدون زيًا مدنيا، وعبر نُخب ومؤثرين ومنظمات مدنية حول العالم، في إطار المساعي لخلق رأي عام جماهيري إيجابي تجاه إسرائيل في دول العالم.

* إيتمار باز، «هكذا فشل المشروع الكبير لوزارة الشؤون الاستراتيجية،» موقع *العين السابعة*، ٢٩ تموز ٢٠٢٠، https://www.the7eye.org.il/382244.

تعتبر إسرائيل هذه التقارير جزءاً من معركة «نزع الشرعية» عنها في المحافل الدولية، لذلك، فإن أغلب التقارير الإسرائيلية التي تعالج تحديات الأمن القومي، تنظر إلى مثل هذه التقارير كجزء من التهديدات على الأمن القومي الإسرائيلي لأنها تشكك بديمقراطية إسرائيل، التي تعتبرها أداة مهمة في دبلوماسيتها الناعمة، وفي تمرير سياساتها على المستوى الدولي. اعتبرت إسرائيل أن تراكم التقارير الدولية من منظمات حقوقية بوصف إسرائيل كنظام أبارتهايد يخلق رأيًا عامًا ضدّها، ويُنتج أرضية قانونية مدعّمة بالحقائق لمحاكمتها دوليًا. وقد أشار تقدير موقف صدر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» إلى أن هناك توجّهاً منهجياً ومنظّماً لتصنيف إسرائيل كدولة أبارتهايد، وهو توجّه يجب على دولة إسرائيل، بحسب التقدير، التعامل معه بجدّية مطلقة.[٤٥]

من ضمن الإجراءات التي شرعت إسرائيل بها لمواجهة ذلك؛ أعادت وزارة الخارجية الإسرائيلية تجديد مشروع هدفه مواجهة هذه المحاولات من خلال إعادة إحياء جمعية «كونسيرت».[٤٦] وحدّد المشروع رؤيته بالالتزام بتعزيز «شرعية» إسرائيل ومحاربة مظاهر «نزع الشرعية» عنها، ومحاربة خطاب الكراهية والتحريض ضدّها، من خلال مشروع مشترك بين حكومة إسرائيل واليهود وغيرهم حول العالم.

جاء تأسيس «كونسيرت» كجمعية مدنية للتغلّب على بعض العقبات، حيث ترى النُخب والشخصيات العاملة في مجال «الهسباراه» الإسرائيلية أن تسجيل الجمعية كجمعية حكومية من شأنه أن يُعيق وصول التبرعات الأميركية الخاصة، بسبب ما تفرضه القوانين الأميركية من ضرورة إعلان أي جمعية تروّج للسياسة الخارجية عن اسمها ونشاطاتها وأهدافها كشرط للحصول على التبرعات، كما أن تأثير المتحدثين الرسميين باسم الحكومة أصبح محدودًا؛ حيث لا يُمكنهم الوصول إلى الفضاءات الجماهيرية كافة، وتحقيق التأثير المطلوب فيها. من أجل ذلك؛ تشكّلت جمعية «كونسيرت»، كجمعية مدنية، يقوم فيها «المواطن المدني» بأداء دور في عملية «الهسباراه» وتمرير أجندات إسرائيل السياسية والإعلامية بـ «زيّ مدني» يحظى بقبول أكثر في الفضاء الجماهيري، علمًا أن من يقف خلف هذه الجمعية في الواقع هم شخصيات سياسية وعسكرية وأمنية إسرائيلية من المستويات العليا كعاموس يدلين وعقوب عميدور وغيرهم، ويُشرفون على صياغة خطابها واستراتيجيات عملها.*
ومع تسلّم يائير لبيد وزارة الخارجية العام المنصرم، قرّر في كانون الثاني من هذا العام إعادة إحياء هذه الجمعية/ المشروع عبر استثمار مبلغ ١٠٠ مليون شيكل على مدار أربعة أعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، ووفقًا لهذا القرار، سيترأس الجمعية عيدان رول- نائب وزير الخارجية الحالي ومنسّق عمل وزارة الشؤون الاستراتيجية في وزارة الخارجية في السابق.**
وقد أوكلت لهذه الجمعية مهمّة القيام بدور دعائي في عملية «الهسباراه»، بعد أن كانت هذه العملية في مجال الإعلام والشبكات الاجتماعية تقتصر على الأجسام الحكومية الرسمية، ومقسّمة إلى وحدات إعلامية عدة، تُشرف على كلّ منها وزارة الشؤون الاستراتيجية ومكتب رئيس الحكومة فقط.

* رافائيلا جيوخمان، «مبادرتها للهسبرا فشلت– الحكومة تحاول إحياء المبادرة بمساعدة ١٠٠ مليون شيكل،» *نيي ماركر*، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3J71gLD.

** هآرتس، «ليتوقف مشروع كونسيرت فورًا»، *هآرتس*، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.10565631.

خلاصة

يتضح من تحليل مشهد العلاقات الخارجية للعام المنصرم (٢٠٢١)، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية حاولت إحداث تغيير في نهج نتنياهو السابق في إدارة علاقاتها الدولية، ويتبيّن أنها كانت تنجح في بعض الأحيان، وتُخفق في أحيان أخرى مع انزياحها لنهج الحكومة السابقة، بمرور الوقت، من خلال وجودها وانخراطها أكثر في القضايا الإقليمية والدولية. في هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى النقاط الآتية:

١. أعادت حكومة لبيد/ بينيت نوعاً من العمل الجماعي في إدارة ملف العلاقات الخارجية، بيّد أن هذا النمط من العمل أظهر في بعض الأحيان خلافات في إدارة بعض الملفات، لا سيّما العلاقة مع الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية. فقد اتخذ بينيت توجّهًا مواجِهًا بعد بدء محادثات فيينا مع إدارة الرئيس الأميركي بايدن في ما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، بينما كانت نبرة لبيد أكثر حذرًا. بالإجمال، فإن الحكومة الحالية حاولت إعادة مكانة إسرائيل التقليدية في المشهد الأميركي دون الانحياز لطرف معين، وتحسين العلاقة مع اليهود في أميركا بعد التوتر الذي أصاب علاقتها معهم في عهد نتنياهو.

٢. مع ذلك، فشلت حكومة بينيت في تغيير موقف الولايات المتحدة من سياستها نحو توقيع اتفاق نووي مع إيران، فضلاً عن غياب تأثيرها على مضامين الاتفاق المرتقب بين الدول الكبرى وإيران.

٣. اتخذت الحكومة توجّهًا يعمل على تحسين علاقات إسرائيل مع دول الإقليم، لا سيّما مع الأردن، ومصر وتركيا. فضلاً عن تعزيز العلاقات مع الدول العربية التي وقعت على «اتفاقيات أبراهام».

لم تغير الحكومة الجديدة من خطابها العدائي تجاه المؤسسات الدولية الناقدة لها، فهاجمت بشدّة تقرير منظمة أمنستي الذي يصف إسرائيل بدولة أبارتهايد، وعادت إلى نمط العمل التقليدي في محاربة مظاهر «نزع الشرعية» عنها، فضلاً عن تبنّي الخطاب القديم الذي يصف كل مؤسسة ناقدة لإسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين بأنها «مُعادية للسامية».

الهوامش

١ يائير لبيد، «١٠٠ يوم على سياسة خارجية أخرى،» *هآرتس*، ١٩ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wi4jNU.

٢ عاموس هرئيل، «خلال هجومه على نتنياهو، بينيت يشير إلى أن إسرائيل غير جاهزة للوضع الجديد مع إيران،» *هآرتس*، ١٥ تموز ٢٠٢١، ١+٤.

٣ يانيف كوفوفيتش، «غانتس: سنعمل مع الولايات المتحدة حتى نضمن أن يمنع الاتفاق مع إيران سباق تسلّح نووي في المنطقة،» *هآرتس*، ١١ نيسان ٢٠٢١، https://bit.ly/3ueb0Ok

٤ يوهانان ليس، «بينيت: سندافع عن أنفسنا، ولم نقيّد أيدينا من تأمين أمننا،» *هآرتس*، ١ تموز ٢٠٢١، ٤.

٥ أرييل كهانا، «بينيت: هناك فرصة لطرح استراتيجية جديدة على الأميركيين لكبح المشروع النووي،» *يسرائيل هيوم*، ٢٢ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/3tnNsHz.

٦ إيتمار آيخنر، «بينيت وبايدن في تصريح مشترك: لن يكون لإيران سلاح نووي للأبد،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٧ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/3u9Pdr1.

٧ يوناتان ليس، «عشية لقائه بايدن، بينيت يصرح بأنه سيعرض خطة لوقف الإيرانيين،» *هآرتس*، ٢٣ آب ٢٠٢١، ٣.

٨ يوري يلون، «رئيس الموساد: «اتفاق سيئ لا يمكن تحمله، التزم بأنه لن يكون سلاح نووي للأبد»،» *يسرائيل هيوم*، ٢ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3toFwG6.

٩ ميخائيل هوزير طوف، «بينيت: لا مكان للقنصلية الأميركية التي تخدم الفلسطينيين في القدس،» *هآرتس*، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/36guyto.

١٠ إيتمار آيخنر، «ميركل: إيران تراهن على الزمن من أجل تخصيب اليورانيوم،» *يديعوت أحرونوت*، ١١ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/36B97Du.

١١ للاستزادة حول تفاصيل الصفقة، انظر/ي:

أساف أوني، «هل رفع سعر الغواصات هو فقط بداية؟ التحول المكلف في علاقة إسرائيل/ ألمانيا،» *غلوبوس*، ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JwNG1C.

وأيضًا: وليد حباس، «الصفقة الجديدة لشراء غواصات من ألمانيا.. ربما تكون الأخيرة،» *ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار*، ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٢، https://bit.ly/3N4NHiI

١٢ داني زكان وأساف أوني، «في نهاية الصراع الدبلوماسي، سيُسمح لإسرائيل بالانضمام إلى الكمومي للاتحاد الأوروبي،» *غلوبس*، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3tnvWmT

١٣ المرجع السابق.

١٤ للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر/ي:

موقع الكنيست، حفل التوقيع على انضمام إسرائيل لهورايزون أُقيم في وزارة الخارجية، *موقع الكنيست*، ٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3JodPmd.

١٥ أرييئل كهانا، «الوزير إليكن في أعقاب اللقاء بين بينيت وبوتين: تم الاتفاق على استمرار السياسة القائمة حول حرية العمل في سورية،» *يسرائيل هيوم*، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wldzkC

١٦ سيرغي لافروف، «روسيا ملتزمة بأمن إسرائيل، والحل هو حلّ الدولتين،» *يديعوت أحرونوت*، ١٥ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3ui7rHc.

١٧ للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر/ي:

موقع الكنيست، فعالية نقل المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا، *موقع الكنيست*، ٤ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3MXTMxr.

١٨ للاستزادة انظر/ي: وزارة الخارجية، وزير الخارجية، يائير لبيد في تصريح خاص في أعقاب لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين في لاتفيا، موقع وزارة الخارجية، ٧ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3tq1Dw2

١٩ يوناتان ليس، «بينيت سافر سرًا للقاء بوتين في الكرملين وتحدث مع زيلينسكي، *هآرتس*، ٦ آذار ٢٠٢٢، ١.

٢٠ ميراف أرلوزوروف، «للأوكرانيين يوجد حقوق إنسان- فقط إذا كانت لهم فائدة لليهود،» *نا-ماركر*، ٤ آذار ٢٠٢٢، ١٤.

٢١ للاستزادة حول سياسة دخول المواطنين الأوكرانيين إلى إسرائيل، انظر/ي:

وزارة الخارجية، تعليمات وزارة الخارجية- سياسة دخول مواطنين من أوكرانيا إلى إسرائيل، *موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ١٥ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3wl5ZWU

٢٢ للاستزادة، انظر/ي: جاليا لفيه وأساف أوريون، «تفعيل ميناء خليج حيفا: حسابات اقتصادية وأمنية،» *مجلة مبات عال*، معهد أبحاث الأمن القومي- جامعة تل أبيب، عدد ١٥١٦، ٢ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3IrOPJH

٢٣ أهود جونين، «فوائد جيو- استراتيجية لتفعيل الميناء الصيني في حيفا،» مركز *حيفا لأبحاث السياسة والاستراتيجية المائية*- جامعة حيفا، كانون الثاني ٢٠٢١.

٢٤ للاستزادة، انظر/ي:

دوبي بن جدلياهو، «المواجهة بين الصين والولايات المتحدة وصلت إلى الميناء الجديد في حيفا، ومن المتوقع أن تكون مستعرة،» *غلوبوس*، ٧ آب ٢٠١٩، https://bit.ly/3u9QXRf

٢٥ لبيد، «١٠٠ يوم على سياسة خارجية...»

٢٦ سمدار بيري، «المشكلة الأردنية لنتنياهو،» *يديعوت أحرونوت*،١٥ آذار ٢٠٢١، https://bit.ly/3qfQFqY.

٢٧ عاموس هرئيل، «في أعقاب الأزمة: نتنياهو يمتنع عن الموافقة لطلب أردني لتزويده بالماء من إسرائيل،» *هآرتس*، ٢٦ آذار ٢٠٢١، ١+٥.

٢٨ يوسي فيرتر، «نتنياهو هددني، سأحرك ضدك جيشي،» *هآرتس*، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، ٣.

٢٩ المرجع السابق.

٣٠ يوناتان ليس، «إسرائيل لا تريد علاقة جمود مع تركيا، بل باردة،» *هآرتس*، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، ٤.

٣١ أريئيل كهانا، «الحكومة عقدت جلسة احتفالية في الجولان وصادقت على خطة لتطوير المنطقة،» *يسرائيل هيوم*، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3Ij6DGJ.

٣٢ انا بريسكي، «بينيت في جلسة الحكومة: هدفنا هو مضاعفة عدد المستوطنات في الجولان،» *معاريف*، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3nzY2Ic.

33 TOI STAFF, "Israel's trade with Arab states has surged since 2020 peace deals, data shows," *The Times of Israel*, 4 September 2021, https://bit.ly/3tnGx15.

34 Daniel Egel, Shira Efron, Linda Robinson, "Peace Dividend: Widening the Economic Growth and Development Benefits of the Abraham Accords," OBJECTIVE ANALYSIS. EFFECTIVE SOLUTIONS, March 2021, https://bit.ly/3tmPfN2.

٣٥ للاستزادة، انظر/ي: https://www.aapeaceinstitute.org/impact.

٣٦ يوئيل غوجنسكي وأودي ديكل، «عام على اتفاقيات أبراهام: المطلوب تجديد الإيقاع،» *مجلة مباط عال*، *معهد أبحاث الأمن القومي*– جامعة تل أبيب، عدد ١٥٠٨، ١٥ آب ٢٠٢١.

٣٧ دورون ماتسا، «الإدارة الأميركية تهدد الجدار الحديدي لاتفاقيات أبراهام،» مركز *بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية*، ٢٥ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3u7Gztj.

٣٨ موران زاغا، «عام بعد اتفاقيات أبراهام: رؤية العدو المشترك تتصدع،» مركز ميتفيم: *المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية*، ٢٢ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/34SXUgO

٣٩ كاسنيا سبتبلوفا، «عام على اتفاقيات أبراهام: ماذا يمكن لإسرائيل أن تفعل بشكل مختلف؟» مركز ميتفيم: *المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية*، ٢١ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/34TxjAf

٤٠ بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢، على موقع الخارجية الإسرائيلية: https://bit.ly/3u9sGe0.

٤١ غيوش أرنسون وأريك بندر، «تقرير أمنستي: «إسرائيل تمارس الأبارتهايد– حتى في حدود ٤٨»؛ لبيد: حجج وادّعاءات كاذبة»،» *معاريف*، ١ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3qixk8z

٤٢ انظر/ي: تقرير أمنستي إنترناشنل، «صراع إسرائيل ضد الفلسطينيين نظرة إلى عقود الاضطهاد والهيمنة،» - Israel›s apartheid against Palestinians Amnesty International

٤٣ أرنسون وبندر، «تقرير أمنستي....»

٤٤ انظر/ي:

تقرير بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد،» https://www.btselem.org/hebrew/topic/apartheid.

٤٥ بنينا باروخ وأوري باري، تقرير أمنستي: بين الأبارتهايد ونزع حق وجود دولة إسرائيل،» *معهد أبحاث الأمن القومي*– جامعة تل أبيب، ٧ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JqCMxA

٤٦ للاستزادة حول المشروع انظر/ي موقع الجمعية– المشروع على الشبكة: https://bit.ly/3uaRaUn.

مُلحق: اتفاقيات وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام

١٢ كانون الثاني ٢٠٢١	اتفاق بين جامعة بار إيلان الإسرائيلية وجامعة جولف ميديكل الإماراتية لتبادل الطلاب.
١٧ كانون الثاني ٢٠٢١	البنك الوطني البحريني يوقع اتفاقيات تعاون مع بنك ليؤمي وبنك هبوعاليم الإسرائيليين.
٢١ كانون الثاني ٢٠٢١	شركة المياه الإسرائيلية (ماكوروت) توقّع اتفاقية مع سلطة المياه والكهرباء البحرينية لتزويد البحرين بتقنيات تحلية المياه.
٢٥ كانون الثاني ٢٠٢١	وزير الاستخبارات الإسرائيلي، إلي كوهين، يزور السودان ويوقّع اتفاقية مع الخرطوم لتبادل السفراء في وقت لاحق.
٢٤ كانون الثاني ٢٠٢١	إسرائيل تفتتح سفاراتها في الإمارات وتعيّن إيتان نائيه كأول سفير إسرائيلي فيها.
٢ شباط ٢٠٢١	مستشفى زليخة في الإمارات يوقّع اتفاقية مع Health Plus الإسرائيلية لتعزيز السياحة الصحية.
٢ شباط ٢٠٢١	الكلية الوطنية لإدارة الأعمال والإدارة في كازبلانكا المغربية توقّع اتفاقية مع جامعة تل أبيب للتعاون العلمي وتبادل الطلاب وخلق فرص العمل.
٣ شباط ٢٠٢١	نادي العين الإماراتي ونادي مكابي حيفا يوقّعان اتفاقية تفاهم للتعاون الرياضي.
١٤ شباط ٢٠٢١	وصول السفير الإماراتي إلى إسرائيل.
٢١ شباط ٢٠٢١	اتفاقية تعاون بين صندوق (بوتيك) استثمارات إسرائيلي (OBV) وبين شركة حمدان الشمسي الإماراتية (HAS) لتعزيز الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا.
آذار ٢٠٢١	اتفاقية بين وكالة تطوير الاستثمارات في دبي وبين رابطة الصانعين في إسرائيل لتطوير الاستثمارات عابرة الحدود بين البلدين.
١٢ آذار ٢٠٢١	الإمارات تعلن عن تخصيص صندوق بقيمة ١٠ مليارات دولار للاستثمار في إسرائيل في قطاعات مختلفة منها الطاقة، المياه، الفضاء، الصحة، الزراعة عالية التقنية.
١٣ آذار ٢٠٢١	اتحاد المشغّلين المغاربة يوقّع اتفاقية ومذكرة تفاهم مع اتحاد منظّمات المشغّلين ورجال الأعمال الإسرائيلية لتطوير العلاقات التجارية واتفاقيات رؤوس الأموال بين البلدين.
٢٦ آذار ٢٠٢١	١٨ سيناتورا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يوقّعون عريضة تقترح وضع خطة استراتيجية لتوسيع «اتفاقيات أبراهام».
٣٠ آذار ٢٠٢١	تعيين خالد يوسف الجلاهمة كأول سفير بحريني في إسرائيل.
٦ نيسان ٢٠٢١	الحكومة السودانية تلغي قانون مقاطعة إسرائيل الذي تم سنّه عام ١٩٥٨، وذلك بعد ثلاث أشهر على توقيع اتفاقية بين السودان والولايات المتحدة لإزالة السودان من قائمة داعمي الإرهاب ومنحها قرضا بقيمة مليار دولار لسداد ديونها.

٢ نيسان ٢٠٢١	الجمعية العامة للمشاريع المغربية (CGEM) توقّع اتفاقية مع شركة (IBEO) للتكنولوجيا الإسرائيلية.
١٩ نيسان ٢٠٢١	شركة أبو ظبي G42 توقّع اتفاقية مع شركة رفائيل للصناعات العسكرية الإسرائيلية لإقامة مشروع مشترك لتسويق تكنولوجيات المعلومات (AI and big data technologies)
٣٠ نيسان ٢٠٢١	الأرشيف الوطني الإماراتي يوقّع مذكرة تفاهم مع المكتبة الوطنية الإسرائيلية للتعاون الثقافي وتوثيق الموروث.
أيار ٢٠٢١	افتتاح مركز «اتفاقيات أبراهام» للسلام في الولايات المتحدة، وهو مركز (think tank) يعمل على تطوير هذه الاتفاقيات وتوسيعها.
٣١ أيار ٢٠٢١	إسرائيل والإمارات توقّعان اتفاقية ضرائب لمنع ازدواجية الضرائب وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة معارض مشتركة وتعاون في قطاعات اقتصادية متعدّدة.
٣٠ حزيران ٢٠٢١	وزارتا الخارجية الإماراتية والإسرائيلية توقّعان اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي.
٤ تموز ٢٠٢١	الإمارات تفتح سفارتها في إسرائيل.
٥ تموز ٢٠٢١	مجموعة SJM Group المقيمة في دبي توقّع على شراكة مع شركة INMED الإسرائيلية للتقنيات الصحية لتطوير منصّة رعاية المرضى بينهما.
١٤ تموز ٢٠٢١	منظمات الرياديين والمطورين الإسرائيلية (Start-Up Nation Central) توقع اتفاقية مع الإمارات لإشراكها في تطوير الأغذية الزراعية المعتمدة على التقنية العالية.
تموز ٢٠٢١	دائرة الصحة في أبو ظبي توقع اتفاقية مع مستشفى شيبا الإسرائيلي وشركة كلاليت للخدمات الطبية الإسرائيلية للتعاون في المجال الصحي.
١٥ تموز ٢٠٢١	أول طائرة تسافر مباشرة بين تل أبيب ومراكش، معلنةً افتتاح خطوط الطيران المباشرة بين البلدين.
٢٧ تموز ٢٠٢١	تجهيز مسوّدة اتفاق تعاون اقتصادي بين إسرائيل والبحرين وطرحها لمصادقة الحكومتين، ومتوقّع المصادقة عليها خلال أشهر، حيث من المتوقّع أن يصل التبادل التجاري بين البلدين إلى مئات ملايين الدولارات بما يشمل المعدات الطبية، التكنولوجيا الزراعية، السايبر، الطاقة وغيرها.
١١ آب ٢٠٢١	إسرائيل والمغرب توقّعان اتفاقية للتبادل الثقافي والرياضي بين البلدين.
١٢ آب ٢٠٢١	يائير لبيد في المغرب يفتتح مكتب الارتباط الإسرائيلي في الرباط، تحضيرًا لتبادل السفراء خلال أشهر قريبة. والمكتب يوفّر آلية للتعاون السياسي والثقافي والاقتصادي بين البلدين.

١٥ آب ٢٠٢١	الجامعة العبرية في القدس وجامعة بوليتكنيك محمد السادس في المغرب تقيمان اتفاقية تعاون أكاديمي للبحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.
٢٥ آب ٢٠٢١	شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية (IAEI) توقّع اتفاقية مع شركة «اتحاد» للهندسة في الإمارات لتحويل طائرات البوينغ إلى طائرات شحن.
٢ أيلول ٢٠٢١	شركة ديليك للتنقيب تبيع ٢٢٪ من أسهمها في بئر الغاز «تامار» إلى شركة «مبادلة» للبترول الإماراتية.
١٣ أيلول ٢٠٢١	بينيت في مصر لزيارة السيسي وتطوير التعاون بين البلدين.
١٧ أيلول ٢٠٢١	طواقم «إنقاذ» مشتركة بين إسرائيل والإمارات تتجه إلى أفغانستان في مهمة لـ «تخليص» نساء وأطفال عالقين في كابول بعد استيلاء طالبان عليها.
١٨ أيلول ٢٠٢١	سلطة المياه الإسرائيلية توقّع اتفاقية مع سلطة المياه والكهرباء البحرينية للعمل على تطوير موارد المياه.
٢٠ أيلول ٢٠٢١	جامعة بن غوريون في النقب وجامعة المغرب الدولية في الرباط تقيمان اتفاقية تعاون أكاديمي للبحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.
٢٩ أيلول ٢٠٢١	فتيات إسرائيليات وإماراتيات يتبرعنّ بكِلى في عمليات «منح أعضاء» متبادلة.
٣٠ أيلول ٢٠٢١	إسرائيل والبحرين توقّعان اتفاقية للتعاون الثقافي والرياضي.
٣٠ أيلول ٢٠٢١	زيارة لبيد مع وفد رفيع المستوى إلى البحرين.
١٢ تشرين الأول ٢٠٢١	مؤتمر ضمّ إسرائيل وممثلين عن ست دول عربية هي الأردن، مصر، السودان، البحرين، الإمارات، المغرب لتطوير علاقات التطبيع.
١٢ تشرين الأول ٢٠٢١	إسرائيل توقع اتفاقية مع الأردن لمضاعفة كمية المياه التي توردها إلى الأردن.
٩ تشرين الثاني ٢٠٢١	جامعة زايد في الإمارات وجامعة حيفا توقّعان اتفاقية للتبادل العلمي والأكاديمي.
١٤ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة أنظمة البيت (Elbit systems) للمقاولات العسكرية في إسرائيل توقع اتفاقية مع الإمارات لإقامة تعاون طويل المدى.
١٨ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة إيدج للتكنولوجيا التابعة لوزارة الدفاع الإماراتية توقّع مذكرة تفاهم مع الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير سفن روبوتية.
١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١	اجتماع بين وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية والإماراتية لتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي شامل (CEPA) بين البلدين.

١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI) توقع اتفاقية مع خطوط الطيران الإماراتية لتحويل طائرات البوينغ إلى طائرات شحن.
١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١	إسرائيل والإمارات تبدآن مباحثات رسمية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.
١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة SolconIGEL الإسرائيلية توقّع اتفاقية مع شركة CMETS Engineering Solutions الإماراتية، بموجبه تقوم الأخيرة ببيع أسهم، ومنتجات وخدمات الأولى في أبو ظبي.
٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١	توقيع اتفاق إسرائيلي أردني إماراتي، هو الأضخم بين إسرائيل ودول المنطقة، بموجبه تورد الإمارات الطاقة لإسرائيل، التي ستقيم محطة تحلية مياه لتزويد الأردن بالماء.
٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١	OurCrowd الإسرائيلية تصبح أول تجمّع رؤوس الأموال الهايتكية (VC) الإسرائيلية التي تقيم تعاوناً مع الإمارات بعد توقيع اتفاق شراكة.
٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢١	توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين وزيري «الدفاع» الإسرائيلي والمغربي.
٨ كانون الأول ٢٠٢١	انطلاق «منتدى التعاون التجاري والاستثماري» في الإمارات برعاية جيرارد كوشنير، رئيس مجلس إدارة معهد «اتفاقيات أبراهام» للسلام.
٩ كانون الأول ٢٠٢١	لبيد يلتقي السيسي في مصر لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.
١٣ كانون الأول ٢٠٢١	بينيت، أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور الإمارات.
٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢	غانتس ونظيره البحريني يوقعان مذكّرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني.
١٥ شباط ٢٠٢٢	لأول مرة في التاريخ، رئيس الوزراء الإسرائيلي يصل إلى البحرين ويلتقي مع ملكها.

المشهد الأمني - العسكري

فادي نحاس

تحت المجهر	■ لا تزال إسرائيل ترى في إيران التهديد الأكبر لأمنها ■ مع بدء المفاوضات النووية مع إيران؛ تشكك إسرائيل في قدرة التدخل العسكري على حسم الملف الإيراني ■ أزمة لبنان تشكّل «فرصة» لإسرائيل ■ مظاهرات مدن الساحل المختلطة: من احتجاجات «أقلية عربية» إلى «خطر أمني» من الداخل ■ اتفاقيات تعاون أمنية بين إسرائيل ودول عربية.

"النووي الإيراني": تغيرات دولية عميقة تنعكس على طاولة المفاوضات. (الصورة لمفاعل "أراك" للماء الثقيل في إيران عن "أ.ف.ب").

الملخص التنفيذي

ما زال الموضوع النووي الإيراني يقف على رأس الاهتمامات الأمنية التي تشغل بال القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

قلق مستمر في إسرائيل من عدم حسم «التهديدات القادمة من سورية» على الرغم من استمرار الهجمات الجوية على مواقع داخل سورية.

ترى التقديرات الاستراتيجية أن الصراع مع الفلسطينيين ما زال قابلاً للإدارة وليس الحل. هذا يعني الاستمرار في الوضع الراهن في الضفة الغربية على المدى الطويل، والتوصّل إلى تهدئة في قطاع غزة دون أن يعزز ذلك من قوة «حماس».

تفتح اتفاقيات «أبراهام» الباب أمام سلسلة من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي بين إسرائيل ودول عربية.

مقدمة

تباينت التقديرات الإسرائيلية للعام ٢٠٢١ بين المراكز البحثية الأمنية وبين تقديرات المؤسسة الأمنية والعسكرية في ما يتعلق بتقييمها وضع إسرائيل الاستراتيجي، فمن ناحية: حذّرت مراكز الأبحاث، التي تضع تقديرات استراتيجية ذات رؤية سياسية، من تزايد المخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي وتآكل التفوق النوعي، لاسيّما أن إسرائيل تواجه تهديدًا بآلاف الصواريخ الدقيقة، وتعاظُم قدرة إيران وحلفائها في المنطقة. وعلى الرغم من تأكيدها أن الردع الإسرائيلي قوي على كل الجبهات، وأنه لا رغبة لـ «أعداء» إسرائيل في فتح حرب ضدها؛ فإن هذه المراكز أشارت إلى أن احتمال حصول تدهور يخرج عن السيطرة ما زال قائمًا، وهو ما يفترض المحافظة على جهوزية عالية.[١]

من ناحية أخرى؛ قدّمت التقديرات التي أوردها الجيش الإسرائيلي، التي تستشرف الوضع العسكري العيني بعيدًا عن الرؤيا السياسية، صورة «إيجابية» للوضع الأمني – الاستراتيجي لإسرائيل. جاء ذلك على خلفية متغيرات عدة: توقيع اتفاقيات «أبراهام» وتعزيز العلاقات والتعاون الأمني والاستخباراتي والعملياتي مع الدول التي انضمّت إلى مسار التطبيع، والأزمات الداخلية التي تعيشها لبنان، التباطؤ الملحوظ في تطور التهديدات في الجبهة الشمالية، لجم «التموضع العسكري» الإيراني في سورية خاصة قرب الحدود مع إسرائيل، عرقلة تسلّح حزب الله والمجموعات الموالية لإيران بأسلحة استراتيجية نوعية دقيقة. أدّت هذه العوامل إلى أن تخلص التقديرات الاستراتيجية إلى أن الأمن القومي العسكري في حالة ثبات وتحسّن مقبول.[٢]

إسرائيل والحرب الروسية على أوكرانيا - تقدير أولي

مع بدء الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية، وجدت إسرائيل نفسها في مأزق بسبب عدم قدرتها على اتخاذ موقف حاسم من كل من روسيا وأوكرانيا اللّتين تربطهما علاقات أمنية واقتصادية متشابكة مع إسرائيل. من جهة، تحاول إسرائيل الحفاظ على علاقات متينة مع روسيا، التي تؤمّن لها «حرية العمل» العسكري في الأجواء والأراضي السورية، وترى في التنسيق اليومي مع الروس ضرورة استراتيجية. من جهة أخرى، تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً لا يتجزأ من المعسكر الغربي «الديمقراطي» وتربطها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وعليه، فإن مساحة المناورة أمام إسرائيل تبدو ضيّقة في ما يخص اتخاذ قرار حاسم مما يجري بين روسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، في ١ آذار ٢٠٢٢، انضمّت إسرائيل إلى العديد من الدول في إدانة العملية العسكرية الروسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقبل ذلك، أدان وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد العملية الروسية إدانةً باهتةً، معتبراً إياها خرقًا للقانون الدولي، وقد لاقت هذه التصرفات الإسرائيلية انتقادات من الكرملين دون أن تتسبّب في قطع نهائي للعلاقات بين إسرائيل وروسيا.

حاليًا، تسعى إسرائيل إلى تحويل علاقتها المتينة مع الأطراف المختلفة إلى رافعة للوساطة، حيث إن إسرائيل توجد في مكان متميّز جدًا من ناحية منظومة علاقاتها مع دول الغرب من جهة، وروسيا من جهة أخرى، بالإضافة إلى أوكرانيا.

في سياق الحرب الروسية على أوكرانيا، هناك ملفات استراتيجية متعدّدة ذات ارتباط بـ «الأمن القومي الإسرائيلي»، أهمها:

الملف النووي الإيراني، فقد أربكت الأزمة الروسية الأوكرانية الحسابات الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني،

العوامل والظروف التي ساهمت في صياغة المشهد الأمني - العسكري الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١:

- **أولاً:** أسهمت اتفاقيات «أبراهام» بحسب التقييمات الإسرائيلية المختلفة في تعزيز الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي في مقابل إضعاف الفلسطيني،[٣] وعليه؛ فإن الصراع الفلسطيني، الإسرائيلي يبدو، بالنسبة لإسرائيل حاليًا، المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي. مع ذلك؛ أكّدت التقديرات أن الفلسطينيين لم يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزّز احتمال انزلاق الصراع إلى "فوضى" وعدم قدرة إسرائيل على إدارة الأزمة.[٤] من هنا؛ فإن الصراع مع الفلسطينيين، من وجهة نظر إسرائيلية أمنية، ما زال "قابلاً للإدارة وليس الحل"، وهذا يعني التمسّك بالحل المرحلي طويل المدى في الضفة الغربية من خلال الحفاظ على «الوضع الراهن»، والتوصّل لتهدئة في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تتصدّر التهدئة مع غزة أولويات الحكومة الإسرائيلية في الفترة القادمة.[٥]

  في هذا السياق؛ تنظر إسرائيل بقلق إلى تراجع شعبية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، وتصاعد التخوف المصحوب بتحذيرات أمنية على مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس، خاصة التخوف من «فوضى مسلّحة» قد تنسحب إلى داخل إسرائيل. هذا ساهم، من بين أمور أخرى، في لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى تأجيل مشروع «ضمّ» المزيد من الأراضي الفلسطينية.

- **ثانياً:** ضرورة الحفاظ على التحالف الاستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة. فقد نوهت التقديرات الاستراتيجية بضرورة بلورة سياسة مناسبة مع

وخلطت الأوراق في توقيت حساس بالنسبة إلى المفاوضات الدائرة للوصول إلى اتفاق مع إيران، وأصبح هناك سيناريوهان تخشاهما إسرائيل، الأول يتمثّل في عدم فصل روسيا وأميركا خلافاتهما في الأزمة الروسية الأوكرانية عن مسار التفاوض في فيينا مع إيران، وبالتالي، تعرقل المفاوضات أشهرًا عدة على الأقل، أو توقفها، الأمر الذي سيمنح إيران وقتًا إضافيًا للتقدّم النووي، بحسب المخاوف الإسرائيلية. أمّا الثاني، فيتمثّل في أن تذهب الولايات المتحدة الأميركية، تحت ضغط الأزمة الأوكرانية، إلى اتفاق متعجّل مع إيران، لا يلبّي الشروط الإسرائيلية.

١. الملف السوري: حرصت إسرائيل منذ بداية الوجود الروسي في سورية عام ٢٠١٥، على إيجاد آلية تنسيق مع القيادة الروسية في سورية. وهنا، تبرز المخاوف الإسرائيلية من أن تؤثر الأزمة الأوكرانية، والعقوبات الاقتصادية على روسيا من جانب الأميركيين وحلف الناتو، على سياسة «السماء المفتوحة» التي تتبعها روسيا أمام سلاح الجو الإسرائيلي، وحرية عمله في أجواء شرقي البحر المتوسط، بصورة عامة، وفي الأجواء السورية، بصورة خاصة.

٢. ستدفع العقوبات الاقتصادية روسيا إلى تعزيز العلاقات التجارية والمالية والسياسية بالدول الآسيوية. نتيجةً لذلك، سيتعمّق التحالف الإيراني الروسي، خصوصًا أن إيران لم تدن الموقف الروسي، وبالتالي، قد يساهم ذلك في خرق روسيا وحلفائها الحصار الاقتصادي المفروض على إيران. ناهيك عن أن تعزيز التحالف الروسي الإيراني سيمنح إيران مزيدًا من أوراق القوة في التفاوض بشأن ملفها النووي. والأهم، يعتبر ذلك ضربة قاسية للمساعي الإسرائيلية لمواجهة الوجود الإيراني في سورية، من خلال استراتيجية اللعب على مساحات اختلاف المصالح بين إيران وروسيا هناك.

الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، وتبنّي أسلوب غير صدامي معها.[٦] تزداد أهمية هذه التقديرات جرّاء التخوف الإسرائيلي من تطور خلافات مع الولايات المتحدة، خصوصًا في قضايا تتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني والعلاقات مع الصين.[٧] في سياق متصّل؛ هناك إجماع أمني على أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان هو فشل أميركي بكل المقاييس، وغير جيد لإسرائيل، حيث إن الانسحاب أثّر سلبًا على مصداقية الولايات المتحدة وصورتها، كونها عنصرًا رئيسًا في الساحة الدولية، وهو ما قد تستغلّه أطراف أخرى، خصوصًا في ظلّ الدور الإيراني المتنامي،[٨] فقد يكون الانسحاب الأميركي من أفغانستان مؤشّراً على مدى تراجع إمكانية الاستثمار عسكريًا في مواجهة هذه التحديات الإقليمية خاصّة التحدّي الإيراني.[٩]

- **ثالثاً**: استبعاد نشوب حرب مع إيران خلال العام الجاري على الرغم من استمرار التلويح الإسرائيلي بمغامرة عسكرية ضد إيران في ظل المحادثات حول اتفاق نووي مرتقب. ومع ذلك، ما زالت المعضلة الاستراتيجية العينية التي تواجه إسرائيل هي «التموضع الإيراني» في سورية وبرنامج الصواريخ الدقيقة الذي تقوده إيران في لبنان والمنطقة، في إطار «المعركة بين الحروب»، الذي تصنّفه التقديرات على أنه تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى.[١٠] تشير التقديرات إلى أن احتمال اندلاع حرب على «جبهة إسرائيل الشمالية» يشكّل التهديد العسكري الأخطر في العام القادم في حال انزلاق الطرفين إلى مواجهة غير محسوبة.
- **رابعاً**: ضرورة بناء تعاون وتنسيق استراتيجي إقليمي منهجي بين إسرائيل ومصر والأردن، وأيضًا السلطة الفلسطينية. في عام ٢٠٢١، شهدت العلاقات الثنائية مع الأردن ترميمًا وثباتًا بالنسبة للمستوى الأمني/ العسكري، على قاعدة أن استقرار النظام في الأردن يعتبر أمرًا حيويًا. ويأتي هذا التقدير بعد أن شخّصت الجهات الاستخباراتية في إسرائيل الوضع الداخلي في الأردن عام ٢٠٢١ بأنه مُقلق، لكن ليس سببًا للذعر. وهناك مؤشرات تتعالى في أعقاب الأزمة الاقتصادية المستديمة في الأردن تثير علامات استفهام حول الاستقرار، وهو ما يُثير قلقًا في إسرائيل على المدى البعيد.[١١] وعليه؛ فإن أي تغيير مهم في التوجّه السياسي/ الأمني الأردني أو

٣. بالمجمل، يرى المراقبون الإسرائيليون أن أهم الدروس المستفادة إسرائيليًا، في ظل عدم تدخل الغرب عسكريًا مع أوكرانيا هو ضرورة التمسك بالعقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية، الداعية إلى وجوب حماية أمن إسرائيل بأيدٍ إسرائيلية من دون الارتهان للمساعدة الخارجية.

إجمالاً؛ الحرب هي حالة متدحرجة ونتائجها غير متوقعة في كثير من الأحوال. بالنسبة لإسرائيل، فإن استمرار الحرب الروسية لا يصبّ في مصلحتها، ومن المشكوك فيه أن تتمكّن من وضع خطة دبلوماسية دفاعية للتعامل مع تدحرج الحرب إلى سيناريوهات متطرّفة. فقد تواجه إسرائيل استحقاقات صعبة يترتّب عليها اتخاذ قرارات استراتيجية خطيرة، مثل قيام الولايات المتحدة بإجبارها على اتخاذ موقف حاسم وفعلي ضد روسيا، أو أن يترتّب على إسرائيل دور في تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، ما قد ينعكس بدوره على الجبهة الشمالية.

تغييرات ملموسة في طبيعة النظام ستكون له انعكاسات على الميزان الاستراتيجي الإسرائيلي. أمّا بالنسبة لتركيا؛ وعلى الرغم من التصريحات العلنية المُعادية لسياسات إسرائيل؛ فإن تركيا لا تشكّل تهديدًا عسكريًا حقيقيًا، بل تربطها مع إسرائيل علاقات اقتصادية واسعة، وهناك توجّه ورغبة لدى الطرفين في تحسين وترميم جزئي للعلاقات الثنائية خلال العام القادم.[١٢] (أنظر/ ي مشهد العلاقات الخارجية)

- **خامساً**: افتراض أن السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط تشهد تغيرًا واضحًا؛ ارتباطاً بتحول بكين لقوةً عظمى تسعى للعب دور متزايد في أقاليم العالم المختلفة، فقد زادت الصين تعاونها الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، خاصّة بعد توقيع الصين اتفاق الشراكة مع إيران.[١٣]
- **سادساً**: عملت روسيا على تعميق فعاليتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وخلال عام ٢٠٢١، عزز الجيش الروسي وجوده العسكري في سورية، إلى جانب التمدّد في ليبيا، عبر الشركات العسكرية الخاصة مثل «فاجنر»، كما سعت موسكو لتعزيز تعاونها العسكري مع السودان.[١٤] من المهم الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين إسرائيل وروسيا علاقة حذرة، فقد أثبتت الأزمة الروسية – الأوكرانية أن العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل وروسيا على الرغم من التنسيق والتقارب في الملف السوري قابلة للتغير على ضوء تدحرج الأزمة الروسية – الأوكرانية واتساعها، الأمر الذي سيتطلّب من إسرائيل أن تتخذ مواقف حاسمة لا يُمكن التكهّن بها قبل انتهاء الحرب الروسية.

انطلاقًا من هذا السياق المركّب، الذي يجمع بين الجبهة الإسرائيلية/ الفلسطينية، والإقليمية والدولية، سيحاول هذا الفصل التركيز على أربعة ملفات تعتبر الأساسية في فهم المشهد الأمني/ العسكري في إسرائيل، وهي الملف النووي الإيراني في ظلّ الاتفاق النووي المرتقب؛ مستجدات الجهة الشمالية – سورية وحزب الله؛ التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني؛ وأخيرًا، العلاقة الأمنية بين إسرائيل ومصر.

١. عودة المفاوضات الأممية بخصوص الملف النووي الإيراني

لخّصت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢١ ومطلع العام ٢٠٢٢ بأنه تميّز بالثبات والاستقرار، مع التأكيد أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في المرحلة الراهنة أكثر وضوحًا وتكيّفا في مواجهة التحديات الإيرانية الإقليمية.[١٥]

في المقابل؛ تُجمع المستويات، السياسية والنخبوية

لخّصت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢١ ومطلع العام ٢٠٢٢ بأنه تميّز بالثبات والاستقرار.

العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام والرأي العام الإسرائيلي على ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، ومفاده أن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطرًا استراتيجيًا ووجوديًا على إسرائيل، الأمر الذي ينسحب على أصعدة مختلفة؛ تطوّر القدرات القتالية التقليدية المتطورة خاصة الصواريخ الدقيقة، «التموضع» العسكري الإيراني في الشرق الأوسط وبناء محور ممتدّ بين أفغانستان والعراق مرورًا بسورية ولبنان وفلسطين وصولاً إلى اليمن. لذلك؛ فإن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية وأهمها.

تُجمع المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام والرأي العام الإسرائيلي على ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني».

١.١ الموقف الإسرائيلي الرسمي من الاتفاق النووي المرتقب

على إثر الانتخابات الأميركية وفوز جو بايدن، عاد الموضوع الإيراني ليتصدّر الأجندة الإسرائيلية أواخر عام ٢٠٢٠، وبداية عام ٢٠٢١، باعتبار أن أي تغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ومشروعها النووي سيؤثر على حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، وتحديدًا، السعي إلى إيقاف تطوير السلاح النووي الإيراني أو عرقلة تطويره، فمنذ تولّي جو بايدن منصبه، تظافرت الجهود مجدّدًا للعودة إلى طاولة المفاوضات لإعادة العمل بالاتفاق النووي، وهو ما حصل فعلاً بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٢١. أتى ذلك في ظلّ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ـ حيث تعاطت حكومة إسرائيل مع قرار الانسحاب، باعتباره أحد أهم القرارات الأميركية تأثيرًا في منطقة الشرق الأوسط. تبعت ذلك إجراءات عقابية حادّة على إيران، تطبيقًا لسياسة «الضغط الأقصى» التي أطلقتها الإدارة الأميركية عبر تكثيف العقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، بهدف المساس باستقرار النظام الإيراني.[١٦]

لا تتخوّف إسرائيل، في المرحلة الحالية على الأقل، من إنجازات إيران النووية، وإنما من قدرتها على الإنجاز، وأي اعتراف من المجتمع الدولي بحقّها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يُمكّنها من اكتساب الخبرات الحيوية لصناعة القنبلة النووية، وأن تقوم إيران بتوجيه ذلك نحو برنامج نووي عسكري. وفقًا للتقديرات الإسرائيلية تحتاج إيران إلى خطوتين، تتمثّل الأولى في سياسية مبنية على الإرادة واتخاذ القرار، أما الثانية فتتمثّل في تقنية مرتبطة

تعتمد إسرائيل في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية، وهي تتخوف من فقدان هذا التفوق من خلال قدرة إيران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، خاصّة بعدما لم تُحقّق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

بزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي ورفع تدريجي لمستوى التخصيب.[١٧] ووفقًا لهذه المقاربة، فإن إسرائيل تعتمد في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية، وهي تتخوف من فقدان هذا التفوق من خلال قدرة إيران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، خاصّة بعدما لم تُحقّق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

يرتكز الموقف الرسمي الإسرائيلي إلى الافتراض القائل إن إيران ستسعى إلى تجريد أي اتفاق نووي مستقبلي من مضمونه برفع نسبة تخصيب اليورانيوم، مستندةً بذلك إلى تقارير نشرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ٢٠٢٠، التي تفيد بأن إيران ستواصل تخصيب اليورانيوم بمستوى ٤,٥٪، وهذا مستوى أعلى من المسموح لها بموجب الاتفاق النووي، كانت النسبة فيه (٣,٦٧٪). والتقديرات الإسرائيلية في ما يتعلّق بمواجهة البرنامج النووي الإيراني تُعدّ «قاتمة»، وقد بُنيت هذه التقديرات بناء على امتلاك إيران ٢٥ كيلوغرامًا من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٦٠٪ و٢١٠ كيلوغرامات من المواد بمستوى ٢٠٪، وهذه كمية كافية للقنبلة الأولى، إذا خُصبت إلى مستوى عسكري بأكثر من ٩٠٪.

وعليه؛ تتوافق استراتيجية إسرائيل مع تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، حول ضرورة توقيع اتفاقية جديدة مع إيران لاستبدال الاتفاق النووي الموقّع عام ٢٠١٥، باتفاق يتناغم أكثر مع «الاحتياجات الأمنية» كما تراها إسرائيل. تسعى إسرائيل على المستوى السياسي والعسكري للضغط على الولايات المتحدة لعدم توقيع اتفاقية جديدة مع إيران تكون مشابهة للاتفاقية السابقة، وذلك كما ورد على لسان «رئيس هيئة أركان الجيش»، أفيف كوخافي، الذي يدفع باتجاه منع الرجوع إلى صيغة الاتفاق النووي السابق، لأنه بالنسبة لإسرائيل يُعدّ سيئًا من الناحيتين العملانية والاستراتيجية، كونه سيضمن لإيران زيادة العمل بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب كميات أكبر من اليورانيوم وصولاً إلى إنتاج قنبلة نووية، الأمر الذي تراه إسرائيل يشكل خطرًا حقيقيًا عليها على المستوى الاستراتيجي، وقد يؤدي إلى تسابق نووي في الشرق الأوسط. أمّا رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، فقد أعرب عن قلقه بشأن إحياء الاتفاق، مؤكدًا أن إسرائيل قلقة للغاية بشأن الاستعداد لرفع العقوبات والسماح بتدفق المليارات إلى إيران مقابل قيود غير كافية على البرنامج النووي. وعلى الرغم من أن هناك تناغماً داخل الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بعدم معارضة أي اتفاق نووي يتم توقيعه بين إيران والدول العظمى، كي لا يؤدي ذلك إلى توتر في العلاقة مع الولايات المتحدة، إلّا أنها تستمر في إعلان موقفها استنادًا إلى المقولة التقليدية التي مفادها إن إسرائيل ستحتفظ بحقّها في العمل وستدافع عن نفسها بقواها الذاتية.

كما تخشى إسرائيل من استمرار فصل الملف النووي عن مجال تعاظم القدرات الصواريخ الباليستية والتدخّل الإيراني في الشرق الأوسط على حساب الملف النووي.[١٨] لذلك؛ تضغط لتعديل القيود المفروضة على إيران بإدراج مسألة مواجهة الترسانة الصاروخية الإيرانية وتحجيمها، وفرض رقابة على برنامج

الصواريخ، مدعيةً أن ذلك يُهدّد ليس فقط أمن إسرائيل؛ وإنما أيضًا أمن الدول الأوروبية عامة.

١.٢ التقدير الإسرائيلي للاستراتيجية الإيرانية

تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن إيران تدخل المفاوضات النووية وهي تحمل في جعبتها إدراكًا سياسيًا وفهمًا واقعيًا لحدود قوتها، ومن الصعب عليها – على الأقل في المرحلة الحاليّة– القبول بطروحات تحدُّ من دورها الاستراتيجي الإقليمي الذي انعكس في تراجع الاقتصاد الإيراني لسنوات طويلة، وعدم ثقتها بشكل كامل بمدى جديّة الطروحات ونجاعتها. على الرغم من ذلك، تُدرك إيران أن استمرار مغامرة التعرّض لعزلة دوليّة جديدة واستمرار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة قد يؤدّيان إلى تأجيج أزمتها الداخلية، باعتبار أن العقوبات الاقتصادية القاسية تؤثّر على الاقتصاد الإيراني، وتقلّل أيضًا من قدرة الحكومة الجديدة على التعامل مع تلك الأزمات.

تتوقّع إسرائيل أن تتجه إيران، على المدى القريب، إلى الاستفادة من الدعم الروسي والصيني للاتفاق النووي القائم إلى أقصى مدى ممكن، فهي تؤكد حرصها على الاستمرار في التزامها بالاتفاق النووي دون الربط بين الاتفاق النووي المُرتقب والقضايا الأخرى الخاصة بالحرس الثوري والصواريخ الباليستية، أمّا في حال عدم التوصّل لاتفاق نووي واحتمال تعرّض قدراتها النووية للخطر، فإنها، وكما تدّعي إسرائيل، ستتحول سريعًا إلى دولة تمتلك القدرة على امتلاك القنبلة، والقدرة على الرد على أي عدوان عسكري يستهدف قدراتها النووية والعسكرية.[١٩]

في سياق متصل، أبرمت الصين وإيران اتفاق «شراكة استراتيجية شاملة» مدته ٢٥ عامًا على الأقل في ٢٧ آذار ٢٠٢١، وتشير التحليلات الإسرائيلية إلى أن الصين ستتحدّى العقوبات الأميركية بشراء النفط الإيراني، في المقابل؛ سوف تسمح إيران للصين بالاستثمار في بلادها بقيمة تصل إلى نحو ٤٠٠ مليار دولار، منها ٢٨٠ مليار دولار في مجال النفط والغاز، و١٢٠ مليار دولار في قطاع النقل والبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[٢٠] ومن نافل القول، أن الاتفاق الصيني– الإيراني، سيمنح الصين، حضورًا استراتيجيًا في الشرق الأوسط ويرفع مكانتها كقوة اقتصادية، وربما أيضًا كقوة عسكرية، كما سيُمكّن هذا الاتفاق إيران من ترميم اقتصادها المُنهك وفرصة لتجاوز العقوبات الأميركية.

ووفق التقديرات الإسرائيلية، لم تصِل إيران بعد إلى اختيار نظرية «الردع الفعّال» أو امتلاك السلاح النووي للردع، إلا أنّ المعطيات العينية تُشير إلى أن النظام الإيراني اختار رفع سقف التخصيب للحصول على امتيازات أكثر أو على الأقل تغيير بنود الاتفاق النووي من وجهة نظره، وبحسب ما تقتضيه مصالحه.

١.٣ التقدير الإسرائيلي للموقف الأميركي

تؤسس التقديرات الإسرائيلية على فرضية تبنّي الرئيس بايدن استراتيجية الأمن الجماعي[٢١] في

سياسته الخارجية، التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران. هذا النهج المتوقّع، ورد في تصريح الرئيس بايدن لمجلة «فورين أفيرز» (Foreign Affairs)، حين أشار إلى أنه على الرغم من انخراط إيران في سلوك مُخلّ بالاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه لا بدّ من مواجهة الأمر دبلوماسيًا ومحاولة بناء تفاهمات جديدة.[٢٢]

تؤسس التقديرات الإسرائيلية على فرضية تبنّي الرئيس بايدن استراتيجية الأمن الجماعي في سياسته الخارجية، التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران.

وإلى جانب القضايا الدولية الماثلة على أجندة بايدن، فمن المهم أخذ التطورات الإقليمية بما فيها الانسحاب الأميركي من أفغانستان بعين الاعتبار، وهو ما يدفع نحو تسوية الملف النووي،[٢٣] يُضاف إلى ذلك الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها التي ما زال من المبكّر الحديث عنها. بالتالي؛ فإن عدم تقدّم الحوار بين إسرائيل والإدارة الأميركية حول خطة عمل بديلة يُثير القلق الإسرائيلي، خاصّة أن إسرائيل تريد عقوبات أشدّ وتهديدًا أميركيًا فعّالاً حول عملية عسكرية ضد إيران.

١.٤ الخيارات الإسرائيلية لمواجهة النووي الإيراني

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن خياراتها في هذا الجانب محدودة دون الدعم الأميركي في هذه المرحلة، لذلك، تقتصر الفعالية العسكرية الإسرائيلية اتجاه إيران– حتى المرحلة الحالية– على مستويات عدة، بهدف إضعاف أو تقويض المشروع النووي الإيراني:

١. سياسة الاغتيالات: منذ سنوات طويلة، تتبنّى إسرائيل سياسة الاغتيالات كجزء من منظومة وعقلية المواجهة الأمنية والعسكرية، استنادًا إلى مبدأ «العمليات الاستباقية»، لكن اتضح لها أن سياسات الاغتيالات قد يكون لها أحيانًا تأثير مُعاكس، كما حصل بعد تصفية فخري زادة يوم ٢٠٢٠/١١/٢٧، حيث اتخذت إيران سلسلة من القرارات التي تلغي عمليًا القيود التي فرضتها على نفسها في إطار الاتفاق النووي.

٢. الحرب السيبرانية: لقد شهد العام ٢٠٢١ تصاعدًا في المواجهة السيبرانية المباشرة بين إسرائيل وإيران، خاصة بعد الانفجار الغامض الذي وقع في منشأة «نتنز» النووية، جنوب طهران، والنقلة النوعية في الهجوم الإلكتروني على شبكة توزيع المحروقات في إيران، الذي يستهدف أيضًا البنى التحتية للخدمات العامة وليس فقط المنشآت الإيرانية النووية الحساسّة، في الوقت ذاته، تُدرك إسرائيل أن الحرب السيبرانية غير حاسمة في مواجهة المشروع النووي الإيراني.[٢٤]

٣. تصعيد المضايقات البحرية وحرب الناقلات والمناورات الحربية في مياه الخليج من أجل تشديد الضغط على طهران وحرب الناقلات في مياه الخليج.[٢٥]
٤. استمرار الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف عينية إيرانية، في إطار ما يُعرف بـ «المعركة بين حربين».

في الوقت ذاته، تُدرك إسرائيل أن هذه الهجمات لم تُحقّق هدفها المُعلن، وأنها قد تقود إلى حرب لا تكون إسرائيل مستعدّة لها.

جديد الموقف الإسرائيلي بشأن التلويح بالخيار العسكري، هو إدراكها أن قرار السِلم والحرب يؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية.

لا يزال الجيش الإسرائيلي يبني مخطّطًا لعملية عسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، وستستمر القيادة الإسرائيلية بتذكير العالم بأنه يوجد خيار كهذا. ففي المنظور الإسرائيلي العام، تواجه إسرائيل مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم التلويح بالخيار العسكري ضدّ إيران سيكون أمرًا من شأنه أن يُعرّض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على اتخاذ خطوات جادّة في تطبيقها نظرية الردع التي تتبنّاها منذ إقامتها. لكن، في حقيقة الأمر، تواجه الحكومة الإسرائيلية «معضلة استراتيجيّة» تنبع من عدم توفّر خيار عسكري تقليدي فعّال وموثوق به من شأنه أن يُحبط نوايا إيران النووية في الوقت الحالي.

مع عودة الملف النووي الإيراني إلى صدارة الأجندة الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة على أثر تبدّل الإدارة الأميركية وإمكانية إبرام اتفاق نووي جديد، يُطرح على طاولة البحث والتداول الإعلامي مسألة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، مدعومة بتصريحات علنية لمصادر عسكرية على رأسها «رئيس هيئة الأركان» أفيف كوخافي. ويبقى السؤال: هل يوجد خيار عسكري فعلي لدى إسرائيل؟ هل حكومة بينيت قادرة على اتخاذ قرار بشن عملية عسكرية وحدها؟ هل بإمكان إسرائيل مهاجمة اتفاق توقّع عليه أهم ست دول في العالم؟ [٢٦]

في المرحلة الراهنة، التوجّه السائد لدى غالبية الأوساط الأمنية والعسكرية المؤيدة لعملية عسكرية ضد إيران هو خيار (قد يكون نهائي) توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية، بحيث تكون قادرة على تعطيلها فتره طويلة شرط التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة. في هذا السياق؛ تأتي تصريحات كوخافي وقادة عسكريين، الذين اعتبروا أن الحرب ضد إيران أمر حتمي، بل هي الإمكانية الوحيدة للجِم إيران ومنع تدهور الشرق الأوسط إلى منطقة خطيرة وعنيفة. في الوقت نفسه، ترى المؤسسة العسكرية أن عملية عسكرية بهذا الشكل ستكون مغامرة بالغة الخطورة وقد تجلب معها رد فعل صاروخياً مُدمّراً من جبهات مختلفة على إسرائيل.

ولعلّ جديد الموقف الإسرائيلي بشأن التلويح بالخيار العسكري، هو إدراكها أن قرار السِلم والحرب يؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية. وعليه؛ بدّلت الحكومة

الإسرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر، وتفهُّم لأهمية انسجام قراراتها الحربية مع الموقف الأميركي. لذلك؛ يُمكن القول إنه من المستبعد أن تقوم إسرائيل بعملية عسكرية ضد إيران ما دامت الولايات المتحدة تعوّل على نفعية المسار الدبلوماسي وإبرام اتفاق مع إيران، الأمر الذي ينسجم مع تصريح لـ «وزير الدفاع» الإسرائيلي، بيني غانتس، بقوله «إن إسرائيل بإمكانها التكيف مع اتفاق نووي جديد»، تعلم القيادة الإسرائيلية أن قدرتها على التأثير على الإدارة الأميركية محدودة، وأن إسرائيل لن تستطيع حسم مصير النووي الإيراني دون الدعم الأميركي، في حال انهيار مفاوضات فيينا.[٢٧]

في الواقع، فإن خيارات إسرائيل المتاحة عمليًا، هي إعلامية وافتراضية بشكل رئيس، وتهدف إلى بناء ردع إسرائيلي أكثر من بناء خيار عسكري عملي ساري المفعول. ولعل القلق الحقيقي لدى الأوساط الإسرائيلية لا يكمُن في البرنامج النووي فقط؛ وإنما يتمحور في المباحثات حول حيثيات المشروع النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية، وعدم جدية التطرّق إلى الدور الإقليمي الإيراني على المستويين السياسي والعسكري، كأهم تداعيات النووي الإيراني.[٢٨]

٢. مستجدّات الجبهة الشمالية - سورية وحزب الله

كان نظام الأسد، قبل الحرب الأهلية، بمثابة قوة استقرار على مستوى العلاقات بين البلدين بسبب قدرته ودوافعه للإبقاء على حالة من الهدوء في منطقة التماس بين إسرائيل وسورية. لكن، في المرحلة الراهنة، غيّرت سورية هذه المعادلة الاستراتيجية وجعلتها غير صالحة بالمعايير والحسابات الإسرائيلية، إذ إن تراجع قدرة سورية على اتخاذ القرار، إلى جانب تراجع السيطرة العسكرية الفعالة على منطقة الحدود، واستمرار «التموضع الإيراني» على الأراضي السورية، تُعدّ عوامل تدفع إلى تغيير معادلة الردع الإسرائيلية القديمة في مواجهة نظام بشار الأسد، حتى إنها فرضت على صانعي القرار في إسرائيل إعادة تعريف العلاقة مع سورية على أنها «المعضلة المستمرة»؛ أي القلق المستمر من عدم قدرة الجهود العسكرية الإسرائيلية على حسم التهديدات المباشرة القادمة من سورية، المتمثّلة بقدرات حزب الله (وإيران) على امتداد الجبهة الشمالية، و «التموضع» العسكري الإيراني داخل سورية، على الرغم من الضربات العسكرية الحثيثة على مدار سنوات، من خلال سياسة «الفعالية المحدودة».[٢٩]

واللافت، بروز تصريحات إسرائيلية علنية تشير إلى توافق عام في إسرائيل في السنة الأخيرة، على أن حماية المصالح الإسرائيلية واحتواء إيران لم يعُد بالإمكان تحقيقهما بأساليب رد الفعل، وسياسة التدخّل المحدود وحسب؛ حيث ستجد إسرائيل نفسها خارج عملية إدارة الصراع، وستنعكس نتائجها مباشرة على أمنها القومي على المدى البعيد، الأمر الذي يتطلّب استعداد إسرائيل للعمل العسكري بشكل مستقل، إذا اقتضت الحاجة. وعلى الرغم من ذلك؛ لا يوجد تغيير في السيناريوهات الاستراتيجية تجاه سورية.

من ناحية أخرى، كانت إسرائيل وأميركا تنتظران من روسيا محاولة تقليص النفوذين التركي والإيراني في سورية، والسعي تدريجيًا للوصول إلى تسوية للوضع السوري، لكن، هناك ملامح لقبول الدور الروسي في مسار تعويم مكانة بشار الأسد، أي إزالة الصعاب والعوائق أمامه، حيث لم تبذل أميركا جهودًا دبلوماسية جدية وحقيقية من أجل منع المطبعين مع الأسد أو محاسبتهم، على الرغم من الموقف الرسمي المعلن الرافض لإعادة تأهيل النظام السوري.[٣٠]

٢.١ التنسيق الروسي – الإسرائيلي حول الملف السوري في ٢٠٢١

إن التنسيق الروسي – الإسرائيلي حول سورية، يتعمّق من خلال إدراك إسرائيل أن روسيا لها قدرة فائقة على التحكّم في المشهد السوري وفي تفاعلات القوى الإقليمية المنخرطة فيه، ولا سيّما تركيا وإيران، وإلى حدٍّ ما إسرائيل. بخصوص النظام السوري، لا توجد اختلافات حادّة بشأنه في التفاعل الروسي الإسرائيلي، بينما يشهد هذا التفاعل قدرًا من التباين بشأن الوجود الإيراني في سورية، الذي أصبح مترسّخًا عبر الوجود العسكري والنفوذ السياسي والاستثمارات الإيرانية في قطاعات البنية التحتية السورية.[٣١]

أمّا على المستوى الإستراتيجي؛ فعلى الرغم من تزايد الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سورية، فلا يبدو أن روسيا قلقة حيال هذه الهجمات، ويتم التلميح في إسرائيل إلى وجود تنسيق إسرائيلي – روسي مُعين بشأن هذه الهجمات، خاصة بعد شنّ هجمات ضد أهداف قريبة من قواعد روسية، على اعتبار أن هذه الهجمات رسالة إلى إيران للحدّ من التموضع الإيراني في سورية، الأمر الذي تُبدي روسيا تفهمًا له. في سياق متصل؛ من الصعب على إسرائيل قبول الموقف الرسمي الإيراني الذي يشدّد على عدم اكتراث إيران بالتقارب الروسي – الإسرائيلي، الذي يؤكّد صلابة العلاقات الإيرانية الروسية واستمرار حالة التنسيق الدائم بين البلدين في قضايا عدة أبرزها الوضع في سورية، من ناحية أخرى؛ تُدرك إيران أن روسيا تتعمّد استخدام التنسيق مع إسرائيل من حينٍ لآخر كأداة ضغط على الوجود والمصالح الإيرانية في سورية.

٢.٢ «التموضع الإيراني» في سورية: التصورات الإسرائيلية حول احتمالات انسحاب إيران من سورية

ثمّة تصورات رئيسة لدى المؤسسة الأمنية – العسكرية في إسرائيل حول احتمالات انسحاب إيران من سورية، يستبعد التصور الأول احتمالية الانسحاب الإيراني من سورية، ويستند بذلك إلى التداعيات التي أحدثتها العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران – وتحديدًا قطاعات النفط – على الداخل الإيراني، وتزايد حالة السخط الشعبي بسبب التورّط العسكري الخارجي واستنزاف الاقتصاد الإيراني المتهالك والمتأزم جرّاء العقوبات الشديدة، الأمر الذي سيكون ضاغطًا على النظام الإيراني بشكل قد يدفعه إلى

إعادة دراسة حسابات التورّط العسكري الخارجي في الملف السوري، وقد يكون الانسحاب كورقة تفاوض أولية في المفاوضات النووية.

أمّا التصور الثاني؛ فيرى أن هناك احتمالاً لحدوث انسحاب جزئي أو إعادة الانتشار داخل سورية نتيجة التداعيات التي وردت في التصور الأول، التي قد تدفع طهران إلى تقديم قدرٍ من التنازل يتمثّل في انسحاب تكتيكي من بعض المواقع على غرار انسحاب قواتها من مناطق الجنوب إلى داخل العمق السوري، لإبعاد التأثير الإيراني على الوجود الإسرائيلي. أمّا التصور الثالث؛ فيتمثّل في تبلور صفقة إيرانية- أميركية. وتندرج في سياق هذا التصور أيضًا الملفات التي سيتم التفاوض عليها وهي البرنامج النووي والدور الإقليمي. وعلى الرغم من التشدّد الذي تبديه بعض مؤسسات صنع القرار الإيراني تجاه خيار التفاوض مع واشنطن؛ فإن هناك من يقول إنه تشدد مقنع يغطي على رغبة إيرانية في «التفاوض المشروط» على دورها الإقليمي وفي القلب منه الملف السوري.

٢.٣ السيناريوهات الإسرائيلية لمواجهة «التموضع الإيراني»

السيناريو الأول؛ يفترض وجود فعالية عسكرية إسرائيلية مكثّفة، مصحوبة بإمكانية تصعيد غير مقصود، ومن المتوقع أن يدفع تصاعد النفوذ الإيراني في سورية – ممزوجًا بامتناع روسيا والولايات المتحدة عن اتخاذ أي إجراءات نشطة لتقييد هذا النفوذ – صناع القرار في إسرائيل إلى احتواء استباقي ومستقلّ لهذا النفوذ. في هذا الإطار، قد تركّز إسرائيل على فرض مجموعة جديدة من «الخطوط الحمراء» بالنظر إلى وضع إيران في الساحة السورية، وجهودها لزيادة القدرات الاستراتيجية لحلفائها، كنشر أنظمة أسلحة متقدّمة على الأراضي السورية، وإعادة بناء قدرات سورية وحزب الله لإنتاج أسلحة متقدمة وأسلحة دمار شامل، ونشر قوات إيرانية وقوات مدعومة من إيران في قواعد بحرية وجوية.[٣٢]

أمّا السيناريو الثاني؛ فهو قبول إسرائيل بوجود إيران بموجب شروط محدّدة سلفًا، حيث تقبل إسرائيل – بشكل غير رسمي- بوجود عسكري محدود للقوات المدعومة إيرانيًا في سورية، ولكن وفق قيود خاصة مُتفق عليها مع روسيا والمجتمع الدولي.

في هذا السياق، هناك تقارير تُشير إلى أن هناك جهوداً روسية للوصول إلى معادلة مُتفَق عليها بشكل ثنائي، تقبل بموجبه الوجود المستمر للقوات المدعومة إيرانيًا في سورية.

٢.٤ سيناريو المواجهة والتصعيد مع حزب الله: احتمالاته واتجاهاته

إن التوترات العسكرية التي حدثت بين حزب الله و «إسرائيل» خلال عام ٢٠٢١ يمكن قراءتها على أنها محاولات كل طرف لفرض قواعد اشتباك مُريحة أكثر له، بالتالي؛ كانت خطوات الطرفين مدروسة ومنضبطة بحذر شديد، تجاه الآخر، على الرغم من أن قواعد الاشتباك الحالية لم تستطع حلّ جذور

الأزمة المستمرة بينهما، الأمر الذي يجعل كِلا الطرفين في حالة استعداد وتأهّب للمواجهة المقبلة، وفي ضوء ذلك، يُمكن لأي سبب، نتيجة الصدفة أو الخطأ في الحسابات، أن يُشعل الحرب، إلّا أن خشية الأطراف من مواجهة عسكرية بينهما، تؤدي دورًا مركزيًا في استشراف تبعات الصراع بين حزب الله وإسرائيل في عام ٢٠٢٢.[٣٣]

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى حقيقة تحوّل حزب الله، من تنظيم عسكري لبناني إلى عنصر أساسي في المحور الإيراني، وشريك أساسي في قرارات الحرب والسلم في ذلك المحور، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد الصعوبة والتعقيدات لاتخاذ قرار المواجهة العسكرية، بين إسرائيل وحزب الله، بحيث أصبحت هناك قواعد اشتباك جديدة تحكم الصراع بينهما.

خلال العام ٢٠٢١، برزت قواعد اشتباك مُغايرة لتلك التي كانت في السابق بين حزب الله وإسرائيل، نتيجة تغيُّر البيئة الاستراتيجية في المنطقة، التي نقلت الصراع بين إسرائيل وحزب الله من صراع ثنائي إلى صراع محاور، وهو ما تعمّق بعد التوقيع على اتفاقيات «أبراهام» مع عدد من الدول العربية في المنطقة، المتوقَّع منه إحداث تغييرات جذرية في المفاهيم، والاستراتيجيات، والتوازنات، والتحالفات العسكرية الأمنية في المنطقة.[٣٤] ومن الواضح أن قواعد الاشتباك الدائرة بين إسرائيل وحزب الله غير مستقرة، فعلى الرغم من اعتقاد الطرفين أن هناك إمكانية متاحة لهما لتغيير قواعد الاشتباك لمصلحتهما؛ فإنه لا مصلحة لكل طرف في اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة مع الطرف الآخر، في المرحلة الراهنة.[٣٥]

من جهة حزب الله، يُشدد على مبدئين أساسيين لقواعد الاشتباك، الأول يتمثّل في تأكيد قواعد الاشتباك مع إسرائيل في الساحة اللبنانية، من خلال تثبيت قاعدة الردع المتبادل بين الطرفين، الممتدة منذ حرب تموز ٢٠٠٦، مع عدم السماح لإسرائيل بتغييرها بالمُطلق، حيث تسعى إسرائيل إلى تعويد حزب الله، بشكل تدريجي، على استهداف قوّته العسكرية في لبنان، خصوصًا مشروع الصواريخ الدقيقة. أما المبدأ الثاني فيتمثّل في السعي للإنهاء التدريجي لسياسة «الصبر الاستراتيجي»، التي انتهجها حزب الله تجاه الاستهداف الإسرائيلي لمواقعه في سورية، فقد أصبح حزب الله أكثر حساسية تجاه المحافظة على قواعد اللعبة القائمة، الأمر الذي أدى إلى إصراره على الرد على أيّ اعتداء إسرائيلي يراه كاسرًا لقاعدة الردع المتبادل، كما جرى ذلك في أكثر من حادثة خلال عام ٢٠٢١.

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى حقيقة تحوّل حزب الله، من تنظيم عسكري لبناني إلى عنصر أساسي في المحور الإيراني، وشريك أساسي في قرارات الحرب والسلم في ذلك المحور.

خلال العام ٢٠٢١، برزت قواعد اشتباك مُغايرة لتلك التي كانت في السابق بين حزب الله وإسرائيل، نتيجة تغيُّر البيئة الاستراتيجية في المنطقة، التي نقلت الصراع بين إسرائيل وحزب الله من صراع ثنائي إلى صراع محاور.

لا مصلحة لأي طرف في اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة مع الطرف الآخر، في المرحلة الراهنة.

٢.٥ الأزمة اللبنانية: متغيّر جديد في إدارة الصراع بين إسرائيل وحزب الله

تثير الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان قلقًا إسرائيليًا حيال تبعات هذه الأوضاع، وتنسب تقارير إسرائيلية هذا القلق إلى خطوات عملية قد يُقدم عليها حزب الله، وتصاعد النفوذ الإيراني داخل لبنان، في ظل عدم تقديم دول غربية مساعدات إلى لبنان، وعدم قدرة إسرائيل على التدخّل.

اعتبر تقرير صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن جميع السيناريوهات الممكنة لتطورات الأزمة اللبنانية لا تُبشّر بالخير، وأن السيناريو المتوقّع في هذه المرحلة هو تدهور متواصل، إلى درجة تفكك مطلق وتقسيم الدولة، وحتى نشوب حرب أهلية ثالثة، وسيناريو متطرّف آخر وهو سيطرة كاملة لحزب الله على لبنان وتوسيع الهيمنة الإيرانية على هذه الدولة.

يثير تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان قلقًا إسرائيليًا حيال تبعات هذه الأوضاع، وتنسب تقارير إسرائيلية هذا القلق إلى خطوات عملية قد يُقدم عليها حزب الله، وتصاعد النفوذ الإيراني داخل لبنان، في ظل عدم تقديم دول غربية مساعدات إلى لبنان وعدم قدرة إسرائيل على التدخّل في هذه الأوضاع؛ فقد اعتبر تقرير صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن جميع السيناريوهات الممكنة لتطورات الأزمة اللبنانية لا تُبشّر بالخير، وأن السيناريو المتوقّع في هذه المرحلة هو تدهور متواصل، إلى درجة تفكك مطلق وتقسيم الدولة، وحتى نشوب حرب أهلية ثالثة، وسيناريو متطرّف آخر وهو سيطرة كاملة لحزب الله على لبنان وتوسيع الهيمنة الإيرانية على هذه الدولة»، وأفاد التقرير بأن هناك توجهين في إسرائيل حيال دلالات الأزمة اللبنانية:[٣٦]

التوجه الأول؛ يرى في تفكّك لبنان تحولاً سيئًا بالنسبة لإسرائيل، ويعتبر مؤيدو هذا التوجه، الذي يعكس فرضية أن لإسرائيل مصلحة في أن تكون لبنان مستقرّة و «موالية» للغرب، وأن من شأن سيناريو كهذا أن يحقّق حلم حزب الله بتحويل لبنان إلى دولة أخرى تحت رعاية إيران، وإلى جزء لا يتجزّأ من المحور الشيعي. وجهة النظر هذه، ترى أن الحزب يتبنى نهجًا تكتيكيًا لفرض أمر واقع بانهيار لبنان، حينها سيكون التحدّي أكبر بالنسبة لإسرائيل في ظلّ تحول نظرية تطويق إيران لحدود إسرائيل مع سورية ولبنان إلى واقع عملي. أمّا **التوجه الثاني؛** فيرى أن تفكك لبنان جيد لإسرائيل، حيث يعتقد الذين يؤيدون هذا التوجه، خاصة الذين يدّعون أن حزب الله بات الآن يحكم لبنان، أنه كلّما اشتدّت المصاعب الداخلية في هذه الدولة، سيغرق حزب الله في مواجهتها، وفي حال تفككها، سيواجه صعوبة في التفرّغ لمواجهة مع إسرائيل، وسيتبنّى توجهًا ملجومًا أكثر نحوها. وبموجب هذا المفهوم، فإنه حتى لو تم دفع حزب الله في نهاية الأمر إلى السيطرة بالقوة، والاستيلاء رسميًا على الحكم في لبنان وهذه خطوة امتنع عنها حتى اللحظة، مفضّلاً الحفاظ على قوة عسكرية مستقلّة وتأثير سياسي واسع، فإن سيناريو كهذا من شأنه خدمة مصالح إسرائيل، ويوسّع سيناريو كهذا حيّز العمل الشرعي الإسرائيلي مقابل لبنان، خاصة في حالات مواجهة عسكرية أو حرب شاملة.

تسعى إسرائيل إلى استثمار الأزمة اللبنانية، والعوامل الضاغطة على حزب الله، في محاولة تحسين قواعد الاشتباك لمصلحتها، شريطة ألا يكون هناك رد من حزب الله يُجبرها على الذهاب إلى حرب مفتوحة.

٢.٦ احتمال حرب ثالثة؟

ما زال التهديد الرئيس، من وجهة نظر القيادة الإسرائيلية، يتمثّل في الجهد المستمر لحزب الله للحصول على أنظمة أسلحة هجومية متقدّمة، تزيد من قدرته على استهداف إسرائيل في صراعات مستقبلية.[٣٧] على الرغم من أن إسرائيل تعمل على تطوير إجراءات دفاعية وهجومية مضادّة لتهديد الأسلحة الدقيقة تلك؛ فإن مثل هذه الإجراءات غير قادرة، في المرحلة الراهنة، على منع تصويب نسبة من الصواريخ الدقيقة إلى أهدافها والوصول إليها.

إن خيار الحرب غير وارد في المرحلة الراهنة، حيث إن هناك عوامل كثيرة تمنع إسرائيل من الذهاب إلى خيار الحرب، أبرزها أنه لا توجد ضمانة لإسرائيل، في حال نشوب الحرب، بأنها ستغيّر الخريطة السياسية الداخلية في لبنان، والقضاء على حزب الله. لذلك؛ فإن أي عمليات تصعيدية على الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان، قد تتوسّع لتشمل سورية أيضًا، وتدرك إسرائيل أن إيران وحزب الله يعملان على وضع تعزيزات عسكرية في سورية، وأن هذه التعزيزات قد تتحول ضدّ إسرائيل. وفي حالة اندلاع مواجهة مع لبنان، قد تجد إسرائيل نفسها تشنّ عملية عسكرية ضدّ القوات الإيرانية وحزب الله في سورية، إذا أدركت أن الردع الإسرائيلي مقابل حزب الله يتضرر. جدير بالذكر، أنه في حال نشوب حرب جديدة بين إسرائيل ولبنان، فإن إسرائيل لن تكتفي بتوجيه ضربات إلى حزب الله فقط؛ وإنما ستشن حرباً على لبنان باعتبارها «الدولة» التي يوجد فيها حزب الله.[٣٨]

٣. التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني

ما زالت التقديرات الإسرائيلية الأمنية، تشير إلى أن الصراع مع الفلسطينيين "ما زال قابلاً للإدارة وليس الحل"، أي التمسّك بالحل المرحلي طويل المدى في الضفة الغربية من خلال الحفاظ على "الوضع الراهن" والتوصل لتهدئة في قطاع غزة. ومن المتوقع، أن تتصدّر التهدئة مع غزة أولويات الحكومة الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، لضمان عدم انخراط حماس في المواجهة إذا ما اندلعت، ولضمان أنها ستمنع غيرها من التنظيمات العسكرية في غزة من المشاركة.[٣٩] على الرغم من ذلك، تُشير تقديرات الجيش الإسرائيلي إلى أن احتمالية اشتعال الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية ما زالت مرتفعة، وذلك مرتبط بمتغيّرات عدة أبرزها الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرّة؛ انعدام أفق عملية سياسية أدّى لفقدان الأمل بالتغيير لدى الفلسطينيين؛ الشعور المرير بالعزلة لدى الفلسطينيين في ظلّ غياب دعم الدول العربية، الوضع الاقتصادي

المتردّي في الأراضي الفلسطينية ومحاولة تنظيم عمليات في الضفة ومسيرات على حدود غزة وغيرها.

في ما يخصّ المشهد الأمني في الضفة الغربية تحديدًا، تتوقّع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي تستهدف الاحتلال في الضفة الغربية خلال العام القادم أسوة بالفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ التي شهدت عددًا أقل من العمليات مقارنة بالفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩،[٤٠] على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية. في مقابل تقرير (أمان) الذي يركز على العمليات، نشر الجيش الإسرائيلي تقريرًا آخر مع بداية ٢٠٢٢ يشير إلى إمكانية تفجّر الأوضاع ميدانيًا خلال رمضان ٢٠٢٢، التي قد تتطور إلى هبة فلسطينية واسعة.[٤١] تنظر إسرائيل بترقّب إلى تراجع شعبية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، وتصاعد التخوف المصحوب بتحذيرات أمنية من «فوضى مسلحة» قد تنسحب إلى داخل إسرائيل، في مرحلة «ما بعد محمود عباس». (أنظر/ي مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية)

في ما يخصّ المشهد الأمني في الضفة الغربية تحديدًا، تتوقّع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار تراجع عدد العمليات التي تستهدف الاحتلال خلال العام القادم أسوة بالفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي شهدت عددًا أقل من العمليات مقارنة بالفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، وذلك على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية. في مقابل تقرير (أمان) الذي يركز على العمليات، نشر الجيش الإسرائيلي تقريرًا آخر مع بداية ٢٠٢٢ يشير إلى إمكانية تفجّر الأوضاع ميدانيًا خلال رمضان ٢٠٢٢، التي قد تتطور إلى هبة فلسطينية واسعة.

٣.١ هبّة أيار والحرب على غزة ٢٠٢١: دلالات وتداعيات

مثّلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أيار ٢٠٢١، نقطة فارقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور أمني، حيث أعادت الحرب الجدل المتكرّر في الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة حول مفهوم الانتصار والمُنتصر إلى الواجهة، وتتمثّل أبرز التداعيات الأمنية بما يلي:

- **أولاً**: تغيير قواعد الاشتباك ومفهوم الردع؛ حيث تزامنت الحرب مع اشتعال هبّة شعبية غير مسبوقة عمّت الضفة والقدس والداخل، أدّت إلى تعدّد ساحات المواجهة أمام إسرائيل، وتسبّبت في تغيير قواعد الاشتباك، وزعزعة استقرار جبهة إسرائيل الداخلية، ودخول المواطن الإسرائيلي كعامل ضاغط لإنهاء الحرب مع شعوره بعدم الأمان، وهو ما شكل تحديًا لنظرية الردع الإسرائيلية، إلى حدٍّ ما.
- **ثانيًا**: تشير التقارير الإسرائيلية، إلى انتصار الفلسطينيين على مستوى الإعلام، خاصة خلال الحرب على غزة، جاء ذلك نتيجة استخدام الفضاء الرقمي، ولفتت التقارير إلى أن «الرواية الفلسطينية» لاقت صدىً أوسع من الرواية الإسرائيلية، ونتيجة ذلك؛ بالإمكان التعامل مع انتصار فلسطيني في الشبكات الاجتماعية من الناحية الكمية على الأقل.[٤٢] إن ما يُقلق إسرائيل هو أن هبة أيار

أعادت للقضية الفلسطينية حضورها في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، وهو ما يبين أهمية إجادة استخدام تقنيات ووسائل الإعلام الجديد والدبلوماسية الرقمية، وإمكانية توظيفها الفاعل في إدارة المعارك وحسمها وتكوين صور النصر والهزيمة، مبينةً أن هذا المجال يشكّل جبهة صراع وتنافس لها تأثيرها البالغ في المشهد والاستقطاب السياسي والشعبي داخليًا وخارجيًا.

- **ثالثًا**: ما زال الموقف الأميركي الراهن يمنح إسرائيل الفرصة للاستمرار في توجيه الضربات العنيفة لحماس، تحت الشعار التقليدي: «إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها»، الأمر الذي انعكس في رفض واشنطن استعجال عقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الأزمة حتى يوم ١٦ أيار، مشترطة إمكانية التحرّك الدبلوماسي الأميركي بتراجع هجمات حماس الصاروخية على إسرائيل بشكل واضح.[٤٣]

ولكن، في منظار آخر، وبالتحديد خلال الحرب، خرجت الولايات المتحدة الأميركية عن سياسة التدخّل بـ «الحد الأدنى» في ما يخص القضية الفلسطينية، على الرغم من السياسة الأميركية التي تضع الصين ومخاطر ما تطلق عليه «التهديد الصيني» على قائمة أولوياتها، ورغبة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في التركيز على الساحة الآسيوية. كما وجّهت واشنطن تحذيرًا مباشرًا إلى إسرائيل يتعلّق باحتمال حدوث خسارة أكبر على صعيد العلاقات مع مصر والأردن في حال استمرت الحرب ضد القطاع بكل ما لها من انعكاسات محتملة على الأمن والاستقرار الإقليمي.

- **رابعًا**: أظهرت السياسة الخارجية المصرية، خلال أحداث هبّة أيار في القدس وقطاع غزة، قدرة لافتة على التحرّك السريع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمنع أزمة حادّة كان يمكن أن تتفاقم كثيرًا، الأمر الذي سمح بوقف إطلاق النار، وعلى الرغم من الأدوار الجزئية لقوى إقليمية أخرى، فإن مصر هي التي تتمتّع بثقة جميع الأطراف في التوصل إلى تهدئة بين الطرفين وضمان الأمن الإقليمي.[٤٤]

٣.٢ إمكانية التصعيد والانزلاق لمواجهة جديدة

من غير المتوقّع أن يغيّر الجيش الإسرائيلي من سياسته تجاه قطاع غزة، التي تسعى إلى بقاء حماس في حالة ردع في قطاع غزة، من خلال الحفاظ على واقع تكون فيه حركة حماس ضعيفة وملجومة ومنهمكة على المستوى المعيشي والمدني، ومع ذلك، لا تستبعد التقديرات اشتعال الوضع مع القطاع الذي يمكن أن يحدث نتيجة «سوء تفاهم» بين الجانبين؛ فالتفاهمات التي تمّ التوصل إليها بوساطة مصرية محدودة من حيث مدتها الزمنية ومواضيعها، وكما ورد على لسان "رئيس أركان الجيش" الإسرائيلي، أفيف كوخافي، قوله إن هذه التفاهمات هي «سقف زجاجي»، وإن الجيش يتعامل مع أي عملية بحساسية، كي لا تتحوّل إلى جبهة مركزية. لذلك؛ يستمر الجيش الإسرائيلي في توجيه ضربات

ظل جندي ينعكس على بوابة خلال مواجهة مع المواطنين في الخليل يوم ١٨ شباط ٢٠٢٢. (أ.ف.ب)

لحماس بين الحين والآخر، من أجل إدخال حماس إلى الإطار الذي تمليه الحكومة الإسرائيلية والحفاظ على التفاهمات لفترة أطول.

في سياق متصل، ستستمرّ إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على «الوضع القائم» مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، ما يمكّنها من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان، ولم ينضج في إسرائيل قبول الرأي المغاير للتقديرات الأمنية وسياسة الحكومات المتتالية، أنه من المحتمل حدوث تحوّل في المعادلة الاستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة، على أنّ القضية الإسرائيلية/ الفلسطينية «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل»، ولعلّها قد تكون «غير قابلة للإدارة» في المرحلة القادمة كونها «غير قابلة للحل».

ستستمرّ إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على «الوضع القائم» مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، ما يمكّنها من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان، ولم ينضج في إسرائيل قبول الرأي المغاير للتقديرات الأمنية وسياسة الحكومات المتتالية، أنه من المحتمل حدوث تحوّل في المعادلة الاستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة، على أنّ القضية الإسرائيلية/ الفلسطينية «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل»، ولعلّها قد تكون «غير قابلة للإدارة» في المرحلة القادمة كونها «غير قابلة للحل».

وعلى الرغم، من أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي، فإن التقديرات البحثية الإسرائيلية تلحظ أن الفلسطينيين لن يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزز من احتمال انزلاق الصراع والصدام إلى حالة من الفوضى وعدم القدرة على التحكّم به.[٤٥]

على الرغم، من أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي، فإن التقديرات البحثية الإسرائيلية تلحظ أن الفلسطينيين لن يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزز من احتمال انزلاق الصراع والصدام إلى حالة من الفوضى وعدم القدرة على التحكّم به.

٣.٣ التقديرات الأمنية للمشهد الأمني في قطاع غزة

تجمع التقديرات الاستراتيجيّة على أن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع. فبالنسبة لإسرائيل، ما دامت أفعال حماس في غزة مضبوطة وفق معادلة الردع الإسرائيلية، فإن بقاءها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.[٤٦] في المقابل؛ تشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة مع إسرائيل، كما تجمع على عدم وجود تغيير ملموس في قدرات حماس القتالية منذ الحرب على غزة عام ٢٠١٤، إنما لا يمكن التوصّل إلى ردع كامل كون التنظيمات المسلّحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي.

تجمع التقديرات الاستراتيجيّة على أن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع. فبالنسبة لإسرائيل، ما دامت أفعال حماس في غزة مضبوطة وفق معادلة الردع الإسرائيلية، فإن بقاءها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

بشكل عام، تبرز التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية–الإسرائيلية ما بعد تشكيل حكومة بينيت – لبيد، رغبة الفصائل في استمرار التهدئة وإعطاء فرصة للمفاوضات التي تتم برعاية مصرية. في هذا السياق، ظهر سلوك حكومة بينيت في محاولة تجاوز معادلة الردع المتبادل مع الفصائل الفلسطينية التي سادت قبل حرب أيار، من خلال تأسيس معادلة إسرائيلية مضادّة ملخّصها الرد على البالونات الحارقة التي تخرج من القطاع اتجاه مستوطنات غلاف غزة باعتداء على القطاع، والتأكيد على أن كل تحرّك فلسطيني سوف يواجه بعمليات في القطاع.

تؤسّس الحكومة الإسرائيلية الجديدة لمعادلة مختلفة، فبينما تربط فصائل المقاومة بين غزة والقدس، فإن معادلة إسرائيل المستجدّة تربط بين غزة ومستوطنات غلاف غزة، فتتحول غزة إلى نقطة أساسية في قواعد الاشتباك القائمة بين الفصائل وإسرائيل، وفي الوقت الذي تتركّز فيه الصورة على القدس ومستوطنات غلاف غزة، تظلّ قضايا القطاع المهملة محرّكًا أساسيًا في التصعيد وفقًا لقراءات متعدّدة تؤكد صعوبة الحفاظ على التهدئة في القطاع في ظلّ عدم تسريع سياسات الإعمار، وتخفيف

القيود المفروضة على الصيد، بالإضافة إلى القيود التي فرضت على المساعدات المالية القطرية. بالنسبة لإسرائيل، فإنها تتحدث عن خطط لتسهيلات اقتصادية لسكان غزة، من ضمنها فتح محدود للمعابر، لمنع تصعيد أمني. وقد أشار لابيد إلى بوادر هذا التوجه الجديد من خلال مؤتمر صحافي صدر عن وزارة الخارجية (للمزيد انظر/ي الفصل المتعلق بإسرائيل والمسألة الفلسطينية). على الرغم من أن تسهيلات كهذه ستكون محدودة، خاصة في ظلّ الأوضاع الإنسانية الصعبة جدًا في القطاع؛ فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تُقدّر أن بإمكان تسهيلات كهذه أن تمنع تصعيدًا عسكريًا، وأنها ستشكّل ضغطًا شعبيًا على حركة حماس.

العلاقة الأمنية الأوثق بين إسرائيل ومصر

تقود المتابعة الحثيثة للموقف الإسرائيلي بخصوص مسار العلاقات الثنائية مع مصر، إلى الاستنتاج، بأنها العلاقة الأوثق بين الدولتين منذ توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٨، لا سيّما على الصعيدين، الأمني والعسكري، وهي نتاج للوضع غير المستقر والخطر في منطقة الشرق الأوسط عامة. وينبع هذا من توافق في الرؤية الاستراتيجية، بأن إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تُشكّل تهديدًا مشتركًا للطرفين، إلى جانب وجود تناغم بشأن قطاع غزة على وجه الخصوص.

وبحسب المفهوم الإسرائيلي، يُشكّل التعاون الاستراتيجي مع مصر رصيدًا مهمًا للغاية، فقد أثبتت العقود الأربعة الماضية صمود اتفاقية السلام أمام مختلف المتغيّرات والهزّات، كما تدرك إسرائيل مدى مركزية المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي.

خلال عام ٢٠٢١؛ اتخذت "اللجنة العسكرية المشتركة" قرارًا بتعديل الاتفاقية الأمنية الموقّعة مع إسرائيل، وزيادة عدد قوات حرس الحدود المصري وإمكانياتها في المنطقة

قضية «NSO» من منظور أمن قومي

وضعت وزارة التجارة الأميركية، في ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١، شركة «NSO الإسرائيلية التي طورت برنامج «بيغاسوس» للتجسس عبر الهواتف الخليوية، ضمن قائمة الشركات المحظورة، التي تنخرط في أنشطة تتعارض مع مصالح الأمن القومي أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ما يعني فرض قيود على عمليات تصدير أو نقل منتجات تلك الشركات داخل الولايات المتحدة.[٤٨]

شكّل القرار مفاجأة للقيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل، وقد أثار العديد من التساؤلات عن الدوافع الأميركية، عدا الدافع المُعلن بأن التجسس قد تم ضد نشطاء حقوقيين خاصة في دول استبدادية، فالتكهنات الإسرائيلية في هذا الشأن تمحورت حول ردّة فعل محتملة من الإدارة الأميركية على إقرار الحكومة الإسرائيلية مخططات استيطانية جديدة، أو بسبب المعارضة الإسرائيلية لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية.

إن من أبرز تداعيات هذا القرار، هو التأكيد الرسمي على العلاقة الوثيقة القائمة بين الشركات الأمنية والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لذلك؛ فإن اعتبار واشنطن أن شركة NSO تمثّل تهديدًا للأمن القومي الأميركي، يتضمّن بالضرورة توجيه الاتهام نفسه إلى وزارة الأمن الإسرائيلية، كونها هي الجهة المسؤولة عن منح التراخيص لـNSO لبيع منتجاتها إلى دول استبدادية.[٤٩] في المقابل، تعتبر الحكومة الإسرائيلية برنامج «بيغاسوس» عنصرًا مهمًا وحاسمًا في سياستها الأمنية الداخلية والخارجية، حتى إن نشاط الشركة لا يزال ذا أهمية كبيرة للأمن القومي للبلدين.[٥٠] لذا اعتبرت إسرائيل القرار حربًا على عدد من القضايا الرئيسة والسرّية والحساسة للغاية التي تتعلّق بالأمن القومي الإسرائيلي.

من نافل القول، إن الولايات المتحدة لم تُفاجأ بقدرة التجسس لشركة NSO، لكن القرار الأميركي هو المفاجئ ويدل على «الحذر» الذي يميز العلاقة بين الإدارة الأميركية وحكومة إسرائيل في هذه المرحلة،[٥١] الذي قد يكون فاتحة لتغيير في آليات العلاقات والتفاهمات بينهما،[٥٢] والأهم من ذلك؛ أن القرارات التي تصنّف على أنها مرتبطة بالأمن القومي الأميركي تحمل طابعًا سياديًا بحتًا.

الحدودية في مدينة رفح، بهدف تعزيز إمكانيات الجيش المصري ووجوده في المنطقة الحدودية في رفح،[٤٧] التي تعتبرها مصر ركنًا أساسيًا في تدعيم أمنها القومي، وهو في الواقع إعادة انتشار وحدات الجيش المصري كما كان قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣. كذلك، ينسحب هذا التعديل على التفاهمات المصرية – الإسرائيلية بشأن قطاع غزة، حيث يتلاءم هذا التعديل مع الدور الذي قد تلعبه القاهرة في إطار اتفاقية تهدئة محتملة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وبين الحكومة الإسرائيلية.

مصر وإسرائيل: خلال عام ٢٠٢١، اتخذت اللجنة العسكرية المشتركة قرارًا بتعديل الاتفاقية الأمنية الموقّعة مع إسرائيل، وزيادة عدد قوات حرس الحدود المصري وإمكانياتها في المنطقة الحدودية في مدينة رفح، بهدف تعزيز إمكانيات الجيش المصري ووجوده في المنطقة الحدودية في رفح، التي تعتبرها مصر ركنًا أساسيًا في تدعيم أمنها القومي، وهو في الواقع إعادة انتشار وحدات الجيش المصري كما كان قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

خلاصة

لا تزال إيران تتصدّر مصادر التهديد الإسرائيلي، حسب معظم التقديرات الإسرائيلية الأمنية منها والسياسية كذلك، لكن يظلّ المشهد الأمني-العسكري في إسرائيل باستمرار مشهدًا مركّبًا للغاية، وقابلاً للتأثّر بشكل مستمر.

لا تزال إيران تتصدّر مصادر التهديد الإسرائيلي، حسب معظم التقديرات الإسرائيلية الأمنية منها والسياسية كذلك. لكن يظلّ المشهد الأمني–العسكري في إسرائيل باستمرار مشهدًا مركّبًا للغاية، وقابلاً للتأثّر بشكل مستمر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن الفصل الحالي يركّز بالأساس على العوامل الخارجية في صياغة المشهد الأمني الإسرائيلي؛ فإن العديد من التقديرات الإسرائيلية تلتفت باستمرار إلى عوامل تهديد داخلية، وتحاول أن ترصد تبعاتها على المشهد الأمني الإسرائيلي، أهمها الانزياح المستمر نحو اليمين الديني المتطرّف وخطاب الشعبوية الذي قد يّهدد النسيج الاجتماعي داخل إسرائيل؛ فالممارسة السياسية والاجتماعية لتيارات متطرّفة في إسرائيل، مثل التيار الحردلي، اليمين الجديد الشعبوي وغيرها من شأنها أن تقوّض، على المدى البعيد، العناصر الأساسية التي تُشكّل «الهوية اليهودية الديمقراطية» لدولة إسرائيل، لما لها من عواقب مباشرة ستُلحق الضرر بـ «الطابع الديمقراطي الليبرالي» لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذه العمليات أيضًا «عواقب غير مباشرة من شأنها أن تقوض الركائز الأمنية لإسرائيل»، كما جاء في تقدير استراتيجي إسرائيلي من العام ٢٠٢٠.

سيظل المشهد الأمني الإسرائيلي، خصوصًا في ما يتعلّق بتفاهمات إسرائيل مع روسيا المتعلّقة بالملفين الإيراني والسوري غير واضح إلى حين انتهاء تبعات الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا، فهذه الحرب تُثبت مجددًا أن المشهد الأمني–العسكري الإسرائيلي لا يخضع تمامًا إلى حسابات إسرائيلية واضحة؛ وإنما يبقى عرضة لمتغيرات دولية على إسرائيل أن تتعلّم كيف تتكيف معها وتستجيب لها.

الهوامش

1 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate Change for Military Intelligence," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022); Itai Brun and Gal Perl Finkel, "The Operational Environment: Possible Escalation to an Unwanted War," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 59–63.

2 Sarah Feuer and Remi Daniel, "The Regional System: A Decade since the Upheaval, and Expanding Normalization," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 14–20.

3 Yoel Guzansky and Udi Dekel "A Year since the Abraham Accords: Pick up the Pace of Normalization," Insight (Tel Aviv: INSS, 2021); Yoel Guzansky and Sarah Feuer "The Abraham Accords at One Year: Achievements, Challenges, and Recommendations for Israel," Special Publication (Tel Aviv: INSS, 2021).

4 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate Change for Military Intelligence," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

5 Kobi Michael, "Israel's Moment of Truth in Dealing with Hamas?" Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

6 Udi Evental, "Washington, We Have a Problem»: How Can Israel-U.S. Relations Be Restored?" Spotlight: Israel & The Middle East (Herzliya: The Institute for Policy and Strategy (IPS), 2021), https://www.runi.ac.il/en/research/ips/pages/spotlight/spotlight-2321-6-.aspx.

7 Oded Eran and Shimon Stein, "The United States and Israel: Disagreements Could Threaten Relations," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

8 Reza Parchizadeh, "Afghanistan's Woes Will Haunt America" (Tel Aviv: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2021), https://besacenter.org/afghanistan-woes-america/.

٩ بن يشاي رون، «تضاؤل الردع الأميركي، وكذلك الردع لدينا/ السنة الأولى لبايدن،» *يديعوت أحرونوت*، ٢١ كانون ثاني ٢٠٢١.
https://www.ynet.co.il/news/article/rycolywpf.

10 Itai Brun and Anat Kurz, "2021 Strategic Overview: Vaccines and Vacillations," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 211-.

11 Eran Oded, "Jordan 2021: Cause for Concern in Israel, but No Need to Panic?" Insight (Tel Aviv: INSS, 2021).

١٢ ليس يونتان، «تفحص إسرائيل سبل الارتقاء بالعلاقات من «الجامدة» إلى «الفاترة،» *هآرتس*، ٣٠ كانون ثاني ٢٠٢٢.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.10575984.

13 Kevjn Lim, "China-Iran Relations: Strategic, Economic and Diplomatic Aspects in Comparative," Memorandum (2021).

14 Sarah Feuer, "A Unified Government in Libya: Potential Regional Implications," Insight (Tel Aviv: INSS, 2021).

15 Itai Brun and Anat Kurz, "2021 Strategic Overview: Vaccines and Vacillations," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 211-.

16 Kenneth Katzman, "Iran Sanctions", The Congressional Research Service (2021).

17 Udi Evental, "U.S. Negotiates with Iran Israel grapples with a strategic dilemma: How can Israel- U.S," *Spotlight: Israel & The Middle East* (2021).

١٨ أمير بوخبوط، « تقديرات أجهزة الأمن: إيران تفاوض بايدن بشكل غير مباشر حول الاتفاق النووي،» *موقع واللا العبري*، ٢٠ كانون أول ٢٠٢٠،
http://bit.ly/3smX0jr.

19 Raz Zimmt, "From Election to Selection: Iran›s Path to a New President," *INSS Insight*, No.1482, June 6, 2021.

20 Hiddai Segev, "China and Iran: Resurging Defense Cooperation?," INSS, Special Publication, May 10, 2021.
Kevjn Lim, "China-Iran Relations: Strategic ...".

٢١ الأمن الجماعي: هو مفهوم واصطلاح متخصص في معجم العلاقات الدولية يؤسس على إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي.

22 Ari Heistein, "More Coherence, Greater Tension: Prospects for US Policy toward Russia under Biden," INSS Insight, No. 1439, February 14, 2021, https://bit.ly/3tK8mOI.

23 Parchizadeh, "Afghanistan's Woes …".
Eldad Shavit and Shimon Stein, "Lesson in the Limits of Power: The Withdrawal of the United States and its Allies from Afghanistan," *INSS Insight*, No. 1512, August 24, 2021, https://bit.ly/3tK6VkH.
Yoram Schweitzer and Oded Eran, "The US Withdrawal from Afghanistan Portends a Vacuum and Uncertain Future," INSS Insight, No. 1497, July 21, 2021, https://bit.ly/3hTNe4n.

24 Mansour Piroti, "The Ever-Growing Iranian Cyber Threat," *BESA Center Perspectives* Paper No. 2160, September 26, 2021.

٢٥ تم رصد ٩ مواجهات لحرب السفن في مياه الخليج على الأقل خلال عام ٢٠٢١.
James Dorset, "The Caspian Sea as Battleground", February 28, 2021. ?,» *Mideast Security and Policy Studies*, No.192. https://besacenter.org/caspian-sea-battleground

٢٦ رون بن يشاي، « لعبة البوكر الإسرائيلية،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢١/١٢/١٥.https://www.ynet.co.il/news/theheadline/article/7LK90D4K6.

٢٧ ايال نداف، «الخطأ الصعب لإسرائيل مع إيران،» يديعوت أحرونوت، ٢٠٢١/١٢/١٢، https://www,ynet,co,il/news/article/by7pnjk9y.

28 Liran Antebi, «Artificial Intelligence and National Security in Israel," *Memorandum*, No.207, February 2021, 5859-.

29 Brun and Kurz, "2021 Strategic Overview…".

Anat Ben Haim, "Rebuilding the Syrian Military: Significance for Israel," INSS Insight No. 1519, September 15, 2021, https://bit.ly/3tOpFjd.

Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020," Strategic Survey for Israel 20192020-, The Institute for National Security Studies, January 2020, https://bit.ly/3MIGNzE.

30 Bat Chen Feldman and Daniel Rakov, "ran-Russia Relations: Continued Partnership alongside Conflicting Interests," Institute for National Security Studies, Aug. 4, 2021, https://bit.ly/3CzXyZ8.

٣١ نداف تمير، «اجتماع بينيت بايدن: ستة بنود على جدول الأعمال،» *ميتافيم*، آب ٢٠٢١، https://mitvim.org.il/publication.

32 Udi Dekel and Carmit Valensi and Orna Mizrahi, "The Northern Arena: Proactivity in Order to Weaken the Iranian-Shiite Axis," Strategic Survey for Israel 202077-72 ,2021-.

33 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah›s Restrained Aggression," *INSS Insight*, No.1509, August 18, 2021.

34 IBrun and Kurz, "2021 Strategic Overview…".

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

35 Mizrahi and Schweitzer, Hezbollah›s Restrained …".

Strategic Challenges Facing Israel, and Policy Recommendations: Special Update for the President," INSS, Special Publication", August 1, 2021.

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

36 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Lebanon's Collapse, and the Significance for Israel," *INSS Insight*, No.1498, July 26, 2021.

37 Orna Mizrahi and Udi Dekel and Yuval Bazak, "The Next War in the North: Scenarios, Strategic Alternatives, and Recommendations for Israel," *Memorandum*, No.211, March 7, 2021.

Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Is Hezbollah More Ready to Engage in Conflict with Israel?," *INSS Insight*, No.1443, March 3, 2021.

٣٨ رون بن يشاي، «الفشل الذي أصبح نجاحا: ١٥ عاما على حرب لبنان الثانية،» *يديعوت أحرونوت*، ١٧ تموز ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/news/article/hyj7r3hao.

39 Michael, "Israel's Moment of Truth …".

٤٠ يوآف زيتون، «تقديرات أمان: حزب الله سيبادر لتصعيد محدود، للمرة الأولى منذ ٢٠٠٦،» يديعوت أحرونوت، ٩ شباط ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/news/article/HyobjzyZd

٤١ نير رفوري وأوهاد حمو ويارون أبراهام، «تخوف من تصعيد في الضفة وقطاع غزة: تعليمات أجهزة الأمن الإسرائيلية،» *القناة ١٢*، ١٥ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3I3rUnI

٤٢ ليرز مرجليت، «الحرب على الرواية: حماس تعطينا درسًا،» غلوبوس، ٢٠ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3sWXi36.

43 Michael, "Israel's Moment of Truth …".

44 Ofir Winter, Jony Essa, "Are Egypt's Professional Unions an Obstacle to Closer Relations with Israel?," INSS Insight No. 1530, November 7, 2021, https://bit.ly/3HZRppW.

Brun and Kurz, "2021 Strategic Overview …".

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

45 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate ….»

46 Amos Gilead, "The conflict with Hamas: A strategic rerouting is required", *Institute for Policy and Strategy Team*, IPS, June 2021.

٤٧ نوعام أمير، «مباحثات على الحدود: تعديل جديد لاتفاقية السلام مع مصر،» مكور ريشون، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://www.makorrishon.co.il/news/418625

٤٨ عاموس هرئيل وحاييم ليفينسون، «بعد NSO، في إسرائيل تخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بتمييز كل الشركات السيبرانية الهجومية،» *هآرتس*، ١٤ كانون أول ٢٠٢١، https://bit.ly/3pUBDqm

٤٩ رنين برغمان، «هذا أكثر بكثير من شجار مع شركة تجسّس رقمي من هرتسيليا،» *يديعوت أحرونوت*، ٨ تشرين ثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/35GLFof.

٥٠ عيدان لانداو، «بلطجة سلطوية لمهام قذرة: وجهة نظر جانبية،» هآرتس، ١٣ آب ٢٠٢١، https://idanlandau.com/2020/08/13/privatized-regime-thuggery/.

شفارتس التشولر، «الدروس المستفادة من قضية «بيغاسوس» وNSO،» *المركز الإسرائيلي للديمقراطية*، ٣ آب ٢٠٢١.

٥١ برغمان، «هذا أكثر بكثير من شجار مع شركة تجسّس رقمي..».

٥٢ ايتمار ايخنر، «الولايات المتحدة تتهم الـ NSO بالمسّ بالمصلحة القومية: «أداة تجسس لإسكات المعارضة،» *يديعوت أحرونوت*، ٣ تشرين ثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/3HZjwWk

المشهد الاقتصادي

عاص أطرش

تحت المجهر

■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪ ■ ارتفاع الصادرات إلى أعلى قيمة منذ ٢٠ عامًا ■ التجارة الخارجية مع الإمارات تصل إلى ٥٥٤,٧ مليون دولار ■ انخفاض كبير في البطالة يعكس التعافي من جائحة «كورونا» ■ إقرار موازنة حكومية لأول مرة منذ ثلاث سنوات ■ خطة لـ «تطوير» المجتمع العربي بقيمة ٣٠ مليار دولار.

"ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك في إسرائيل بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١". (الصورة عن (إ.ب.أ) لعامل يعد النقود في محطة وقود إسرائيلية يوم ٢ آذار ٢٠٢٢).

الملخص التنفيذي

إسرائيل تتجاوز التبعات الاقتصادية لجائحة «كورونا»، ومعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق التوقعات ليصل في العام ٢٠٢١ إلى ٨,١٪، وتوقعات بأن يزداد بمعدل ٥٪ سنويًا خلال العامين القادمين.

سجلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت الصادرات بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار.

ارتفعت التجارة الخارجية السلعية مع الإمارات (دون المجوهرات) من ١١,٢ مليون دولار في العام ٢٠١٩، إلى نحو ٥٥٤,٧ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته نحو ٥٠٠٠٪، مما يجعل الإمارات ثاني أكبر دولة إسلامية تقيم تجارة مع إسرائيل بعد تركيا.

انخفض في العام ٢٠٢١ معدّل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪، في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪، أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها.

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١، وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠.

في نهاية العام ٢٠٢١، أقرت الميزانية الحكومية بعد ثلاث سنوات من فشل حكومي في إقرارها تسبب في فقدان الكفاءة في الرؤيا بعيدة الأمد.

خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢– ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، أي بمعدل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فان كل وزارة تخصص جزءا من ميزانيتها للمجتمع العربي والباقي يخصص كميزانية إضافية من وزارة المالية.

مقدمة

تفاوتت الآثار السلبية لجائحة «كورونا» بين اقتصادات العالم وفقًا لمرونة كل اقتصاد ومتانته وقدرته على التكيّف مع الصدمات والأزمات المستجدة. في إسرائيل، شهد العام ٢٠٢٠ تراجعًا في غالبية الأسواق والقطاعات باستثناء قطاع الهايتك، وتراجع النمو في الناتج المحلي بـ ٢,٢٪. في المقابل، عاد الاقتصاد الإسرائيلي في ٢٠٢١ إلى مرحلة التعافي وبلغ معدل نمو الناتج ٨,١٪، بينما تقلّص العجز الحكومي بالنسبة للناتج إلى ٤٪ بعد أن قارب ١١٪ خلال العام ٢٠٢٠.

يرصد هذا الفصل التحولات والمستجدات الاقتصادية في السوق الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢١، مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمات العالمية والمحلية واستمرار انتشار جائحة «كورونا» وتأثير موجاتها المختلفة خلال عام على النشاطات الاقتصادية. أهم الأحداث التي ساهمت في تشكيل المشهد الاقتصادي في العام ٢٠٢١:

١. إجراء انتخابات وتشكيل حكومة جديدة بديلة لحكومات الليكود التي استمرت أكثر من عقد من الزمن.
٢. المصادقة على ميزانية حكومية لأول مرة منذ ثلاث سنوات ونصف خلت.
٣. استمرار البنك المركزي بتفعيل أدوات نقدية للمحافظة على استقرار الأسواق ونموها المستقبلي.

يستند هذا الفصل بمخرجاته الأساسية إلى المعطيات الرسمية لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية وبنك إسرائيل، إضافة إلى معطيات ومنشورات محلية وأجنبية، ويشمل أربعة أجزاء: يركّز الجزء الأول على أهم المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٢١، ابتداءً من التحول الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي ونموه بـ ٨,١٪ خلال العام، والتجارة الخارجية التي شهدت نموا في الصادرات

شهد العام ٢٠٢٠ تراجعًا في غالبية الأسواق والقطاعات باستثناء قطاع الهايتك، وتراجع النمو في الناتج المحلي بـ ٢,٢٪. في المقابل، عاد الاقتصاد الإسرائيلي في ٢٠٢١ إلى مرحلة التعافي وبلغ معدل نمو الناتج ٨,١٪، بينما تقلّص العجز الحكومي بالنسبة للناتج إلى ٤٪ بعد أن قارب ١١٪ خلال العام ٢٠٢٠.

كيف تؤثر الحرب الروسية/ الأوكرانية على المشهد الاقتصادي الإسرائيلي

للحرب الروسية على أوكرانيا تبعات اقتصادية عالمية، لا يمكن التكهن بتبعاتها قبل انتهاء الأعمال الحربية. في العام ٢٠٢١، احتلّت روسيا المرتبة ١١ كأقوى اقتصاد عالمي، وأهم قطاع اقتصادي فيها هو المحروقات، فهي المُنتج الثالث عالميًا للبترول ويتوفّر فيها أكبر احتياطي عالمي من الغاز. ليس من السهل التكهن بتبعات العقوبات الاقتصادية (التي تبدو أنها ستتدحرج بناءً على مجريات الأمور وموازين القوى) على الاقتصاد العالمي.

حول تبعات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، فإن تأثيرها على الاقتصاد الكلّي (Macro) محدود بسبب عدم وجود علاقات تجارية واسعة بين إسرائيل وكل من أوكرانيا وروسيا، حيث لم يتجاوز حجم الصادرات الإسرائيلية السلعية لروسيا ٧٧٣ مليون دولار، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات السلعية لأوكرانيا ١٩٧ مليون دولار في العام ٢٠٢١، أما الواردات فإنها تتركز في قطاعات محدّدة مثل المواد الغذائية، منتجات النفط، الخشب، الكيماويات، الفولاذ. أما في ما يتعلّق باستيراد الخدمات التجارية، فهي تتركز في قطاع خدمات البرمجة وهو أيضًا محدود ويؤثر على شركات معينة تعتمد على العمالة الأوكرانية بالذات ومن ثم العمالة الروسية. لذا: فإن التأثير السلبي المتوقع سيكون غير مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي.

بنحو ٢٢٪، خاصة صادرات الهايتك التي زادت على نصف الصادرات الإسرائيلية التي بلغ حجمها ١٣٣ مليار دولار، بالإضافة إلى مؤشرات تتعلّق بسوق العمل والبطالة، وارتفاع الأسعار. ويتناول الجزء الثاني السياسات الاقتصادية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢١، وبالذات السياسية المالية وأداتها الرئيسة المتمثلة في ميزانية الدولة التي أقرّت في تشرين الثاني ٢٠٢١ للسنوات ٢٠٢١– ٢٠٢٢، كما يتناول هذا الجزء أيضًا الدين الخارجي والتدريج الائتماني لإسرائيل. الجزء الثالث يستعرض سوق الأوراق المالية وارتفاع مؤشرات الأسهم في العام ٢٠٢١. أما الجزء الرابع، فيتناول بصورة مقتضبة الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل على أثر انضمام القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي.

١. مؤشرات اقتصادية عامة إسرائيل تغادر تدريجيًا التبعات الاقتصادية لـ «كورونا»

اقتصاديًا، عادة ما يتم التمييز بين الدول والأسواق المتقدمة (developed) والدول والأسواق النامية (developing) من خلال العودة إلى مؤشرات أساسية مثل نمو الناتج المحلي للفرد والاستثمار بالموارد البشرية (تعليميًا وصحيًا)، الرفاه والعدالة الاجتماعية وغيرها من مؤشرات التنمية. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في إلقاء صورة أفضل على شكل نظام الحكم والديناميكيات التي تحكم متخذي القرارات، ما يساهم في فهم نظام الحكم ومركباته ومعتقداته الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة علاقاته الخارجية. لذا؛ فإن المؤشرات الاقتصادية لدولة ما مرتبطة إلى حد كبير بطريقة إدارة هذه المنظومات والسياسات المتبعة في كل دولة.

لأن التأثير الأهم للحرب سيكون على دول شرق أوروبا ومركزها بسبب اعتماد هذه الدول على الغاز والنفط الروسيين والعلاقات التجارية الكبيرة نسبيًا بين هذه الدول ودول الحرب، ما يعني أن التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي هو نتيجة لتأثير العوامل المسرعة للتضخم. بكلمات أخرى، فإن تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي يأتي من ارتفاع أسعار الواردات القادمة من أوروبا، التي بدأت بالارتفاع بالفعل، إضافة إلى التأثير على الأسواق المالية في العالم.

أما في ما يخص قطاعات محددة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الحرب قد تساهم في:

١. ارتفاع محدود في سعر السلّة الغذائية في إسرائيل، فحسب نائبة وزير الخارجية الأوكرانية زاباروفا، فإن نصف الحبوب المستوردة إسرائيليًا تأتي من حقول أوكرانيا.*
٢. ارتفاع أسعار الفولاذ والحديد يؤثر على قطاع الإنشاءات في إسرائيل بكل ما يحمل الأمر من تبعات على باقي القطاعات الإسرائيلية المرتبطة بشكل وثيق بقطاع الإنشاءات بالإضافة إلى الآثار المتوقعة على قطاع الإنشاءات في الأسواق الفلسطينية، نتيجة اعتماد السوق الفلسطينية على الحديد الإسرائيلي بشكل كبير. فإسرائيل تستورد كميات كبيرة من الحديد والفولاذ من أوكرانيا (في العام ٢٠١٨ استوردت إسرائيل الحديد من أوكرانيا بنحو ١٧٥ مليون دولار).
٣. تعتبر أوكرانيا دولة ذات عمالة رخيصة جدًا، ما حولها إلى مستقطب لشركات الهايتك الإسرائيلية. حيث تقوم شركات الهايتك الإسرائيلية في أوكرانيا، بتشغيل نحو ١٥ ألف عامل هايتك، ما يجعل من توقف الحياة الاقتصادية وزيادة عدم الاستقرار (uncertainty) السياسي ظروفًا طاردة للاستثمار التقني. وعليه، من المتوقع أن تتأثر نشاطات بعض شركات الهايتك الإسرائيلية نسبيًا في حال اضطرت إلى إعادة موضعة مشاريعها في دول ثانية أو توقفت عن العمل بسبب الأعمال الحربية.**

* Zachy Hennessey, "Here's How the War in Ukraine Will Impact the Israeli Economy - The Jerusalem Post," Jerusalem Post, 2022, https://www.jpost.com/business-and-innovation/banking-and-finance/article-698519.

** Tal Shahaf, "Ukraine Offers Low-Cost High-Tech Professionals - Globes," Globes, 2022, https://bit.ly/3Ms8PiC.

ولاستكمال المشهد الكلّي لإسرائيل، نركّز في هذا الفصل على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي وللأسواق النشطة فيه.

فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل كل التوقعات والتنبؤات حتى المتفائلة للعام ٢٠٢١، حيث بلغ ٨,١٪.

١,١ الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع البنك المركزي ومؤسسات اقتصادية أخرى معدل نمو ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ و٥٪ في العام ٢٠٢٣.

فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل كل التوقعات والتنبؤات حتى المتفائلة للعام ٢٠٢١، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪. فقد أظهرت الحسابات القومية لإسرائيل حسب ما نُشر في بداية النصف الثاني لشهر شباط ٢٠٢٢، أن الناتج المحلي للعام ٢٠٢١ بلغ ١٥٥,٤٢٨١ مليون شيكل بالأسعار الجارية (أو ما قيمته ١٤٥١٣٣٠ مليون شيكل بالأسعار الثابتة)،[١] أي بارتفاع ٨,١٪ بعد أن انخفض بـ ٢,٢٪ في العام ٢٠٢٠،[٢] في ما يتعلّق بالسنوات القادمة، فإن البنك المركزي ومؤسسات اقتصادية أخرى تتوقع معدل نمو ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ و٥٪ في العام ٢٠٢٣ (انظر/ي الشكل رقم ٢).

تُشير هذه البيانات إلى أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العام ٢٠٢١ كان من المعدلات الأعلى مقارنة بدول العالم «المتطورة»، حيث بلغ معدل النمو في إيرلندا ١٥,٢٪ ومن ثم إسرائيل ٨,١٪، مقارنة بمعدل نمو ٥,٣٪ في الناتج المحلي لدول منظمة التعاون والتنمية (OECD) ومعدل نمو ٧,٥٪ للمملكة المتحدة. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد ارتفع ناتجها المحلي بـ ٥,٧٪، بينما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الفرنسي ٧٪ والألماني ٢,٧٪.[٣]

أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل فقد بلغ ١٦٥٩٤٢ شيكلا في العام ٢٠٢١، وسجّل معدل نمو بـ ٦,٣٪ على إثر الزيادة السكانية بـ ١,٧٪، بعد أن انخفض بـ ٣,٩٪ في العام ٢٠٢٠، وللمقارنة فإن الناتج المحلي للفرد في دول منظمة التعاون والتنمية ارتفع بـ ٥٪ في العام ٢٠٢١.

الشكل رقم (٢): التغيير في الناتج المحلي الإجمالي

(مقارنة مع السنة التي سبقتها) وتنبؤات مستقبلية (بالنسب المئوية).

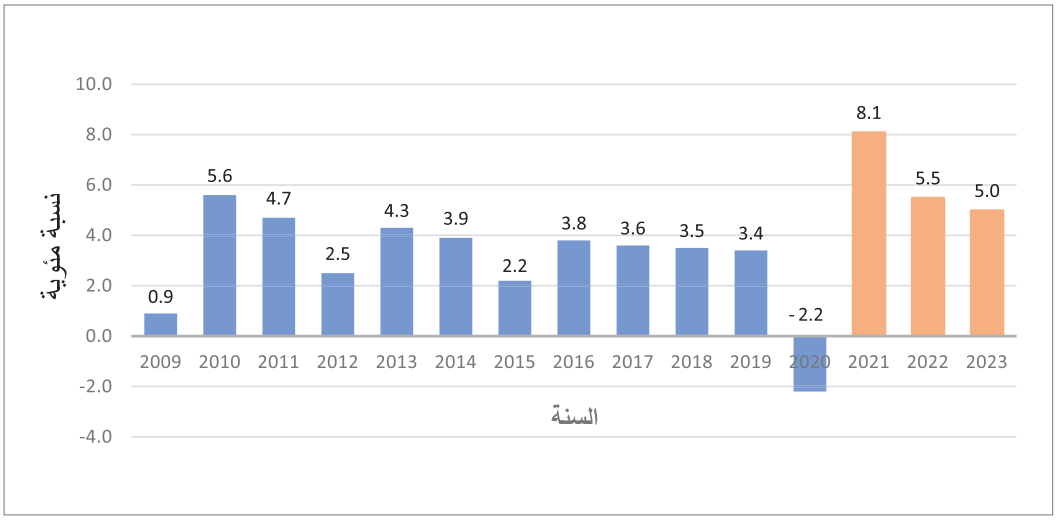

عند تقسيم العام ٢٠٢١ إلى أرباع (quarters)، يمكن ربط التغيرات التي طرأت على معدل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي ببعض الأحداث السياسية والاقتصادية داخل إسرائيل:

١. الربع الأول (كانون ثاني–آذار ٢٠٢١): أظهر الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا في الربع الأول من العام ٢٠٢١، بنسبة ١,١٪ في أعقاب النمو في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠٢٠.

٢. الربع الثاني (نيسان–حزيران ٢٠٢١): عاد مسار النمو للارتفاع من جديد في الربع الثاني وبوتيرة سريعة وصلت إلى نحو ١٥,٧٪، وهي الفترة التي تلَت انتخابات الكنيست الأخيرة، وشهدت آخر إغلاق اقتصادي بسبب جائحة «كورونا». في نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٢١، بدأت الموجة الرابعة من متحور دلتا بالانتشار، ومنذ ذلك الوقت لم تتخذ إجراءات متشدّدة تُعيق بصورة جدية النشاطات الاقتصادية، ولم يتم فرض إغلاق اقتصادي على غِرار ما حصل في العام ٢٠٢٠.

٣. الربع الثالث (تموز–أيلول ٢٠٢١): تباطأت وتيرة النمو في الربع الثالث لتدور حول ٦,٧٪. ويفسّر الارتفاع المعتدل في الربع الثالث بانخفاض استيراد مركبات الركاب مقارنة بالربع الثاني، وذلك لأن الضرائب على الاستيراد جزء من الناتج المحلي، لذا فإن الانخفاض في الضرائب ساهم في انخفاض الناتج المحلي.

٤. الربع الرابع (تشرين أول– كانون أول ٢٠٢١): ارتفع معدل النمو مجددًا في الربع الرابع ليصل إلى ١٦,٦٪ (شكل رقم ٣) وساهم في ذلك جميع مركّبات الناتج المحلي وبالذات ارتفاع صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت بـ ٢٦,٣٪.[٤]

الشكل رقم (٣): النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي لكل ربع سنوي بين ٢٠٢٠-٢٠٢١

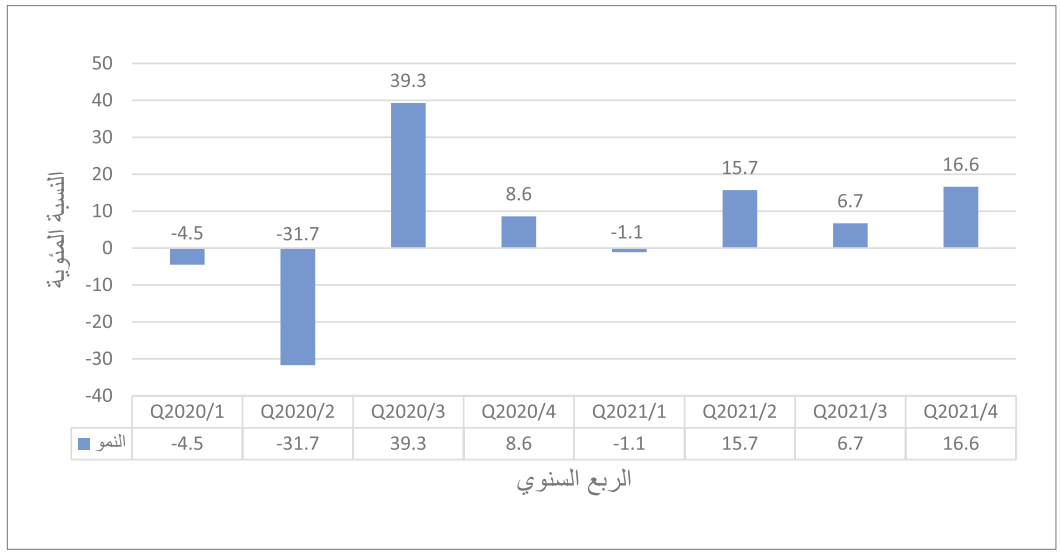

ارتفعت المصادر (Sources)* المتاحة خلال العام ٢٠٢١ من الناتج المحلي والاستيراد بـ ١٠,١٪ بعد انخفاض بـ ٣,٧٪ في العام ٢٠٢٠. أما توزيع الاستخدامات (Uses) فقد كانت على النحو الآتي: ارتفع الاستهلاك الشخصي خلال العام ٢٠٢١ بـ ١١,٧٪ مقارنة بانخفاض بـ ٩,٢٪ في العام ٢٠٢٠. ارتفع الاستهلاك الشخصي للفرد بـ ٩,٩٪ في العام ٢٠٢١، أما ارتفاع الإنفاق الشخصي الجاري للفرد فقد بلغ ٧,١٪، ويشمل هذا الارتفاع: الإنفاق على الغذاء، المشروبات والتدخين، الخدمات الشخصية، الوقود والكهرباء، وصيانة البيت، ومنتجات صناعية للاستهلاك الجاري. أما الإنفاق على استهلاك الخدمات للفرد فقد ارتفع بـ ١٦,١٪ وشهد الإنفاق على الألبسة والأحذية وأدوات عمل وبيت كهربائية وأغراض أخرى ارتفاعًا بـ ٢٦٪، وارتفع الإنفاق على السلع غير المنقولة للفرد بـ ١٨٪. وارتفعت أيضًا الاستثمارات والصادرات كما يظهر في جدول رقم (٢).

تتلخص مساهمة كل من مركّبات الناتج المحلي في نمو الناتج المحلي الإجمالي كالآتي: مساهمة الاستهلاك الشخصي ٥,٨٪، مساهمة الصادرات ٣,٨٪ إضافة إلى مساهمة الاستهلاك العام ٠,٧٪، مساهمة الاستثمار العام ٢,٢٪ ويُطرح منها مساهمة الواردات ٤,٤٪، وبالمجموع فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٨,١٪.

جدول رقم (٢): التغيير في الاستخدامات الإسرائيلية بين ٢٠١٩-٢٠٢١

الاستخدامات	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الاستهلاك الشخصي	٪١١,٧	٪٩,٢-	٣,٩
الاستهلاك العام- الجماهيري	٪٢,٩	٪٢,٥	٢,٧٪
الاستثمار في الأصول الثابتة في قطاعات الاقتصاد المختلفة	٪٩,١	٪٢-	٪٣,٥
الاستثمار في الأصول الثابتة – بناء للسكن	٪١٣,٩	٪٨,٧-	٪٢,٢
الصادرات	٪١٣,٦	٪١,٩-	٣,٩
مجموع الاستخدامات (Total Uses)	٪١٠,١	٪٣,٧-	٪٣,٧

مع ارتفاع الناتج المحلي ارتفع أيضًا الناتج التجاري بأسعار الأساس[٦] بـ ٩,٢٪، وارتفع مجموع الوسط التجاري بـ ٩,٢٪، الصناعة والتعدين ٥,٦ ٪ والبناء ٨,٣٪، التجارة وخدمات الأكل والضيافة ١٠,٧٪، المعلومات والاتصالات ٧٪، خدمات المواصلات والبريد والإرساليات ١٥,٣٪ والخدمات المالية والتجارية ١٢,٦٪. جدير بالذكر أن جميع هذه الفروع انخفضت في العام ٢٠٢٠ باستثناء الصناعة والتعدين والمعلومات والاتصالات، وبالذات المعلومات والاتصالات التي ساهمت بشكل فعّال خلال العام ٢٠٢٠ في دعم الناتج التجاري وكذلك المحلي واستمرت في النمو في العام ٢٠٢١.

١,٢ التجارة الخارجية

سجّلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت الصادرات بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار[٧] وبتحييد صادرات خدمات السياحة التي تأثرت من الأوضاع الصحية العالمية، فإن ارتفاع الصادرات وصل إلى ٢٢٪ مقارنةً بالعام ٢٠٢٠. يشار إلى أن الصادرات الدولية ارتفعت حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بـ ١٠٪، ما يدل على أن الصادرات الإسرائيلية ارتفعت بنسبة أعلى من الصادرات الدولية،[٨] وكان الارتفاع الأكبر لقطاع الخدمات الذي ارتفع بـ ٢٧٪، حيث بلغ حجم صادرات الخدمات ٧١ مليار دولار، وساهم بذلك النمو المتسارع في صادرات خدمات الهايتك وبالذات الجزء المنسوب للمدخولات من بيع خدمات البرمجة والبحث والتطوير،

سجّلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار. وكان الارتفاع الأكبر لقطاع الخدمات بواقع ٢٧٪، حيث بلغ حجم صادرات الخدمات ٧١ مليار دولار.

إضافة إلى خدمات المواصلات وتحديدًا خدمات الشحن عبر الموانئ الأجنبية، أما تصدير الخدمات السياحية فقد انخفض بـ ٣٠٪ في العام ٢٠٢١، على أثر انخفاض آخر بـ ٤٥٪ في العام ٢٠٢٠. أما الصادرات السلعية فقد بلغت ما يقارب ٦٣ مليار دولار وسجّلت ارتفاعًا بـ ١٣٪ عن قيمة صادرات العام الماضي.

توزعت الصادرات السلعية على النحو الآتي: ٨٥٪ التصدير الصناعي، صادرات المجوهرات ١٣٪، والصادرات الزراعية ٢٪. شمل الارتفاع في الصادرات السلعية الصناعية جميع الفروع وساهم في هذا الارتفاع، ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢١.

تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى ارتفاع الصادرات السلعية بـ ١٢,٥٪ خلال العام ٢٠٢١،[٩] حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية حسب المعطيات الأولية ما يقارب ١٩٣,٨ مليار شيكل، أما استيراد المنتجات السلعية، فبلغ ٢٩١,٤ مليار شيكل بارتفاع ٢٢,٥٪ وبلغ عجز المتاجرة السلعية ٩٧,٦ مليار شيكل بارتفاع ٤٨,٩٪ عن العجز في العام ٢٠٢٠.

تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية إلى أن الصادرات السلعية ارتفعت إلى غالبية دول العالم، فالصادرات السلعية إلى الدول الآسيوية ارتفعت بـ ١٦,٦٪، وإلى الدول الأميركية بـ ٩,٥٪ ولباقي دول العالم ارتفعت بـ ٦,٩٪. كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن استيراد المنتجات السلعية من الدول الآسيوية ارتفع بـ ٣٢٪ ومن الدول الأوروبية بـ ١٨,٩٪، ومن باقي دول العالم ارتفع بـ ٥٤,٢٪ وانخفضت الواردات السلعية من الدول الأميركية بـ ٠,٥٪.

يُشير التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات إلى أن أوروبا تحتّل النصيب الأكبر من الصادرات السلعية الإسرائيلية، وكذلك من الواردات الإسرائيلية، وتأتي في المركز الثاني أميركا في الصادرات وآسيا في الواردات، أما في الصادرات فإن آسيا في المركز الثالث (انظر/ي جدول رقم ٣)

جدول رقم (٣): الصادرات والواردات السلعية الإسرائيلية حسب المناطق الجغرافية ٢٠٢٠- ٢٠٢١

القارة	الصادرات السلعية		الواردات السلعية	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
أوروبا	٣٥٪	٣٤,١٪	٥٣٪	٥١,٤٪
أميركا الشمالية	٣١,٢٪	٣١,٨٪	١٣,٤٪	١٠,٩٪
آسيا	٢٢,٧٪	٢٣,٦٪	٢٥,٣٪	٢٧,٣٪
باقي دول العالم	١١,١٪	١٠,٥٪	٨,٣٪	١٠,٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

في قطاع المجوهرات وصل حجم الصادرات إلى ٢٨,٣ مليار شيكل، بارتفاع ٥٢,٤٪ عن العام ٢٠٢٠، وكانت وجهات تصدير المجوهرات الرئيسة إلى: الولايات المتحدة ٤٩٪، الهند ١٣٪، هونغ كونغ ٨٪، بلجيكا ٨٪ وكذلك سويسرا والمملكة المتحدة. من جهة أخرى، بلغ استيراد المجوهرات ١٤,٤ مليار شيكل، بارتفاع ٤٩,٣٪ عن العام ٢٠٢٠، وكانت جهات الاستيراد الأكبر من الدول الآتية: الهند ٢٣٪، بلجيكا ٢٢٪، روسيا ٩٪ الولايات المتحدة ٩٪.

توزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢١ على النحو الآتي: ٨٥٪ التصدير الصناعي، صادرات المجوهرات ١٣٪، والصادرات الزراعية ٢٪. شمل الارتفاع في الصادرات السلعية الصناعية جميع الفروع وساهم في هذا الارتفاع، ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢١.

شكل قطاع الهايتك ٥٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، بحجم ٧٠ مليار دولار، ويُلاحظ أن هذا القطاع يشهد نموًا متسارعًا، حيث بلغت نسبة النمو ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢١.

شكل قطاع الهايتك ٥٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، بحجم ٧٠ مليار دولار،[١٠] ويُلاحظ أن هذا القطاع يشكّل نموًا متسارعًا، حيث بلغت نسبة النمو ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢١. ففي العام ٢٠١٩ شكل هذا القطاع ٤٧٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، في حين شكّل ٤٥٪ من مجمل الصادرات في العام ٢٠١٦، الأمر الذي يبرز الاتجاه المتسارع لنمو خدمات الهايتك التي بلغ حجمها ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١. تشمل خدمات الهايتك خدمات الحوسبة (تقنيات المعلومات، تكامل الأنظمة، الاستعانة بمصادر خارجية، إلخ...)، بيع برامج، بيع التراخيص لاستعمال البرامج، بيع المعرفة والخدمات للشركات الناشئة وخدمات البحث والتطوير للشركات العالمية. يلاحظ أن خدمات الهايتك ضاعفت صادراتها منذ العام ٢٠١٤، من ١٤ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بأكثر من ١٥٠٪. أما تصدير الهايتك الصناعي فقد بلغ ٢٥ مليار دولار مسجّلاً ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ وكانت المساهمة الكبرى لتصدير الأجهزة والمكونات الإلكترونية والبصرية التي زادت بنحو ٢٣٪.

أما التنبؤات المستقبلية للصادرات فإنها تفيد بأن حجم الصادرات في العام ٢٠٢٢ سيستمر في النمو، ولكن بوتيرة منخفضة نسبيًا للعام ٢٠٢١، ويتوقع أن تصِل حجم الصادرات في العام ٢٠٢٢ إلى ١٤٥ مليار دولار، وأن المساهمة الأكبر ستكون لتصدير السياحة المتوقع أن يرتفع في العام ٢٠٢٢ ويستمر في النمو في السنوات القادمة ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، كذلك تشير التوقعات إلى استمرار النمو في صادرات خدمات الهايتك وبوتيرة أقل الصادرات السلعية.

١,٣ سوق العمل

تشير البيانات الإحصائية السنوية للعام ٢٠٢١، إلى أن نسبة الاشتراك في قوة العمل بلغت ٦١,٨٪ من جيل ١٥ سنة فما فوق،[١١] وهي النسبة نفسها التي كانت في العام ٢٠٢٠. أما نسبة التشغيل فقد بلغت ٥٨,٧٪

مقارنة بـ ٥٩,١٪ في السنة السابقة، ومع أن السنوات ٢٠٢٠، ٢٠٢١ كانت السنوات التي انتشرت فيها جائحة «كورونا»، ابتداءً من آذار ٢٠٢٠ ورافقها آنذاك الإغلاق الأول للمرافق الاقتصادية والخدماتية في آذار ٢٠٢٠ ، ومن ثم الإغلاق الثاني في أيلول ٢٠٢٠ والإغلاق الثالث في الأيام الأخيرة لشهر كانون الأول لعام ٢٠٢٠، ومنذ شباط ٢٠٢١ بدأت سياسة التسهيلات في الإغلاقات ولم يتم فرض أي إغلاق جديد رغم موجات «كورونا» المتعاقبة (الموجة الرابعة والخامسة)، ومن الطبيعي أن تزداد معدلات البطالة نتيجة لذلك وبالذات في عام ٢٠٢٠ وتتناقص في العام ٢٠٢١. في العام ٢٠٢٠ بلغ معدل البطالة السنوي الواسع (يشمل معدل البطالة والمتغيبين عن العمل بسبب «كورونا») ١٥,٩٪، في الوقت الذي كان فيه المعدل السنوي العادي للبطالة ٤,٥٪، وانخفض في العام ٢٠٢١ معدل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪ في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪ أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها، يضاف إلى ذلك أنه في العام ٢٠٢١، بلغت نسبة غير المشتركين في قوة العمل نتيجة لإغلاق مصالح اقتصادية أو فصل من العمل بسبب انتشار جائحة «كورونا» ٢,١٪ مقارنة بـ ١,٨٪ في العام ٢٠٢٠.

بالتمعن في القوة البشرية الموجودة في سنوات العمل الأساسية، فقد بلغت نسبة الاشتراك في قوة العمل في مجموعة الجيل ٢٥- ٦٤ سنة ما نسبته ٧٩,٤٪ في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧٩,٢٪ في العام ٢٠٢٠، أما نسبة البطالة في هذه المجموعة العمرية فقد بلغت ٤,٧٪ مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠٢٠. جدير بالذكر أن عدد المشتركين في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق في العام ٢٠٢٠ هو ٤,١٦٣ مليون نسمة منهم ٣,٩٥٧ مليون نسمة مشتغلون، منهم ٣,٤٦٤ مليون يعملون بالعمل الأجير و٢٠٦ آلاف

التجارة الخارجية الإسرائيلية مع الإمارات تأثير «اتفاقيات أبراهام»

نشطت التجارة الخارجية الإسرائيلية على إثر «اتفاقيات أبراهام» مع كل من الإمارات العربية المتحدة، والمغرب والبحرين. في العام ٢٠٢١، بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية٢٨ مع الدول الثلاث مجتمعة ٣,٨٧ مليار شيكل، نحو ٣٥٪ من هذا المبلغ كانت صادرات في مقابل ٦٥٪ واردات.

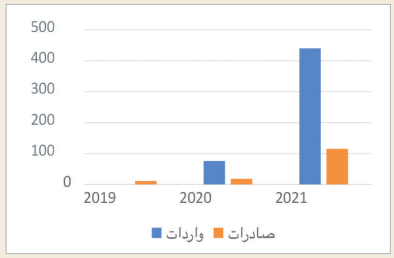

تقدّر التجارة الخارجية مع الإمارات في العام ٢٠٢١ بـ ٠,٨٪ من التجارة الخارجية الإسرائيلية العالمية، وتحتل الموقع الثاني بعد تركيا من مجمل حجم التجارة الإسرائيلية مع الدول الإسلامية. فقد أعطت إسرائيل أهمية خاصة للتجارة الخارجية مع الإمارات العربية المتحدة بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في الدول العربية بعد السعودية، وهي قريبة في حجم ناتجها المحلي من إسرائيل، وتعد الإمارات في الموقع السابع من ناحية احتياط النفط العالمي.

ومع ذلك، فإن حجم النفط من ناتجها المحلي يبلغ ١٣٪ في العام الأخير، وقد استطاعت الإمارات فتح آفاق خدماتية وإنتاجية مثل تجارة الجملة والمفرق، والسياحة والتأمينات. تحاول الإمارات أن تكون مركزًا سياحيًا وتجاريًا عالميًا لتطوير صناعات متقدمة في مجال الهايتك والبحث العلمي والتكنولوجي، لذا فإن إسرائيل ترى في اقتصاد الإمارات فرصة في مجالات عديدة منها قطاع الهايتك، والمواصلات والشحن عبر الموانئ الإسرائيلية المائية والبرية، الطاقة، والأمن، والاتصالات، وغيرها. إضافة إلى كونها منفذًا لتعزيز التجارة الخارجية مع دول الخليج وشرق آسيا، لذلك، تجري في هذه الأشهر مفاوضات بين إسرائيل والإمارات بشأن إقامة منطقة تجارية حرة بين الدولتين، ومن المتوقع أن يعقد الاتفاق الرسمي في بداية النصف الثاني من العام ٢٠٢٢.

عاطل عن العمل، أما متوسط ساعات العمل الأسبوعي للعامل فقد بلغ ٣٥,٥ ساعة أسبوعية مقارنة بـ ٣٣,٥ ساعة أسبوعية في العام ٢٠٢٠.

انخفض في العام ٢٠٢١ معدل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪ في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪؛ أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها.

تتركّب قوة العمل الإسرائيلية من ٨٣,٢٪ من اليهود مواطني الدولة و ١٣,٢٪ من العرب و٣,٦٪ من العمال الأجانب (تشمل عمالا من الضفة الغربية)، ويلاحظ أن نسبة مشاركة اليهود في العام ٢٠٢١ وصلت إلى ٦٦,٣٪ بانخفاض ٠,١٪ عن العام السابق، أما نسبة العاطلين عن العمل فبلغت ٥٪ بارتفاع ٠,٥٪ عن العام السابق، وتلاحظ الفجوة الكبيرة بين نسبة مشاركة اليهود والعرب، وتُصبح هذه الفجوة واسعة جدًا عند مقارنة النساء اليهوديات بالعربيات (جدول رقم ٤)، مما يدل على أهمية العمل في مركز البلاد إضافة إلى التمييز في سوق العمل بين اليهود والعرب.

جدول رقم (٤): خصائص قوة العمل في إسرائيل للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ [١٢]

خصائص قوة العمل	٢٠٢١	٢٠٢٠
متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعي	٣٥,٥	٣٣,٥
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند اليهود	٦٦,٣٪	٦٦,٤٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند اليهود	٥٪	٤,٥٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور اليهود	٦٧,٨٪	٦٨,١٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور اليهود	٥٪	٤,٨٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء اليهوديات	٦٤,٩٪	٦٤,٩٪
نسبة العاطلات عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء اليهوديات	٥٪	٤,٢٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند العرب	٤١,٤٪	٤١٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند العرب	٤,٩٪	٣,٥٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور العرب	٥٣,٢٪	٥٤٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور العرب	٥,٣٪	٣,٢٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء العربيات	٢٩,٦٪	٢٧,٨٪
نسبة العاطلات عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء العربيات	٤,١٪	٤,٢٪

في سياق التشغيل والبطالة، تبرز ظاهرة المحبطين[١٣] من إيجاد عمل في القطاعات التشغيلية المختلفة، وهؤلاء ينضمون إلى الفئة التي لا تشارك في سوق العمل، ففي العام ٢٠٢١ بلغ عددهم ١٧,٢ ألف محبط من إيجاد عمل مقارنة بـ ١٧,٣ألفًا في العام ٢٠٢٠، منهم ٦٢,٨٪ ذكور والباقي من الإناث، ويشكل المحبطون العرب من إيجاد عمل نحو ٤٠٪ من مجمل المحبطين من إيجاد عمل في إسرائيل، ويُعزى إحباطهم لأسباب عديدة منها عدم وجود عمل مناسب لهم، عدم وجود عمل في مناطق سكناهم إضافة لأجرة منخفضة جدًا لعملهم أو لعدد ساعات العمل اليومية وأسباب أخرى.

وبما أن هيكلية سوق العمل بدأت في التغير منذ نشوء قطاع الهايتك ودخول التكنولوجيا في عملية الإنتاج وكذلك في تزويد الخدمات المتنوعة؛ فإن الاهتمام يزداد في هذا القطاع نتيجة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه عددا كبيرا من العمال أصحاب المؤهلات الأكاديمية، إضافة لأهميته في نمو الدخل القومي الإسرائيلي.

استوعب قطاع الهايتك في العام ٢٠٢١ ما يقارب ٣٨٥ ألف عامل أجير مقارنة بـ ٣٦٠ ألف عامل أجير في العام ٢٠٢٠، ففي قطاع الصناعة في مجال الهايتك وصل عدد العاملين الأجيرين إلى ١١٨ ألف عامل، وفي قطاع الخدمات في مجال الهايتك وصل عدد العمال الأجيرين إلى ٢٦٧ ألف عامل. يشكّل قطاع الهايتك ١١,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل مقارنة بـ ١٠,٥٪ في العام ٢٠٢٠، كما تصل نسبة الأجيرين الذكور في قطاع الهايتك ١٤,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل، أما نسبة الأجيرات النساء في قطاع الهايتك فبلغت ٧,٦٪ من مجمل النساء العاملات الأجيرات في إسرائيل.

٧٧,٧٪ من مجمل الأسر في إسرائيل البالغة ٢,٧٦٧ مليون[١٤] أسرة مع مشتغلين في الأسرة في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٧٨,١٪ من مجمل الأسر في العام ٢٠٢٠ التي بلغ فيها عدد الأسر٢,١١٧ مليون أسرة. وتبلغ نسبة الأسر اليهودية التي فيها مشتغل واحد على الأقل ٧٨,٥٪ في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٧٨,٩٪ في العام السابق، أما نسبة الأسر العربية التي فيها مشتغل واحد على الأقل فتبلغ ٧٢,١٪ من مجمل الأسر في العام ٢٠٢١ مقارنة مع ٧٢,٩٪ من الأسر في العام ٢٠٢٠.

أما مساهمة مدخلات العمل خلال العام ٢٠٢١ فقد بلغت ١٥٣,٤ مليون ساعة عمل أسبوعيًا بزيادة ٧,٢٪ عن مدخلات العمل في العام ٢٠٢٠، وتوزعت مدخلات العمل الأسبوعية خلال العام ٢٠٢١، كالآتي: ٩١,٦٪ لعمال إسرائيليين، ٥,١٪ لعمال أجانب و٣,٣٪ لعمال فلسطينيين يتبعون السلطة الفلسطينية.[١٥]

١,٤ التضخّم المالي

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١،[١٦] وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠، ففي العام ٢٠٢٠ انخفضت أسعار المستهلك بـ ٠,٧٪، في حين تراوحت أسعار المستهلك

بين ٤,٠٪ – ٨,٠٪ في السنوات ٢٠١٧– ٢٠١٩ وبلغ الارتفاع التراكمي في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١٦–٢٠٢١) ما قيمته ٣,٩٪ (الشكل رقم ٤) وهي القيمة المساوية لارتفاع أسعار المستهلك في العام ٢٠٠٩، التي على أثرها بدأت أسعار المستهلك بالانخفاض وازدادت وتيرة الانخفاض بعد عام ٢٠١٤.

الشكل رقم (٤): نسبة التغيير في أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢١

ارتفعت أسعار المستهلك في جميع أشهر السنة باستثناء كانون الثاني، فقد انخفضت الأسعار للمستهلك بـ ٠,١٪، وهو الشهر الذي وصلت به موجة «كورونا» الثالثة إلى أوجّها، وشهد الإغلاق الثالث للمرافق الاقتصادية وغالبية المرافق التربوية، وانخفضت أسعار المستهلك أيضًا بـ ٠,١٪ في تشرين الثاني ٢٠٢١ (الشكل رقم ٥)، وقد ساهم انخفاض كل من أسعار الضيافة والسياحة في إسرائيل والخارج وأسعار الخضروات والفواكه الطازجة في انخفاض أسعار المستهلك في هذا الشهر. بالمجمل، فإن أسعار ثمانية بنود استهلاك رئيسة ارتفعت في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٠٢٠ وهي: الغذاء، السكن وصيانة السكن، الأثاث والأجهزة البيتية، الصحة، التعليم، الثقافة والترفيه، المواصلات والاتصالات، بينما انخفضت الأسعار في كل من الخضروات، الفواكه، الألبسة والأحذية. جدير بالذكر أن بعض المنتجات والخدمات ساهمت بشكل كبير وأكثر من غيرها في ارتفاع أسعار المستهلك، وبالذات خدمات السكن، الوقود ومنتجاته والسيارات، أما المنتجات والخدمات التي ساهمت أكثر من غيرها سلبيًا في أسعار المستهلك فهي: المصاريف على السفريات للخارج والطيران الداخلي والألبسة.

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١، وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠.

الشكل رقم (٥): التغيير الشهري في جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

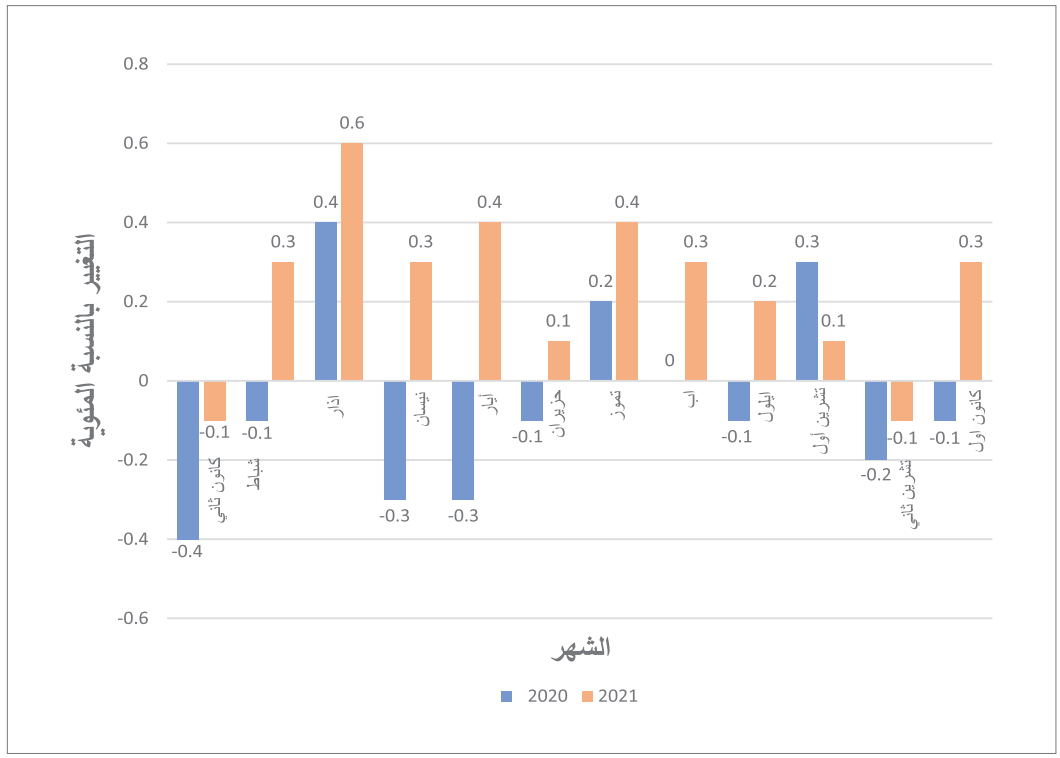

بالتمعّن في التغيير في أسعار المستهلك حسب القطاع الاقتصادي، فإن أسعار خدمات الضيافة ارتفعت بـ ٤,٤٪ وارتفعت أيضًا أسعار المنتجات الصناعية بـ ٤,٢٪ وكذلك الضرائب والتأمينات بالنسبة نفسها، في حين انخفضت أسعار الاتصالات والسفريات بـ ٤,٦٪ والمنتجات الزراعية بـ ١,١٪ (شكل رقم ٦).

بالمجمل فإن التضخّم المالي في العام ٢٠٢١، بدأ في الارتفاع تدريجيًا في النصف الأول من السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والمنتجات العالمية، وعادت أسعار المستهلك لتكون إيجابية بعد نحو سنة من الأسعار السلبية. ونتيجة لبدء تعافي الاقتصاد المحلي وكذلك العالمي وإزالة الكثير من التقييدات الاقتصادية المرتبطة بجائحة «كورونا» والارتفاع بالدخل الصافي، زاد الطلب على المنتجات الاستهلاكية، لكن التعافي في عوامل العرض سار بوتيرة بطيئة نسبيًا وخاصة لتأثره من ارتفاع أسعار الطاقة وكذلك التأخير في النقل البحري بالذات ارتفاع أسعار الشحن، لذا، من الطبيعي أن تحدث زيادة حادة في الطلب وتقييدات وصعوبات في جانب العرض، ما يخلق مناخًا مناسبًا لارتفاع الأسعار. من الملاحظ أن ارتفاع معدلات التضخّم في إسرائيل كان أقل من معدلات التضخّم في الدول «المتطورة»، ولكن ما يميز الاقتصاد الإسرائيلي هو أن الأسعار مرتفعة بطبيعة الحال مقارنة بهذه الدول. والتوقعات بالنسبة للعام ٢٠٢٢– ٢٠٢٣ غير واضحة، نتيجة لعوامل عديدة خارجية وعلى رأسها جائحة «كورونا»، وما إذا كانت موجات جديدة قادمة لجائحة «كورونا» وتأثير ذلك على الأسعار، مع أن التنبؤات الإسرائيلية ترجّح ألا تتجاوز الأسعار الهدف الذي وضعه بنك إسرائيل المركزي لتضخّم الأسعار.

الشكل رقم (٦): جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للعام ٢٠٢١ حسب القطاع

٢. السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في العام ٢٠٢١

في ظل جائحة «كورونا» الحالية تعلو الأصوات الجماهيرية والحزبية لتدخّلٍ حكومي في الأسواق والنشاطات الاقتصادية بهدف المحافظة على استقرارها وإدخالها في عملية نمو مستدامة. هناك أدوات بيد الحكومة ومتخذي القرارات للتدخل في الأسواق وتنظيمها، حيث تعتبر السياسات المالية والنقدية وكذلك التشريعات المختلفة من أهم هذه الأدوات. عادة يتخذ البنك المركزي (بنك إسرائيل) القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، أما الحكومة، وتحديدًا وزارة المالية، فهي المعدة الرئيسة للسياسات المالية، إضافة للتشريعات التي يقرّها البرلمان (الكنيست). في السنوات الثلاث الأخيرة لم تُقر ميزانية الدولة، وهو ما يعني أن السياسة المالية افتقدت الكفاءة في الرؤيا بعيدة الأمد، وفقط في نهاية العام ٢٠٢١ أُقرت ميزانية الدولة، ما يعني أنه بخلاف السنوات السابقة، وضِعت خطة اقتصادية وتُرجمت إلى ميزانية بهدف تنظيم الأسواق ضمن رؤيا بعيدة المدى. لذلك، سنركز في هذا الباب على السياسية المالية للحكومة، والسياسة النقدية للبنك المركزي، بهدف إلقاء الضوء على ما يجرى في الأسواق الاقتصادية والنشاطات المختلفة خلال العام ٢٠٢١ وأثرها المستقبلي في السنوات القادمة.

٢.١ السياسة المالية

عملت الحكومة الإسرائيلية منذ عام ٢٠١٩ دون ميزانية مُصادق عليها (المشهد الاقتصادي ٢٠٢٠)، لذا فإن ميزانيات الصرف كانت على أساس ميزانية شهرية وقوانين سُنّت لزيادة إطار الميزانية بهدف معالجة أضرار جائحة «كورونا» منذ عام ٢٠٢٠.

ابتدأت السنة المالية الجديدة (٢٠٢١) دون ميزانية مُصادق عليها، وعملت حسب إطار الميزانية المذكورة أعلاه، وقد جرت انتخابات رابعة في آذار ٢٠٢١ تبعها في حزيران ٢٠٢١ تشكيل حكومة تناوب جديدة برئاسة بينت وسُمّيت حكومة بينت- لابيد، وتقلّد وزارة المالية أفيغدور ليبرمان، وضمن هذه التشكيلة انضمّت القائمة العربية الموحدة للحكومة كأول حزب عربي سيشارك رسميًا في المصادقة على ميزانية الدولة.

في اليوم الأخير من آب ٢٠٢١، عرضت الحكومة الجديدة ميزانية للدولة للسنوات ٢٠٢١- ٢٠٢٢، وقد صودق عليها في الأيام الأولى من تشرين الثاني، بمعنى أن المصادقة على ميزانية الدولة للعام ٢٠٢١ قد تمت قبل أقل من شهرين من نهاية السنة المالية بالتصويت في الكنيست، وحازت الميزانية أغلبية ٦١ صوتا مقابل معارضة ٥٩ صوتا، وقد صوّت لأول مرة حزب عربي مع الميزانية (القائمة الموحدة) وعارضها الحزب العربي الآخر (القائمة المشتركة)، وقد تمت المصادقة أيضًا على ميزانية ٢٠٢٢، حيث صوت مع إقرار الميزانية ٥٩ عضوًا وعارضها ٥٦ عضوًا.

إضافة لإقرار الميزانية فقد أُقرت قوانين التسويات المرافقة للميزانية، التي يتمثّل هدفها الأساسي في تسهيل تنفيذ الخطة الاقتصادية، وشمل قانون التسويات نقاط عديدة منها: رفع سن التقاعد للنساء من جيل ٦٢ إلى جيل ٦٥، وقد شملت هذه الخطوة أيضًا أدوات مكمّلة لمساعدة للنساء المتضررات من هذه الخطوة مثل مضاعفة علاوات العمل وتمديد فترة البطالة وغيرها، وخصّص لذلك ٨٢,٥ مليون شيكل، كذلك أُقرّ قانون تخفيض غلاء المعيشة من خلال إدخال إصلاحات على الاستيراد، وقوانين أخرى مثل قانون الطاقة الخضراء، إدارة الطلب في المواصلات وإيجاد حلول في المدى القريب للمواصلات (فرض رسوم ازدحام في تل أبيب، قانون الكاشير (الأكل اليهودي الحلال) ابتداءً من عام ٢٠٢٣، تحويلات المكاتب لشقق سكنية، تشجيع المنافسة في سوق المال (البنوك المفتوحة)، إضافة علاوات لمنح استكمال الدخل وكذلك مخصّصات الإعاقة وقوانين أخرى عديدة.

لقد أقرّت ميزانية عادية للعام ٢٠٢١ بقيمة ٤٣٢,٣ مليار شيكل و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، لكن إضافة لميزانية ٢٠٢١ شمل مبلغ إضافي بقيمة ٦٨,١ مليار شيكل (جزء منه يشمل ميزانية كورونا لم تستغل في العام ٢٠٢٠) وبذلك بلغت الميزانية التي تشمل ميزانية «كورونا» ٥٠٠,٥ مليار شيكل.

يُقدّر العجز في الميزانية حسب التخطيط بـ ١٠٠,٢ مليار شيكل، ويُشكّل هذا العجز٦,٧٪ من الناتج بفرضية أن معدّل النمو سيبلغ ٥,١٪، حيث يُتوقع أن تصل مدخولات الحكومة من الضرائب ٣٨٧ مليار شيكل في العام ٢٠٢١. أما ما حدث في الواقع بعد نهاية ٢٠٢١، وحسب التقدير الأولي (First Estimate)

أقرّت ميزانية عادية للعام ٢٠٢١ بقيمة ٤٣٢,٣ مليار شيكل و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، لكن إضافة لميزانية ٢٠٢١ شمل مبلغ إضافي بقيمة ٦٨,١ مليار شيكل (جزء منه يشمل ميزانية كورونا لم تستغل في العام ٢٠٢٠) وبذلك بلغت الميزانية التي تشمل ميزانية «كورونا» ٥٠٠,٥ مليار شيكل.

يُتوقع أن تصل مدخولات الحكومة من الضرائب ٣٨٧ مليار شيكل في العام ٢٠٢١.

بلغ العجز لعام ٢٠٢١ ٤,٥٪ من الناتج المحلي وشكل انخفاضًا بـ ٦,٩ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

لتنفيذ الميزانية والعجز وتمويله،[١٧] فإن العجز لعام ٢٠٢١ بلغ ٤,٥٪ من الناتج المحلي وشكل انخفاضًا بـ ٦,٩ درجة مئوية مقارنة بعام ٢٠٢٠، وكذلك مقارنة بالدول «المتطورة» عالميًا، ويعود هذا الانخفاض في العجز إلى ازدياد المدخولات الحكومية من الضرائب بقيمة ٣٨٣,٩ مليار شيكل و١,٢٩ مليار شيكل مدخولات أخرى ووصلت إلى ٤١٢,٩ مليار شيكل، مسجّلة ارتفاعًا بـ ٢٩,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وارتفاعا بـ ١٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ الذي سبق انتشار جائحة «كورونا» (جدول رقم ٥). أما المصروفات الحكومية فقد ارتفعت بـ ٣,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد كان ارتفاع المصروفات في السنوات ٢٠١٤– ٢٠٢٠ بالمعدل ٥٪، ويفسّر الارتفاع المنخفض في المصروفات مقارنةً مع السنوات الست الأخيرة بإدارة المصروفات في السنوات الأخيرة دون ميزانية مُصادق عليها. من جهة أخرى، فإن مصروفات الدعم الاقتصادي نتيجة جائحة «كورونا» بلغت ٥٥,٥ مليار شيكل، وبلغ حجم الدعم الاقتصادي منذ بداية الجائحة ١٢٤,١ مليار شيكل.[١٨] أما تمويل العجز فكان بوساطة إصدار سندات حكومية داخلية في السوق المحلية بـ ١٦١,٣ مليار شيكل، وإصدار سندات دين حكومية في الخارج بـ ٤,٤ مليار شيكل، إضافة إلى الخصخصة وبيع أملاك تابعة للدولة بـ ١٣,٦ مليار شيكل تقريبًا كلها عبارة عن بيع أراضٍ بملكية الدولة.

جدول رقم (٥): مدخولات ومصروفات وعجز الدولة الإسرائيلية (مليار شيكل، ونسبة مئوية)

	الميزانية الأساسية ٢٠٢١	التنفيذ التراكمي ٢٠٢١	الفرق بين الميزانية والتنفيذ	نسبة التنفيذ
مدخولات الدولة	٣٨٧	٤١٢,٩	٢٥,٩	١٠٦,٧٪
المصروفات (لا تشمل خطة الدعم الاقتصادي لمجابهة «كورونا»)	٤٣٢,٣	٤٢٦,٩	٥,٤	٩٨,٧٪
إطار برنامج الدعم الاقتصادي	٦٨,٢	٥٥,٥	١٢,٧	٨١,٤٪
الفائض+ /العجز –	١١٢,٥–	٦٨,٧–	٤٣,٨	٦١,١

يُستدل من إقرار الميزانية للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الذي تم في نهاية ٢٠٢١، أن المصادقة على الميزانية ستؤثر بالأساس على النشاطات الاقتصادية للعام ٢٠٢٢، وبطبيعة الحال، فإن إطار الميزانية المُصادق عليها للعام ٢٠٢٢ تمثل العديد من الاعتبارات الاقتصادية الكلية، أولها أن تأخذ الميزانية بالحسبان الوضع الاقتصادي للدولة في ظل جائحة «كورونا»، وفي هذه الحالة فإن إطار الميزانية يشكّل دعمًا للنشاطات الاقتصادية (إضافة لميزانية ٢٠٢٢، فإن هناك ميزانية محولة من العام ٢٠٢١ لدعم الاقتصاد المحلي إضافة «لصناديق الإنفاق» التي أُقرّت للمرة الأولى للتغلّب على الآثار الاقتصادية السلبية لـ «كورونا»). إضافة لذلك، يتطلب من الميزانية ألا تزيد العجز البنيوي الذي كان مرتفعًا قبل بداية الجائحة، لأن أي ارتفاع في العجز سيقيّد الحكومة في التعامل مع أزمات اقتصادية مستجدّة، إضافة إلى تقليص الاستثمارات الحكومية الهادفة إلى زيادة الإنتاجية. ثانيًا توفير إجابات لمواضيع بنيوية مهمّة للنمو الاقتصادي المستقبلي في المدى البعيد، التي لم تعالجها الميزانية المستمرة للأعوام سابقًا. ثالثًا، عودة الاستقرار التنفيذي للمكاتب الحكومية (الوزارات) بسبب عملها حسب ميزانية استمرارية أساسها ميزانية العام ٢٠١٩.[١٩]

للتلخيص ودون الإسهاب في ميزانية العام ٢٠٢٢، تجدر الإشارة إلى أن ميزانية ٢٠٢٢ لم تشهد تغييرات كبيرة من الناحية الاقتصادية باستثناء تقليص ميزانية الأمن بـ ٠,٧٪ مقارنة بـ ٢٠١٩، وارتفاع الإنفاق على تطوير بنية المواصلات بـ ٠,٦٪، أما ميزانية الوزارات الحكومية الكبيرة فمن المتوقع أن تتحلّى بثبات من ناحية الناتج المحلي كما كانت في ٢٠١٩.

٢.٢ الدين العام والتدريج الائتماني

ساهم انخفاض نسبة الدين العام من الناتج المحلي خلال السنوات العشر التي سبقت انتشار جائحة «كورونا» بشكل فعال في تمكّن إسرائيل من الوقوف أمام الآثار التي خلفتها الجائحة، فانخفاض نسبة الدين العام بأكثر من ١١٪ وبلوغه ٥٩,١٪ في العام ٢٠١٩، مكّن إسرائيل من دعم الاقتصاد المحلي، لذا ارتفعت نسبة الدين العام بالنسبة للناتج إلى ٧١,٧٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠ وإلى ٧٠,٢٪ دين حكومي بالنسبة للناتج المحلي.

انخفض الدين العام بالنسبة للناتج خلال العام ٢٠٢١ بـ ١,٤٪ حسب التقديرات الأولية لوزارة المالية، ووصلت نسبة الدين العام بالنسبة للناتج ٧٠,٣٪، أما نسبة الدين للحكومي للناتج فبلغت ٦٨,٥٪،[٢٠] ويُفسّر ذلك بالنمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الحكومي من الضرائب إضافة إلى الخصخصة وارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية. وقد جاءت هذه النتائج خلافًا لما كان متوقعًا للعام ٢٠٢١؛ فبدل الارتفاع في نسبة الدين العام بالنسبة للناتج انخفض، وانخفض كذلك العجز الحكومي للناتج إلى ٤٪ مخالفًا أيضًا التوقعات للعام ٢٠٢١، في الوقت الذي بلغ فيه العجز الحكومي للناتج ١٠,٨٪ وقريبًا من العجز في العام ٢٠١٩ الذي بلغ ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما التدريج الائتماني لإسرائيل فقد ظل مستقرًا، فشركة S&P أبقت التدريج الائتماني بمستوىAA- وشركة مودس A1 وشركة فيتشA+ وامتدحت هذه الشركات متانة أداء الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة أن الحكومة استطاعت المصادقة على ميزانية الحكومة للسنوات ٢٠٢١- و٢٠٢٢، وأنهت فترة من عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية المشجعة، خاصة معدّل النمو المتوقع للعام ٢٠٢١، وبالذات النمو في قطاع الهايتك وصادرات خدمات الهايتك، مع أن معدلات النمو الحالي أعلى من التوقعات لهذه الشركات، كذلك امتدحت شركة S& P معطيات الميزانية التي أظهرت بيانات ناجعة وأفضل ممّا كان متوقعًا، إضافة إلى انخفاض الدين العام للناتج والعجز الحكومي بالنسبة للناتج، ومع هذا أشارت الشركة إلى المخاطر الأمنية والجيوسياسية في المنطقة، ومع ذلك امتدحت «اتفاقيات «أبراهام».[٢١] من جهة أخرى، فإن توقعات بنك إسرائيل كانت قد حذّرت من انخفاض التدريج الائتماني في بداية عام ٢٠٢٠، مرتكزة على الضرر الذي لحق بالاقتصاد خلال العام ٢٠٢٠ وكذلك في بداية العام ٢٠٢١. لكن مع تغيير الاتجاهات خلال العام ومع نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢١، تغيرت التوقعات وحافظ الاقتصاد على مرونة استطاع من خلالها تحسين المؤشرات الاقتصادية.

٢.٣ السياسية النقدية

مع انتشار جائحة «كورونا» في العام ٢٠٢٠، اتخذ بنك إسرائيل قرارات عدّة في سياسته النقدية التوسعية بهدف دعم الاقتصاد المحلي، وتقليل الأضرار الاقتصادية الناجمة عن انتشار الجائحة، فقرار اللجنة النقدية في نيسان ٢٠٢٠، كان بتخفيض نسبة الفائدة من ٠,٢٥٪ إلى ٠,١٪، ولم تتغير نسبة الفائدة منذ ذلك الحين وبقيت خلال العام ٢٠٢١، على الرغم من أن نقاشات اللجنة النقدية التي تتخذ قرار نسبة الفائدة شهدت ارتفاع أحد الأصوات المطالبة بتخفيض نسبة الفائدة إلى صفر، ومرة أخرى ارتفع صوت آخر مُطالبًا بزيادة نسبة الفائدة على أثر مؤشرات التعافي الاقتصادي في بداية النصف الثاني للعام ٢٠٢١، لكن لتوخي الحذر، يُفضّل أن تبقى نسبة الفائدة كما هي، وهكذا فإن نسبة الفائدة لم تتغير خلال العام ٢٠٢١ واستقرّت على ٠,١٪. ومن القرارات التي اتخذت مع قرب انتهاء العام ٢٠٢٠، كان تزويد البنوك التجارية بقروض بفائدة سلبية بهدف مساعدة المصالح صغيرة الحجم (انظر المشهد الاقتصادي ٢٠٢٠)، واستمر ذلك حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢١،[٢٢] كما بُرمج له منذ البداية، كذلك توقف في تموز ٢٠٢١ برنامج القروض بفائدة ٠,١٪ مع استنفاد مبلغ ٤٠ مليار شيكل الذي حدد مسبقًا ضمن برنامج القروض النقدية طويلة الأمد الذي أُقرّ في نيسان ٢٠٢٠ وأضيفت إليه ركائز أخرى في تشرين الأول من العام نفسه.[٢٣]

وعلى الرغم من ارتفاع معدّلات التضخّم المالي عالميًا وكذلك في إسرائيل، فإن بنك إسرائيل استمر بانتهاج السياسية النقدية التوسعية، وذلك لأن معدّل التضخّم المالي في إسرائيل لم يزد عن هدف التضخّم المحدّد وهو ١٪ -٣٪، مع ذلك، أكّد بنك إسرائيل أن السياسة النقدية التوسعية ستكون أقل توسّعًا عمّا كانت عليه سابقًا.

ومن القرارات التي اتخذتها اللجنة النقدية لبنك إسرائيل في العام ٢٠٢١ أيضًا، وقف التدخّل في سوق سندات الدين الذي أعلن عنه عام ٢٠٢٠، لذا، تقرّر إيقاف مشتريات السندات الحكومية وسندات الشركات في الأسواق خلال كانون أول ٢٠٢١، ومن الجدير بالذكر أنه خلال العام ٢٠٢١ اشترى بنك إسرائيل سندات دين حكومية بقيمة ٣٥ مليار شيكل، أما مجموع ما اشتراه منذ الإعلان عن هذا البرنامج فبلغ ٨٥ مليار شيكل. وقد بلغ مجموع ما اشتراه من سندات دين الشركات ٣,٥ مليار شيكل، إضافة لكل ذلك، استمر تدخّل بنك إسرائيل في سوق العملة الأجنبية، حيث قام البنك بشراء ما يقارب ٣٥ مليار دولار (للتفصيل انظر/ي باب العملات الأجنبية وسعر التبادل).

اشترى بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢١ سندات دين حكومية بقيمة ٣٥ مليار شيكل، أما مجموع ما اشتراه منذ الإعلان عن هذا البرنامج فبلغ ٨٥ مليار شيكل.

للتلخيص، فإن السياسات النقدية التي نُفذّت في العام ٢٠٢١، كانت على الغالب سياسة استمرارية للعام ٢٠٢٠، وهدفت إلى تقليل أضرار جائحة «كورونا».

للتلخيص، فإن السياسات النقدية التي نُفذّت في العام ٢٠٢١، كانت على الغالب سياسة استمرارية للعام ٢٠٢٠، وهدفت إلى تقليل أضرار جائحة «كورونا» على النشاطات والفعاليات الاقتصادية، لأن الاقتصاد الإسرائيلي شهد تراجعًا في العام ٢٠٢٠. لذا، فإن استمرار السياسات النقدية التي اتخذت في العام ٢٠٢٠ استمر في النصف الأول للعام ٢٠٢١، لأن النصف الأول شهد الإغلاق الاقتصادي الثالث وانتشار متحور آخر لفيروس «كورونا»، وكذلك جرت انتخابات برلمانية جديدة، مع أن هناك عوامل مساعدة أخرى خفّفت من الأضرار الاقتصادية كالتطعيم الأول والثاني، اللذين ساهما بفتح الاقتصاد من جديد وبدأت بوادر التعافي في الفعاليات الاقتصادية وتحديدًا في سوق العمل. مع بداية النصف الثاني وتحسّن المؤشرات الاقتصادية التي وصلت مرحلة شبيهة بما كان قبل جائحة «كورونا»، بدأ تخفيف حدّة التوسّع النقدي مع الحفاظ على أدوات توسعية حذرة، تهدف إلى الحفاظ على معدّلات النمو وتحسين المؤشرات الاقتصادية، على الرغم من أن الشهر الأخير شهد انتشار متحور جديد لفيروس «كورونا»، وارتفاع معدّل التضخّم المالي.

٢.٤ العملات الأجنبية وأسعار التبادل

أعلن بنك إسرائيل في بداية ٢٠٢١، أنه سيتدخّل في سوق العملة الأجنبية، وأنه سيقوم باقتناء ٣٠ مليار دولار بهدف ضمان الاستقرار في الأسواق ودعم الاقتصاد في مواجهة «كورونا» خلال العام ٢٠٢١، وبالذات بهدف دعم التصدير وبدائل الاستيراد.[٢٤] وخلال العام ٢٠٢١، تدخّل البنك المركزي وقام باقتناء نحو ٣٥ مليار دولار، وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢١ بلغ رصيد بنك إسرائيل بالعملة الأجنبية ٢١٣٠٢٩ مليون دولار بارتفاع ٢٢,٩٪ عن رصيده في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وبلغ مستوى الأرصدة بالعملة الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي ٤٦,٦٪ مقارنة مع ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي للعام ٢٠٢٠.

قام بنك إسرائيل بالتدخّل المباشر في سوق العملة الأجنبية، حيث اقتنى ٢٥ مليار دولار في النصف الأول لعام ٢٠٢٠، وفي النصف الثاني قام باقتناء ما يقارب ١٠ مليارات دولار، توزعت على أشهر النصف الثاني لعام ٢٠٢١، وكان التدخّل الكبير في تشرين أول؛ إذ اقتنى بنك إسرائيل ٤ مليارات دولار على إثر ارتفاع قيمة الشيكل. ومن الملاحظ أن سياسة بنك إسرائيل في السنوات الثلاث الأخيرة وبالذات في الأعوام ٢٠٢٠– ٢٠٢١ ارتكزت في سوق العملة الأجنبية على عمليات اقتناء العملة الأجنبية عادية وليس ضمن برنامج خطة الغاز التي كانت متبعة قبل انتشار جائحة «كورونا»، وأن هذه الأداة جاءت من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي وبالذات الصادرات وبدائل الاستيراد.

يظهر تتبع سوق العمل الأجنبية أن سعر الدولار بالشيكل بدأ في الارتفاع في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢١، ومن ثم بدأ بالانخفاض، وهذا هو الحال تقريبًا الذي ميّز باقي العملات الأجنبية، خاصة اليورو والدينار، مع أن اليورو بدأ بالانخفاض بعد شباط ٢٠٢١. وكانت ذروة الانخفاض في الأشهر الثلاث الأخيرة لعام ٢٠٢١، خاصة في تشرين الثاني ٢٠٢١ (شكل رقم ٧). ويُلاحظ أن أسعار العملات الأجنبية بدأت بالانخفاض في النصف الثاني من العام ٢٠٢١، ما رفع قيمة الشيكل في النصف الثاني بالنسبة للعملات الأجنبية بنسبة زادت على ٨٪. وبمقارنة معدّل السعر السنوي للدولار مقابل الشيكل فإن سعر الدولار السنوي لعام ٢٠٢١ بلغ بالمتوسط ٣,٢٣٠٢ شيكل للدولار وسجل انخفاضًا بـ ٦,١٦٪ عن معدّل السعر في العام ٢٠٢٠، مقارنةً بانخفاض ٣,٤٪ بين السنوات ٢٠٢٠– ٢٠١٩، كذلك فإن المتوسط السنوي لسعر اليورو بلغ ٣,٨٢٣٨ شيكل لليورو، وسجّل انخفاضًا بقيمة ٢,٥٧٪ عن العام ٢٠٢٠ مقارنةً بانخفاض ١,٧٪ بين السنوات ٢٠١٩–٢٠٢٠.

الشكل رقم (٦): أسعار العملات الأجنبية بالشيكل خلال العام ٢٠٢١.

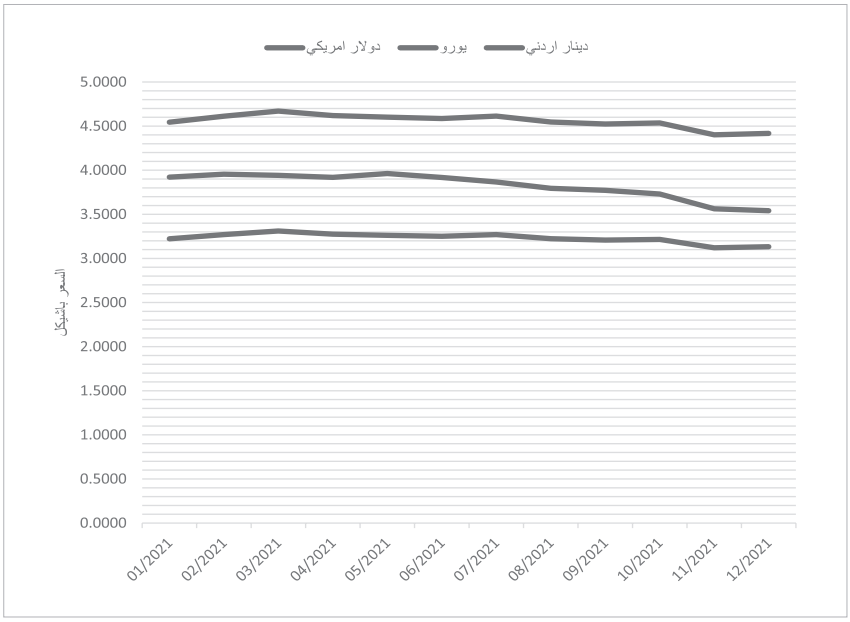

يُلاحظ أيضًا أنه في السنوات الخمس الأخيرة انخفضت قيمة الدولار بالشيكل بـ ١٥,٩٪، فقد بلغ سعر الدولار ٣,٩٢٢ شيكل للدولار في بداية ٢٠١٦ ووصل إلى ٣,١١ شيكل للدولار في نهاية ٢٠٢١، كما يُلاحظ أن اتجاه التغيير سار في الانخفاض وحدث ارتفاع ملحوظ، بعد أن تم الإعلان عن الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠ على إثر انتشار جائحة «كورونا»، والصدمات في أسواق الأوراق المالية، إضافة للأسواق الاقتصادية الأخرى، وبعد تدخل واسع لبنك إسرائيل عاد الدولار للانخفاض ووصل ذروة الانخفاض في نهاية ٢٠٢١ (شكل رقم ٨).

انخفضت قيمة الدولار بالشيكل في السنوات الخمس الأخيرة بـ ١٥,٩٪. فقد بلغ سعر الدولار ٣,٩٢٢ شيكل للدولار في بداية ٢٠١٦ ووصل إلى ٣,١١ شيكل للدولار في نهاية ٢٠٢١.

الشكل رقم (٨): التغيير في أسعار الدولار بالشيكل الإسرائيلي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

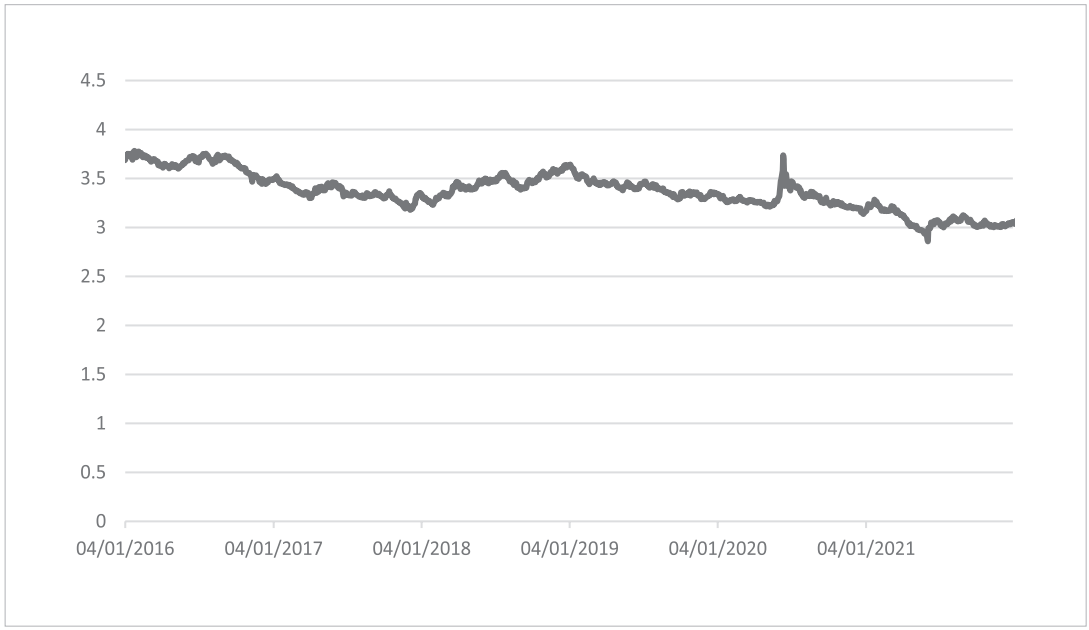

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب

على الرغم من التقلّبات التي شهدتها بورصة تل أبيب والمشابهة لتقلبات البورصات العالمية نتيجة انتشار جائحة «كورونا» التي اجتاحت العالم في السنتين الأخيريتين؛ فإن عام ٢٠٢١، شهد نهاية الموجة الرابعة للجائحة التي اجتاحت إسرائيل منذ حزيران ٢٠٢١، وبداية الموجة الخامسة لمتحور الأوميكرون ابتداءً من نهاية ٢٠٢١، وعلى الرغم من ذلك، فإن عام ٢٠٢١ تميز بارتفاع الأسعار في جميع الأسعار الرائدة المتداولة في

بورصة تل أبيب، كما يُبيّن جدول رقم (٦)، فإن عوائد مؤشرات الأسهم شهدت ارتفاعًا ملحوظًا وكانت أعلى من مؤشر MSCI العالمي، ومن عوائد بورصات أوروبا التي شهدت ارتفاعًا إسميًا بقيمة ١٧٪.[٢٥]

جدول رقم (٦): عوائد مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب.

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠١٧
تل أبيب- ٣٥	٢٦٪	-١١٪	٢٨٪
تل أبيب- ٩٠	٢٩٪	١٨٪	١٥٠٪
تل أبيب -١٢٥	٢٦٪	-٣٪	٥٤٪
تل أبيب SEM-60	٢٤٪	١٦٪	١٣٪
تل أبيب- نمو	٦٪	٢٩٪	٥٣٪
تل أبيب بنوك- ٥	٥٨٪	-٢٢٪	١٠٤٪
تل أبيب - عقارات	٤٦٪	-٥٪	١٦٥٪
تل أبيب - تكنلوجيا	٧٪	٣٨٪	١٦٩٪
تل أبيب- تك عيليت	٤٪	٣٩٪	١٠٧٪

لقد بلغ متوسط حجم التداول اليومي في البورصة ١,٣٤ مليار شيكل (جدول رقم ٦)، وكان بالتقريب لمتوسط حجم التداول اليومي في عام ٢٠٢٠، وبارتفاع ٣٧,٨٪ عن حجم التداول اليومي في عام ٢٠١٩، وهي السنة التي سبقت انتشار جائحة «كورونا» عالميًا، أمام حجم متوسط حجم التداول للأسهم والمحولات (يشمل دورة صناديق «السال» (بالعبرية: السلة) وصفقات خارج البورصة) فقد بلغ ١,٨٨ مليار شيكل مقارنة بـ ١,٨٦ مليار شيكل في عام ٢٠٢٠.

ومن الملاحظ أيضًا، أن وزن التداول في مؤشر تل أبيب -٣٥ انخفض إلى ٥٥,٢٪ من مجمل التداول في البورصة في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٦٢,١٪ في العام ٢٠٢١ و٦٩,٨٪ في العام ٢٠١٩، أما وزن التداول من مجمل التداول في البورصة لمؤشر تل أبيب -٩٠ ومؤشر تل أبيب SEM-60 فقد ارتفع مقارنةً مع السنوات السابقة، كما يظهر في الجدول رقم (٧)، ويظهر ذلك أن هناك اتجاها واضحا بارتفاع نصيب الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير وانخفاضًا بنصيب الشركات ذات الحجم الكبير.

جدول رقم (٧): بيانات أساسية قابلة للتسويق في بورصة تل أبيب ٢٠١٩- ٢٠٢١.

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
متوسط حجم التداول اليومي في الأسهم بالبورصة (ملايين الشواكل)	٩٧٤	١٣٤٩	١٣٤٣
عدد صفقات الأسهم في اليوم (آلاف)	٦٤	١٠٠	١٠٤
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-٣٥	٪٦٩,٨	٪٦٢,١	٪٥٥,٢
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-٩٠	٪٢١,٣	٪٢٨,٨	٪٢٩,٩
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-SEM-60	٪٣	٪٣,٨	٪٥,٦

يُظهر الشكل البياني رقم (٩) حجم التداول بالبورصة حسب القطاع، ويُبيّن أن حجم التداول في البورصة للشركات التابعة للقطاع التكنولوجي تساوي أكثر من ربع حجم التداول في بورصة تل أبيب، وهي ما زالت ترتفع سنويًا؛ إذ ارتفعت بـ ١٢٪ مقارنةً بالعام ٢٠٢٠، وقد ساهم في ذلك تسجيل أسهم جديدة في العام ٢٠٢١، يليها قطاع البنوك الذي يعلو على خُمس حجم التداول ومن ثم العقارات والإسكان التي تزيد على سُبع حجم التداول.

الشكل رقم (٩): حجم التداول في البورصة حسب القطاعات (نسبة مئوية) للعام ٢٠٢١.

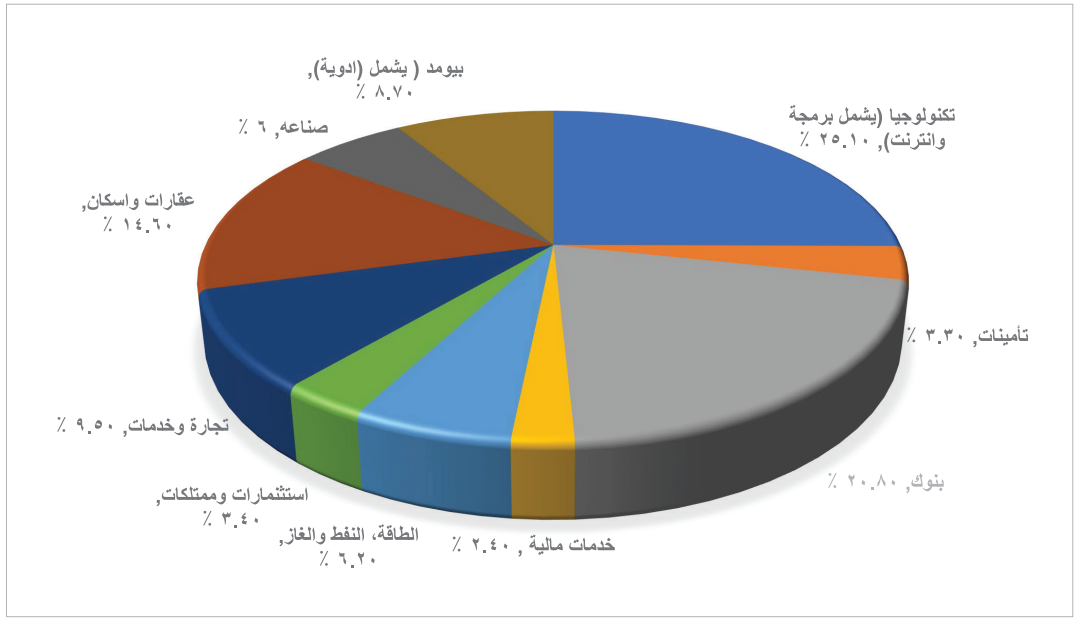

بلغ متوسط حجم التداول اليومي في البورصة ١,٣٤ مليار شيكل.

بشكل عام، فإن سوق الأسهم في العام ٢٠٢١ تميز بخلفية مالية مريحة، واستمرت عمليات الإصدار في سوق الأسهم وتحديدًا في مجال التكنولوجيا العليا الذي تميز بإصدار شركات الهايتك، وأيضًا في شركات البحث والتطوير، فخلال السنة سجّلت في البورصة ٩٧ شركة جديدة، ٥٥ منها في مجال الهايتك و٨ في البحث والتطوير.

وكما يلخص تقرير البورصة لعام ٢٠٢١،[٢٦] فإن العوامل الإيجابية التي أثرت على سوق الأسهم هي:

- القدرة على السيطرة على جائحة «كورونا» والتطعيمات الثلاث خلال السنة، والدعم الحكومي للمصالح التجارية ابتداءً من عام ٢٠٢٠، إضافة إلى تحويلات التأمين الوطني للعمّال الموجودين في إجازة دون راتب للعمال الأجيرين، نتيجة انتشار الجائحة (انظر/ي المشهد الاقتصادي للعام ٢٠٢٠).
- نسبة الفائدة التي يحدّدها بنك إسرائيل، التي بقيت بنسبة ٠,١٪، والتوسّع النقدي باقتناء سندات الدين الحكومية.
- عودة مؤشرات الاقتصاد الكلّي إلى التحسّن، مثل ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدّلات البطالة، إضافة لتشكيل حكومة في العام ٢٠٢١، وإقرار ميزانية للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢.

أمّا العوامل التي أثرت سلبًا على سوق الأسهم فتتلخّص في الآتي:

- العجز الحكومي لعام ٢٠٢١، الذي يزيد على العجز في العام ٢٠١٩، مع أنه انخفض مقارنةً بالعام ٢٠٢٠.
- الارتفاع في الدين العام بالنسبة للناتج.
- ارتفاع نسبة التضخّم والتي بلغت أوجّها في العام ٢٠٢١ منذ العام ٢٠١٠.

٤. الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي

أشرنا سابقًا إلى أن القائمة العربية الموحدة شاركت في الائتلاف الحزبي لحكومة بنيت – لبيد، وعليه؛ فإن القائمة الموحدة أصبحت أحد الشركاء الحزبيين في الائتلاف الحكومي (دون أن تتمثل من خلال وزارة معينة). وأسوةً بباقي الأحزاب كان لها طلبات خاصة وإحداها تخصيص ميزانية «تطوير» للمجتمع العربي في إسرائيل، بناءً عليه أُعدّت خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، بمعدّل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فإن كل وزارة تخصّص جزءا من ميزانيتها للمجتمع العربي، والباقي يُخصّص كميزانية إضافية من وزارة المالية (جميع الوزارات تخصّص نصف هذه الميزانية والنصف الآخر ميزانية إضافية من وزارة المالية) – جدول رقم (٨).

تهدف هذه الخطة حسب رؤيا معدّيها إلى تقليص الفجوات بين المجتمع العربي الذي عانى من التمييز السلبي منذ قيام الدولة وباقي السكان (اليهود)، وللمساهمة في دمجهم بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه الخطة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدولة ويساهم في رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتقليص الفجوات في مستوى الحياة بين إسرائيل والدول «المتطورة»، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية (OECD).

أُعدّت خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، بمعدّل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فإن كل وزارة تخصّص جزءًا من ميزانيتها للمجتمع العربي، والباقي يُخصّص كميزانية إضافية من وزارة المالية.

خُصّص للتربية والتعليم ٣١٪ من مجمل الميزانية المخصصة بهدف تحسين التحصيل العلمي وتحسين البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية، وخصّص ١٠٪ للسكن والتخطيط وهي أحد الأزمات الرئيسة التي يُعاني منها المجتمع العربي على إثر مصادرة الأراضي الفلسطينية في الداخل، وتبعية ما يزيد على ٩٧٪ من الأراضي لسلطة أراضي إسرائيل.

لقد تم إعداد هذه الخطة من قبل الوزارات المختلفة ومختصين وممثلين عن الجمهور (عربًا ويهودًا)، وبنظرة اقتصادية بحتة؛ فإن الخطة تعتبر تنموية للمجتمع العربي وتشمل جميع المجالات أهمها الاستثمار في رأس المال البشري، فقد خُصّص للتربية والتعليم ٣١٪ من مجمل الميزانية المخصّصة بهدف تحسين التحصيل العلمي وتحسين البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية، وخصّص ١٠٪ للسكن والتخطيط وهي أحد الأزمات الرئيسة التي يُعاني منها المجتمع العربي على إثر مصادرة الأراضي الفلسطينية في الداخل، وتبعية ما يزيد على ٩٧٪ من الأراضي لسلطة أراضي إسرائيل، وشملت باقي المجالات استثمارات في تحسين بنية المواصلات وتوفير المواصلات العامة لباقي أنحاء الدولة، تشجيع التشغيل وتحسين كفاءة السلطات المحلية، وغيرها من المجالات المفصّلة في جدول رقم (٨).

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الخطة التنموية مهمة جدًا للمجتمع العربي، لكن الأهم يكمن في آلية تطبيق جميع بنودها والتعلّم من الخطط السابقة، خاصة خطة ٩٢٢ للسنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٠ (راجع تقارير مدار الاستراتيجية للعامين السابقين). وبالعودة إلى خطة ٩٢٢، وحسب تقرير لجنة التوجيه المنبثقة عن سلطة تطوير «الوسط العربي» التابعة لوزارة المساواة الاجتماعية، فحسب التخطيط للسنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٠ بلغت قيمة الخطة ٩٢٢ ما يقارب ١٠,٥ مليار شيكل، وكان التخصيص الفعلي ١٠,٣٣٥ مليار شيكل، أما التنفيذ واستغلال الخطة فقد بلغ ٦,٣٤٨ مليار شيكل، أي أن نسبة تنفيذ الميزانية كان ٦١٪

أن الخطة التنموية مهمة جدًا للمجتمع العربي، لكن الأهم يكمن في آلية تطبيق جميع بنودها والتعلّم من الخطط السابقة، خاصة خطة ٩٢٢ للسنوات ٢٠١٦- ٢٠٢٠.

خلال السنوات الخمس.[٢٧] ونتيجة لتعثّر التنفيذ الكامل، فقد تقرّر تمديد خطة ٩٢٢ في تشرين الأول ٢٠٢١، وخُصّص لذلك ٩١٣ مليون شيكل نفد منها ٣٦٦ مليون شيكل، وغالبية المبلغ الذي خصّص كان في وزارة المواصلات ٣٠٣ ملايين شيكل، ٧٠ مليون شيكل في وزارة الاقتصاد للمصالح التجارية و٧٥ مليون شيكل لإقامة بنية تحتية للصرف الصحي.

بالاستناد إلى ما تقدّم، فهناك تجربة في سوء، أو تعثّر، تنفيذ الخطط المخصّصة للمجتمع العربي في إسرائيل، لذلك، فإن استغلال بنود الصرف في الخطة الخمسية للسنوات ٢٠٢٢– ٢٠٢٦ هو الأهم وذلك من خلال استغلال هذه البنود واستثمارها بشكل تدريجي ابتداءً من العام ٢٠٢٢ بكفاءة عالية.

جدول رقم (٨): توزيع ميزانية التطوير (٢٠٢٢-٢٠٢٦) حسب المجال (مليار شيكل).

المجال	المجموع	ميزانية الوزارة	ميزانية إضافية
التربية والتعليم	٩,٥	٥,٢	٤,٤
السكن والتخطيط	٣	٠,٧	٢,٣
المواصلات	٢,٦	١,٩	٠,٧
السلطات المحلية	١,٩	٠,٣	١,٦
التشغيل	١,٥	٠,٧	٠,٨
البنية التحتية والطاقة	١,٤	٠,٩	٠,٥
الثقافة والرياضة	١	٠,٥	٠,٥
الصناعة والتجارة	٠,٩	٠,٤	٠,٥
الصحة	٠,٧	٠,٣	٠,٤
النقب والجليل	٠,٦	٠,٤	٠,٢
الرفاه	٠,٦	٠,٢	٠,٤
حماية البيئة	٠,٦	٠,٣	٠,٣
العلم، الابتكار والهايتك	٠,٥	٠,٢	٠,٣
آخر	١,١	٠,٤	٠,٦
الباقي للتخصيص	٤,٥	٢,٥	١,٩
المجموع	**٣٠,٣**	**١٤,٩**	**١٥,٤**

خلاصة

يُعد اقتصاد إسرائيل القوي أحد أهم عوامل قوتها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وفي الساحة الدولية بشكل عام، وبالنظر إلى السرعة التي تجاوزت فيها إسرائيل التبِعات الاقتصادية لأزمة انتشار جائحة كورونا، وما شملها من سياسات إغلاق وتعطيل للأسواق، يُمكن استخلاص أن تركيبة اقتصاد إسرائيل التي تعتمد أكثر على قطاعات الهايتك والصناعات غير التقليدية، كانت على ما يبدو عاملاً أساسيًا في تجاوزها السريع لتبعات الجائحة وهي ما تجعل إسرائيل قوة اقتصادية عالمية، وتسهّل فرصها لتطبيع علاقاتها مع دول مفتاحية في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى خارج الإقليم. وعلى العكس من السنوات القليلة السابقة التي شهدت عدم استقرار مالي واقتصادي نتيجة انعدام فرص تشكيل حكومة مستقرة (بين ٢٠١٩-٢٠٢١)، فإن نجاح الائتلاف الحكومي الحالي في تشكيل حكومة في أيار ٢٠٢١ كان له تبعات مهمة على المشهد الاقتصادي، أهمها إقرار ميزانية الدولة، تمرير قوانين تسويات اقتصادية، وتوزيع ميزانيات واضحة على الوزارات.

أظهرت المعطيات التي تم استعراضها في هذا الفصل، أن الاقتصاد الإسرائيلي عاد إلى مسار التعافي بعد أن شهد في سنة سابقة تراجعًا ملحوظًا في غالبية نشاطاته الاقتصادية، حيث تجلّى هذا التراجع من خلال مؤشراته الاقتصادية في الناتج المحلي، التصدير، ارتفاع نسبة البطالة والتقلّبات التي شهدها سوق المال والدخول إلى مرحلة من الركود خلال العام ٢٠٢٠، وابتداءً من الربع الثاني للعام ٢٠٢١، تسارعت وتيرة النمو إلى أن وصل معدل النمو ٨,١٪ على الرغم من العوامل التي أثرت على النشاطات الاقتصادية مثل جائحة «كورونا»، عدم إقرار ميزانية للعام ٢٠٢١ حتى تشرين ثاني ٢٠٢١ والعمل بميزانية استمرارية منذ العام ٢٠١٩، إجراء انتخابات برلمانية في آذار ٢٠٢١، واستمرار حكومة الليكود بتسيير أعمال الدولة حتى تشكيل الحكومة الجديدة في حزيران ٢٠٢١. ويفيد التقرير أن هذه العوامل مجتمعة أثّرت أيضًا، بشكل سلبي، على بعض القطاعات الإنتاجية والخدماتية، خاصة خدمات السياحة الوافدة التي مع التحسن الذي شهدته في العام ٢٠٢١؛ فإنها بقيت محدودة، وواجهت تراجعًا كبيرًا مقارنة بعام ٢٠١٩، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود وأسعار الشحن عبر الموانئ نتيجة جائحة «كورونا»، الأمر الذي يُستشّف منه غلاء الأسعار للمنتجين على الرغم من ارتفاع قيمة الشيكل، ما يُشير إلى أن ارتفاع الأسعار برز بشكل واضح في بداية ٢٠٢٢، وسيستمر في ذلك في حالة عدم وجود خطة اقتصادية علاجية واضحة.

وعلى الرغم من هذه العوامل المعيقة؛ وبالإضافة لمؤشر النمو الايجابي، فإن سوق العمل استطاع من جديد استيعاب العمال الذي خرجوا لإجازات بدون راتب خلال العام ٢٠٢٠، واستطاع أن يقلص نسبة البطالة الواسعة إلى أكثر من النصف ٧,٩٪، ومع تحييد تأثير الكورونا، فإن نسبة البطالة وصلت إلى ٥٪. ومن المؤشرات الايجابية الأخرى التي كانت خلال العام ٢٠٢١:

- ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى حجم ١٣٣ مليار دولار، وشكّلت صادرات الهايتك من ذلك ٥٣٪، خصوصًا خدمات الهايتك التي ارتفعت بـ ٢٠٪ مسجّلة ارتفاعًا من ١٤ مليار دولار في العام

٢٠١٤ إلى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١. ويُظهر هذا القطاع نموًا متسارعًا مضيفًا للاقتصاد الإسرائيلي متانة خاصة وغير متأثر بسلبيات انتشار الجائحة وعوامل أخرى، ومساهمًا بصورة نشِطة في معدّلات النمو الاقتصادي.

- ارتفاع عوائد مؤشرات سوق الأسهم بنسب عالية جدًا فاقت بذلك عوائد مؤشرMSCI العالمي، وعوائد بورصات أوروبا التي شهدت ارتفاعًا اسميًا بقيمة ١٧٪ وتخطت قيمة سوق الأسهم لأول مرة في أواخر آب حد الترليون شيكل ووصلت إلى القمة.
- المصادقة على ميزانية الدولة للسنوات ٢٠٢١– ٢٠٢٢ بقيمة ٤٣٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢١ و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة إلى ٦٨ مليار شيكل لمعالجة آثار «كورونا» الاقتصادية للعام ٢٠٢١.
- انخفاض العجز الحكومي إلى نسبة ٤٪ بالنسبة للناتج وانخفاض في الدين العام.
- إبقاء نسبة الفائدة على ٠,١٪ واستمرار منح القروض لتشجيع الاستثمارات ومساندة المصالح الصغيرة في غالبية أشهر السنة.
- ارتفاع احتياطي العملة الأجنبية إلى ٢١٣٠٢٩ مليون دولار بارتفاع ٢٢,٩٪ عن رصيد بنك إسرائيل في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. ووصول مستوى الأرصدة بالعملة الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي إلى ٤٦,٦٪.
- انخفاض سعر الدولار بالمعدّل السنوي بـ ٦,١٦٪ عن معدّل السعر في العام ٢٠٢٠، جدير بالذكر أن هذا الانخفاض غير مفيد للمصدّرين.

كذلك تطرّق هذا الفصل إلى الخطة الخمسية للمجتمع العربي، وفصّل بنودها المختلفة، وتبين أن هذه الخطة (بنظرة اقتصادية بحتة وبتحييد كل العوامل الأخرى) تبدو خطوة إيجابية في المسار التنموي للمجتمع العربي وكذلك للاقتصاد الإسرائيلي ككل، إلّا أن النقاش الدائر حول ثمن هذه الخطة يبقى من نواحي سياسية، وطنية وقومية، ومن منطلق معارضة خطوة القائمة الموحدة في الدخول إلى الائتلاف الحكومي، بالإضافة إلى أن الغالبية النسبية ترى أن هذه الخطة لن يتم تطبيقها على أرض الواقع.

بناءً على ما تقدّم؛ فإن التنبؤات لعام ٢٠٢٢ تقول إن المسار التنموي سيستمر في الاتجاه الإيجابي، لكن بوتيرة منخفضة، باستثناء قطاع السياحة المتوقّع له أن يعود في السنوات الثلاث القادمة إلى مساره كما كان قبل عام ٢٠١٩، وتبقى هذه التنبؤات مرتبطة بجائحة «كورونا» ومسارها المستقبلي، خاصّة أن متحورات «كورونا» تستجدّ كل فترة، ويبقى مدى تأثيرها الاقتصادي مرتبطًا بتأثيرها الصحي، كما ترتبط هذه التنبؤات بالأوضاع الجيوسياسية شرق أوسطيا وعالميًا. وبحسب الأوضاع الحالية؛ فإن أسعار الوقود والطاقة، إضافة إلى الشحن والمواصلات، ستستمرّ في الارتفاع، ومن المتوقّع أن ترتفع معدّلات التضخّم المالي في إسرائيل والدول المتقدمة.

الهوامش

١ مقارنة بأسعار عام ٢٠١٥.

٢ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «الحسابات القومية لسنة ٢٠٢١: نشرة صحافية» (القدس: جهاز الاحصاء المركزي الإسرائيلي، ١٦ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/058/08_22_058b.pdf

٣ راجع/ي قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية على الرابط الآتي: https://data.oecd.org/gdp/gross-domestic-product-gdp.htm

٤ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «الحسابات القومية لسنة ٢٠٢١: نشرة صحافية."

٥ تقرير المصادر والاستخدامات حسب تعريفات الاقتصاد الكلي يضم: المصادر (المكونة من الناتج المحلي الصافي + الاستيراد) وتتم مساواته بالاستخدامات (المكونة من الاستهلاك + الإنفاق الحكومي+ الاستثمار الصافي+ التصدير).

٦ الناتج التجاري = الناتج المحلي بأسعار السوق – الضرائب المدفوعة على السلع + المساعدات الممنوحة للمنتجين على السلع.

٧ لا يشمل الصادرات والواردات مع السلطة الفلسطينية أو الاستيراد الأمني.

٨ معهد التصدير الإسرائيلي، «تطورات واتجاهات في الصادرات الإسرائيلية» (تل أبيب: معهد التصدير الإسرائيلي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https:// www.export.gov.il/api/Media/Default/Files/Economy/economy_megamot_2021.pdf

٩ جهاز الإحصاء الاسرائيلي، «التجارة الخارجية حسب البلدان: نشرة صحافية» (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/028/16_22_028b.pdf

١٠ المصدر السابق.

١١ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «معطيات من استطلاع القوى العاملة لشهر كانون الأول وعام ٢٠٢١» (القدس: جهاز الاحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٤ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/032/20_22_032b.pdf

١٢ المصدر السابق.

١٣ ظاهرة المحبطين من إيجاد عمل، هي ظاهرة أولئك الذين كانوا ضمن التشغيل وخرجوا للبطالة ويصلون لمرحلة اليأس من إيجاد عمل ويخرجون من إطار المشتركين في قوة العمل إلى غير المشتركين في قوة العمل.

١٤ عدد الأسر اليهودية في العام ٢٠٢١ هو ٢,٢٦٩ مليون أسرة، وعدد الأسر العربية ٤٣١ ألف أسرة.

١٥ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «معطيات من استطلاع القوى العاملة لشهر كانون الأول وعام ٢٠٢١».

١٦ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «جدول أسعار المستهلك، تلخيص للعام ٢٠٢١» (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ١٤ كانون ثاني ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2022/023/10_22_023b.pdf

١٧ وزارة المالية الإسرائيلية، «تقدير أولي لتنفيذ الميزانية والعجز وتمويله» (القدس: وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3pJ6rdw

١٨ المصدر السابق.

١٩ بنك إسرائيل، «استعراض ميزانية إسرائيل ٢٠٢١– ٢٠٢٢ والتطورات المتوقعة في السنوات القادمة» (القدس: بنك إسرائيل، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/16-11-21.aspx

٢٠ وزارة المالية الإسرائيلية، «مقياس أولي لنسبة الدين العام للناتج ٢٠٢١» (القدس: وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠ كانون ثاني ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3sKUPbW

٢١ غاد ليؤر، «أيضا شركة تصنيف الائتمانيات اس اند بي تنشر تقرير ثبات لإسرائيل، « *يديعوت أحرونوت*، ١٦ تشرين ثاني ٢٠١٦. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/economy/article/s1ugpqgof

٢٢ بنك إسرائيل، «تقرير السياسات النقدية، النصف الأول ٢٠٢١» (القدس: بنك إسرائيل، ١٩ تموز ٢٠٢١) انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3sLsvWH

٢٣ بنك إسرائيل، «تقرير السياسات النقدية، النصف الثاني ٢٠٢١» (القدس: بنك إسرائيل، ١٧ كانون ثاني ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3hLEPQE.

٢٤ عاص أطرش، «المشهد الاقتصادي» في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: *المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠*، تحرير هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٢١)، ١٤٢–٧٣.

٢٥ سوق الأوراق المالية، «التلخيص السنوي للعام ٢٠٢١» (تل أبيب: سوق الأوراق المالية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3Cm9ays [الوصول الى الرابط مشروط بالتواجد في مناطق جغرافية معينة].

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ وزارة المساواة الاجتماعية، «نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات في السنوات ٢٠١٦–٢٠٢٠ بناءً على قرار الحكومة رقم ٩٢٢ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠» (القدس: وزارة المساواة الاجتماعية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ceci.org.il/sites/citizens/UserContent/files/922.pdf

٢٨ لا يشمل قطاع الخدمات الذي يضمن صادرات وواردات قطاع الهايتك.

المشهد الاجتماعي

عرين هواري

تحت المجهر

■ عدد المواطنين الإسرائيليين ٩,٢ مليون من بينهم نحو ٦,٩ مليون (أو ٧٣٪) يهودي ■ هبة الكرامة تعيد الشرخ بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مركز التصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل ■ «إصلاحات» متعلقة بالحياة الاجتماعية للمتدينين، أهمها الطعام الحلال ومسألة التهويد ■ قراءة في مستويات الفقر تعكس تعمّق اللاعدالة الاجتماعية خصوصاً في حق الفلسطينيين ■ كورونا لا تزال تصبغ حياة الإسرائيليين الاجتماعية

الشرطة الإسرائيلية تفرق بخشونة تظاهرة للحريديم بالقرب من مدينة بني براك احتجاجًا على مسألة التجنيد في الجيش. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

٤٠,٢٪ من سكان إسرائيل يعيشون في منطقتي المركز وتل أبيب، أي على أقلّ من ٧٪ من مساحتها.

نسبة الخصوبة لدى المتزمتات دينيا (الحريديات) هي الأعلى، إذ تصل إلى ٦,٦ طفل، مقارنة بـ ٢,١ طفل لدى العلمانية. يشكل الحريديون ١٢,٦٪ من مجمل سكان دولة إسرائيل، و١٧,١٪ من السكّان اليهود.

نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين الحريديين انخفضت من ٢٢,٦٪ في العام ٢٠١٦ إلى ١٥,٨٪ في العام ٢٠٢١، أما بين العرب فبقيت النسبة مرتفعة جدًا بواقع ٤٣٪، وهي نسبة قريبة من نسبة الفقراء العرب، مما يعني أن الفقر بين العرب هو فقر شديد.

قضايا الحلال «كشروت»، وتجنيد الحريديين، وصلاة النساء عند الحائط الغربي، تشكل قضايا صراع وجدل بين التيارات المتزمتة دينيا وباقي التيارات السياسية.

القراءات الإسرائيلية للهبة تركز على أبعاد اقتصادية أو تؤطرها على أنها شغب وأعمال أقلية مهمشة، باترةً إياها عن بعدها القومي.

مقدمة

يستعرض هذا الفصل المشهد الاجتماعيّ في إسرائيل، خلال العام ٢٠٢١، وينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: الجزء الأول، يقدم بعض المعطيات الديمغرافية، ويعرّج على الانعكاسات الاجتماعية لجائحة كورونا وتداعياتها بالإضافة إلى معطيات عن الفقر. الجزء الثاني، يعالج الصراع المستمر على علاقة الدين بالدولة في إسرائيل وبشكل خاص الصراع بين الأحزاب الحريدية والحكومة، خاصة أنه للمرة الأولى منذ سنوات تشكّل حكومة دون الأحزاب الحريدية، وتُصدر قرارات وقوانين تتعارض جذريًا مع سياسات الحريديم ومصالحهم الدينية والاقتصادية، وأهمها خصخصة إصدار رخص الحلال (كوشير) في إسرائيل، والتغيرات القانونية والسياسية المتعلقة بـ «التهويد»، وتعديل قانون الإعفاء من الخدمة في الجيش. الجزء الثالث والأخير، يستعرض القراءات الإسرائيلية لهبة أيار/الكرامة خاصة في ظل الانقلاب الذي قامت به القائمة الموحدة من حيث دخولها الحكومة الإسرائيلية، وسنقرأ ضمن هذا السياق ردود الفعل اليهودية الشعبية والنخبوية على هذا الحراك وأثره، من منظورهم، على العلاقات اليهودية العربية، والخطوات التي يجب اتخاذها إسرائيليًا على أثر ذلك.

١. معطيات عامة

١.١ صورة ديمغرافية

وصل عدد سكان إسرائيل، حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، مع نهاية ٢٠٢١، إلى نحو ٩,٤٤٩ مليون نسمة، يشكل اليهود نسبة ٧٣٪ من مجمل عدد السكان، في حين يشكل العرب نسبة ٢١,١٪ (تشمل الدائرة القدس والجولان المحتلّين في حساباتها) بالإضافة إلى نحو ٥٪ صنفوا على أنهم إسرائيليون غير يهود. تشكلت نسبة ٨٣٪ من السكان من خلال التكاثر الطبيعي، و١٧٪ من ميزان الهجرة العالمي. مقارنة بسنة ٢٠٢٠، ازدادت نسبة السكان في إسرائيل بنحو ١,٧٪، وهذا يشكل ارتفاعًا طفيفًا، وانخفاضًا عن سنة ٢٠١٩ (١,٦٧٪، ١,٩٣٪ على التوالي). يعود سبب انخفاض نسبة التكاثر في العام ٢٠٢٠ إلى جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع الهجرة إلى إسرائيل، وارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين المسنين.

في العام ٢٠٢١، ولد نحو ١٨٤ ألف طفل، ٧٣٪ منهم لأمهات يهوديات، و٢٣,٤٪ لأمهات عربيات و٢,٨٪ لأمهات أخريات.[1] ما زالت إسرائيل تعتبر من الدول عالية الخصوبة إذا ما قورنت بالدول التي تعتبر متطورة، إذ إن وتيرة الخصوبة فيها هي الأعلى بين دول (OECD). ويعود ذلك، بالأساس إلى نسبة الخصوبة العالية نسبيًا لدى النساء المتزمتات دينيًا (الحريديات)، حيث معدّل الخصوبة

في ٢٠٢١، ازدادت نسبة السكان في إسرائيل بنحو ١,٧٪، وهذا يشكل ارتفاعًا طفيفًا قياسًا بسنة ٢٠٢٠ وانخفاضًا عن سنة ٢٠١٩ (١,٦٧٪، ١,٩٣٪ على التوالي).

في أوساطهن تصل إلى ما معدله ٦,٦ طفل، مقارنة بالمرأة العلمانية (غير المتدينة) ٢,١ طفل، علما أن المجتمع الحريديّ يزداد سنويًا بنحو ٤,٤٪. يشكل الحريديون نحو ١٢,٦٪ من مجمل سكان دولة إسرائيل، و١٧,١٪ من السكّان اليهود. ويمتاز بالعائلات الكبيرة ذات الأجيال الصغيرة، وبنسبة خصوبة هي الأعلى لدى النساء بين عمر ١٨-٢٤,[٢]

ما زالت إسرائيل تعتبر من الدول عالية الخصوبة إذا ما قورنت بالدول التي تعتبر متطورة، إذ إن وتيرة الخصوبة فيها هي الأعلى بين دول (OECD). ويعود ذلك، بالأساس إلى نسبة الخصوبة العالية نسبيًا لدى النساء المتزمتات دينيًا (الحريديات)، حيث معدّل الخصوبة في أوساطهن تصل إلى ما معدله ٦,٦ طفل، مقارنة بالمرأة العلمانية (غير المتدينة) ٢,١ طفل، علمًا أن المجتمع الحريديّ يزداد سنويًا بنحو ٤,٤٪.

وصل إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٢١، بناء على إحصائيات يوردها مركز دراسات الأمن القومي في حزيران ٢٠٢١،[٣] نحو ٢٥٠٠٠ مهاجر يهودي (وفق قانون العودة)، (بينما وصل في العام ٢٠٢٠ نحو ٢٠٠٠٠ مهاجر). ٣٠٪ منهم من روسيا والباقون من فرنسا، والولايات المتحدة، وأوكرانيا.

حسب معطيات اللجنة المركزية للإحصاء، توفي ٥١ ألف شخص في العام ٢٠٢١، من بينهم نحو ٤٨٠٠ شخص توفوا نتيجة جائحة كورونا حتى تشرين الثاني ٢٠٢١، علماً أن مجموع الوفيات المتأثرة بإصابتها بفيروس كورونا بلغ ٨٢٤٣ منذ بداية الجائحة إلى تشرين الثاني ٢٠٢١.

تشير الإحصائيات الإسرائيلية كذلك إلى أن ٤٠,٢٪ من سكان إسرائيل يعيشون في منطقتي المركز وتل أبيب، أي على أقلّ من ٧٪ من مساحة إسرائيل لتصل الكثافة السكانية العالية جدًا هناك إلى ١٧٥٣ شخصًا لكل كيلو متر مربع في منطقة المركز، و٨٨٢٦ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد بمنطقة تل أبيب وحدها. بينما تقل الكثافة في منطقة الجنوب، حيث يقيم هناك ١٤,٦٪ من السكان فقط على منطقة مساحتها ١٤١٨٥ كيلومترًا مربعًا، أي بكثافة ٩٦ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد (يشكل الجنوب ٦٥٪ من الأراضي).[٤] تقيم نسبة ١٦٪ من السكان في منطقة القدس (بما فيها القدس الشرقية المحتلة)، بينما تقيم نسبة ١١,٦٪ في منطقة حيفا. وتقيم نسبة ٤,٨٪ (مستوطن إسرائيلي) في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية (في منطقة ج) من دون القدس.[٥] بناء على تقديرات البنك العالمي لسنة ٢٠١٨، تعتبر إسرائيل من أعلى الدول من حيث الكثافة السكانية وتتمثل بـ٤٣٠ شخصًا للكيلومتر المربع الواحد. تعتبر الكثافة السكانية في مدينة بني براك الحريدية من أعلى نسب الكثافة عالميا، أما البلدة العربية الأكثر كثافة بالسكان في إسرائيل فهي بلدة اللقية البدوية في الجنوب، بينما توجد أعلى نسبة كثافة سكانية في مستوطنات منطقة «ج» في الضفة الغربية المحتلة في مستوطنة بيتار عيليت الحريدية.

تتوقع دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أن تشكّل نسبة الحريديين بين السكان في المجتمع الإسرائيلي عام ٢٠٥٥ نحو٢٦,٧ ٪، وأن يشكّل العرب٢٠,٤ ٪ من السكان. تؤثر هذه التغيرات الديمغرافية (خصوصاً المتعلقة بالحريديم والعرب) على السياسات العامة وعلى الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتوقع مركز دراسات الأمن القومي في إسرائيل، في حال تحققت هذه التكهنات، أن تتأثر قدرة إسرائيل كدولة قوية اقتصاديًا،

وجوهرها كدولة «يهودية ديمقراطية متطورة،»[٦] حيث سيزداد عدد المجموعات الحريدية على حساب جماعات أخرى (تعتبر أكثر إنتاجية وليبرالية مثل العلمانيين) وتتعاظم هجرة الفئات الشابة والمثقفة التي ستجد صعوبة في التعايش في إسرائيل في ذلك الزمن، خاصة مع ازدياد الفجوات بين إسرائيل والدول المتطوّرة، وتراجع قدرة الفئات العلمانية على التأثير على مستقبل الدولة وجوهرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور إسرائيل، وفق الكاتب شموئيل ايفن من مركز دارسات الأمن القومي.[٧]

١.٢ كورونا وتداعياتها المستمرة

بدأ العام ٢٠٢١ في إسرائيل بإغلاق ثالث بسبب جائحة كورونا، امتدّ من ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٠ حتى ٦ شباط ٢٠٢١، مع انتشار متحورة ألفا التي تطوّرت في بريطانيا. ويعتبر العام ٢٠٢١ عام المتحورات الجديدة من ألفا، وبيتا، ودلتا، وليس انتهاء بأوميكرون التي تعد الأكثر قدرة على العدوى والانتشار. حتى نهاية ٢٠٢٠ توفي في إسرائيل ٣٤٠٠ شخص جراء جائحة كورونا. حسب إحصائيات وزارة الصحّة، وصلت نسبة الوفيات الفائضة بسبب كورونا حتى نهاية ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات التي سبقتها إلى ٦٪. ووصل عدد الوفيات إلى غاية تشرين الثاني٢٠٢١ إلى نحو ٤٨٠٠ وفاة.[٨] في الثامن من شباط٢٠٢١ أعلنت الحكومة عن إغلاق مشدد جراء ارتفاع نسبة العدوى، حيث أغلقت معظم أجهزة التعليم، وسمحت للأشخاص بالخروج للأعمال الحيوية فقط، وضيقت على التجمهر. في نهاية شباط ٢٠٢١ جرى تداول حول الخروج من التضييقات والتشديدات التي أقرتها الحكومة. وفي ٢١ شباط ٢٠٢١ بدئ العمل بـ «الجواز الأخضر» الذي يمكّن متلقي اللقاح المضاد للفيروس من الدخول إلى بعض الأماكن العامة ويمنع غيرهم. يأتي هذا القرار ودولة إسرائيل على أعتاب الحكومة الـ٣٦ بعد أربع دورات انتخابية متتالية خلال أقل من سنتين. في ٣٠ آذار ٢٠٢١ أي بعد الانتخابات التي جرت في ٢٣ آذار وقبل تشكيل الحكومة الجديدة أُعلن عن إلغاء الشارة الحمراء عن المدن. في ١ حزيران ٢٠٢١ ألغيت تضييقات الشارة البنفسجية والخضراء بحيث ساد اعتقاد بأن سلسلة القرارات الحكومية المتعلقة بجائحة كورونا كانت أكثر إرباكًا من أن يفهمها المواطن وأقل إقناعًا من أن ينصاع لها.[٩]

في١٣ حزيران ٢٠٢١، ومع تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة نفتالي بينيت، شهدت سياسات مواجهة كورونا تغيرًا. فمع ظهور الموجة الرابعة تبنت الحكومة سياسة جديدة تحت عنوان «كبح ناعم» من خلال محاولة تقليل العدوى من جهة، وإحداث أقل مسّ بالاقتصاد من جهة أخرى. عبر بينيت عن سياسته هذه بالقول «سيكون هناك موتى مرضى بوضع صعب أكثر، لكن هذه هي القرارات

حتى نهاية ٢٠٢٠، توفي في إسرائيل ٣٤٠٠ شخص جراء جائحة كورونا. حسب إحصائيات وزارة الصحّة، وصلت نسبة الوفيات الفائضة بسبب كورونا حتى نهاية ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات التي سبقتها إلى ٦٪. ووصل عدد الوفيات إلى غاية تشرين الثاني٢٠٢١ إلى نحو ٤٨٠٠ وفاة.

القيادية الجريئة التي لا بد من اتخاذها وسنكون كل الوقت مع اليد على نبض القلب.[١٠]

جاءت سياسات الحكومة الجديدة لتشكل بديلًا لسياسات الإغلاقات التي اتخذها نتنياهو وواجهت انتقادات من جهات عدة. مثلًا، ضمن الانتقادات المهنية على سياسة الإغلاقات التي اتبعتها حكومة نتنياهو في التعامل مع كورونا بعد سنة على الجائحة وثلاثة إغلاقات، أشارت بروفيسور رونيت كالدرون مرغليت، من كلية الصحة العامة في هداسا بالجامعة العبرية بالقدس، إلى أن الإغلاق الأول تجاوب مع الحاجات الصحيّة والطريقة كانت ناجعة لكنها بدائية. فالجمهور في الإغلاق الأول كان متوجسًا وخائفًا، بعد أن نَشرت تصريحات رئيس الحكومة وموظفون كبار آخرون الرعب بين الناس فانصاع الجمهور. أما الإغلاق الثاني فقد كان فشلًا ذريعًا، أظهر فشل الجهاز الخاص بالأوبئة وفشلًا كبيرًا في تشغيل سياسة الإشارات الملوّنة، يعود ذلك إلى الفشل الإداري والسياسي وليس فقط الصحي. انتقد جاي هوخمان، رئيس برنامج اللقب الثاني بالاقتصاد السلوكي في الجامعة متعددة المجالات في هرتسليا، سياسة الإغلاقات مدعيًّا أن الحكومة اتخذت سياسة الترهيب، الذي لا يرى أن به عيبًا على المستوى المبدئي، لكن الحكومة لم تعط البديل في المقابل.[١١]

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حاد في نسب التسرب من المدارس خلال الجائحة، حيث تمت معالجة ٨٣ ألف حالة لطلاب متسربين من المدارس، مما يعني ارتفاع التسرب في العام ٢٠٢١ بنحو ٤٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩، أو بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.

في تقريره الخاص حول مواجهة جائحة كورونا الصادر في آب ٢٠٢١ انتقد مراقب الدولة الجهاز التربوي في ما يخص التعليم التزامني الناتج عن الجائحة، إذ لم تطلب وزارة التربية تقارير كميّة عن مدى مشاركة الطلاب في الدراسة التزامنية، الأمر الذي لم يتح أمامها معطيات تمكنها من متابعة التعليمات وتطبيقها، وتحليلها، واستخلاص النتائج والعبر. في استطلاع أجرته السلطة القطرية للتعليم والتقييم تبيّن أن ٢٢٪ من الطلاب لم يشاركوا في الدراسة التزامنية، أن من بين الأهل الذين كانت إجاباتهم أن أولادهم اشتركوا بجزء أو معظم الدروس التزامنية كانت نسبة العرب أقل من اليهود (٦٩٪، ٨١٪ على التوالي). بين التقرير، أيضًا، أن التعليم التزامني لم يلائم جميع الطلاب وأن التعليمات التي أوردتها الوزارة كانت كثيرة ومعقدة ولم تتزامن مع موعد التطبيق.[١٢] تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حاد في نسب التسرب من المدارس خلال الجائحة، حيث يشير الدليل السنوي للأولاد في إسرائيل لسنة ٢٠٢١ إلى أن ضبّاط الدوام في المدارس عالجوا ٨٣ ألف حالة لطلاب متسربين من المدارس، مما يعني ارتفاع التسرب في العام ٢٠٢١ بنحو ٤٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩، أو بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.[١٣] يشير تقرير مراقب الدولة الصادر في آب ٢٠٢١ إلى أن الإدارة المالية خلال الجائحة كانت متأرجحة، ولم تكن وزارة المالية مستعدة للأزمة، فقد أديرت الميزانية بشكل غير منظم، ورافقتها قرارات غير مدعّمة بتحليلات اقتصادية كافية، وكانت وتيرة تنفيذ قسم من القرارات بطيئة وغير منظمة.[١٤]

يشير استطلاع إسرائيلي أجرته جمعية «حسيدي نعمي وليف نعمي»[١٥] في تشرين الأول ٢٠٢١ إلى أن أزمة الأطباء داخل الجهاز الطبي تؤثر بالأساس على الفئات الضعيفة داخل المجتمع، التي تعتمد على الخدمات الطبية العامة فقط، ومعظمها لا يتمتع بالخدمات الطبية المكملة داخل العيادات الصحيّة العامة أو بتأمينات صحية مكملة. ففي حين قلص ٣٧٪ من الإسرائيليين التوجه لتلقي الخدمات الطبية خلال الجائحة فإن ٢٣٪ منهم قلصوا ذلك لاعتبارات مادية. استغنى ٢٤٪ عن العلاجات النفسية التي يتلقونها بسبب القيود التي نتجت عن كورونا و١٥٪ منهم لأسباب اقتصادية. يشير الاستطلاع، أيضًا، إلى أن النساء تضررن أكثر من الرجال، فـ ٣١٪ من النساء استغنين عن خدمات طبية. بسبب الجائحة، عزت ١٦٪ منهن ذلك لأسباب اقتصاديّة، كما تنازلت ٣١٪ من النساء عن العلاج النفسي الذي يتلقينه، عزت ٢١٪ منهن ذلك لأسباب اقتصادية. يشير الاستطلاع إلى أن ثلث السكان فقط لديهم تأمين صحيّ مكمّل للرسمي وكذلك تأمين صحي خاص، علماً أن نسبة المؤمنين في التأمين الصحي المكمّل في عيادة المرضى الرسمية لدى اليهود بلغت ٨٦٪ بينما كانت لدى العرب ٣٨٪ فقط.

تشير ورقة من إصدار مركز أدفاه المتخصص بإصدار معلومات حول العدل والمساواة الاجتماعية في إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠٢١ [١٦] إلى أن كورونا كشفت عن وجود خدمات اجتماعية ضعيفة (هشّة)، على رأسها الجهاز الصحيّ وذلك بعد سنوات من النقص في ميزانيات هذه الخدمات. حيث جاءت الجائحة في ظل وجود نقص في الموارد البشرية والبنى التحتية، وبرامج مساعدة لمجموعات ذات الدخل المنخفض. وفي ظل الأزمة زادت الدولة الميزانيات في جوانب تتعلق باحتياجات عينيّة فقط إلا أنها في ميزانية ٢٠٢٢ عادت إلى الوضع نفسه الذي كان في العام ٢٠١٩ أي لخدمات اجتماعية لا تفي بالحاجات المطلوبة.

أظهرت العديد من التقارير المؤسساتية والنسوية، خلال العام ٢٠٢١، مرة أخرى ما كثر الحديث عنه في السنة الأولى للجائحة، في ما يتعلق بأثر الجائحة على زيادة العنف ضد النساء والعنف داخل العائلة بشكل عام، إذ أشار تقرير صادر عن مركز أبحاث الكنيست في حزيران ٢٠٢١[١٧] إلى أن من إحدى النتائج المقلقة للجائحة الارتفاع في نسبة العنف ضد النساء، حيث أدى الإغلاق والبقاء في البيت إلى رفع نسبة العنف، بينما قللت سياسة الابتعاد الاجتماعي من إمكانيات معرفة هذه الحالات وكذلك من إمكانية إعطاء المساعدات والدعم اللازم وكذلك بسبب وجود الأشخاص العنيفين في البيت طوال الوقت. أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد النساء من آذار ٢٠٢٠ ولغاية شباط ٢٠٢١ بزيادة ١٢٪ لدى النساء بشكل عام ولدى العربيات بزيادة ٤٪ وقد ارتفعت بشكل كبير نسبة النساء المتوجهات إلى مأوى للنساء المعنفات، حيث ازدادت النسبة بـ ١١٪ لدى النساء بشكل عام، و١٤٪ لدى العربيات.

١٠٣ مؤشرات الفقر في إسرائيل

تشير مؤسسة التأمين القومي إلى أن الارتفاع الملحوظ في مؤشرات الفقر يعود إلى انخفاض الدعم الحكومي عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ في ما يخص رسوم البطالة والمنح لكل مواطن. ويشير التقرير إلى أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠٢١ لم يتوزع بصورة متساوية على عامة الفئات السكانية.

تشير معطيات تقرير الفقر في إسرائيل الصادر عن مؤسسة التأمين القومي في نهاية ٢٠٢١، إلى أن من المرجّح أن ترتفع نسبة الفروق في الدخل في إسرائيل إلى ٣,٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٢٠. ويعود ارتفاع مستوى الحياة في العام السابق ٢٠٢٠ إلى إجراءات دعم حكومة نتنياهو للمواطنين (أهمها دعم العاطلين عن العمل، تسهيلات بجهاز البطالة، توزيع منح للعائلات والمسنين والمشتغلين المستقلين) التي لولاها لانخفض مستوى الحياة إلى ١٠,٢٪ ومعه خط الفقر. لا يمكن فهم زيادة الدعم الحكومي دون ربط ذلك بأجندات نتنياهو الشخصية للحفاظ على حكومته وبقائه في السلطة وتجنب القضاء ومواجهة تهم الفساد الموجهة إليه.

تشير مقاييس مؤسسة التأمين القومي إلى أن تقليص الحكومة السابقة (حكومة نتنياهو) الدعم في النصف الأول من العام ٢٠٢١ أدى إلى ارتفاع نسبة التفاوت في المستويات الاقتصادية بين السكان ومعها ارتفاع خط الفقر.[١٨] تشير مؤسسة التأمين القومي إلى أن الارتفاع الملحوظ في مؤشرات الفقر يعود إلى انخفاض الدعم الحكومي عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ في ما يخص رسوم البطالة والمنح لكل مواطن. ويشير التقرير إلى أن النمو الاقتصادي في العام ٢٠٢١ لم يتوزع بصورة متساوية على عامة الفئات السكانية.[١٩]

خلافًا لاعتبارات مؤسسة التأمين القومي في قياس خط الفقر المعتمِد على المدخول الشهري للأسرة، تعرّف جمعية «لاتت» الفقر كحالة من نقص حاد من المواد الأساسية للعيش بكرامة. وبناء على مؤشر الجمعية فإنّ، ٢٥٤٠٠٠٠ شخص (٢٧,٦٪ من مواطني إسرائيل) يعتبرون فقراء، من بينهم ١١١٨٠٠٠ طفل (٣٦,٩٪ من الأطفال في إسرائيل).[٢٠] يشير تقرير «لاتت» إلى اتساع ظاهرة انعدام الأمن الغذائي لتبلغ ٢١,٨٪ في إسرائيل مقارنة مع فترة ما قبل الجائحة (١٧,٨٪). ويؤكد التقرير وجود علاقة قوية بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وملاءمة عالية بين الفئات ذات نسبة الفقر العالية وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في أوساط العرب ذوي التحصيل التعليمي المنخفض، والمنتمين لعائلات دون معيل، وعائلات أحادية الوالدية، وعائلات تعتاش على مخصصات الإعاقة. بينما تختلف هذه العلاقة بحسب التقرير لدى المجتمع الحريدي. إذ إن مستوى الفقر أعلى من انعدام الأمن الغذائي، وهذا يعود إلى التكافل المتبادل داخل المجتمع، حيث نشاطات توزيع الغذاء متواصلة على مدار السنة.[٢١]

لأول مرة منذ ٢٠١٦، يشمل تقرير التأمين القومي نتائج استطلاع (شاركت به ٣٥٠٠ عائلة) بما يخص الأمن الغذائي. يتبين من المعطيات أن هناك تحسّنًا في ما يخص التأمين الغذائي مقارنة بالعام ٢٠١٦.

من بين النتائج، يتبين أن ١٠٪ من اليهود غير الحريديين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ١٣,٢ في العام ٢٠١٦. بينما بلغت النسبة في أوساط الحريديين ١٥,٨٪ مقارنة بـ ٢٢,٦٪ في العام ٢٠١٦. أما بين العرب فاستقرت نسبة فقدان الأمن الغذائي على مدار سنوات عند نسبة ٤٣٪، وهذا يقارب نسبة الفقراء في المجتمع العربي.[٢٢]

أوصى متخصصون اقتصاديون في تقرير دول (OECD)، الصادر في نيسان ٢٠٢١، دولة إسرائيل بالعمل على مواجهة الفقر أمام تحديات جائحة كورونا التي قد تفاقم خطر الفقر خاصة بين الحريديم والعرب. من ضمن ذلك الاستثمار الواسع في التدريب المهني وجهاز التعليم، بهدف رفع قوّة العمل ومستوى الاستثمار في جيل الطفولة، خاصة بين الفئات الضعيفة جدًا. ونبّه (OECD) إلى أن التقصير في العمل بالتوصيات المطروحة على ضوء الجائحة، قد يؤدي إلى «ندبة» طويلة الأمد في سوق العمل، خاصة بين العاملين الشباب.[٢٣]

٢. المتدينون الحريديون - سؤال الدين والدولة في إسرائيل

من الواضح لأي مراقب أن ما تجمع عليه معظم الأحزاب الصهيونية التي دخلت الائتلاف الحكومي الجديد (حزيران ٢٠٢١) هو بالأساس العداء لنتنياهو ورغبتها في تشكيل حكومة دون قيادته. لكن من بين الأمور المركزيّة الأخرى التي تتفق عليها كذلك معظم الأحزاب الصهيونية، خاصة العلمانيّة منها، هو الموقف من بعض الأمور المتعلقة بالدين والدولة، ومن بينها أمور يتفق حولها اليمين واليسار العلمانيّ مع الصهيونية الدينية المتمثلة في تيار نفتالي بينيت في مقابل الأحزاب الحريدية. انعكس الأمر في بعض بنود الاتفاقية الائتلافية في حكومة بينيت ولبيد (الصهيونية الدينية والعلمانية)[٢٤] التي تستمر من ناحية بالحفاظ على سياسة الوضع الراهن المتّفق عليه تاريخيًا في شؤون الدين والدولة، بينما تقوم بتعديلات محدودة من ناحية أخرى. من أهم التعديلات، خلال العام ٢٠٢١، إتاحة المجال للمنافسة على إصدار شهادات الحلال اليهودي (مع إبقائها وفق الشريعة الأرثوذكسية)، وإتاحة إمكانية التهويد لحاخام محليّ (مع إبقائه وفق الشريعة الأرثوذكسية). عنى هذا كسر احتكار الحاخامية الرئيسة لشروط الحلال اليهودي (كشروت) وللتهويد. شملت التعديلات كذلك تغييرات في قانون اختيار القضاة في المحاكم الدينية من أجل إدخال نساء، بينما يتولّى رئاسة لجنة تعيين القضاة في المحاكم الدينية وزير الأديان من الصهيونية الدينية. وفي ما عدا ذلك يبقى لحزب يمينا حق النقض في المواضيع المتعلقة بالدين والدولة. وفي حين تصنّف الأحزاب الحريديّة وكذلك الصهيونيّة الدينية كتيارات أرثوذكسية، فإنها تختلف في كل ما يتعلق بالتجنيد واحتكار الحاخامية الرئيسة لإصدار شهادات الحلال اليهودي (كشروت) وتحديد من هو المتحوّل إلى اليهودية (المتهوِّد)، مع اتفاق الطرفين على عدم التنازل عن المعايير المتعلقة بالشريعة اليهودية بناء

على تفسيرها الأرثوذكسيّ. بالتالي، قامت الحكومة الجديدة والكنيست ومنذ إقامتها، وفي ظل عدم وجود الأحزاب الحريدية في الائتلاف، ببعض التغييرات، أهمها:

٢.١ قضية التهويد

يعتبر الصراع على من هو المتهوِّد في إسرائيل من أهم الصراعات المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة، التي تختلف عليها تيارات اليهود المختلفة في إسرائيل: العلمانية مقابل الدينية، والدينية الأرثوذكسية مقابل تلك الإصلاحية والمحافظة، وحتى في أوساط الأرثوذكسيين أنفسهم. تعزى بداية هذا الصراع إلى العام ١٩٧٠ حين عدل الكنيست قانون العودة مقِرًّا بحق المواطنة الإسرائيلية لكل من ولد لأم يهودية أو تهوّد. حينها بدأ الصراع السياسي على تعريف «من هو اليهوديّ» أو بالأحرى من هو «المتهوِّد بشكل صحيح دينيًا». ففي حين رأت الحاخاميّة الرئيسة والقيادات السياسية اليهوديّة المتديّنة الحريديّة والصهيونيّة الدينيّة أن التهويد المعترف به هو ذلك الذي يسري وفق الشريعة الأرثوذكسية الرسميّة في إسرائيل؛ طالبت التيارات الإصلاحيّة والمحافظة بأن يتم الاعتراف بالتهويد الذي يسري وفق التيار الإصلاحّي والمحافظ من أجل حق العودة. وبما أن القانون لم يوضح ماذا تعني كلمة «متهوِّد» فقد تحوّلت المحكمة العليا إلى الحيز الذي يتم به تفسير القانون وتحديد من هو اليهوديّ.[٢٥] ومنذ ذلك الحين أقرت المحكمة العليا مجموعة من القرارات من بينها الاعتراف بتهوّد من جرى تهويده خارج البلاد، من مؤسسة دينية غير رسمية (أي غير أرثوذكسية) من أجل التسجيل في سجل السكان، ولاحقًا اعتُرِف بالتهويد نفسه لغرض قانون «العودة» والهجرة إلى إسرائيل. وقبل ثلاث سنوات قبلت المحكمة يهوديةَ من تهوّد في مسار أرثوذكسيّ، لكن غير رسمي في إسرائيل (أي خارج منظومة الحاخامية الرئيسة) من أجل قانون العودة. تأتي أهمية هذا الموضوع لأنه بسبب عدم وجود قانون واضح بشأن التهويد فإن احتكار الحاخامية الرئيسة لنظام التهويد الرسميّ، الذي ينطوي على متطلبات كثيرة[٢٦] فإن نحو ٤٠٠٠٠٠ يهودي من المهاجرين، ومعظمهم من دول الاتحاد السوفييتي، لا يحظون باعتراف بيهوديتهم دينيًا، أي أنهم مسجلون من دون دين،[٢٧] الذي يسبب كذلك مشاكل مع يهود الولايات المتحدة الذين في غالبيتهم من الإصلاحيين والمحافظين.

اتخذت المحكمة العليا في إسرائيل، في الأول من آذار ٢٠٢١ (قبل تشكيل الحكومة الجديدة)، قرارًا وُصِف بالدراماتيكيّ، قضى بالاعتراف بكل من تهوّد وفق المسار الإصلاحيّ أو المحافظ عن طريق المؤسسات الدينية الإصلاحية والمحافِظة في إسرائيل كيهوديّ. وبينما يمنح هذا القرار المتهوِّد الاعتراف بيهوديته قوميًا ويجعله مواطنًا في سجّل السكان ويمكّنه من الحصول على الحقوق المترتبة عن قانون «العودة»، فإنه لا يعترف بيهوديته الدينية، وبالتالي لا يمكن مثلًا للرجل أو المرأة الزواج من امرأة/ رجل يهودي/ة في إطار المحاكم الحاخامية اليهودية، وهي الإطار الوحيد الذي يسمح من خلاله بعقد الزواج

لليهود داخل إسرائيل. قدّم التماس بالموضوع إلى المحكمة العليا قبل نحو ١٥ عامًا، لكن المحكمة، على حدّ قول قضاتها، أجلت قرارها سنوات لكي تقوم الحكومة أو الكنيست بحسم القضية خارج إطار القضاء. وفي قرارها تؤكد المحكمة أنها تبقي الإمكانية متاحة للكنيست لسنّ قانون واضح أو تغيير تعريف التهويد في قانون العودة. عندما يتعلق الأمر بقانون العودة، فمن المؤكد أن القرار متعلق بقضية مدنية/ سياسية ليس للحاخامية حق احتكار الاعتراف بمن تهوّد كيهودي. وبينما باركت الأحزاب العلمانية والمؤسسات الإصلاحية والمحافظة اليهودية القرار، فإن التيارات اليمينية والدينية بشقيها الحريديّ والصهيونيّ استنكرت القرار متهمة المحكمة العليا بالتدخل في قضايا ليست من شأنها، مكررة بذلك التهم التي يكيلها اليمين لها باتخاذ مواقف سياسية ليست من صلاحياتها وأنها تخدم مصالح سياسية.

المعركة على جلب اليهود (بموجب قانون العودة) تتسع وأن إسرائيل ترى تعريف اليهوديّ من منظور المعضلة الديمغرافية وخطر تزايد الوجود غير اليهودي في فلسطين، حتى لو أدى الأمر إلى استقدام من هم «غير يهود» بالمفهوم الديني الأرثوذكسيّ. من هنا، فإن إسرائيل مستعدة للتنازل في ما يتعلق بتعريف اليهودي وفي ما يتعلق بتعريف وظيفة الدولة كحامية لليهود، في سبيل استبعاد.

اتفاقيات الحكومة الجديدة بخصوص التهويد، اشتملت على التزام الكتل الشريكة بالعمل مباشرة وحتى ستين يومًا من موعد إقامة الحكومة من أجل بلورة مخطط جديد لمسار التهويد الرسمي الديني في إسرائيل.

ما سبق ذكره يعني أن المعركة على جلب اليهود (بموجب قانون العودة) تتسع وأن إسرائيل ترى تعريف اليهوديّ من منظور المعضلة الديمغرافية وخطر تزايد الوجود غير اليهودي في فلسطين، حتى لو أدى الأمر إلى استقدام من هم «غير يهود» بالمفهوم الديني الأرثوذكسيّ. من هنا، فإن إسرائيل مستعدة للتنازل في ما يتعلق بتعريف اليهودي وفي ما يتعلق بتعريف وظيفة الدولة كحامية لليهود، في سبيل استبعاد الفلسطيني بعد أكثر من سبعين عامًا على قيامهما.

أما اتفاقيات الحكومة الجديدة بخصوص هذا الموضوع، فقد اشتملت على التزام الكتل الشريكة بالعمل مباشرة وحتى ستين يومًا من موعد إقامة الحكومة من أجل بلورة مخطط جديد لمسار التهويد الرسمي الديني في إسرائيل. وقد شرع وزير الأديان ماتان كهانا بذلك مع اقتراب انتهاء الموعد، فقدّم مقترحًا يضاف من خلاله لواء جديد للواءات المشمولة بنظام التهويد الرسمي، يشمل حاخامات المدن، ويمكّن كل مدينة من إنشاء محكمة دينيّة خاصّة بها من أجل التهويد، لكنها تعمل وفق المعايير التي تضعها لجنة الحاخامات العليا. لجنة الحاخامات العليا مكونّة من اثنين ينتدبهما الحاخام الأكبر، واثنين تنتدبهما الحكومة، وواحد «مقبول». ويعطى للحاخام الأكبر ومجلس الحاخامات الحق بإلغاء تعيين القضاة في المحاكم الدينية،[٢٨] واستمرارًا في هذا المخطط فقد أقرت اللجنة الوزاريّة من أجل التشريع في ٢٠ شباط ٢٠٢٢ اقتراح قانون التهويد، في ظل معارضات كثيرة من أحزاب المعارضة وعلى رأسها الأحزاب الحريديّة، الذي يمكّن، كما أشرنا أعلاه، حاخامات المدن (الحاخامات المحليين) من إجراء التهويد. ما من

شـأنه، كمـا يـرى واضعـو الاقتـراح، أن يسـهِّل عمليـة التهويـد الأرثوذكسـي. وبالتالـي يـزداد عـدد اليهـود الذيـن قدمـوا إلـى الدولـة وتم الاعتـراف بيهوديتهـم مدنيًـا، لكـن مـا زال مئـات الآلاف منهـم يعيشـون دون الاعتـراف بهـم دينيًـا بنـاء علـى التعريـف الأرثوذكسـي صاحـب الاحتـكار فـي التعريـف الدينـي لليهـود وبالتالـي شـؤون الـزواج والطـلاق.

٢.٢ قضية الحلال اليهودي (كشروت)

يتطلـب مـن كل صاحـب مصلحـة فـي إسـرائيل لضمـان دخـول المتديـنين والمحافظـين إلـى مصلحتـه وتنـاول الطعـام أن يحصـل علـى شـهادة الطعـام الحـلال اليهـوديّ (كشـروت). بنـاء علـى القانـون الحالـي فـإن مجلـس الحاخامـات الرئيـس أو الحاخـام المؤهـل مـن قبلـه أو الحاخـام المحلـيّ المعـين بشـكل رسـمي يمكنهـم إصـدار شـهادة حـلال، لكـن فـي معظـم الحـالات مـن يقـوم بذلـك هـم الحاخامـات المحليّـون. لكـن الحاخـام المحلـي يسـتطيع إصـدار شـهادة فـي مـكان سـكناه فقـط، وبالتالـي لا يسـتطيع صاحـب المصلحـة الحصـول علـى شـهادة إلا مـن الحاخـام المحلـي، وهنـاك ١٢٩ مجلسًـا دينيًـا (محليًـا) فـي البـلاد، وفـي ٣٩ سـلطة لا يوجـد مجلـس دينـيّ، عندهـا يسـتطيع صاحـب المصلحـة الحصـول علـى شـهادة مـن أقـرب مجلـس دينـيّ إلـى بلدتـه أو مـن قسـم الديـن فـي المجلـس المحلـيّ الخاضـع لحاخـام محلـي. ومـا يجـري فـي الواقـع هـو أن معظـم المصالـح التـي أصحابهـا متديـنون لا يكتفـون أصـلًا بهـذه الشـهادة ويسـتصدرون شـهادات حـلال تشـمل معاييـرَ أكثـر تشـددًا، لكنهـا تكـون إضافيـة ولا تقبـل كبديلـة لتلـك الرسـميّة.

يشـكّل موضـوع شـهادات الحـلال اليهـوديّ (كشـروت) محـورًا آخـرَ فـي الصراعـات المهمّـة المتعلقـة بالديـن والدولـة داخـل إسـرائيل، وبشـكل خـاص لأنـه يشـكّل ثقـلًا ماديًـا كبيـرًا علـى أصحـاب المطاعـم والفنـادق الذيـن لا يسـتطيعون اسـتقبال متديـنين أو محافظـين علـى الأكل اليهـوديّ الحـلال فـي مصالحهـم، ويشـكل الأمـر ثقـلًا ماديًـا كبيـرًا علـى أصحـاب الفنـادق بشـكل خـاص لأنهـم لا يسـتطيعون اسـتقبال السـياحة الداخليـة والمجموعـات الكبيـرة للمؤسسـات التـي تتطلـب شـهادات حـلال. تكلفـة إصـدار شـهادات الحـلال عاليـة جـدًا، كونهـا تشـمل، ضمـن مـا تشـمل: رسـوم الشـهادة، أجـر الموظـف، تكلفـة أجـر المراقـب، تكاليـف متعلقّـة بضمـان وجـود تجهيـزات مطبـخ وماكينـات تضمـن الأكل الحـلال وتضمـن طـرق الذبـح الحـلال وكذلـك قـوى عاملـة فـي المطبـخ، بينمـا بعـض أنـواع الحـلال الأعلـى درجـة تتطلـب شـروطًا أعلـى كذلـك.

بنـاء علـى تقريـر قـدّم لقسـم الميزانيـات فـي وزارة الماليـة حـول تكلفـة عمليـة كشـروت واحتـكار الحاخاميـة الرئيسـة لهـا، فـإن تكلفـة كشـروت السـنوية هـي ٢٠٨ مليـارات شـيكل تشـكّل

تقريـر مقـدّم لقسـم الميزانيـات فـي وزارة الماليـة: تكلفـة كشـروت السـنوية هـي ٢٠٨ مليـارات شـيكل تشـكّل نحـو ٣٪ مـن تكلفـة اسـتهلاك الغـذاء فـي إسـرائيل (وفـق أرقـام تقديريـة). نصـف هـذا المبلـغ - وفـق التقريـر- هـي تكاليـف مرتبطـة باحتـكار الحاخاميـة لعمليـة كشـروت التـي تقـدر بـ ٦٠٠ مليـون شـيكل.

نحو ٣٪ من تكلفة استهلاك الغذاء في إسرائيل (وفق أرقام تقديرية). نصف هذا المبلغ وفق التقرير هي تكاليف مرتبطة باحتكار الحاخامية لعملية كشروت التي تقدر بـ ٦٠٠ مليون شيكل. جزء منها سببه التشدد أو غياب أنظمة واضحة حول توقيت المراقبة وتكلفتها والمراقبة المضاعفة.[٢٩] أعلنت بعض المطاعم والفنادق أنها تعمل وفق شروط الحلال الخاصة بها، أي ليس بناء على معايير الحاخامية الرئيسة وإنما بناء على فحص ذاتي، الأمر الذي أدى إلى صدور أوامر وزارية تمنعها ومحاولات تشريعية تحاربها. وفي ظل هذا الاحتكار تشهد المؤسسة الكثير من حالات الفساد.[٣٠]

في ظل الحكومة الجديدة، أقرت الكنيست في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢١ بالقراءة الثانية والثالثة إصلاحات في قانون الحلال في إسرائيل (وذلك ضمن التعديلات التي أجريت من خلال قانون التسويات لعام ٢٠٢١). الذي شمل بنودًا عدة أهمها فتح سوق الحلال (كشروت) للمنافسة الكاملة في غضون عام (لغاية ١ كانون الثاني ٢٠٢٣).

دفعت هذه التكاليف والاحتكار اتحاديّ المطاعم والفنادق في إسرائيل إلى تقديم أكثر من التماس للمحكمة من أجل كسر احتكار كشروت.[٣١]

احتكار الحاخامية العليا لا يتوقف على إسرائيل، كون هذه الحاخامية مدعومة من حكومتها، فإنها لا تعترف بشهادات الحلال الصادرة عن المجالس الدينية اليهودية في دول العالم، وهذه إحدى نقاط التصادم بين إسرائيل ويهود العالم. فمثلًا ترفض الحاخامية الإسرائيلية شهادات من حاخامين في دول العالم، التي تستورد منها إسرائيل لحومًا. بل تفرض إرسال حاخامين من طرفها لمراقبة المسالخ في دول العالم، هذا الأمر إلى جانب شروط تربية المواشي الحلال المكلفة أصلًا تزيد من كلفة استيراد اللحوم على أنواعها بنسبة ٣٠٪ على الأقل، ما يؤدي إلى رفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل.

وفي ظل الحكومة الجديدة، أقرت الكنيست في الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢١ بالقراءة الثانية والثالثة إصلاحات في قانون الحلال في إسرائيل (وذلك ضمن التعديلات التي أجريت من خلال قانون التسويات لعام ٢٠٢١). الذي شمل بنودًا عدة أهمها فتح سوق الحلال (كشروت) للمنافسة الكاملة في غضون عام (لغاية ١ كانون الثاني ٢٠٢٣). يعطي التعديل الحق للهيئات الخاصة بإصدار شهادات الحلال بعد أن تحصل على موافقة مسؤول الحلال في الحاخامية الرئيسة. يمكن للهيئات أن تعمل وفق اختيارها، بموجب معيار حلال (مواصفات معيارية) يقرّه مجلس الحاخامية الرئيسة، أو معيار يحدده ثلاثة حاخامين. ومنذ الأول من كانون الثاني ٢٠٢٢ تستطيع المجالس الدينية إصدار شهادة الحلال في كل مكان في البلاد وليس في المدن التي تنتمي إليها هذه المجالس فحسب. كما لن تكون أسعار شهادات الحلال موّحدة وإنما يتم تحديدها من خلال هيئة حلال ومجلس دينيّ. كما يمكن للهيئات المذكورة أعلاه، باستثناء المجالس الدينية، إصدار شهادة الحلال للمنتجات المستوردة. ويُلزَم مراقبو الحلال بموافقة الحاخامية الرئيسة. تقوم اللجنة البرلمانية (لجنة مبادرات البنى التحتية والخدمات الدينية اليهودية) بمراقبة تنفيذ القانون. كما في حال التهويد، لا تلغي هذه التعديلات القانونية الاحتكار الأرثوذكسي لمعايير كشروت وإنما تسهّل أمور

تنفيذها وتقلل من تكلفتها الباهظة لأنها تكسر الاحتكار وتفتح المجال للأطر المنافِسة، وللمستهلِك الاختيار، وبالتالي قد توفر عشرات ملايين الشواكل، وقد تخفّض من أسعار المنتجات وخدمات المطاعم والفنادق التي تعمل وفق شروط الحلال اليهوديّ في البلاد.

كما في القضايا الأخرى، أحدث التعديل ضجة كبيرة في أوساط الحريديين والحاخامية الكبرى، التي تتهم مقدمي القانون بالمس بملايين اليهود الذين يريدون المحافظة على الأكل الحلال، وتحويل «شهادة الحلال» (كشروت) إلى بازار لأصحاب المصالح، الأمر الذي سيؤدّي إلى خراب كشروت، وأن التعديل ليس إصلاحًا وإنما اقتلاع لكشروت ودَوس على الأكل الحلال من دون أي مرجعية شرعية. وفي حين يتهم الحريديون الحكومة ووزير الأديان المنتمي لتيار الصهيونيّة الدينية ماتان كهانا بأنه ينجّر لصالح اليهود الإصلاحيين، فإن الوزير والوزارة يحافظون على سياسة «الوضع الراهن الديني» ولا يقبلون مبادرات الإصلاحيين والمحافظين لا بتغيير معايير كشروت الأرثوذكسية أو معايير مسألة التهويد كما أشرنا سابقًا، إلا أن الأمور المتعلقة بالدين والدولة ومع وجود المتدينين الصهاينة داخل الحكومة ووجود الحريديين خارجها، رفعت حدة التوتر داخل التيار الأرثوذكسي نفسه.[٣٢]

٣ .٢ قضية تجنيد الحريديين

كما في السنوات السابقة، فإن مسألة تجنيد الحريديين تبقى من القضايا الأكثر حدة وتوترًا في شؤون الدين والدولة في إسرائيل، لكنها خلافًا لقضايا أخرى، تختص تحديدًا بالحريديين. بناء على الترتيبات الموجودة لغاية تشكيل الحكومة الجديدة، يمكن لطلاب المعاهد الدينية طلب تأجيل الخدمة في الجيش ما داموا يدرسون التوراة لغاية عمر ٢٦ عاما، وبعد سنوات عدة من التعليم يحصل الطالب عادة على إعفاء كليّ من الخدمة في الجيش. في الواقع، كما يرى مقدمو اقتراحات التجنيد ومن يتفق معهم، يشجّع الترتيب القائم اليوم على إبقاء عشرات آلاف المتدينين الحريديين في المعاهد الدينية دون الدخول إلى التعليم العالي أو العمل بانتظار الإعفاء مما يصعّب دخولهم لاحقًا إلى سوق العمل أو إلى التعليم العالي في السنوات التي يتم خلالها نيل التعليم واكتساب مهارات العمل أي بين ١٨–٢٢.[٣٣]

في ظل الحكومة الجديدة، بادر رئيس الوزراء نفتالي بينيت (يمينا) ووزير الدفاع بني غانتس (أزرق أبيض) ووزير المالية أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) إلى تعديل قانون التجنيد من أجل تنظيم تجنيد طلاب المعاهد الدينية (اليشيفوت). يقضي اقتراح التعديل بخفض السن الذي يحصل فيه طلاب المعاهد

في ظل الحكومة الجديدة، بادر رئيس الوزراء نفتالي بينيت (يمينا) ووزير الدفاع بني غانتس (أزرق أبيض) ووزير المالية أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) إلى تعديل قانون التجنيد من أجل تنظيم تجنيد طلاب المعاهد الدينية (اليشيفوت). يقضي اقتراح التعديل بخفض السن الذي يحصل فيه طلاب المعاهد الدينية على إعفاء من الخدمة في الجيش ليصبح ٢١ عامًا بدلًا من٢٦ عامًا.

الدينية على إعفاء من الخدمة في الجيش ليصبح٢١ عامًا بدلًا من٢٦ عامًا كما هو متبع في إسرائيل، بناء على ترتيبات سابقة بين الدولة والأحزاب الحريدية. وبناء على الاقتراح يترتب على المعاهد الدينية تشجيع طلابها على الالتحاق بالجيش ضمن التزام وفق أرقام تزداد سنويًا بشكل تدريجيّ، وتفقد المعاهد التي لا تجند ٩٥٪ من الرقم المطلوب منها قسمًا من ميزانيتها بحيث لا يزيد على ٥٠٪.[٣٤] صادقت الحكومة الجديدة على الاقتراح في ٢٢ آب ٢٠٢١ (الذي أقرّ لاحقًا في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ بالقراءة الأولى (بدعم نواب القائمة الموحدّة)[٣٥] مما أثار غضب الأحزاب الحريدية.[٣٦] يعتبر هذا التعديل واحدًا من الالتزامات التي تعهد بها حزبا «يوجد مستقبل» و«إسرائيل بيتنا» في وعودهما الانتخابية. من الجدير ذكره أنه لا يمكن فهم الانشغال المتزايد بتجنيد الحريديين والصراع حوله فقط من باب مشاركتهم في العبء والعمل دون ربط ذلك بالإحصائيات التي تشير إلى انخفاض جهوزية الشباب العلماني للتجنيد وحماستهم له.

٢.٤ مخطط الحائط الجنوبيّ «مخطط الهيكل»

من بين الموضوعات التي ما زالت تشكّل أحد محاور الخلاف مع التيارات اليهودية الإصلاحية، وبشكل خاص يهود الولايات المتحدة الذين ينتمي معظمهم إلى تلك التيارات، في مقابل التيارات الحريدية، هو حق النساء في الصلاة في الحائط الجنوبي للحرم الشريف والصلاة المشتركة للنساء والرجال معًا، وهو مطلب اليهود الإصلاحيين والمحافظين من اليهود في إسرائيل والعالم وبشكل خاص الولايات المتحدة، وبشكل خاص منظمة «نساء الهيكل» التي قامت من أجل هذا الهدف الذي تعمل لتحقيقه منذ عقود[٣٧] مواجهةً هي والمتدينين الإصلاحيين والمحافظين الكثير من المجابَهة من التيارات المتزمتة خلال الصلاة،[٣٨] في العام ٢٠١٦ جرى تطوير الاتفاق على ما يسمّى «مخطط الهيكل» مع «نساء الهيكل» وقوى يهودية إصلاحيّة أخرى. ويقضي المخطط بأن تقيم الحكومة باحة مشتركة للصلاة في الحائط الجنوبي يتمكن من الصلاة داخلها النساء والرجال معًا جنوب الباحتين المنفصلتين دون أن تلغى إمكانية الصلاة المنفصلة[٣٩] وذلك في ظل حكومة ائتلافيّة قادها الليكود وعلى رأسه بنيامين نتنياهو وشملت الأحزاب الحريديّة، إلا أنه في حينه تم تجميده، على الرغم من موافقة قيادات الأحزاب الحريدية في الكنيست، لأن القرار جلب الكثير من الضجة في أوساط المتدينين الأرثوذكسيين.

وقد أعلنت بعض قيادات الائتلاف الحكوميّ من الصهيونية العلمانية في اليسار واليمين يائير لابيد، ميراف ميخائيلي وأفيغدور ليبرمان أن الخطوة القادمة ستكون دفع تنفيذ «مخطط الهيكل».[٤٠] وبناء على موقع «زمان يسرائيل»، فإن وزير الأديان نوى تجميد المخطط خوفًا من جعله بؤرة تحريض من المتحدثين باسم الليكود الذين «يستغلّون الموضوع» للتحريض كما ترى بعض الأوساط.[٤١] إلا أن نساء الهيكل رأين أن الملف ليس ضمن صلاحيات الوزير وإنما سكرتير الحكومة الذي جلس مع الإصلاحيين والمحافظين بهدف دفع تنفيذ المخطط[٤٢] وبالتالي ما زال الملف قيد المعالجة، بينما تراه حركة شاس خطًا أحمر.[٤٣]

بالإجمال يمكن القول إن التطورات الناتجة عن التوترات بين الدولة والدين في الآونة الأخيرة بمثابة خروج عن برادايم الترتيبات التي سادت منذ قيام الدولة باتجاه توسع الصهيونية وهيمنة حساباتها الأيديولوجية على حساب الشعائر والتقاليد الدينية اليهودية، المقصود من منظور صناع القرار في إسرائيل.

٣. القراءات الإسرائيلية لهبة أيار - الكرامة

يتابع هذا الفصل التعاطي الإسرائيلي والتقييمات الاستراتيجية لهبة أيار/ الكرامة من حيث كونها ترتبط بأحد أربعة صدوع أساسية تشكل المشهد الداخلي الإسرائيلي وهي: الصدع الأيديولوجي بين يمين ويسار. الصدع بين العلماني والديني. الصدع الاثني بين الأشكناز والمزراحيين. الصدع القومي بين اليهود والعرب. في هذا الجزء سنقرأ التقييمات بعلاقتها بالصدع الأخير ولن ندخل في حيثيات الهبة ولا تفاصيلها وآثارها على الفلسطينيين الذي يغطيه بشكل مفصل فصل «الفلسطينيون في إسرائيل».

٣.١ عودة الصراع القومي للواجهة

في حين أشارت استطلاعات الرأي الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إلى الصدع بين اليمين المركزي وبين ما يسمى «اليسار» (وفق المفاهيم الصهيونية لليمين واليسار) على أنه الصدع المركزي داخل المجتمع الإسرائيلي،[٤٤] في إشارة إلى التراجع الكبير في الأهمية الاستراتيجية للقضية الفلسطينية وحضورها في وعي المجتمع الإسرائيليّ، الذي أخرجها من قائمة القضايا السياسية التي تشغله حيث بات مرتاحًا في السنوات الأخيرة من حالة «الهدوء» الناجمة عن السيطرة على الوضع الذي بات لا يحتاج إلى حل أو تسوية أو أي تنازل من جانبه. أما في ما يتعلق بفلسطينيي الداخل فقد كان لإخراج الجناح الشماليّ للحركة الإسلامية عن القانون وتراجع حضور الأحزاب السياسية العربية، والملاحقات السياسية الإسرائيلية[٤٥] ورزمة القوانين التي تضيق حيز النضال السياسي،[٤٦] كان ذلك كله، بمثابة المتغيرات الإسرائيلية والفلسطينية التي أدت لخروج الفلسطينيين من أجندة الاهتمام الإسرائيلي كمسألة سياسية/ قومية.

ضمن هذا السياق، جاءت هبّة أيار وما رافقها من مشاركة الداخل الفلسطيني بمثابة مفاجأة وصدمة للمستويات السياسية والاستراتيجية الأمنية والمجتمع اليهودي.[٤٧] أعادت الهبة ترتيب المواضيع ذات الأهمية من جديد بحسب ما أشار إليه «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١» الصادر عن المركز الإسرائيلي للديمقراطية،[٤٨] تصدّر التوتر بين العرب واليهود باقي التوترات الأخرى وفق ٤٦٪ من السكان، بينما رأى ٣٩٪ منهم أن التوتر الأهم هو ذاك الذي يسود بين اليمين واليسار. أما التوتر بين الحريديين والعلمانيين فقد حافظ على مرتبته الثالثة من حيث الأهمية على مدار السنوات الأربع الأخيرة.

٣٠٢ زيادة في التحريض والعنصرية

يشير مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢١ ضد الفلسطينيين/ات والعرب في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية الذي يعده سنويًا مركز حملة لتطوير الإعلام الاجتماعيّ[٤٩] إلى ارتفاع نسبة الخطاب العنيف تجاه المجتمع العربي وممثليه بـ ٨٪ مقارنة بالعام الماضي، ليصبح عدد المنشورات العنيفة ٦٢٠ ألف منشور، وإلى ارتفاع خطاب التحريض الشخصيّ الداعي لارتكاب العنف إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في العام الماضي (٢٠٢٠)، وإلى أن شهرّي نيسان وأيار، فترة هبة الكرامة، شهدا الذروة في خطاب العنف الذي لقي منه النواب العرب الحصة الأكبر. وتكشف بعض الأسماء التي تتصدر التحريض عن أن التحريض ليس سياسيًا وإنما عنصري، بمعنى أن التحريض على الفلسطيني لا يكون بسبب مواقفه الوطنية أو سياساته المتحدية وإنما لكونه فلسطينيًا، بالتالي تتصدر الموحدّة ورئيسها منصور عباس وأعضاء كنيست عرب مثل ابتسام مراعنة من حزب العمل التحريض ليس بسبب مواقفهم الفلسطينية، بل بسبب محاولتهم الانخراط في الرؤية والسياسات الصهيونية، مما يدل على أن المجتمع والإعلام والأحزاب في إسرائيل تحرض على العرب على الرغم من مواقفهم وليس بسبب مواقفهم. في هذا السياق نجد أن الفلسطينيين في الداخل حظوا بحصة الأسد (٤٨٪) من التحريض.

٣٠٣ التأثير على العلاقة مع الدولة

يظهر مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١[٥٠] أنه بينما يشعر ٨٤,٥٪ من اليهود في إسرائيل بالفخر لكونهم إسرائيليين، فإن ٢٧,٥٪ من العرب يشعرون بذلك، الأمر الذي يؤشر إلى انخفاض كبير مقارنة بالسنة السابقة (٦٥٪ في مقابل ٩٢٪ لدى اليهود). كما يرى ٦١٪ من العرب أنه لا توجد حماية لحقوق «الأقلية» بينما ٤٠٪ من اليهود فقط يرون ذلك. أما الاستطلاع الذي أجراه معهد أكورد في الجامعة العبرية في القدس الذي هدف إلى فحص ما إذا صلحت العلاقات بين اليهود والعرب،[٥١] على حد تعبير الباحثين، بعد ثلاثة شهور من الأحداث بين المجتمع العربي واليهودي. فقد أظهرت نتائجه أن الغالبية العظمى من اليهود ٧٣٪ ترى أن معظم ممارسات العنف جاءت من جهة العرب، بينما يرى ٦٥٪ من العرب أن معظم ممارسات العنف جاءت من الطرف اليهودي. وأن نسبة أكبر من العرب في البلدات العربية عزت الأحداث العنيفة إلى اليهود أنفسهم.. يشير البحث كذلك إلى أن نسبة أكبر من اليهود انكشفت لخطاب العنف في الشبكات الاجتماعية الذي زاد من تهييج الأوضاع ٥٥٪ بينما العرب (٤١٪ في البلدات العربية و٥٥٪ في المدن المختلطة). تشير الإحصائيات كذلك إلى أن أكثر من ٦٠٪ من اليهود يشعرون بالخوف من العرب بنسبة كبيرة أو متوسطة بينما ٣٥٪ من العرب عمومًا يشعرون بالخوف من اليهود. بينما تقل النسبة بين العرب في المدن المختلطة لتصبح ٢٦٪.

٣.٤ المقاربات الأكاديمية وسؤال المواطنة

تشاركت معظم الدراسات التي تعنى بأسئلة المواطنة، الديمقراطية، الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي الأمني، بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في ثلاث قراءات مشتركة:

- **أولا:** معظم المقاربات أطّرت الهبة من منظور أسباب قيامها وسبل تفادي موجاتها القادمة، وتطرقت في معظمها إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية كأسباب مركزية للهبة، تلخصت لدى الكثيرين في أوضاع الفقر والبطالة والإقصاء والعنف والجريمة التي تشعر بها شرائح من المجتمع العربي وبشكل خاص في مدن الساحل (المختلطة) أو العرب البدو في النقب.
- **ثانياً:** توصيف الأحداث بـ «أعمال شغب»، ويشكل هذا التأطير القاسم المشترك بين الكثير من الدراسات والأوراق الصادرة حتى ضمن التغطية الإعلامية التي سادت القنوات الإخبارية والصحف كذلك، ويمكن القول إن تصوير الهبة كهبة مهّمشين وليس كهبة وطنية كان أهم إسرائيليّا من التحريض السياسي ضدها، تهميش الهبة وتهميش المشاركين فيها كمشاغبين يقعون على هامش المجتمع الفلسطيني وعدم رؤيتها كملمح رئيس يعكس واقعًا فلسطينيًا كان بالنسبة للإسرائيليين أهم بكثير من التحريض السياسي على الفلسطينيين ومن التحذير من خطر توجهات وطنية قد تسيطر عليهم. هذه التغطية تختلف جوهريًا عن تغطية الانتفاضة الثانية مثلا، حيث تم تأطير مشاركة الفلسطينيين فيها تحت عنوان «محو الخط الأخضر»، بمعنى أن إسرائيل شخصت حضورًا فلسطينيًا طاغيًا في الانتفاضة الثانية وشخصت في المشاركة السياسية الواسعة تهديدًا استراتيجيًا يدعو إلى تغيير مجمل السياسات نحو فلسطينيي الداخل. أما هبة أيار فلم تتموقع بهذه الطريقة في الوعي الإسرائيلي، و«محو الخط الأخضر» كان عنوانًا مقصورًا على قراءات فلسطينية لكن ليس إسرائيلية ما عدا بعض الاستثناءات لدى أكاديميين من اليمين.[٥٢]

> يمكن القول إن تصوير الهبة كهبة مهّمشين وليس كهبة وطنية كان أهم إسرائيليًا من التحريض السياسي ضد الهبة؛ تهميش الهبة وتهميش المشاركين فيها كمشاغبين يقعون على هامش المجتمع الفلسطيني وعدم رؤيتها كملمح رئيس يعكس واقعًا فلسطينيًا كان بالنسبة للإسرائيليين أهم بكثير من التحريض السياسي على الفلسطينيين ومن التحذير من خطر توجهات وطنية قد تسيطر عليهم.

عمدت تلك الدراسات كما الإعلام الإسرائيلي إلى التركيز على مظاهرات مدن الساحل الفلسطينية: اللد ويافا والرملة حيث سياسات القهر والفقر هناك أكبر منها في بلدات أخرى. لكن هذا التأطير جاء ضمن وضعها ضمن قالب جنائيّ، بالسياق العام للهبة في ظل مساعي دمج الفلسطينيين في المنظومة السياسية القائمة وعلى أساس علاقات القوة المهيمنة أي ضمن تيار ومسار من إيغال الاندماج الفلسطيني في الداخل، فتراجع الأحزاب الفلسطينية ولعبتها ضمن سقف يسار صهيوني وفشل تجربة المشتركة ومن ثم زلزال دخول الحركة الإسلامية الجنوبية إلى الحكومة

الإسرائيلية هي بالنسبة لإسرائيل على الأقل مؤشرات اندماج أقوى بكثير من مشاركة مئات الشباب غير المنتمين سياسيًا ضمن موجات وحِراكات متباعدة لم يكن فيها للأطر السياسية أي مساهمة وغير مرجحة للتحول إلى حراك شعبي كبير.

- **ثالثًا**: اشتركت معظم الأوراق بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في أنها لم تتعامل مع مسار الاندماج كمسار حتميّ، إنما تعاملت معه كخيار براغماتي محكوم بنجاح تجربة الاندماج والاحتواء الإسرائيلية، والتعويل إذًا على حوامل اجتماعية فلسطينية داخلية مثل الأحزاب العربية والطبقة الوسطى التي طورت ارتباطًا نفعيًا بالدولة هو تعويل محدود الضمان وأحد المسارات السياسية الممكنة، لكنه ليس الممكن السياسي الوحيد المطروح أو المرشح للتطور، بدليل أن معظم هذه الأوراق دفعت وحثّت الحكومات الإسرائيلية على العمل على المضي قدما في سياسات الاندماج، وحذرت من خطر تطور ذلك «الهامش» في حال لم تنجح تلك السياسات.

اشتركت معظم الأوراق البحث الإسرائيلية بغض النظر عن منطلقاتها الأيديولوجية في أنها لم تتعامل مع مسار الاندماج كمسار حتميّ، إنما تعاملت معه كخيار براغماتي محكوم بنجاح تجربة الاندماج والاحتواء الإسرائيلية.

أما إذا أردنا قراءة جميع الأبحاث، فنستطيع أيضا أن نقرأ الاختلافات بين الأبحاث ونرى العلاقة الطردية بين درجة ليبرالية مركز البحث ودرجة القطيعة التي يفرضها بين الهبة وبين السياق الفلسطيني الوطني العام. وهذا حقيقة ما يميز التوجهات الليبرالية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فهي في جوهرها تجري عملية تطهير سياسي ثم تتسامح مع ما تبقيه للفلسطينيين من بعد فردي مدني خدماتي خال من أي إشارة إلى تاريخهم أو علاقتهم الأصلانية بوطنهم. هذه المصادرة السياسية ليست فقط للتاريخ والماضي، وإنما هي ضرورية لمصادرة أي قوة سياسية للحاضر. فمثلًا يوحانان بلسنر[٥٣] وهو رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي يقع على يسار الصهيونية وفق الخريطة الموغلة في اليمين للمشهد الإسرائيلي، لم يرَ من الهبة إلا «أعمال شغب»، ودعا إلى عدم ربط «المواطنين العرب» مع حماس، وهو اختار حماس وليس الشيخ جراح مثلًا أو القدس لكي يتجنب البعد الوطني والسياسي الواضح في السياقات الأخيرة. لقد عبرت هذه الورقة عن قناعة عامة ترى أن العلاقة بين «المواطنين العرب» وإسرائيل هي علاقة تسير ضمن مسار من البراغماتية والاندماج من الفلسطينيين، وتقليص انشغالهم بالقضايا القومية وتراجع الأجندة السياسية في السياق الفلسطيني والتغيير الكبير القاضي بموافقة بعض نخبهم السياسية حتى على الانخراط بحكومات يمينية والاندماج الكامل دون أي تمايز وطني في مؤسسات الدولة، وبين الاحتواء والدمج من قبل الدولة.

يمثل هذا التوجه «الليبرالي» دراسة أخرى قام بها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل ابيب[٥٤]، في أيار ٢٠٢١، أي مباشرة بعد الهبة، حيث قام كذلك بإصدار ورقة رأت في هبة أيار تعبيرًا عن ضيق اجتماعي

اقتصادي «لهوامش جنائية»، وأن المجموعات السكانية الضعيفة لم تستطع الاندماج في مخطط الدمج الاقتصادي الذي قامت به الدولة تجاه الطبقة الوسطى من المجتمع العربي، التي لا يعبر سلوكها عن قضية أو نضال سياسي، ولا تحمل هي نفسها أي انتماء سياسيّ. ورأت تلك الورقة أن الهبة لا تعبر عن واقع الفلسطينيين ولا عن واقع صراع بنيوي غير قابل للحلّ، بل عن أحداث لم تكن متوقعة ولا تعكس حقيقة ما يجري ويتطور من علاقات «مزدهرة» بين الدولة و«مواطنيها العرب».

هذا التوجه «الليبرالي» «يدافع» عن الفلسطينيين عن طريق قطعهم عن شعبهم، ويدعو إلى زيادة القطيعة عن طريق زيادة الانتماء والولاء والارتباط والتبعية للدولة اليهودية عبر سياسات دمج الفلسطينيين بهامش الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي أو محاربة الفقر والعنف فقط من باب سد الطريق على إمكانية إعادة تصدير القمع وتفجره في وجه القامع. كما يدعو إلى عدم ربط الفلسطينيين مع حماس أو مع شعبهم والتعامل معهم كشأن مدنيّ إسرائيل داخليّ، وذلك لقطع الطريق على أي تواصل أو تنبيه لصلة سياسية حتى لو بـ «التحريض».

أما معاهد التعايش الليبرالية، التي تعترف بالبعد الفلسطيني فقد آثرت تخفيفه وتجريفه من بعده السياسي الجماعي، نذكر منها ورقة سيكوي، المركز الذي يعرف نفسه كمركز يهوديّ عربيّ يسعى إلى المساواة والحياة المشتركة بين العرب واليهود، حيث أحالت الورقة الهبة إلى الأسباب الداخلية الآتية: أزمة السكن في أحياء المدن المسماة مختلطة، دخول الأنوية التوراتية ضمن مسار «تطهير طبقي/ الاستطباق (gentrification) ذي طابع قومي بالإضافة إلى تردي أوضاع التعليم وخدمات الرفاه والبطالة والصحة، والعنف داخل المجتمع، وقد تطرقت الورقة كذلك إلى دور الهوية القومية للفلسطينيين في الداخل، لكنها بترتها عن النضال السياسيّ وعن المطالب السياسية التي ترى المشكلة في جوهر الدولة اليهودية وقصرت استحقاقات هذه الهوية على «احترام» الهوية الفلسطينية والثقافة الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من التعبير عن هويتهم الفلسطينية بكونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني وتاريخه وثقافته ولغته وهويته دون أي تغييرات عميقة في مبنى النظام أو في تعريفه. التعبير عن الهوية والمساواة في الميزانيات هو أقصى

بشكل عبثيّ، نرى أن الأبحاث اليمينية هي أكثر من «يعترف» بالبعد الفلسطيني الوطني للهبة، فتضعها ضمن سياق فلسطيني وطني عام، وترى أن الهبة تنطلق من واقع سياسي ولا ترى فيها مجرد إفراز لواقع اجتماعي واقتصادي، أي احتجاجات من أجل ميزانيات وخدمات واندماج إسرائيلي أعمق وأوسع. لكن لا يخفى علينا أن هذا «الاعتراف» يأتي كمقدمة للتحريض وللمطالبة بسياسات عقابية انتقامية ورادعة.

هناك التوجه «الليبرالي» وتمثله دراسة قام بها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل ابيب ، في أيار ٢٠٢١، أي مباشرة بعد الهبة، حيث أصدر ورقة رأت في هبة أيار تعبيرًا عن ضيق اجتماعي اقتصادي «لهوامش جنائية»، هذا التوجه «الليبرالي» «يدافع» عن الفلسطينيين عن طريق قطعهم عن شعبهم، ويدعو إلى زيادة القطيعة عن طريق زيادة الانتماء والولاء والارتباط والتبعية للدولة اليهودية عبر سياسات دمج الفلسطينيين بهامش الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي.

ما تطلبه تلك التوجهات الليبرالية لحل الصراع والتوترات مع فلسطينيي الداخل، دون أيّ بعد سياسي للصراع العام أو كون الفلسطينيين جزءًا من شعبهم وجزءًا من قضيته.

بشكل عبثيّ، نرى أن الأبحاث اليمينية هي أكثر من «يعترف» بالبعد الفلسطيني الوطني للهبة، فتضعها ضمن سياق فلسطيني وطني عام، وترى أن الهبة تنطلق من واقع سياسي ولا ترى فيها مجرد إفراز لواقع اجتماعي واقتصادي، أي احتجاجات من أجل ميزانيات وخدمات واندماج إسرائيلي أعمق وأوسع، لكن لا يخفى علينا أن هذا «الاعتراف» يأتي كمقدمة للتحريض وللمطالبة بسياسات عقابية انتقامية ورادعة.

اختزلت أوراق أخرى يمينية أسباب الهبة بدوافع دينية واقتصادية، الأولى متعلقة بالقدس حيث تتناول المواجهات في الشيخ جرّاح والأقصى كقضية دينية بحتة دون أي تطرق لعمليات إحلال المستوطنين والتهجير المنهجيّ في القدس، أما الاقتصادية فتتعلق وفقهم بمدن الساحل، حيث يربط الباحثون الهبة بالبطالة والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهنا أيضًا تم الحرص على نسبة «أعمال الشعب» إلى مجموعة ينعدم لديها الفكر السياسي وبعضها منخرط في الجريمة. وهنا أيضا يتم التعويل، كصمام أمان، على ما يُرى أنه رغبة معظم المجتمع العربيّ بالانخراط في المجتمع والاقتصاد والسياسة والدولة، واستجابة القيادة العربية لذلك، الأمر الذي قد يعزز استعدادها للتعاون مع الأحزاب اليهودية، وبالتالي تؤكد الورقة أهمية استمرار التوجه الذي يدعو للانخراط، وتخصيص الخطط والميزانيات لحل مشكلة الجريمة وللتطوير الاقتصادي للعرب وكذلك محاربة العنصرية والتهميش وإعادة تأكيد مكانتهم كمواطنين في الدولة.

من الجدير ملاحظته توجه تلك الأوراق اليمينية إلى محاولة التوفيق بين الاندماج والأسرلة من جهة، وبين «المحافظة على الهوية القومية» من جهة أخرى، وهي تفعل ذلك اعتمادًا على الطابع غير السياسي للهوية وبترها عن النضال السياسي أو المشروع السياسي الذي يحمل تغييرًا بنيويًا جديًا للدولة، مما يبقي المواطنة مفرغة من مضمونها ويختزل الهوية القومية في بعدها الفولكلوري.

ركزت المراكز اليمينية بالذات على البعد القومي،[٥٥] إذ حذرت هذه التوجهات من الانشغال المتزايد للعرب في الداخل بالنكبة والعودة ليس بالبعد التراثي أو التوعوي أو النظري، وإنما ببعده السياسي: «كأساس في الفكر والوعي وكأمل وأمر عملي». وترى أن تأثير هذه التيارات العميقة تراوح بين سياق وبين أن يكون سببًا مؤثرًا في الأحداث والتغيير. النتيجة الأهم لهذه الورقة التي يصل لها إليها الباحث بعد استعراضه الكثير من مقولات نشطاء فلسطينيين حول الهوية والانتماء وحق العودة، ولعدد كبير من النشاطات والوثائق الخاصة ببرامج إحياء ذكرى النكبة أو مسيرات العودة أو وثائق التصور المستقبلي، أن سؤال النكبة والعودة ما زال مفتوحا لدى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فهم يرون في العودة مشروعًا عمليًا وليس مجرد حنين، ويرون في أنفسهم أبناء الوطن وجزءًا من فلسطين التاريخية. لكنه يعود ويسخّر هذه الاستنتاجات للتحريض، بإظهار هبة أيار على أنها مؤشر لطموح مع إمكانية مؤكدة

وفورية لممارسة العنف والإرهاب اللذين لم يعد بالإمكان تجاهل أخطارهما، وأن الأمر يتعدى أن يكون تهديدًا مستقبليًا لوجود الدولة اليهودية.

نضم إلى تلك القراءة السياسية للأحداث، وإن اختلفت منطلقاتها واستنتاجاتها، تلك الأبحاث القليلة لأكاديميين إسرائيليين نقديين، التي تضع الهبة ضمن سياق من الغبن السياسي أو حتى من التمييز البنيوي المستمر. ربطت بعض تلك الأوراق في ملف خاص صدر عن مجلة « النظرية والنقد» التابعة لمعهد فان لير، حول الهبة بين التمييز الاقتصادي وإهمال سكان المدن المختلطة والنقب وبين السياق السياسي، ففي مقاله رأى جاي سني[٥٦] أن أعمال الشغب هي أعمال سياسية لا يمكن فصلها عن السياق القومي الأوسع وتعكس تمييزًا بنيويًا مستمرًا وعادة ما تنفجر في أعقاب حادث رمزيّ مرتبط بها. كما تشير الورقة إلى عوامل محلية سياسية ولا تربط السياسي بالقضية الفلسطينية الكبرى فحسب، وإنما تنبه كذلك إلى تأثير إدخال مجموعات يهودية متمكنة اقتصاديًا إلى يافا مثلًا وتهديد الأمن في المسكن للفلسطينيين في هذه المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى توتر يومي بين السكان من خلفيات إثنية وطبقية مختلفة بالإضافة إلى دخول النواة التوراتية إلى المدينة. ويحذر كاتب هذه الورقة من أن النواة الاستيطانية التوراتية على الرغم من صغر عددها فإنها دخلت إلى الوعي كعامل استيطانيّ يهدف إلى تهويد البلد، وهنا علينا أن نضيف نحن أنه مع قلة عددها فإن عنفها وتأثيرها على السياسات المحلية للبلد هو المهم، أي أن قوتها وعنفها السياسي ونتائجها العملية أكبر بكثير من عددها.

ويرى الكاتب علاقة واضحة بين العنف والتطهير الطبقيّ/ الاستطباق (gentrification) حيث يقول إن العنف تركّز في المناطق التي ترمز إلى هذا التطهير. بينما لم يظهر العنف ضد السكان اليهود في المناطق الجنوبية للمدينة التي يسكنها عدد كبير من اليهود، لكنها لا تمثل الشريحة المنتمية للتطهير الطبقيّ. الأمر الذي يرى الكاتب أنه موجود كذلك في المدن المختلطة الأخرى. وذلك بالإضافة إلى تكريس الفقر لدى السكان العرب وزيادة نسبة الجريمة حيث من قام بأعمال تنكيل بالآخر من الطرفين كانوا من ذوي الخلفيات الجنائية. وفي حين يرى أنه لا يمكن فصل هذه الأحداث هذه عن الأحداث السياسية فإنه يرى أن اقتصار التحليل على البعد القومي لا يساهم في فهم الفرق بين ما جرى في هذه الأحداث وما جرى في هبة تشرين الأول. حيث إذا حيّدنا الأبعاد الأخرى التي أدت إلى تنكيل جسديّ يمكن للسلطة السياسية وقوى اليمين تحليل الأحداث كسلوك إرهابيّ ضد اليهود.

وفي مقاله الذي يتناول خلاله زيف اليسار الصهيوني والمركز العلماني في إسرائيل، يدعي تمير سوريك[٥٧] أن ردود الفعل المختلفة تجاه هبة أيّار جاءت لتعكس الاختلاف في نظر ما يسمى اليسار مقابل المركز واليمين في إسرائيل حول قضايا شكلية متعلّقة بالعنف الذي يمارسه الأفراد، حيث يتهم اليمين العرب ويحرض عليهم بينما يندِّد اليسار والمركز الليبراليّ الصهيونيّ بعنف الأفراد من الطرفين ويدعو إلى الحفاظ على العيش المشترك والتعايش. ولكن هذا الاستقطاب في ردود الفعل هو في الحقيقة متخيّل فقط

ولا يتعدّى قضايا شكليّة. فالاستقطاب حول الموقف من العنف الذي يمارسه الأفراد يخفي إجماعا بينهما في كل ما يتعلق بالعنف الذي تمارسه الدولة. حيث يتفق الطرفان أو بالأحرى الإجماع الصهيوني كله، بناء على رأي الكاتب، من ميراف ميخائيلي ولغاية نتنياهو في كل ما يتعلق بالعنف الجماعي ضد الفلسطينيين، فلا يقف اليسار ضد الحصار على غزة ولا ضد دخول القوى الاستيطانية التوراتيّة إلى المدن المختلطة ولا يقف ضد قتل الفلسطينيين على حدود غزّة ولا على دور إسرائيل في ممارساتها القمعية الأخرى.[٥٨]

خلاصة

يُتوقع التطورات في السنة الأخيرة أن هبة الكرامة في أيار، وإنزال نتنياهو عن مسرح الحكم، في ظل التعود على العيش مع الجائحة من ناحية وانخفاض تبعاتها الصحية من ناحية خرى، أن تبقى الحكومة «الانقلابية» الجديدة – المكوّنة من معارضي نتنياهو من الأحزاب اليمينة واليسارية المتدينة والعلمانية وكذلك لأول مرة العربية – منشغلةً في السنوات القريبة في تعزيز الاستيطان والتهجير من الأرض والمسكن، وبشكل خاص الاستمرار في عمليات التجريف في النقب من أجل إقامة مدينة للحريديين تبعدهم من ناحية عن المركز وتؤجج من ناحية أخرى الصراع بينهم وبين الفلسطينيين. ومن ناحية ثانية قد تستمر وربما تعزز سياسة «إغداق» الميزانيات والخطط الاقتصادية للمجتمع العربي، التي لا تتعدى أصلا الميزانيات المستحقّة لهم كمواطنين، الأمر الذي من شأنه توفير «الضمانات» لإسرائيل ألا يعود الفلسطينيون داخل الخط الأخضر إلى «المشاغبات» التي قاموا به في أيار، وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تستمر الحكومة بالتوازي في مقاومة أي مفهوم للحقوق الجماعية، الذي ظهر جليًا في خطاب نشطاء هبة أيار من خلال الاستمرار في سن قوانين أو سياسات الملاحقة.

وقد تخصص ميزانيات «كبرى» للمدن المسماة المدن المختلطة، في حين يتوقع أن تستمر المعركة مع الحريديين في تغيير بعض القوانين في ما يتعلق بالدولة والدين كتطبيق قوانين وسياسات كسر احتكار الحاخامية الكبرى في التهويد وفي إصدار شهادات الحلال، وأنها سوف تعمل في هذا من أجل خدمة المصالح الآتية: الأولى، حفظ الائتلاف المشكّل من متدينين وعلمانيين. والثانية وهي منسجمة مع الأولى وتتمثل في تشجيع مجيء أكبر عدد من اليهود إلى البلاد وإرضاء يهود الولايات المتحدة. أما المصلحة الثالثة فهي إبقاء القضايا المركزية الأخرى ضمن ترتيب الوضع الراهن التاريخي بما يتلاءم مع السياسات الأرثوذكسية للصهيونية المتدينة.

لذا وفي ظل استمرار الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا سيكون التحدي الأكبر أمام الحكومة هو توفير الميزانيات للعرب والحريديين وتحريرها مع الإبقاء على ثوابتها السياسية.

الهوامش

١ دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، سكان إسرائيل في بداية العام ٢٠٢٢– نشرة صحافية، (القدس: دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٣١ كانون الأول ٢٠٢١) انظر/ي الرابط التالي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2021/447/11_21_447b.pdf

٢ غلعاد مالاخ، الكتاب السنويّ للمجتمع الحريدي للعام ٢٠٢١ (القدس، ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/37864

٣ ايفن، شموئيل، «الديمغرافية في إسرائيل في مدخل عقد جديد: معان قومية»، تحديث استراتيجي– منصة بحثية، المجلد ٢٤، العدد ٣ ، تموز ٢٠٢١.

٤ لا يمكن فصل هذه المعطيات عن سياسات إسرائيل التي تعنى بحل مشكلة اكتظاظ الحريديين وتوسيع رقعة رفاهيتهم من ناحية وسياساتها في تهجير عرب النقب. حيث أقر الكنيست مؤخرًا بناء مدينتين في النقب إحداهما «كسيف» تهدف إلى أن يسكن بها نحو ١٠٠٠٠٠من اليهود الحريديين. مع منطقة جغرافية واسعة مع بناء مرافق دينية واجتماعية وثقافية تتلاءم مع البيئة الحريدية وطبعًا بناء مرافق اقتصادية وتعليمية لتشجيع الخروج إلى العمل والدراسة. المدينة الثانية لغير الحريديم وتعتبر مدينة علمانية بـ٢٢٠٠ وحدة سكانية اسمها «نيتسانا». «، راجع/ي المصدر التالي: https://www.nadlan-center.co.il/article/5288

٥ (دائرة الإحصاء». مقارنة بدول ال–OECD) الرابط التالي: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2015/2.%20ShnatonPopulation/st02_28.pdf

٦ لا تنفصل الصراعات في إسرائيل على الدين والدولة عن هذه التكهنات. كما وتنسجم السياسات والتشريعات في حكومة بينيت لبيد مع هذه الرؤية كما سنرى لاحقًا في هذا الفصل.

٧ ايفن، شموئيل. تموز ٢٠٢١. الديمغرافية في إسرائيل في مدخل عقد جديد: معان قومية. (تحديث استراتيجي– منصة بحثية، المجلد ٢٤، العدد ٣)

٨ فورمان، ياعيل. ٢ كانون الثاني ٢٠٢٢ كورونا ما زالت هنا: تلخيص الوباء عام ٢٠٢١. معهد ديفدسون: الذراع التربوية لمعهد وايزمان للعلوم. https://did.li/p1KNf

٩ في التقرير السابق، تناول فصل المشهد الاجتماعي أزمة كورونا وسياسة التعامل معها في إسرائيل، منذ بدايتها ولغاية نهاية عام ٢٠٢٠. انظر: الصالح، نبيل. ٢٠٢١. المشهد الاجتماعي. تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠. رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة.

١٠ دانه فايس، «لقاح ثالث «تفاضلي»، دون إغلاقات: استراتيجية بينيت «كبح ناعم»، القناة ١٢، ٩ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: www.mako.co.il/news-lifestyle/2021_q3/Article-387dbf31d4c8a71026.htm

١١ روبنشتاين، روني. سنة الإغلاقات:» في البدء كان التخويف فاعلًا. وعندها جاءت الأزمة» موقع واي نت الإخباري، ١٢ آذار، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/Sy0XJX2zd

١٢ مراقب الدولة. ٢٠٢١. تقرير خاص: مواجهة دولة إسرائيل لأزمة كورونا.

١٣ إيلان شاحار. «تقرير: ارتفاع في تسرّب طلاب من المدرسة في الكورونا»، كالكاليست، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1o3vgt6t

١٤ طيطلباوم، شلومو، «الإدارة المالية كانت متأرجحة، المالية لم تكن جاهزة»، كالكاليست، ٣١ أب ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/skwzlbszt

١٥ بجنو يوفال وايسروفتش حاييم. «في ظل اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء: ربع سكان العالم فقراء»، معاريف، ٧ تشرين الأول ٢٠٢١. انظر الرابط التالي: https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-871105

١٦ مركز ادفاه، ماذا تعلمت الحكومة من الكورونا: ليس الكثير. (القدس، مركز ادفاه، ٢٠٢١) [بالعبرية]

١٧ جيل عاد هدار، «ارتفاع مقلق في العنف ضد النساء في سنة الكورونا»، موقع واي نت، ١٧ حزيران ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/r1zyQAwou

١٨ بيلج، بار. ٢٩ كانون الأول٢٠٢١. تقرير الفقر: بعد التقليص بسنة ٢٠٢٠، عدم المساواة ارتفع ب–٢٠٢١، هآرتس انظر/ي الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/education/1.10500553

١٩ شاحار ايلا، «ارتفاع نسبة الفقر والا مساواة عام ٢٠٢١، أكثر من ٨٠٠ ألف يعانون من الجوع»، كالكاليست، ٢٩ كانون الأول٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/skaku0uif

٢٠ لاتت، تقرير الفقر البديل– تقرير ١٩ (القدس، جمعية لاتت، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.latet.org.il/upload/files/1639734474 61bc5cc abc08627896.pdf

٢١ المصدر السابق.

٢٢ بيلج، بار. مصدر سابق.

٢٣ كيرشنباوم يوناتان. «توصيات ال–OECD إسرائيل: رفع الاستثمار الحكومي بالتدريب المهني، والتربية، والمواصلات»، دافار، ١٤ شباط ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.davar1.co.il/297314/

٢٤ اوزالي، موران، «تهويد عن طريق الحاخامات، تنافس على الحلال اليهودي حاخام أكبر صهيوني: من الائتلافات بين بينيت ولبيد»، موقع واي نت، ١١ حزيران ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي:
https://www.ynet.co.il/news/article/HJQWJ0lod (التقرير يحوي نسخة عن الملحق ج ١ من الاتفاق الائتلافي المتعلق بالتشريع بقضايا الدين والدولة)

٢٥ فريدمان، شوكي، «من هو اليهودي: تاريخ النضال القانوني ونتائجه (القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/34008.

٢٦ وقد ورد في معطيات نشرها قسم التهويد الحكومي بان ثلاثة من بين أربعة إسرائيليين بدأوا مسار التهويد الرسمي يتسربون من المسار قبل إنهائه. كوبي نحسوني، «فشل التهويد الرسمي. فقط الربع يكملون المسار»، موقع واي نت، ٦ حزيران ٢٠١٩. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5521089,00.html/

٢٧ جميعة عيتيم، ورقة موقف: مبادئ من أجل التشريع في موضوع التهويد (القدس، جميعة عيتيم، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3wCNZYe

٢٨ جيرمان، عطارا، «الحاخامية الرئيسية في هجوم على المخطط الجديد للتهويد: وزير الأديان بلور المخطط مع كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية، ولكن معظمهم يخشى الدفاع عنها»، مكور ريشون، ٢ كانون الأول ٢٠٢١، انظر/ي الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/news/429037/

٢٩ المعلومات حول التقرير مأخوذة من التقرير الصادر عن مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست الذي أعدته نيطا موشي للجنة الاقتصاد. موشيه، نيطا. (١٥كانون الثاني ٢٠١٧) وصف نظام الأطعمة والمشروبات كوشر في إسرائيل وتقدير التكلفة. مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست. القدس: الكنيست.

٣٠ انظر/ي الخبر حول تهم بالفساد تجاه الحاخام إسحق ارزي مدير قسم الاستيراد بالحاخامية الكبرى وحول سلوكيات فاسدة أخرى في، موراج جلعاد، «كشروت مقابل المال: موظف كبير بالحاخامية متهم بالرشوة»، موقع واي نت، ١٢ أيار ٢٠٢٠. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/x8crl

٣١ للتوسع حول الاحتكار وحول الالتماسات يمكن العودة لتقرير مركز مدار حول الموضوع. مدار، «الفنادق والمطاعم الإسرائيلية تعلن الحرب على احتكار شهادات «الحلات اليهودي» وكلفتها الباهظة»، ملحق المشهد الأسبوعي– مدار، ٢٠١٧. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/381q9eJ

٣٢ للمزيد حل هذه الصراعات والخلافات يمكن العودة ل: اطنجر، امير وباري اروئيل، «عضو كنست من «أزرق أبيض» لكهانا: مكّن الإصلاحيين من إصدار شهادات كشروت» سروجيم، ٦ تشرين الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.srugim.co.il/604948-604948

؛ ايلان شاحر، «بند ثوري في قانون التسويات: خصخصة الكشروت وإلغاء احتكار الحاخامية الكبرى»، كلاكاليست، ٢٠ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/U2tCN

٣٣ للمزيد حول الموضوع من وجهة نظر صهيونية يمكن العودة لمقال يوحنان بلسنر، وجلعاد ملاخ،«يجب خفض سن الإعفاء من الخدمة في الجيش لـ ٢١عاما» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/ministerial-committee/36162

٣٤ بلاك، شلومو، «اقتراح قانون جديد لتجنيد الحريديين للجيش: إعفاء دون أي شيء أو تأجيل النهاية. نظرة من فوق» نشرة رقم ١٥٢٩، (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١).

٣٥ محمود مجادلة، «المصادقة على قانون التجنيد بالقراءة الأولى بدعم من نوّاب الموحدة»، موقع عرب ٤٨، ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/Yadrl

٣٦ بندر، أريك، «قانون التجنيد مرة بالقراءة الأولى، جافني ثار "قانون ضد اليهود عيب»، معاريف،١شباط ٢٠٢٢ . انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/BgWfT/

٣٧ تطالب نساء الهيكل اللواتي ينتمين الى تيارات إصلاحية، محافظة وكذلك أرثوذكسية، بتمكين النساء من وضع الحجاب والصلاة بكتاب التوراة داخل الهيكل كما الرجال. للتوسع حول الموضوع انظر/ي موقع نساء الهيكل على الرابط التالي: https://www.womenofthewall.org.il/

٣٨ انظر/ي مثلا الخبر حول مواجهات في صلاة نساء الهيكل والاصلاحيين والتي شارك بها عشرات من القيادات يهودية ليبرالية من الولايات المتحدة خلال زيارتهم لإسرائيل لحضور مؤتمر مجلس أمناء الوكالة اليهودية، على الرابط التالي: ttps://did.li/JgWfT

٣٩ نحشوني، كوبي وايخنر ايتمار، «ترتيب تاريخي في الهيكل: ساحة متساوية للتيارات التعددية» موقع واي نت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ . انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/zOiaa

٤٠ نحشوني، كوبي وازولاي موران، «الائتلاف يشير إلى الخطوة القادمة: سنعمل على دفع مخطط الهيكل»، موقع واي نت،٨ نوفمبر٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/ddWfT

٤١ يروشلمي، شالوم، «بينيت وكهانا يتنازلون عن مخطط الهيكل»، زمان يسرائيل، ١٢ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://www.zman.co.il/274436/

٤٢ جرينود، حنان، «في الطريق الى مخطط الهيكل: سكرتير الحكومة يجلس مع ممثلي المحافظين والإصلاحيين» يسرائيل هيوم، ٧ كانون الول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/PIzlC

٤٣ المصدر السابق.

٤٤ هرمان، تمار وآخرون، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١. (القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١)، ص: ٩٢.

٤٥ زعبي، همت. «الفلسطينيّون في إسرائيل: مواطنة مشروطة بقبول يهوديّة الدولة»، في غانم هنيدة، (محررة) تقرير مدار الاستراتيجيّ: نحو ترسيخ إسرائيل يهوديّة يمينيّة استيطانيّة لفرض الحل الأحاديّ: ٢٥٣–٢٩٠ (رام لله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٦).

٤٦ انظر/ي عدالة https://www.adalah.org/ar/content/view/9571 وأيضا مركز مدار، ٢٠١٩» الكنيست الـ٢٠ سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان (٧ أيار ٢٠١٥ – ١ كانون الثاني ٢٠١٩).

٤٧ انظر فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير.

٤٨ هرمان، تمار وآخرون (مصدر سابق) صفحة ٩٢.

٤٩ حملة– المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي. ٢٠٢١مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢١ ضد الفلسطينيين والعرب في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية. حملة المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي.

٥٠ هرمان، تمار وآخرون (مصدر سابق) صفحة ٩٢.

٥١ ناصر، يارا ;اوريانهرئيل، طال والدار، لي. آب ٢٠٢١ العلاقات اليهودية العربية ما بعد التصعيد. القدس: معهد اكورد- علم النفس الاجتماعي للتغيير الاجتماعي-الجامعة العبرية القدس.

٥٢ شرجاي، نداف، النكبة: هل تحسبون بان المسنين ماتوا والصغار نسوا؟". مركز القدس لشؤون العامة وشؤون الدولة: امن استراتيجية، دبلوماسية وقانون دولي https://did.li/jm8Hw (زيارة الموقع في ١١ آذار ٢٠٢٢).

٥٣ ملتسر، يوحنان، فحص حديدي: الفصل بين حماس وأعمال الشغب في إسرائيل (القدس، المعد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١)، أنظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/34513

٥٤ ليفي افرايم والرن مئير شحبري والهام وعيسى جوني، الورقة رقم ١٤٧٤، العلاقات العربية اليهودية بأعقاب احداث أيار (تل ابيب، مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط التالي: https://did.li/FdoTY

٥٥ شرجاي، نداف، مصدر سابق.

٥٦ شاني، جاي، «ما وراء الرواية الوطنية: حول الظروف المحلية ومعاني العنف في المدن المختلطة» في مونترسكو دانييل ولونبرغ نيسان، نار في حقل الأشواك: مجموعة مقالات حول العنف والتضامن- مجلة النظرية والنقد (القدس، معهد فان لير، ٢٠٢١).

٥٧ سوريك، تمير، «استقطاب متخيّل في معسكرّ السيادة اليهودية. في (مونترسكو دانييل ولونبرغ نيسان) نار في حقل الأشواك: مجموعة مقالات حول العنف والتضامن»، مجلة النظرية والنقد (القدس، معهد فان لير، ٢٠٢١).

٥٨ يرى الكاتب بأن الاختلاف الوحيد بين داعمي نتنياهو ومعارضيه يكمن حول المكانة الاجتماعية للطرفين. حيث يتفق معارضو نتنياهو حول أسئلة معينة متعلقة بالأساس بالعلاقة بين الدين والدولة كضرورة عمل وسائل النقل يوم السبت، تجنيد الحريديين في صفوف الجيش واضعاف قوة الحاخامية الرئيسيّة، ويستعملون من أجل تبرير الفوقية اليهودية تسويغات علمانية بدل الدينية ويرون نفسهم القطب الصحيح على محور الحداثة. إلا أن الأمر لا يتعدى ذلك ليصل إلى الاستئناف على أيٍ من المفاهيم والممارسات العنصرية والكولونيالية العنيفة للدولة.

الفلسطينيون في إسرائيل

أحمد أمارة

تحت المجهر	■ هبّة أيار تعم معظم مدن الداخل وبلداته ■ القائمة العربية الموحدة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي ■ المستوطنون يهرعون من الضفة لقمع الفلسطينيين في الداخل ■ الأنوية التوراتية تبرز كلاعب مركزي في تأجيج الصدامات ■ استمرار العنف والجريمة وخطة حكومية جديدة لمكافحة العنف!

تظاهرة في مدينة أم الفحم للتنديد بالجريمة والعنف وتقاعس الشرطة يوم ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

مدن الداخل وبلداته تنتفض وسط مشاركة جماهيرية شبابية واسعة تضامنًا مع القدس وغزة.

المدن الساحلية المختلطة تتصدّر المشهد الميداني في الداخل، والدولة تستعين بفرق حرس الحدود وتعلن منع التجول في اللّد وفرض أحكام الطوارئ لأول مرة منذ عام ١٩٦٦.

الهبّة تكشف عن نموذج استيطاني «تهويدي» تطبقه الجمعيات الاستيطانية في المدن الساحلية والقدس والضفة من خلال ما يُسمى «الأنوية التوراتية»؛ شخصيات ناشطة في جمعية «عطيرت كوهانيم» اليمينية، وجمعيات استيطانية أخرى تقف وراء مخطّطات الإخلاء في حيّ الشيخ جراح وتنشط أيضًا في مشاريع الاستيطان في يافا.

القائمة الموحدة تنضم للائتلاف الحكومي بزعامة بينيت/ لبيد بعدما عرقلت الصهيونية الدينية دخولها لحكومة نتنياهو، و «الموحدة» تعلن أنها ستركّز على القضايا المدنية والمواطنة وتتجنّب القضايا القومية والصراع والاحتلال.

عام ٢٠٢٢ يبدأ بهبة جماهيرية واسعة في أراضي قرية سعوة والقرى «غير المُعترف بها» في النقب.

العنف والجريمة لا يزالان في محور القضايا المؤثرة على المجتمع الفلسطيني في الداخل، والحكومة تقدّم خطة جديدة لمواجهتهما.

مقدمة

شهد عام ٢٠٢١ مجموعة من الأحداث والقضايا الميدانية والسياسية والاجتماعية، التي عكست صيرورات داخلية متنافرة في ما يتعلّق بفلسطينيي الداخل، في مقدمة هذه الأحداث هبّة الكرامة (لاحقًا: هبّة أيار) التي انطلقت شراراتها من القدس لتعمّ التجمّعات الفلسطينية كلّها على جانبي الخط الأخضر، إضافة إلى دخول القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي بعد الانشقاق عن القائمة المشتركة، وذلك في ظل استمرار قضية العنف والجريمة وإقرار خطة حكومية جديدة لمحاربتهما.

ميدانيًا؛ شكلت هبّة أيار حدثًا مفصليًا خلال ٢٠٢١، وعكست وجود توجهات قومية عابرة للخط الأخضر، كما شكّل دخول ميليشيات مسلّحة من المستوطنين للمدن الساحلية المختلطة تحت أنظار الشرطة وبتنسيق مع بعض رؤساء البلديات (كما حصل في اللّد مثلاً) حدثًا غير مسبوق، أجّج المواجهات وعرّض الفلسطينيين في الداخل لأكثر من مستوى من العنف الرسمي وغير الرسمي. على الصعيد الرسمي، يبدو أن هبّة أيار ستدفع السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في السياسات المتّبعة تجاه الفلسطينيين في الداخل وإعادة صياغتها، وذلك لمنع تكرار الهبّة مستقبلاً، خصوصًا في المدن الساحلية كاللّد والرملة وعكا.[1] وعلى مستوى المسكن والضائقة الخانقة في المدن الساحلية كشفت الهبّة عن حالة من الاحتقان الداخلي في هذه المدن بسبب تهديد «الأنوية التوراتية» للوجود العربي فيها. إن نشاطات «الأنوية التوراتية» (انظر/ي لاحقًا بالتفصيل) تكشف عن العلاقة المتشابكة بين النشاط الاستيطاني للجمعيات الاستيطانية على جانبي الخط الأخضر خاصةً من حيث التهويد في قلب الأحياء الفلسطينية والمدن الساحلية والقدس.

سياسيًا؛ على العكس من النزعة التي عكستها هبّة أيار، حمل انضمام القائمة الموحدة- ممثلة عن الحركة الإسلامية الجنوبية- إلى الائتلاف الحكومي معانيَ مختلفةً تنطوي على تبنّي نهج «الاندماج» في النظام القائم على أساس القبول بشروطه؛ إذ أعلن منصور عباس عن أنه ذاهب باتجاه تبنّي نهج جديد يقوم على لعب دور بيضة القبّان من أجل المناورة بين المعسكرات لتحصيل مكاسب مدنية للعرب في إسرائيل والابتعاد عن التدخل في قضايا الاحتلال والاستيطان. ينطلق هذا النهج من افتراضين، الأول أن لا فرق بين يمين ويسار في إسرائيل. والثاني أنه بعد نحو سبعة عقود على الخطاب الفلسطيني القومي بالداخل، ولعب دور المعارضة، «فشل» هذا النهج في تحصيل أي مكاسب ملموسة، لذلك آن الأوان لـ «نهج جديد». وعليه؛ انشقّت القائمة العربية الموحدة عن

ميدانيًا: شكلت هبّة أيار حدثًا مفصليًا خلال ٢٠٢١، وعكست وجود توجهات قومية عابرة للخط الأخضر، كما شكّل دخول ميليشيات مسلّحة من المستوطنين للمدن الساحلية المختلطة تحت أنظار الشرطة وبتنسيق مع بعض رؤساء البلديات (كما حصل في اللّد مثلاً) حدثًا غير مسبوق، أجّج المواجهات وعرّض الفلسطينيين في الداخل لأكثر من مستوى من العنف الرسمي وغير الرسمي.

القائمة المشتركة مطلع ٢٠٢١، وخاضت الانتخابات وحدها، قبل أن تنضم إلى الائتلاف الحكومي الجديد في حزيران ٢٠٢١.

كما طغت على المشهد السياسي أيضًا في العام ٢٠٢١ –٢٠٢٢ مسألة تصنيف النظام الإسرائيلي وسياساته في الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضًا في داخل إسرائيل، كنظام فصل عنصري – أبارتهايد. فبعد أن تعاملت «بتسليم» مع الموضوع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة كنظام أبارتهايد،[٢] نشرت أيضًا الجمعيتان العالميتان المركزيتان؛ هيومان رايتس ووتش وأمنستي تقارير صنّفت فيها إسرائيل كدولة ذات نظام فصل عنصري. الأهم هو أن تلك التقارير تطرّقت لمجمل السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة في العام ١٩٦٧ وفي داخل إسرائيل أيضًا.

تطرّق التقريران إلى ظروف حياة الفلسطينيين بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن تحت الحكم الإسرائيلي.[٣] إذ نشرت هيومان رايتس ووتش تقريرها في نيسان ٢٠٢١، وتلتها أمنستي في شباط ٢٠٢٢،[٤] حيث توقّع المستوى السياسي الإسرائيلي أن هذه السنة (أي ٢٠٢٢) وما تليها ستكون على المنصة الدولية مسألة مناقشة نظام الحكم في إسرائيل كنظام فصل عنصري وتعريفه بالأبارتهايد. وجاء على لسان وزير الخارجية يائير لبيد، في كانون الثاني ٢٠٢٢ أن هناك خطرًا حقيقيًا بأن أجسامًا ولجانًا مختلفة من الأمم المتحدة ستقرّر أن إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري الأبارتهايد.[٥] لاقى التقريران ترحيبًا واسعًا على المستوى السياسي الفلسطيني عامة، لكن على مستوى الداخل الفلسطيني كان هناك تباين؛ فقد تبنّت القائمة المشتركة وصرّحت بأن إسرائيل تمارس الأبارتهايد، بينما لم تأخذ القائمة العربية الموحدة الموقف نفسه، وبدلاً من ذلك، كانت تصريحات منصور عباس تتنصّل من تعريف إسرائيل كدولة أبارتهايد أو دعم تقرير أمنستي وغيره، واكتفى عباس بالتصريح بأن ما يحدث في الضفة الغربية هو احتلال بينما يوجد تمييز داخل إسرائيل.[٦]

بالإضافة إلى ذلك، جسَرت الهبّة (هبّة أيار) الحدود، وتخطّت الخط الأخضر لتجمع بقاع فلسطين التاريخية كلها، وكان للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان موقف سياسي مُشابه، تغاضى عن الحدود والأنظمة السياسية المختلفة، حيث سعت إلى تأسيس لجنة تحقيق في أحداث أيار مباشرة بعد الهدنة، لتحقّق في الاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبشكل غير مسبوق، لتحقّق في كل الأسباب الجذرية التي أدّت إلى المشاحنات وعدم الاستقرار واستمرارية الصراع بما يشمل التمييز الممنهج والقمع اعتمادًا على الهوية القومية الإثنية والعرقية والدينية،[٧] حيث تشمل تلك التحقيقات أيضًا القدس الشرقية وداخل إسرائيل.

اجتماعيًا؛ ظلّت قضية العنف والجريمة في محور القضايا الشاغلة والمؤثرة على المجتمع الفلسطيني في الداخل، وفي هذا السياق، تم تطوير وتبنّي خطة حكومية جديدة لمواجهة العنف والجريمة، وقد جاء ذلك كجزء من اتفاق انضمام الموحدة إلى الائتلاف الحكومي.

١. هبّة أيّار ٢٠٢١ و «ذوبان» مؤقت للخط الأخضر

حسب العديد من المحللين الإسرائيليين، فاجأت هبة أيار وامتدادها الواسع على جانبي الخط الأخضر الأجهزة الأمنية والشُرطية الإسرائيلية التي اعتبرتها بمثابة فشل منظوماتي كامل على المستوى الحكومي الرسمي.[٨] واعتبرت الصحافة اليمينية أن الهبّة كانت بمثابة حدث استراتيجي يوازي في أهميته يوم الأرض (١٩٧٦)، وهبة أكتوبر (٢٠٠٠)، وأن المشترك بين هذه الأحداث هو انتفاض الفلسطينيين في الداخل ورفضهم النظام الإسرائيلي القائم ومنظومة العلاقات القائمة التي ترعاها الدولة بين أغلبية يهودية و «أقلية» عربية في الداخل.[٩]

لم يكن الإسرائيليون مستعدّين لحدث من طراز هبة أيار، وقد صرح أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع السابق، بأن «خسارة الأمن والنظام و«الردع» التي حصلت لم يسبق لها مثيل»، بالإضافة إلى تصريح يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، بأن ما حدث هو خطر وجودي، ما يعبر عن الموقف الرسمي الإسرائيلي، سواء من السياسيين أو الإعلام، بأن ما جرى هو أعمال شغب وإخلال بالنظام وخروج عن القانون و«إرهاب عربي».

لا بدّ من التأكيد أن المستويات السياسية والأمنية الإسرائيلية لم تتوقّع انفجار الهبّة ولا مدى انتشارها،[١٠] حيث تُظهر تحليلات عدة منشورة أن الهبة فاجأت السلطات الإسرائيلية مثلما فاجأت القيادات الفلسطينية في الداخل، التي لم تتوقّع بدورها أيضًا هبّة شبابية شعبية. وتميزت الهبة بتلقائيتها وغياب التنظيم العام المُسبق وغياب القيادات المعهودة من الأحزاب والنواب العرب، واعتبر مئير شيتريت، عضو الكنيست عن حزب الليكود، أن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدّين لحدث كهذا في الداخل، وأن ثمّة ضرورة ملحّة لتصحيح الأوضاع حتى لا تقوم حرب بين العرب واليهود. أما أفيغدور ليبرمان، «وزير الدفاع» السابق، فقال إن خسارة الأمن والنظام و«الردع» التي حصلت لم يسبق لها مثيل، بالإضافة إلى تصريح يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، بأن ما حدث هو خطر وجودي.[١١]

بحسب الموقف الرسمي الإسرائيلي، سواء من السياسيين أو الإعلام، فإن ما جرى هو أعمال شغب وإخلال بالنظام وخروج عن القانون و«إرهاب عربي»، بينما اعتبر الكثير من السياسيين والإعلاميين الاحتجاجات «إرهابية»، ووصل الأمر إلى حدّ قيام أحد الصحافيين، في معرض تعليقه على سقوط صاروخ من لبنان في منطقة شفا عمرو، بالتعليق قائلاً: «سقط صاروخ في بلدة عربية، للأسف لا يوجد هناك قتلى كثيرون».[١٢] بالإضافة إلى ذلك، اعتبر أمير أوحانا– وزير الأمن الداخلي آنذاك – أن اعتقال المستوطن الذي أطلق النار على الشاب الفلسطيني (يقصد الشهيد موسى حسونة) كان بمثابة خطأ، ولو تعلّق الأمر به لأطلق سراحه وسراح رفاقه.[١٣] تكشف هذه التصريحات، على سبيل المثال لا الحصر، عن التحريض الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، الذي سرعان ما ينتقل، وبسهولة، من خطاب «الأقلية العربية» إلى خطاب «الخطر القومي» و«الإرهاب العربي» و«التهديد الوجودي» لإسرائيل، في ظلّ تجاهل كامل

من السياسيين والإعلاميين الإسرائيليين للمسبّبات الموضوعية لانفجار الأوضاع في الداخل، والسياسات الإسرائيلية العنصرية على مدار العقود الماضية تجاه الفلسطينيين.

١.١ تدحرج الأحداث في هبّة أيار ٢٠٢١

التاريخ	الحدث
٢٢ كانون الثاني ٢٠٢١	استمرار المظاهرات في المدن والبلدات الفلسطينية في الداخل (أم الفحم، طمرة، كفر قاسم، باقة الغربية) احتجاجًا على الجرائم والعنف، وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية، للأسبوع الخامس على التوالي وإغلاق شارع ٦٥ قرب مفرق أم الفحم.
٢ شباط ٢٠٢١	استشهاد الشاب أحمد حجازي (٢١ عاما) من طمرة بنيران الشرطة الإسرائيلية، واشتعال المظاهرات ضد عنف الشرطة وتواطؤها، وإغلاق المتظاهرين لشارع رقم (٧٠).
آذار ٢٠٢١	استمرار المظاهرات ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة، في مدينة أم الفحم وبتنظيم من «الحراك الفحماوي الموحد»، بشكل أساسي كنقطة توجه واحتجاج مركزية.
١٣ نيسان ٢٠٢١ الأول من رمضان	نصب حواجز حديدية في ساحة باب العامود ومدرجه في القدس.
١٨ نيسان ٢٠٢١	تعرّض الحاخام إلياهو مالي (الذي يُدير مدرسة «شيرات موشيه هيسدر» الدينية) للضرب في مدينة يافا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحادثة وقعت في ظل مظاهرات «يافا مش للبيع» التي استمرّت أسابيع في مدينة يافا ضد سياسات شركة «عميدار» الحكومية، الرامية لإخلاء المباني العربية المأهولة في حيّ العجمي وبيعها لمستثمرين يهود.
٢٢ نيسان ٢٠٢١	وصول المواجهات بين المقدسيين والشرطة الإسرائيلية إلى ذروتها.
٨ أيار ٢٠٢١ ٢٦ رمضان	منع قوات الاحتلال الحافلات التي تقلّ مئات المصلين من الداخل الفلسطيني من الدخول للقدس، ونزول المصلين في قرية أبو غوش لاستكمال الطريق مشيًا، وقيام عشرات الشبان المقدسيين بنقل المصلين بسياراتهم الخاصة على الرغم من الحواجز التي نصبتها القوات الإسرائيلية.
١٠ أيار ٢٠٢١	استشهاد الشاب موسى حسونة (٣١ عاما) بنيران مستوطنين في مدينة اللد.
	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتحم المسجد الأقصى مرتين وتعتدي على المصلّين وتوقِع أكثر من ٣٥٠ إصابة. مظاهرات حاشدة في مدن وبلدات الداخل (الناصرة، شفا عمرو، عين ماهل، طمرة، باقة الغربية، اللد، الرملة، جلجولية). الساعة ١٨:٠٠ (١٥:٠٠ بتوقيت غرينتش) الفصائل الفلسطينية تطلق رشقات صاروخية على مدينة القدس، تبعها حرب واسعة على قطاع غزة.

١٢ أيار ٢٠٢١	فرض حظر تجول ليلي في مدينة اللّد، عقب إعلان «حالة طوارئ»، خاصة في المدينة، ونشر وحدات حرس الحدود في المدن الساحلية المختلطة.
١٣ أيار ٢٠٢١	محاولة مجموعات منظّمة من المستوطنين المسلّحين إحراق المسجد الكبير في اللد، والاعتداء على خيمة عزاء الشهيد موسى حسونة، بحماية قوات الشرطة وحرس الحدود.
١٤ أيار ٢٠٢١	المواجهات في مدن الداخل تشتعل وتمتد (اللد، ويافا، والرملة، والناصرة، وحيفا، وأم الفحم، وعكا، وكفر كنا، ومجد الكروم، وجسر الزرقاء، وقرى وادي عارة، والطيبة، وعيلوط، وقلنسوة، وبلدات في النقب، وعين نقوبا، وأبو غوش).
١٨ أيار ٢٠٢١	إضراب عام وشامل – «إضراب الكرامة» في كل فلسطين التاريخية تحت شعار من النهر إلى البحر.
١٩ أيار ٢٠٢١	استشهاد الشاب محمود كيوان (١٧عاما) من مدينة أم الفحم.
٢٠ أيار ٢٠٢١	اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل يبدأ فجر ٢٠٢١/٥/٢١.
٢٣ أيار ٢٠٢١	بدء حملة «فرض النظام وتطبيق القانون» التي شنّتها الشرطة الإسرائيلية بمشاركة قوات حرس الحدود وعناصر الاحتياط ضد مئات الشبّان من فلسطينيي الداخل.

إن أسباب انفجار الأوضاع في الداخل كانت قائمة، وتؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في الداخل، بشكل تراكمي، من أهم هذه الظروف الموضوعية التي سرّعت من وتيرة تدحرج الهبّة إلى الداخل الفلسطيني، وبالذات في المدن الساحلية، سياسات التهميش ضد الفلسطينيين وممارسات المستوطنين من خلال ما يُسمى منظمات «الأنوية التوراتية». ويمكن اعتبار النشاطات الاستيطانية لـ «الأنوية التوراتية» في الداخل بمثابة أحد أهم العوامل التي أدّت إلى اندلاع هبّة أيار، كونها تؤثر بشكل مباشر على الفلسطينيين في المدن الساحلية وتطال حقّهم في الأرض والسكن.

١.٢ هبّة أيار تعكس نمطًا استيطانيًا عابرًا للخط الأخضر

برز خلال الهبّة دور المستوطنين الذين مارسوا عنفهم ونشاطهم الاستيطاني بشكل عابر للخط الأخضر. وهذا يعني أن المستوطنين، بوصفهم مجموعات مؤدلجة تقف في أقصى تيار اليمين الديني المتطرّف، لم تعد تستخدم توليفة القومية الصهيونية/ اليهودية (المتزمّتة في كثير من الأحيان) فقط لتبرير استيلائها على أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلّة، وإنما تسعى للتحول إلى تيار صاعد وعابر للخط الأخضر، وراحت تنشط أيضًا في داخل إسرائيل، وتستهدف المدن الساحلية (المختلطة)

لتمرير سياستين متداخلتين، على النحو الآتي:

١) تهويد الأحياء التي يقطنها الفلسطينيون وضمان أغلبية يهودية ساحقة، بحيث تكون هذه الأغلبية ليس فقط أغلبية عددية؛ وإنما أغلبية نوعية تضمن تفوق اليهود وامتيازات لهم على حساب الوجود العربي.

٢) بالإضافة إلى «ردْكَلَة» المجتمع الإسرائيلي اليهودي، بحيث إن الراديكالية لدى تيارات المستوطنين الفاعلة داخل الخط الأخضر تعني «تخليص» الإسرائيليين اليهود من العلمانية والليبرالية السياسية اللّتين- حسب هؤلاء المستوطنين- قد تسمحان للمجتمع الإسرائيلي بالسقوط في «خبائث» الحلول السياسية، أو قد تُخضعان الدولة ومؤسساتها إلى ضغوط المجتمع الدولي أو الحسابات السياسية، وبالتالي؛ تقديم تنازلات للفلسطينيين كما حدث أثناء الانسحاب من سيناء (١٩٨٢)، أو اتفاقية أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩)، أو الانسحاب من قطاع غزة (٢٠٠٥).

١.٢.١ دور «الأنوية التوراتية» في المدن الساحلية المختلطة

«الأنوية التوراتية» هي مجموعة من العائلات الصهيونية الدينية التي تنتظم في مدرسة دينية («ياشيفاه»- بالعبرية)، لكنها بدلاً من أن تستوطن في مستوطنات الضفة ذات الأغلبية الدينية، تنتقل بشكل دائم للعيش في أحياء تنعدم فيها التوجهات الدينية القومية. فبعد أن واظبت تيارات الصهيونية الدينية على الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة- (قبل الانسحاب عام ٢٠٠٥)، قرّرت هذه التيارات أن تستوطن أيضًا في داخل إسرائيل لتقوم بمهمة معينة، تتمثّل في تحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع ذي توجهات مناصرة للصهيونية الدينية من خلال نشر تعاليم التوراة المزوجة بتوجهات صهيونية قومية. ويرى البعض أن «الأنوية التوراتية» هي فكرة قديمة تعود إلى العام ١٩٦٨ عندما قرر الحاخام تسفنيا دروري من «مركاز هاراب» تشكيل نواة توراتية وإرسالها إلى «كريات شمونة» لرفع الوعي الديني والصهيوني بين سكّانها، إلا أن هناك شبه إجماع على أن «الأنوية التوراتية» الحالية تعود بالأساس الى فكرة الحاخام يوأل بن نون (من ياشيفاه هار تسيون) الذي كتب في العام ١٩٩٢ مقالاً بعنوان «لم ننجح في استيطان القلوب»، وبحسب بن نون، فإن استعدادية المجتمع الإسرائيلي ودولته «العلمانية» لتقديم تنازلات في «أرض إسرائيل»، ومنح

ما هو الاستطباق، أو الـ Gentrification؟

الاستطباق هو العملية التي يتم من خلالها إدخال شركات مطورة ورؤوس أموال إلى الأحياء الفقيرة لتغيير معالمها، بحيث ينتج عن هذه العملية تغييرات في الطبيعة السكّانية للحي، عبر الاستبدال التدريجي للسكان الأصليين (عادةً فقراء) بسكّان آخرين (عادةً أغنياء). والاستطباق عملية عالمية مدفوعة بمنطق رأس المال الجشع الذي يحول المكان إلى سلعة، ومن ثم يرفع قيمته السوقية بشكل متسارع عبر «تطوير» المشهد العمراني والحياة الثقافية، بحيث يشعر السكان الأصليون بأنهم لم يعودوا قادرين اقتصاديًا على العيش تحت الظروف الجديدة، وأنهم لا ينتمون إلى هذا المشهد، فيدفعهم الأمر إلى المغادرة طوعًا. أو رغمًا عنهم.

أجزاء منها للعرب، يعود إلى أن الصهيونية الدينية قد فشلت في استيطان قلوب الإسرائيليين وتقريبهم لأفكار الصهيونية الدينية.[١٤]

بالنسبة لفلسطينيي الداخل، خصوصًا في مدن الساحل، فإن نشاط «الأنوية التوراتية»– الذي بدا بارزًا في السنوات التي سبقت هبّة أيار–تسبّبت بحالة من السخط والاستياء وسط الفلسطينيين الذي لا يمتلكون إلا أدوات محدودة في مواجهة هذه «الأنوية» المدعومة من المؤسسات الإسرائيلية الرسمية. على سبيل المثال، سبقت هبّة أيار حالة احتقان شديد في مدينة يافا ترافقت مع مواجهات مع الشرطة و«النواة التوراتية» في يافا وذلك في ١٨ نيسان ٢٠٢١، وقد جاءت هذه المواجهات على خلفية التوتر الذي تعيشه المدينة في ظلّ الضائقة السكنية والاقتصادية الشديدة من جهة، ونشاط الجمعيات الاستيطانية وسعيها للاستيلاء على المباني التي تسكنها عائلات عربية، التي تعود ملكيتها لشركة عميدار التي استلمتها بدورها من «حارس أملاك الغائبين» من جهة أخرى، حيث تقوم عميدار بدورها بعرض تلك المباني للبيع ليتم شراؤها من شركات استثمار كبرى أو جمعيات أيديولوجية استيطانية يمينية تحولها إلى مبانٍ ضخمة ومشاريع سياحية، وأحياء استيطانية، وكل ذلك يؤدّي إلى طمس الوجود الفلسطيني في هذه المدن،[١٥] وهذا ما بات يصطلح عليه بفعل الـ «استطباق» أو (Gentrification). وتعمل السلطات المحلية، كما في اللّد، على دعم تلك الجمعيات عن طريق تخصيص مبانٍ عامة لتخدمها وتخدم مشاريعها ولتحولها إلى مقرّات تابعة لـ «الأنوية التوراتية» الآخذة في التوسّع على حساب إقصاء الفلسطينيين خارجًا.

ومع ذلك، فإن الاستطباق يأخذ بعدًا أكثر قسوة في السياق الفلسطيني داخل إسرائيل، إذ تتجادل الدوافع الرأسمالية مع الدوافع الاستعمارية بحيث يتحول الاستطباق إلى أحد أبرز ممارسات التيارات اليمينية المتطرّفة التي تتستر خلف شركات رأسمالية. بالنسبة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات الحكومية في إسرائيل، فإن الوجود الفلسطيني في المدن الساحلية يوصف بأنه يهدد السيطرة اليهودية على أراضي الدولة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، وبالتالي؛ يُنظر إلى استيطان «الأنوية التوراتية» على أنه قادر على منع هذا التدهور الاجتماعي والاقتصادي والأمن القومي داخل تلك المدن.* من هنا، تأتي استراتيجية الاستطباق الذي يروّج له إسرائيليًا على أنه مدفوع بمنطق النيوليبرالية، لكنه في الواقع عبارة عن استطباق بدافع إثني قومي.

يترجم الاستطباق على أرض الواقع بمساعدة تمويل الدولة والسلطات المحلية للجمعيات الصهيونية والاستيطانية والبؤر التوراتية عبر أربع قنوات: ١) رصد ميزانيات حكومية خاصة. ٢) تمويل السكن وتخصيص الأراضي والمباني العامة، ومن ثم تأجيرها وبيعها بأسعار رمزية، حيث تُقدّم السلطات المحلية التسهيلات والخدمات لهم. ٣) خصخصة الخدمات العامة ونقل السلطة إلى أيدي الجمعيات أو رصد ميزانيات عامة للجمعيات مقابل تقديمها برامج اجتماعية وإتاحة الدروس الدينية والمخيمات الصيفية وتفعيل المراكز الجماهيرية. ٤) دعم رمزي ومعنوي يتمثّل في زيارة وزراء حكوميين ورؤساء سلطات محلية لهذه الجمعيات والتصريح بالدعم المباشر.**

---

* Yael Shmaryahu-Yeshurun, "Settlement Policy in the Israeli' Peripheral and Mixed Cities: Between Nationalism and Neoliberalism" (Ben-Gurion University of the Negev, 2020), 65.

** نبيه بشير، «التهويد المستحدث – الاستطباق الإثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية،» *قضايا إسرائيلية*، عدد ٨٣ (٢٠٢١): 70–83.

تنشط «الأنوية التوراتية» في المدن الساحلية المختلطة والضفة والقدس، ويتبع نشاطها لجمعيات استيطانية تتلقّى دعمًا لمشاريع «الأنوية التوراتية» من الجهات الرسمية، إلى جانب دعم من جهات خارجية (جمعيات استيطانية) وشخصيات يمينية مثل آرفين مسكوفيتتش. وقد كشفت أحداث أيار وما سبقها من مواجهات في نيسان في يافا، عن التوازي بين عمل الجمعيات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس مقابل عملها في المدن الساحلية المختلطة، وعن مدى أهمية دور تلك الجمعيات وتأثيرها على الواقع الجغرافي/ السياسي في تلك المناطق وفي إسرائيل عامة. وكل ذلك يأتي بموازاة تصاعد السياسات الإسرائيلية المتمثّلة في هدم البيوت بذريعة ما يعرف بقانون «كامينيتس»، وفي ظلّ تصاعد سياسات التهويد في النقب.

تزامن نشوء «الأنوية التوراتية» مع الدعم الحكومي الواضح لها؛ حيث نصّت بعض قرارات الحكومة (رقم ٨٢٧ (٢٠٠٦)، وقرار رقم ٦٩٢ (٢٠٠٩) على سبيل المثال) على تشجيع نشاط النوّيات التوراتية/ الاستيطانية للاستيطان في بلدات النقب والجليل، من خلال تقديم المساعدة المالية. ويتم الدعم بشرط التزام تلك النويات بالاستيطان على مدار سنوات عديدة ودائمة، وتسريع المشاريع من أجل تعزيز نشاطها وتوسيعه، بالإضافة لذلك، تأسيس نوّيات توراتية استيطانية إضافية للاستيطان في المستوطنات القائمة، وتأسيس مستوطنات جديدة في النقب والجليل. تعرّف الحكومة النوّيات التوراتية والاستيطانية بأنها «مجموعة استيطانية تأسّست على أيدي الشباب، هدفها تكوين شراكة مع المجتمع المحلّي لغرض تعزيز قضايا التعليم والثقافة والرفاه وتعزيز فرص العمل. تستقر النوّيات الاستيطانية داخل حدود المجتمع المحلي وتشكل الأساس لإقامة مستوطنة دائمة وثابتة في المكان».[١٦] ويُقصد بالمستوطنات الثابتة والدائمة أهمية عدم تكرار ما حصل بعد الخروج من المستوطنات القريبة من غزة عام ٢٠٠٥.

تعدّ النواة الاستيطانية في مدينة اللد من أكبر «الأنوية التوراتية» وأهمها في إسرائيل، ويقف على رأسها الحاخام يسرائيل سيميت (محاضر في جامعة بار إيلان)، وتُنفّذ العديد من المشاريع التي تتنوع لتشمل توعية بالهوية التوراتية والقومية الصهيونية، يشمل ذلك مثلاً مشروع «زهوت» الذي من خلاله يتجنّد شبان وشابات لإلقاء محاضرات على الطلاب في المدارس المدنية، ومشاريع إسكانية للشبّان اليهود في اللد مثل مشروع «شوتفيم»، ونادي للطلاب يعمل كملتقى صهيوني ويمنح أعضاءه منحًا دراسية، بالإضافة إلى دور النواة في اللد في إدارة المدرسة العسكرية («يشيفات هسدير» بالعبرية) التي كانت في قلب المواجهات أثناء هبة أيار. يُذكر أن رئيس بلدية اللد، يائير رافيفو، من أهم المساهمين والمشرفين على «النواة التوراتية» في المدينة.[١٧] وقد بدأت سياسة الاستيطان عبر الأنوية التوراتية في سنوات التسعينيات؛ حيث أُقيمت في العام ١٩٩٤ مجموعة مكونة من ١٠ عائلات للاستيطان في اللد، وبعد نحو عام غادرت جميع العائلات، ما دفع أهارون أتياس (مدير عام بلدية اللّد الحالي) إلى تجنيد عائلتين جديدتين من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة، كمستوطنات «بيت إيل» و «عوفرا»، وبدأت العائلات بتعريف نفسها على أنها «نواة توراتية»، وشرعت في شراء شقق سكنية في اللد.[١٨] أقيمت للنواة التوراتية في

اللد بمحاذاة المقبرة الإسلامية مبان لشقق سكنية تُدعى «رمات اليشيف»، وفي قلب البلدة قامت المجموعة الاستيطانية بافتتاح عدد من كنس العبادة وترميمها، كما تمكّنت من شراء عشرات الشقق السكنية في حي «رمات أشكول». بموازاة ذلك، سيطرت قيادات «النواة التوراتية» الاستيطانية في اللد على المناصب العليا في المجلس البلدي.

أما «النواة التوراتية» في الرملة، وتسمى «نواة عاميحاي»، فوفقًا لموقعها هناك عائلات جديدة لديها مهمة استيطانية صهيونية، فالسكن في الرملة بحد ذاته له أهمية وقيمة صهيونية عليا، وتوجد حتى الآن ٨٥ عائلة تقريبًا تستوطن ٤ أحياء في الرملة.[١٩] أما في عكا، فقد نشطت هناك نواة «أومتس»، وهي «نواة توراتية» استيطانية أُقيمت على يد «يشيفات هسدير» من الخليل، وأحد مؤسسيها شاي روبين، وهو مستوطن في مستوطنة «ألون موريه» المقامة على أراضي الفلسطينيين في نابلس، ووفقًا لموقعها الإلكتروني، يبلغ عددها اليوم في عكا ٢٠٠ عائلة تحصل على دعم من السلطات المحلية والتجارية لإقامة مشاريع مختلفة، كإقامة مسيرة أعلام في عكا تحت شعار «تعزيز الهوية اليهودية واحياء يهودية في عكا».[٢٠] ووفقًا لروبين؛ فإن الاستيطان في عكا لا يقل أهمية عن الاستيطان في الضفة الغربية، ويجب ألّا يثنيه أي شيء عن الوجود وسط «شعبه» وألّا ينفصل عنه، فهذا الاستيطان في عكا يعطي أملاً متجددًا.[٢١] في العام ٢٠١٢ عندما التقى نتنياهو- رئيس الحكومة آنذاك- خلال مهرجان احتفالي تحت عنوان «نحيي الاستيطان في الجليل»، خصّ بالشكر نواة «أومتس»، بصفتها مثالاً للروح الصهيونية المتجددة، الجامعة للعلماني والديني، كونها مشبعة بالعمل والتطوع، خاصة العمل الاجتماعي التطوعي، فهذا، وفقًا له، ما تتمثل به هذه النوّيات قبل كل شيء؛ النشاط الاجتماعي والمساهمة في المجتمع.[٢٢]

أما النواة التوراتية في حيفا، التي تحمل اسم «الفخر لهدار حيفا»، فقد تأسست عام ٢٠٠٩، ووفقًا لموقع النواة، فإن هذا الاستيطان كان استجابة لحاجة نشأت من سكان الأحياء وممثلي البلدية ورئيسها، فحضرت مجموعة من ١٠ عائلات إلى حي «الهدار» في مدينة حيفا، وكان من ضمن مهامهم بناء مجتمع صهيوني وطني كبير وحيوي يندمج في «المجتمع المحلي» في حي «الهدار» بشكل خاص، وفي حيفا بشكلٍ عام.[٢٣] لكن هذا الاستيطان غير منفصل عمّا يجري من حيث الأيديولوجيا والنشاط الاستيطاني في الضفة، لذلك؛ توجّه رئيس «نواة التوراة» في حي «الهدار» في حيفا الحاخام شموئيل ساسون برسالة إلى مستوطني «أفيتار»- بالقرب من قرية بيتا- ودعاهم إلى عدم العزوف عن الفكر الأيديولوجي الصهيوني الاستيطاني بعد الخروج من المستوطنة وتطبيق الأيديولوجيا لصالح مدينة حيفا بممارسة الانتقال إلى حيفا. وبحسبه؛ فإن «الوجود في حي «الهدار» في حيفا هو بمثابة مهمة وطنية صامدة للمدينة والشمال بأكمله، وستحدّد هويته هنا والآن بانتقالكم إلى الحيّ، حان الوقت للانتقال من المستوطنة إلينا».[٢٤]

وكما هو الحال في الشيخ جراح، هبّت المدن الساحلية في أيّار، وكان لصيرورة الإقصاء والاستيطان من «الأنوية التوراتية» دور مهم في ذلك الغضب، ووقعت مواجهة مباشرة مع المستوطنين اليهود فيها،

الذين تلقّوا الدعم المادي والمعنوي من الحركة الاستيطانية المتطرّفة في الضفة الغربية، التي وصلت منها ميليشيات مع عتادهم بالحافلات إلى تلك المدن، وقد أقدمت هذه الميليشيات على حرق البيوت الفلسطينية، ومهاجمة المدنيين الفلسطينيين، كان أشدّ هذه الهجمات في اللد. وهكذا أصبحت اللد إحدى جبهات التهويد، ومن ثم ميدانًا مهمًا لمقاومة تلك السياسات والممارسات في السنوات الأخيرة، التي أدّت الى استشهاد الشاب موسى حسّونة يوم ٢٠٢١/٥/١٠.

١.٢.٢ دور الميليشيات الاستيطانية المسلّحة في قمع الفلسطينيين

لأول مرة، دخلت الميليشيات الاستيطانية المسلّحة التي تنشط أساسًا في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ إلى وسط الأحياء الفلسطينية داخل الخط الأخضر وتحديدًا في يافا، وعكا، واللد، والرملة؛[٢٥] حيث ظهر التعاون جليًا خلال الهبّة بين الشرطة ووحدات الجيش وبين المستوطنين أو تنظيمات غير رسمية كميليشيات ومتطوعين ظهروا في يافا واللد والرملة وغيرها. منح هذا التعاون «الشرعية» لعنف المستوطنين وعنجهيتهم تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، على الرغم من أن غالبيتهم قد جاؤوا من مستوطنات الضفة الغربية «لإسناد» المستوطنين (في الأنوية التوراتية) وفي المدن الساحلية.

وفرّت بلدية اللّد أماكن إقامة في مبنى تملكه لجماعات مستوطنين متطرفين قوميين مسلّحين جاؤوا من خارج المدينة، وانتهكوا إعلان الطوارئ الذي منع غير المقيمين من الدخول للمدينة، حيث قام هؤلاء بإلقاء الحجارة على بيوت الفلسطينيين ومحالهم على مرأى الشرطة الإسرائيلية ومسمعها.[٢٦] حيث تُشير بعض التقارير إلى أن غالبية هؤلاء المسلّحين ينحدرون من مستوطنات مُقامة على أراضي الفلسطينيين شمال الضفة الغربية، غالبيتهم يتبعون تيار «الصهيونية الدينية»، وقد تمكّنت هذه الميليشيات المسلّحة من أن تُنظّم نفسها تحت شعارات «حماية يهود اللد من العرب» و«تطهير اللد» وغيرها، وأشرف عليها ضبّاط احتياط وقادة وحدات وألوية في الجيش، بعد أن تمكّنوا من الحصول على مقرّ لهم بمساعدة بلدية اللد ورئيسها رفيفو، ما حولها إلى ما يُشبه «الغرف الحربية»، يتم فيها التسليح، تحديد أماكن وجود البيوت العربية وإعداد الخطط وكذلك الانطلاق لمهاجمة العرب وممتلكاتهم.[٢٧]

وفرّت بلدية اللّد أماكن إقامة في مبنى تملكه لجماعات مستوطنين متطرفين قوميين مسلّحين جاؤوا من خارج المدينة، وانتهكوا إعلان الطوارئ الذي منع غير المقيمين من الدخول للمدينة، حيث قام هؤلاء بإلقاء الحجارة على بيوت الفلسطينيين ومحالهم على مرأى الشرطة الإسرائيلية ومسمعها.

١.٣ تعامل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع هبة أيار

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، فقد تم إدخال قوات «حرس الحدود» إلى المدن الساحلية المختلطة، وقام وزير الدفاع بني غانتس بتوقيع أمر استدعاء لعشر وحدات عسكرية من الاحتياط.[٢٨] ووصل الأمر إلى إحداث نقلة نوعيّة في صلاحيات الشرطة و «حرس الحدود» خلال الهبّة؛ إذ أقرّت الحكومة

الإسرائيلية توسيع صلاحيات الشرطة، وأصبحت بموجب ذلك تستطيع فرض حظر التجول وإغلاق مداخل المدن كما فعلت ببلدة «الجديدة-المكر» في الجليل التي أغلقتها بالحواجز والكتل الاسمنتية، بالإضافة إلى التحكّم بتجول الناس بين المدن، ونشر وحدات من الجيش وحرس الحدود إلى جانب الشرطة لقمع المظاهرات.[٢٩]

تعاملت السلطات الإسرائيلية بشكل تمييزي واضح مع قضية استشهاد الشاب موسى حسونة من اللّد على يد مستوطن قام بإطلاق النار عليه، ومقتل اليهودي يجآل يهوشوع نتيجة إلقاء الحجارة على سيارته، قضى على أثرها بعد أيام، حيث أفرجت السلطات الإسرائيلية في قضية حسونة عن كل المشتبه بهم اليهود بحجّة الدفاع عن النفس، وتم ذلك خلال أقل من ٤٨ ساعة من استشهاد حسونة، ومن بعدها تم إغلاق التحقيق دون توجيه أي تُهم. في المقابل، وعلى الرغم من وجود شبهات بأن إلقاء الحجارة في قضية يهوشوع قد جرى من يهود، فلا يزال ٨ فلسطينيين مشتبه بهم معتقلين بانتظار المحاكمة بتهمة القتل كعمل «إرهابي» مشترك، وإتلاف سيارة، وإلقاء الحجارة بدوافع عنصرية. ووفقًا لهآرتس، فإن الحمض النووي على الحجر الذي أصيب به يهوشوع لا يتطابق مع المتهمين الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك، لم تتردّد النيابة العامة في توجيه لائحة الاتهام ضدّهم.[٣٠]

وفقًا للتقرير الصادر عن هيومن رايتس ووتش، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢١٤٢ شخصًا من القدس ومدن الداخل الفلسطيني في أحداث هبّة أيار، أما في اللد تحديدًا، فاعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٥٤ شخصًا من بينهم ١٢٠ عربيًا. وقد شبّه رؤوفين ريفلين -الرئيس الإسرائيلي حينها-

لماذا مدينة اللد؟

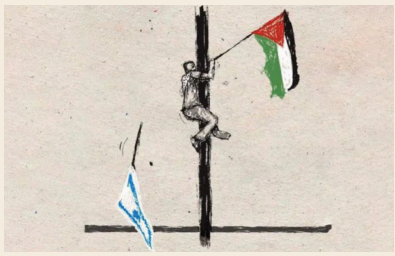

يبلغ عدد سكان مدينة اللد تقريبًا ٨١ ألف نسمة، نحو ٧٢,٥٪ منهم يهود، ونحو ٢٧,٥٪ عرب. يعاني العرب هناك من سياسات تهميش وممارسات هدم بيوت ملحوظة بشكل خاص.* بدأت الاحتجاجات في اللد بالأساس يوم ١٠ أيار ٢٠٢١، بمظاهرة أمام المسجد العمري في المدينة، وسرعان ما تطوّرت الأحداث لتشمل إطلاق الشرطة القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الفلسطينيين. أعلنت الحكومة الإسرائيلية حالة الطوارئ في اللد في ١٢ أيار، وشمل هذا الوضع منع دخول غير المقيمين في اللد إليها.** وقد برز في خِضم المظاهرات والمواجهات مشهد شاب فلسطيني يتسلّق عامود كهرباء لاستبدال العلم الإسرائيلي بالعلم الفلسطيني.

لم تكتفِ الشرطة الإسرائيلية باستعمال القوة المُفرطة ضد الفلسطينيين؛ فقد رافق ذلك أيضًا الخطابات والتصريحات التحريضية التي صرّح بها مسؤولون إسرائيليون ضد الفلسطينيين. ووثقت «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها أن القوات الأمنية الإسرائيلية لم تتدخّل لحماية الفلسطينيين من بطش المستوطنين وعنفهم ، حتى إنها اكتفت بالتفرّج ولم تحرّك ساكنًا بشكل إيجابي، بل كانت توجد بالقرب من المستوطنين المعتدين.

* بلدية اللد، «حول – مدينة اللد،» *بلدية اللد*، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3tPPgZ1.

** HRW, "Israel: Abusive Policing in Lod During May Hostilities" (New York: Human Rights Watch, 2021), https://www.hrw.org/news/202114/12//israel-abusive-policing-lod-during-may-hostilities.

الفلسطينيين في اللّد بأنهم أشخاص متعطّشون للدماء، وأن هذه المشاهد التي تتضمن إتلاف الممتلكات، مهاجمة أماكن اليهود المقدّسة، والاضطرابات في المدينة هي أمور لا تُغتفر. كذلك، في ١٣ أيار، أي في اليوم التالي لحضور المتطرّفين اليهود من خارج اللد، أطلق رئيس بلدية اللد يائير ريفيفو وعضو حزب البيت اليهودي يوسي هاروش تحذيرات للسكان العرب في اللد بألّا يغادروا بيوتهم، وأن الشرطة إذا لم تحمِ اليهود، فإنهم سيحمون أنفسهم، ولعلّ هذا يتوافق فعليًا بما صرح به لاحقًا في ٢٨ أيار، عضو مجلس بلدية اللد، بأن اليهود سيمارسون العنف للدفاع عن النفس، وأنهم مسلّحون ومستعدّون لإطلاق النار عند الحاجة.[٣١]

١.٤ ما بعد هبّة أيار

شنّت القوات الإسرائيلية حملة تنكيل واعتقالات بحقّ الفلسطينيين في الداخل تحت مسمّى حملة «القانون والنظام» مباشرة مع هدوء الأحداث، وشرعت باتخاذ خطوات عقابية إضافية، وبدراسة سياساتها الجديدة الواجب اتخاذها تجاه الفلسطينيين في الداخل. وقد أطلقت الشرطة الإسرائيلية مع النيابة العامة هذه الحملة بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٢١ بتوجيه من رئيس الحكومة بهدف «محاسبة الجميع»، وبموجبها؛ تم تنفيذ اعتقالات جماعية ودهم وحملات تفتيش استفزازية، وصل عدد الاعتقالات خلال الأيام الخمسة الأولى منها إلى ما يُقارب ٣٠٠ معتقل، ليتم التحقيق معهم ومن ثم القرار في تقديم لوائح اتهام.[٣٢] وقد وصل مجموع المعتقلين إلى ٢٦٠٠ معتقل خلال العام ٢٠٢١ بعد الهبّة، جرت محاكمة نحو ٣٦٠ منهم بحسب تقرير مركز مساواة.[٣٣] ويمكن إجمال الهبّة بالأرقام على النحو الآتي:[٣٤]

٢٥٠	موقع اشتباك بين العرب واليهود في الفترة بين ١٠–٢٢ أيار ٢٠٢١
٢	عدد الشهداء: موسى حسونة (اللد) ومحمد كيوان (أم الفحم)
٢	عدد القتلى الإسرائيليين: آفي هار ايفين (عكا) يجآل يهوشوع (اللد)
٢٦٠٠	معتقل فلسطيني منذ أيار ٢٠٢١ (لا يشمل معتقلي هبّة النقب)
٣٦٠	فلسطينيًا تم تقديمهم للمحاكمة في الداخل (لا يشمل معتقلي هبّة النقب)
٣٢٢	إصابة في صفوف الشرطة الإسرائيلية خلال المواجهات (من بينهم ٤ بحالة متوسطة)
٢٩٧	سيارة شرطة لحقت بها أضرار، من بينها ١١ تم إحراقها
٢٣	هجومًا على مراكز الشرطة

لقد جرت الاعتقالات والتحقيقات، التي قام بها جهاز الأمن العام «الشاباك» في ظلّ منع لقاء المعتقلين مع المحامين مدّة وصلت عشرة أيام، كما تم إصدار أوامر اعتقال إدارية في بعض الحالات. أمّا المحاكمات فكانت غير مسبوقة؛ حيث تمّ تقديم لوائح اتهام صارمة بشكل خاص، وغير مألوفة، شملت بنودًا شديدة في مضمونها كمحاولة القتل وغيرها، بالإضافة إلى بنود تمت إضافتها بشأن الدوافع لارتكاب المخالفات والجرائم المنسوبة للمتهمين وأهمها ارتكابها بـ «دوافع قومية وعنصرية»، حيث إن بند الدوافع يضاعف بحسب قانون العقوبات العقوبة المنصوص عليها في القانون.[٣٥] الأهم من ذلك، أن السلطات الإسرائيلية بدأت دراسة ما جرى، وإخفاقاتها قبل الأحداث وخلالها، فعلى ضوء الهبّة؛ جرت، وما زالت تجري عملية إعادة تنظيم في الشاباك والشرطة وحرس الحدود والجيش بشأن كيفية التعامل مع «أعمال شغب من هذا القبيل» مستقبلًا.[٣٦]

استطلاع بعد الهبّة: أشار إلى أن ٦٠٪ من اليهود يخافون من العرب بمستوى متوسط أو عال، بينما يشعر ٣٥٪ بالشعور نفسه من الخوف من اليهود، بينما الأغلبية من اليهود (٧٧٪) والعرب (٨٣٪) لا تدعم مقاطعة متاجر المجموعة الأخرى، ومن المثير أن نسبة الكراهية لدى اليهود في المدن الساحلية المختلطة تجاه العرب تصل إلى ٢٢٪ مقابل ٨٪ بين العرب.

لا شكّ في أن للهبّة تأثيرًا كبيرا أيضًا على العلاقات الاجتماعية والتجارية/ الاقتصادية بين العرب الفلسطينيين واليهود، بقدر يشبه التصدّعات والمشاحنات التي نتجت خلال هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ وبعدها، على الرغم من صعوبة قياس تلك التأثيرات في العلاقات ورصدها. بحسب استطلاع أجراه مركز أكورد في الجامعة العبرية بعد الهبّة، أشار إلى أن ٦٠٪ من اليهود يخافون من العرب بمستوى متوسط أو عال، بينما يشعر ٣٥٪ بالشعور نفسه من الخوف من اليهود، بينما الأغلبية من اليهود (٧٧٪) والعرب (٨٣٪) لا تدعم مقاطعة متاجر المجموعة الأخرى، ومن المثير أن نسبة الكراهية لدى اليهود في المدن الساحلية المختلطة تجاه العرب تصل إلى ٢٢٪ بينما تصل نسبتها بين العرب ٨٪.[٣٧]

من المبكر الحديث عن التداعيات كلها التي قد تنجم عن هبّة أيار؛ إذ لا يمكن اعتبارها حدثًا عاديًا عابرًا، بسبب طبيعتها التي وحّدت التجمّعات الفلسطينية بين النهر والبحر، بعيدًا عن التقسيمات الجيو/ سياسية الرسمية، ووضعت فلسطيني الداخل في قلب الحدث وليس على هامشه. من المهم الإشارة هنا، إلى أن الهبّة عكست نزعة متصاعدة بين الجيل الشاب بالذات في التعامل مع فلسطين كوحدة جيو–سياسية واحدة، والعمل على النشاط الموحّد في سبيل مشروع يجمع الجميع على جانبي الخط الأخضر بعيدًا عن المشاريع الأيديولوجية التقليدية التي عبرّت عنها الأحزاب عبر معادلات المواطنة الكاملة في إسرائيل مقابل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٢. انشقاق «الموحدة» عن «المشتركة» وانضمامها للائتلاف الحكومي

من الناحية السياسية؛ شهدت الساحة السياسية في إسرائيل أربع معارك انتخابية خلال عامين بسبب مأزق سياسي لم ينتج عنه ائتلاف حكومي، وبالأساس بسبب شخص نتنياهو الذي أصبح الهدف الرئيس هو الإطاحة به. وأفرزت الديناميكيات السياسية التي رافقت الانتخابات المتكرّرة خارطة سياسية جديدة طالت حتى الأحزاب العربية، إذ انشقّت القائمة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس عن القائمة المشتركة عشية الانتخابات الرابعة في آذار ٢٠٢١، وخاضت الانتخابات وحدها.

سيركز هذا الجزء من التقرير على بعض الظواهر والتطورات المهمة التي رافقت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في آذار ٢٠٢١ ونتجت عنها، التي تشير إلى بداية تطورات سياسية جذرية جديدة داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل. كما تميزت تلك الانتخابات أيضًا بالمجهود والسيناريوهات السياسية المختلفة للإطاحة بنتنياهو وإمكانية التحالفات التي ستنتج عن الانتخابات ودور الأحزاب العربية في كل ذلك.

٢.١ القائمة المشتركة وانقسامها بين ٢٠١٥-٢٠٢١

اعتُبر تشكيل القائمة المشتركة عام ٢٠١٥ إنجازًا تاريخيًا يُعبّر عن وحدة الأحزاب العربية الفلسطينية في إسرائيل، وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمّع الوطني الديمقراطي، القائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير. لكن منذ نشأتها واجهت المشتركة تحديات كثيرة، بالإضافة إلى تجاذبات وخلافات داخلية حول قضايا حزبية مختلفة، كان أبرزها أزمة التناوب التي ظهرت بعد أن تمت محاكمة النائب باسل غطاس عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، وبروز نقاش حول التناوب على مقعده، وقد استمرت الأزمة ما يزيد على سنة وأدّت إلى استياء عام في الشارع الفلسطيني.

بلغت الأزمات والصعوبات ذروتها في الانتخابات العامة للدورة ٢١ التي تمت في نيسان ٢٠١٩، إذ لم تنجح الأحزاب العربية في التوصّل إلى اتفاق على إعادة تشكيل القائمة المشتركة لغرض هذه الانتخابات، ونجم عن ذلك الانشقاق الأول في القائمة المشتركة، وكنتيجة لذلك، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات في قائمتين منفصلتين: الأولى تتمثل في حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب العربية للتغيير، والثانية تتضمن حزب التجمع الديمقراطي وحزب الحركة الإسلامية. وبناءً عليه، تراجع التمثيل العربي في الكنيست من ١٣ مقعدًا إلى ١٠ مقاعد فقط: ٦ مقاعد لحزبي الجبهة والعربية للتغيير، و٤ مقاعد للتجمع والحركة الإسلامية.

عادت القائمة لتتوحد من جديد في العام نفسه وخاضت الانتخابات (الدورة الثانية) في أيلول ٢٠١٩ في قائمة مشتركة، وحصلت على ١٣ مقعدًا، واستمرت متوحدة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حيث حصلت على ١٥ مقعدًا. وبعد أن اتضح أن حكومة نتنياهو التي تشكلت بموجب انتخابات آذار ٢٠٢٠ لن تصمد طويلاً، وباتت تلوح في الأفق إمكانية العودة إلى جولة انتخابات جديدة؛ تصاعدت الخلافات داخل القائمة المشتركة،

منصور عباس في حديث صحافي بعد جلسة المصادقة على الميزانية في الكنيست يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

بالأساس بسبب توجّهات النائب منصور عباس المطالبة، وبشكل غير مسبوق، بفتح أُفق للتحالفات السياسية مع أحزاب صهيونية يمينية أو دعم الحكومة برئاسة نتنياهو. وتطور الأمر عندما سعت القائمة العربية الموحدة لطرح ما أسمته «نهج سياسي جديد» في التعامل مع المؤسسة والحكومة الإسرائيليتين، وأتى ذلك في غياب مواقف موحّدة وأسس عمل مشتركة لتوجيه عمل القائمة المشتركة خلال سنوات عملها البرلماني، وغياب إنجاز سياسي أو حقوقي ملموس. وقد اجتمعت تلك الظروف وتصريحات النائب منصور عباس عن «الواقعية السياسية» مع انعدام ثقة المجتمع العربي بالقائمة المشتركة. في المقابل، كان ذهاب القائمة العربية الموحدة للانتخابات بشكل مستقل بمثابة مغامرة سياسية لا يُستهان بها في ظل نسبة الحسم العالية نسبيًا.

٢.٢ نهج جديد- مطالب «مدنية» وغض طرف عن الاحتلال والاستيطان

لم ترضَ القائمة المشتركة عن تصريحات منصور عباس التي كان يُدلي بها في اللقاءات التلفزيونية، التي بدأت تتطور مع الوقت إلى طرح سياسي جديد، حيث صرّح في لقاء له بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٠ على قناة الـ ٢٠ اليمينية، بضرورة وضع القائمة في وضع تتمكّن فيه من التعامل مع جميع

التيارات السياسية الإسرائيلية، مشددًا على رؤيته العامة بالنسبة للتسامح والتفاهم بين «الشعبين». واستمرت تصريحات عباس التي لم تنفِ الائتلاف مع التيار السياسي اليميني أو اليساري الصهيوني، وبدأ معها تبادل الاتهامات بين المشتركة والموحدة وطفى على سطح تلك الاتهامات طرح جديد بشأن العمل السياسي ودور الأحزاب الفلسطينية في الداخل في الحلبة السياسية الإسرائيلية، ودورها الأكبر ومسؤوليتها تجاه جمهورها الفلسطيني.

عبّر عباس في سياقات عديدة عن أنه لا يمكن للقائمة المشتركة أن تحقّق مطالب المجتمع العربي إذا استمرت في موضع المعارضة فقط دون أن تطوّر «نهج بديل»، وتعقيبًا على تصريحات عباس هذه، قال امطانس شحادة، عضو التجمع الوطني الديمقراطي إن عباس غير جدير بالقيادة، وأضافت عايدة توما من الجبهة الديمقراطية إنها تشعر بالحرج لوجود شخص ما زال يعتقد بإمكانية الحصول على شيء من اليمين الفاشي. وقد أسفر عن ذلك كله في النهاية انشقاق القائمة العربية الموحدة عن القائمة المشتركة، حيث خاضت القائمة الموحدة مع المرشّح المستقل مازن غنايم الانتخابات بشكل منفصل، وحصلت على ٤ مقاعد، بينما حصلت القائمة المشتركة على ٦ مقاعد. (للمزيد حول حيثيات انتخابات آذار ٢٠٢١ ونتائجها، راجع/ي تقرير مدار الاستراتيجي عن العام ٢٠٢١– المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠).

٢.٣ القائمة الموحدة في الائتلاف الحكومي الجديد: بيضة القبان!

أعربت القائمة الموحدة عن استعدادها المشاركة في ائتلاف حكومي إسرائيلي، يمينيًا أكان أم يساريًا (بالمفاهيم السياسية الإسرائيلية)، مقابل حصد حقوق و«إنجازات» معينة للمجتمع الفلسطيني في الداخل، حيث راهنت القائمة الموحدة على تجاوز نسبة الحسم لتصبح «بيضة القبّان» في أي ائتلاف حكومي مُحتمل. وبعد أن حصلت على ٤ مقاعد، توجّهت الأنظار الإسرائيلية مباشرة بعد إغلاق الصناديق إلى المقر الانتخابي للقائمة الموحدة في كفر قاسم، حيث اعتبر أن الموحدّة هي من ستنقذ، أو تطيح، بنتنياهو وعهده، حيث كانت الموحدة في المبدأ على استعداد للانضمام إلى حكومة يترأسها نتنياهو.

على الرغم من كثافة الأحداث السياسية التي رافقت عملية تشكيل الحكومة وتسارعها بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، فإن الحدث الأبرز الذي لا يمكن إغفاله هو اجتماع منصور عباس عن القائمة العربية الموحدة مع الحاخام حاييم دروكمان الذي يُعدّ من المرجعيات الدينية لتيار الصهيونية الدينية المتطرّفة، حيث حاول كل من نتنياهو ومنصور عباس إقناع دروكمان بقبول القائمة العربية الموحدة كأحد أطراف الائتلاف الحكومي الذي كان نتنياهو ينوي إقامته، بيد أن دروكمان رفض بشكل قطعي قائلًا: «لا مكان لحكومة إسرائيلية تستند إلى قائمة عربية، منصور عباس ليس يمينيًا، بل هو يتنكّر لدولة يهودية»، أما بتسلئيل سموتريش، عن كتلة الصهيونية الدينية، فقال إن حزبه لن يقوم بدعم حكومة يكون حزب منصور عباس شريكًا فيها ولا بأي شكل من الأشكال. ولعل أهمية هذه الحدث تكمن في الآتي:

١. مـع أن القائمـة العربيـة الموحـدة أبـدت اسـتعدادًا للتحالـف مـع أي حـزب صهيونـي، حتـى لـو كان مـن اليمـين المتطـرّف؛ فإنهـا لـم تكـن «بيضـة القبّـان» بشـكلٍ كاف عندمـا يتعلّـق الأمـر بمعسـكر اليمـين الصهيونـي. فـي الواقـع. ومـن وجهـة نظـر اليمـين الإسـرائيلي، فـإن كتلـة الصهيونيـة الدينيـة هـي التـي كانـت بيضـة القبـان؛ حيـث إن المجتمـع الإسـرائيلي هـو مجتمـع ذو أغلبيـة يمينيـة (نحـو ٧٨ عضـوًا برلمانيًـا مـن أصـل ١٢٠ ينتمـون إلـى اليمـين بتياراتـه المتنوعـة)، وداخـل هـذا المجتمـع قـد تكـون أحـزاب اليمـين الصغيـرة هـي الوحيـدة القـادرة علـى إنجاح/إفشـال الحكومـات الإسـرائيلية.

حاولت الموحدة في نهجها «الجديد» تحييد المسألة القومية والتركيز على المكاسب المادية ضمن إطار المواطنة وعلى المستوى المدني، وأهمها قضية الجريمة التي تقضّ مضجع المجتمع العربي وقضية الميزانيات. في المقابل دافعت المشتركة عن موقفها بالتوصية على غانتس، وأشارت إلى وجود بعض الخطوط السياسية الحمراء بشأن دعم حكومة يمينية، واعتبرت تلك المكاسب كتخلّ عن الهوية القومية مقابل المكاسب الماديّة.

٢. بينمـا كانـت كتلـة الصهيونيـة الدينيـة قـد حقّقـت ٦ مقاعـد فقـط، إلّا أنهـا فرضـت شـروطها علـى الليكـود (رفـض تشـكيل حكومـة تسـتند إلـى حـزب عربـي)، دون أن تثيـر سـخط أعضـاء الليكـود، لاسـيما أن المصيـر السياسـي لنتنياهـو كان يتوقّـف علـى قبـول الصهيونيـة الدينيـة بتشـكيل حكومـة تضـمّ القائمـة العربيـة الموحـدة. هـذا قـد يعكـس قـدرة الصهيونيـة الدينيـة المتطرفـة علـى فـرض موقفهـا الأيديولوجـي باعتبـاره موقفًـا لا يمكـن التنـازع عليـه داخـل معظـم تيـارات اليمـين الإسـرائيلي بشـكل عـام. وعلـى العكـس مـن تيـارات الحريـديم (المتزمّتـين دينيًـا) الذيـن يمكـن لليكـود أن يُكيّـف، نسـبيًا، توجهاتهـم السياسـية مـن خـلال تقديم امتيـازات ماليـة أو اجتماعيـة؛ فـإن الصهيونيـة الدينيـة تبـرز ككتلـة برلمانيـة صغيـرة لكنهـا ذات أسـس أيديولوجيـة لا يمكـن المسـاومة عليهـا.

٣. لكـن فـي المقابـل، فـإن تيـار الصهيونيـة الدينيـة يضـم العديـد مـن التيـارات الفرعيـة المتنافسـة سياسـيًا، والمتباينـة عقائديًـا، بحيـث إن حـزب يمينـا التابـع للصهيونيـة الدينيـة فـي نسـختها الليبراليـة قـد قبِـل التحالـف مـع القائمـة العربيـة الموحـدة، فـي حـين أن الصهيونيـة الدينيـة فـي نسـختها الحردليـة رفضـت ذلـك.

وعليـه، بعـد أن فشـل نتنياهـو فـي تشـكيل حكومـة بسـبب مواقـف سـموتريتش ودروكمـان، انتقـل التكليـف فـي شـهر آيـار إلـى يائيـر لبيـد رئيـس حـزب «يوجـد مسـتقبل»، الـذي أعلـن نيتـه تشـكيل حكومـة وحـدة. بعـد المفاوضـات وقّعـت القائمـة الموحـدة علـى اتفاقيـة انضمـام للائتـلاف الحكومـي دون أن تكـون جـزءًا مـن الحكومـة نفسـها، وقـد تضمنـت الاتفاقيـة مجموعـة مـن البنـود والتفاهمـات بالإضافـة إلـى ملحـق يُنظـم عمـل الحكومـة، ومـن أهـم هـذه البنـود أن تدعـم القائمـة الموحـدة تشـكيل الحكومـة، وتكـون جـزءًا مـن الائتـلاف الحكومـي، دعـم إجـراءات الائتـلاف فـي الكنيسـت، وضـرورة تحقيـق تمثيـل منصـف للمجتمـع

العربـي فـي وظائـف خدمـات الدولـة، بالإضافـة إلـى العمـل على خطـة اقتصاديـة خمسـية لتقليـص الفجـوات فـي المجتمـع العربـي بميزانيـة ٣٠ مليـار شـيكل حتـى عـام ٢٠٢٦، وخطـة خمسـية لمكافحـة العنـف والجريمـة، وغيرهـا مـن البنـود أهمهـا تخـصّ قضيـة البنـاء والإسـكان، وأخـرى بشـأن القـرى البدويـة فـي النقـب التـي سـتتم مناقشـتها أدنـاه. يشـغل ممثلـو الموحـدة منصـب نائـب وزيـر فـي مكتـب رئيـس الحكومـة، رئاسـة لجنـة الداخليـة ولجنـة شـؤون المجتمـع العربـي، ومنصـب نيابـة رئيـس الكنيسـت.[٣٨] ولا بـد مـن الإشـارة، إلـى أن انضمـام القائمـة العربيـة الموحـدة إلـى الائتـلاف الحكومـي (وهـو ائتـلاف حكومـي ذو توجـه يمينـي علـى الرغـم مـن وجـود حزبـين يساريين فيـه إلـى جانـب القائمـة العربيـة الموحـدة)، دفعهـا إلـى تقـديم جملـة تنـازلات سياسـية وخطابيـة، قدّمتهـا فـي أحيـان عديـدة دون منـاورة.

أدى تدهـور الوضـع الاقتصـادي وفشـل الآمـال التـي عُلقـت علـى وحـدة المشـتركة ودورهـا دون الإشـارة إلـى إنجـاز ملحـوظ، بالإضافـة إلـى تدهـور الأمـن الشـخصي اليومـي للمواطـن الفلسـطيني فـي الداخـل إلـى احتـلال القضايـا الاجتماعيـة أولويـة غيـر مسـبوقة علـى حسـاب الأولويـات السياسـية القوميـة إلـى حـدّ مـا. لـذا، كان طـرح الموحـدة فـي توقيـت وظـروف موائمـة، لكـن الامتحـان الأكبـر للنهـج «الجديـد» سـيظلّ علـى مسـتوى الإنجـاز وتحصيـل المكاسـب التـي لا يمكـن الإشـارة إلـى أي منهـا بشـكل ملمـوس حتـى الآن.

يمكـن الإشـارة إلـى تطـور نهجـين سياسـيين تمايـزا مـن خـلال انشـقاق المشـتركة الأخيـر، وخـلال الدعايـات الانتخابيـة لـكل مـن القائمتـين، حيـث حاولـت كل منهـا التميّـز عـن الأخـرى بـدل اسـتراتيجية التغاضـي عـن الاختلافـات بينهـا خـلال وحـدة المشـتركة. لكـن، بعـد الانشـقاق ومحاولـة التميـز والمبالغـة أحيانًـا فـي هـذا الاختلاف وتصويـره كأيديولوجيـا متجـذّرة لـدى كل مـن القائمتـين، ظهـرت اختلافـات سياسـية وأخـرى اجتماعيـة، كان أهمهـا علـى المسـتوى السياسـي مسـألة الهويـة القوميـة وإمكانيـة دعـم الحكومـة، حتـى لـو كانـت حكومـة يمينيـة (فـكل الحكومـات صهيونيـة لكـن بعضهـا يسـار صهيونـي وبعضهـا يمـين صهيونـي). حيـث حاولـت الموحـدة فـي نهجهـا «الجديـد» تحييـد المسـألة القوميـة والتركيـز علـى المكاسـب الماديـة ضمـن إطـار المواطنـة وعلـى المسـتوى المدنـي، وأهمهـا قضيـة الجريمـة التـي تقـضّ مضجـع المجتمـع العربـي وقضيـة الميزانيـات. فـي المقابـل دافعـت المشـتركة عـن موقفهـا بالتوصيـة علـى غانتـس، وأشـارت إلـى وجـود بعـض الخطـوط السياسـية الحمـراء بشـأن دعـم حكومـة يمينيـة، واعتبـرت تلـك المكاسـب كتخـلّ عـن الهويـة القوميـة مقابـل المكاسـب الماديّـة. لكـن المثيـر أيضًـا هـو تطـور الخطـاب الاجتماعـي أو اختلافـه بـين القائمتـين؛ فقـد حاولـت القائمـة العربيـة الموحـدة التشـديد علـى هويـة المجتمـع المحافظـة وبالأسـاس ضـد حقـوق المثليـين، مسـتندةً بذلـك إلـى خطابهـا الدينـي كقائمـة الحركـة الإسـلامية، الـذي بـرز بشـكل كبيـر فقـط حـين بـدأت قضيـة الانشـقاق. يجـدر القـول إن تلـك القضايـا قـد لعبـت دورًا، بالفعـل، فـي المواجهـات الانتخابيـة وفـي الصنـدوق، لكـن المثيـر هـو أن ذلـك كان بمثابـة بدايـة تشـكّل نهـج سياسـي جديـد غيـر معهـود منـذ قيـام دولـة إسـرائيل، الـذي يبـدو، اعتمـادًا علـى نتائـج التصويـت، أنـه لاقـى آذانًـا صاغيـة لـدى المجتمـع العربـي واسـتعدادًا مـا لقبولـه، أو لتجربتـه علـى الأقـل.

لقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي وفشل الآمال التي عُلقت على وحدة المشتركة ودورها دون الإشارة إلى إنجاز ملحوظ، بالإضافة إلى تدهور الأمن الشخصي اليومي للمواطن الفلسطيني في الداخل إلى احتلال القضايا الاجتماعية أولوية غير مسبوقة على حساب الأولويات السياسية القومية إلى حدّ ما. لذا، كان طرح الموحدة في توقيت وظروف موائمة، لكن الامتحان الأكبر للنهج «الجديد» سيظلّ على مستوى الإنجاز وتحصيل المكاسب التي لا يمكن الإشارة إلى أي منها بشكل ملموس حتى الآن.

٣. العنف والجريمة استمرار لظاهرة قديمة وغياب لمعالجة حقيقية

لا يزال ملف العنف والجريمة يؤثر بشكلٍ كبير على حياة الفلسطينيين في الداخل، ولم تنتهِ الأسباب التي تولّد العنف والجريمة، التي تم تناولها بإسهاب في تقارير مدار الاستراتيجية السابقة، بل إنها استمرت لتطال حياة أبرياء جُدد في البلدات العربية. وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها «مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الآمن»[٣٩] إلى تصاعد مخيف في عدد الضحايا جرّاء الجريمة (انظر/ي الشكل أدناه).[٤٠]

الشكل رقم (١٠) العنف والجريمة في الوسط العربي بين ٢٠١٧-٢٠٢١

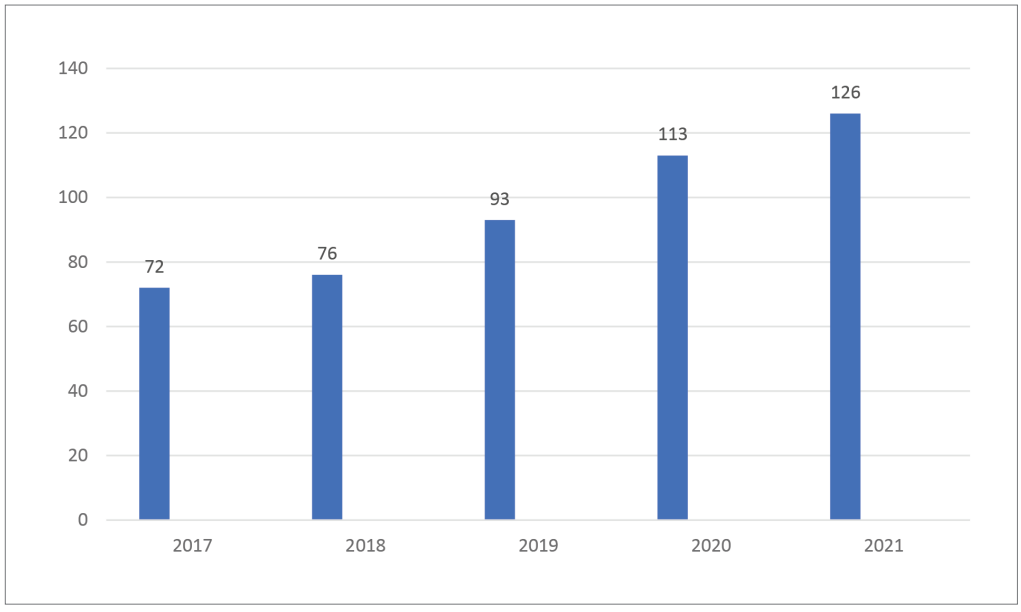

حصدت الجريمة أكثر من ١٤ ضحية خلال الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٢، ومن الواضح أن لظاهرة الجريمة وازديادها أسبابًا متعدّدة في أساسها السياسات الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني على مرّ العقود، وتعامل السلطات مع الظاهرة بشكل تمييزي في ظلّ نية مبيّتة بالإهمال، إذ تم حلّ نحو ٢٩

جريمة فقط من مجموع ١٢٦ حالة قتل في العام ٢٠٢١. وبشكلٍ خاص للعام ٢٠٢١، كانت نسبة فكّ ألغاز الجرائم في الوسط اليهودي ٨٠٪، مقابل ٣٥٪ لدى المجتمع العربي، بينما يشكل ضحايا القتل العرب ٧٢٪ من مجموع ضحايا القتل في إسرائيل، بينما تصل نسبة الضحايا في الوسط اليهودي إلى ٢٥٪ على الرغم من كونهم يشكلون ٧٤٪ من إجمالي عدد السكان.[٤١] وقد تراوحت أعمار الضحايا عام ٢٠٢١ بين عامين ونصف حتى ٩٢ عامًا، منهم ١٦ ضحية من النساء، و١٠٥ من الرجال، من ضمنهم ٥ أطفال لم يتجاوزوا الـ١٨ عامًا.

لم تُعِرْ الحكومة الإسرائيلية ظاهرة العنف والجريمة أي اهتمام واضح على الرغم من المطالبات المستمرة من المجتمع الفلسطيني ومن يمثّله بذلك. لكن، ظهرت ملامح ازدياد الاهتمام في بعض القضايا والجرائم التي تدحرجت لتمسّ الوسط اليهودي وتقترب منه أكثر، وأيضًا عندما شعرت الحكومة أنها بدأت تفقد السيطرة بشكل عام على السلاح والجريمة. لكن الأهم أيضًا في هذا العام، وبعد هبّة أيار، هو استعمال الفلسطينيين السلاح في بلدات عديدة خلال المواجهات مع الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين، إذ كان لهذا تأثير كبير على قرار الحكومة في ما يتعلّق بمعالجة الجريمة وبالذات قضية انتشار السلاح، ناظرةً إلى القضية من المنظور السياسي/ الأمني أكثر من كونه موضوع أمن شخصي وواجبًا تجاه الفلسطينيين.

قبل انشقاق القائمة العربية الموحدة قبيل انتخابات آذار ٢٠٢١، كان ملف العنف والجريمة موكلًا إلى النائب منصور عباس الذي كان جزءًا من القائمة المشتركة. ويمكن القول إن هذا الملف، كمشروع يستدعي عناية بشكل خاص، ارتبط بالقائمة العربية الموحدة التي أخذت على عاتقها معالجة هذه القضية كإحدى القضايا المدنية الاجتماعية الملحّة. وقد استفاد عباس من هذا الارتباط ليطرح مشروعه في مكافحة الجريمة كأحد أركان ما بات يسمّى «النهج الجديد» عند خوض انتخابات آذار ٢٠٢١. وكان لهذا الملف دور في المفاوضات السياسية بين القامة العربية الموحدة وباقي أطياف الائتلاف الحكومي التي أفضت لاحقًا إلى إطلاق خطة حكومية جديدة لمكافحة العنف والجريمة في تشرين الأول ٢٠٢١، التي جاءت بشكل تراكمي لمخطط الحكومة لمكافحة الجريمة منذ العام الماضي؛ إذ تشكّلت سنة ٢٠١٩ لجنة «المديرين العامين للوزارات لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربي» للتعامل مع ظاهرة العنف والجريمة. وقد أشارت اللجنة في مقدمة تقريرها في ٢٠٢٠ إلى خطط تطوير المجتمع العربي والميزانيات المرصودة. لم يلق التقرير المنشور أصداءً إيجابية في المجتمع العربي، إذ تم اعتباره شكليًا ويفتقر إلى الحلول الجذرية لظاهرة العنف والجريمة، وأن تعيين نتنياهو لأهارون فرانكو- قائد شرطة القدس السابق- في شباط ٢٠٢١ كمنسق لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، جاء في إطار الدعايات الانتخابية، حيث لا يمكن القضاء على الظاهرة بميزانية ١٠٠ مليون شيكل فقط.

أما الخطة التي تم تمريرها في شهر تشرين الأول ٢٠٢١ من الحكومة الحالية تحت عنوان «خطة لمعالجة ظواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربي ٢٠٢٢-٢٠٢٦»،[٤٢] فقد حدّدت أهدافها على النحو الآتي:

- تفكيك منظّمات الجريمة، وتقليل ظاهرة الجريمة والعنف في «الوسط العربي»، وتقليل الوسائل الاقتصادية المتوفرة لشبكات منظمات الجريمة.
- رفع الإحساس بالأمن الشخصي لكل مواطني إسرائيل بشكل عام، وللسكّان العرب بشكل خاص.
- تقليل الأسلحة غير المرخّصة في المجتمع العربي.
- رفع ثقة الجماهير العربية بسلطة القانون.
- تقوية الشراكة في تطبيق الخطة مع ممثّلي المجتمع العربي، بما يشمل رؤساء السلطات المحلية والعربية والمدن المختلطة.
- تقوية المجتمع العربي ومناعته الجماهيرية للتعامل مع ظاهرة العنف.
- طرح وسائل تعامل مع الجريمة غير السبل المعهودة، كالدفع بقوانين جديدة تخصّ فك لغز الجريمة وفرض سلطة القانون.
- العمل على مهاجمة البنية التحتية الاقتصادية لمنظمات الجريمة المركزية.
- العمل على تطوير وإيجاد أطر ثقافية وتربوية وتدريبات لتوفير فرص عمل للشباب.
- مساعدة ومرافقة السلطات المحلية العربية لتقليل الضغط عليها من عملاء الجريمة.
- التنسيق بالعمل على هذا المخطط مع الخطة الاقتصادية العامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي.
- التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة ليكون العمل على ذلك بشكل شامل.

كما نص القرار عل العمل على توفير عوامل كمّية لقياس نجاح المخطط وإنجازاته ، وقد تم رصد ميزانية ٢,٤ مليار شيكل، حيث إن الحصة الأكبر من ميزانية الخطة للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٦) من نصيب جهاز الشرطة الذي سيكون له مليار ونصف مليار شيكل من الميزانية (٢,٤ مليار شيكل). فعليًا، عملت الكنيست مؤخرًا على سنّ قانون العقوبة الدنيا التي يجب فرضها على جرائم حمل السلاح.[٤٣] ميدانيًا، وعلى مستوى الشارع؛ يُمكن الإشارة إلى ازدياد العمليات الشُرطية في الوسط العربي في ما يخص الجريمة، مثل الحجز أكثر على قطع سلاح غير مرخّصة ومصادرة بعض الأملاك العامة كمؤشرات لبداية نهج جديد، الذي غالبًا ما تطور في أعقاب هبّة أيار وخطط مكافحة الجريمة.

بالنظر إلى ملف العنف والجريمة، واستمراريته عبر السنوات دون وجود حل جذري له، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- أولاً: ثمة تناقض في توجهات الفلسطينيين في الداخل حيال دور الشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. من جهة، هناك موقف جماهيري واسع، تنضم إليه معظم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية يتهم الشرطة الإسرائيلية بالضلوع، بشكل غير مباشر، في تفاقم العنف والجريمة من خلال سياسة الإهمال المنهج، وعدم الجدية في محاربة الجريمة. من

جهة أخرى، تبدو أجهزة الشرطة الإسرائيلية هي الطرف الوحيد الذي يمتلك الإمكانيات القادرة على إنهاء الجريمة، وبالتالي يتوقّع الفلسطينيون من الشرطة أن تقوم بدورها. هذا التناقض الذي يستمدّ منطقه من الواقع الاستعماري الذي ينظر الفلسطينيون من خلاله إلى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بعين من الشك.

- ثانيًا؛ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تستغل هذا التناقض، ففي الوقت الذي تستمرّ فيه الشرطة في سياسة الإهمال المنهج حيال معالجة الجريمة، فإن أجهزة أمنية أخرى تستغل ذلك لتوسيع نشاطاتها التي قد تخالف بشكل ملموس حقوق الفلسطينيين تحت مسوغ مكافحة الجريمة؛ ففي تشرين الأول ٢٠٢١، تمت إحالة ملف الجريمة إلى جهاز الأمن العام «الشاباك»، الذي شكّل لجنة لدراسة الأمر وسُبل توسيع نشاطاته، ما أدّى إلى التمادي في انتهاك حرمة البيوت الفلسطينية، تحت عنوان «مكافحة الجريمة».[٤٤]
- ثالثًا؛ بينما تستمر الجريمة في الانتشار داخل الأحياء الفلسطينية، فإنها قد تتحول إلى مادة للمناورة السياسية بيد بعض الأحزاب العربية، بصرف النظر عن نوايا هذه الأحزاب، وعلى رأسها القائمة العربية الموحدة، والرغبة المستمرة في وضع نهاية فعلية للجريمة، إلّا أن هناك خطرًا في أن يتحول الملف إلى مادة لممارسة الدعاية الانتخابية لبعض الأحزاب العربية التي أخذت على عاتقها السعي لإنهاء الجريمة، أو خطر تحويل الملف إلى مادة للمساومة السياسية بين القائمة العربية الموحدة وباقي أعضاء الائتلاف. في النهاية، قد تمكننا النتائج التي قد تنجم عن تطبيق الخطة الحكومية في السنوات القادمة، بالإضافة إلى دور القائمة العربية الموحدة في الائتلاف الحكومي، من قراءة الوضع بصورة أدّق في المستقبل القريب.

٤. السياسات تجاه القرى البدوية «غير المعترف» بها في النقب

في بداية العام ٢٠٢٢، انطلقت هبّة أهالي سعوة وعلى أراضي عائلة الأطرش بشكل خاص، نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية المستمرة بعدم الاعتراف بملكيتهم للأرض، والشروع بعملية تشجير أراضي النقب، بوساطة الصندوق القومي اليهودي، وذلك بهدف «حراسة وحماية» أراضي الدولة ممن تعتبرهم الحكومة «غزاة» و «معتدين» على أراضيها.[٤٥]

جاءت هبّة أهالي سعوة بعد هبّات عديدة أخرى سبقتها في النقب، مثلاً في قرية العراقيب، وطويّل أبو جرول، وبير هدّاج، وأم الحيران وغيرها. لكن، تميّزت الهبّة هذه المرة بأبعادها السياسية التي كادت تُسقط الحكومة نتيجة أزمة سياسية مع القائمة العربية الموحدة (وهي ممثلة الحركة الإسلامية الشقّ الجنوبي) التي وُضعت في موقف مُحرج أمام جمهور ناخبيها الكبير في النقب. كما أن هذه الهبّة اندلعت بعد وقت

قصير من هبّة أيار وتميّزت في تشابه مسبّباتها، وتشابكها، مع الممارسات الاستيطانية والتهويدية في القدس والمدن الساحلية، التي تسعى لتهويد الحيّز والسيطرة عليه من خلال الاستيطان والتشجير والإخلاء والهدم والتهجير. لذا، دفعت تلك الممارسات الفلسطينيين في الداخل إلى التصدّي لها، والخروج ضدها وضد ما تحمله من تهديد وجودي يتمثّل في مصادرة الأرض وانتهاك الحقّ في السكن والعيش بكرامة.

إن قضية الأرض في النقب ليست بالجديدة؛ وإنما هي قضية مستمرة منذ النكبة ولها تقاطعاتها مع ممارسات سياسية/ قانونية، هدفت، وما زالت، إلى تهويد الحيّز الفلسطيني في مناطق مختلفة ابتداءً من الجليل وصولاً إلى النقب، مرورًا بالضفة الغربية. ومع ذلك، أراضي النقب لها خصوصيتها، حيث تشكّل قضية أراضي سعوة ودعاوى عائلة الأطرش للملكية على أراضيها التي فلحتها وكانت في حوزتها لقرون، واحدة من ٣٢٢٠ دعوى تم تقديمها من أهالي النقب الفلسطينيين ضمن مشروع «تسوية الأراضي» في سنوات السبعينيات، وقد شملت الدعاوى نحو مليون ونصف مليون دونم، منها نصف مليون دونم أراض للمراعي حذفتها الحكومة من مجمل الأراضي كما حذفت نحو ٢٠٠،٠٠٠ دونم كانت قد صادرتها وسجلتها قبل موعد التسوية. وقد أجّلت السلطات الإسرائيلية قضية الاعتراف بملكية البدو على أراضيهم منذ العام ١٩٤٨ على الرغم من الطلبات المتكررة من جهة السكان.

بعد أن أجمعت الحكومة على أن الدعاوى هي على نحو ٨٠٠،٠٠٠ دونم، رفضت عمليًا البتّ في الدعاوى وتسجيل الحقوق كما يقتضي القانون، وبدلاً من ذلك تمّ تعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٥ برئاسة بليا ألبك من النيابة العامة التي عُرفت بدورها القانوني أيام حكومة بيغين في المصادرات الحكومية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أجل الاستيطان. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أنه لا يوجد أي «حقّ قانوني» في ملكية الأراضي للبدو، لكنها اقترحت، على الرغم من أن القانون لا يعطيهم أي «حق»، أن تمنحهم الدولة تعويضا محدّدًا مقابل أن ينتقلوا من قراهم وأماكن سكناهم للبلدات التي خططتها وأقامتها الحكومة الإسرائيلية من أجل تجميع السكان الفلسطينيين البدو فيها. حيث جمّدت الحكومة الإسرائيلية التسوية وانتقلت لمفاوضات التعويض في ظلّ الترهيب والهدم، وعلى الرغم من مرور عشرات السنين، لم تنجح الحكومة في تسوية قضية الأرض وبقيت الغالبية العظمى من الدعاوى دون حلّ.[٤٦]

للمزيد حول تاريخ الأراضي في منطقة بئر السبع/النقب، وتفاعلات هبّة سعوة، استمع/ي إلى بودكاست مدار، الحلقة ٣/ الموسم الثاني، بعنوان:
«هبّة أهالي النقب (قرية سعوة) للدفاع عن أراضيهم»

لقد نتج عن سياسة عدم الاعتراف، وسياسات التركيز والتحضّر القصري للفلسطينيين البدو في منطقة بئر السبع على مرّ السنين ما بات يُعرف بقضية القرى غير المعترف بها، وعدم الاعتراف بالملكية واعتبار أن «القرى غير قانونية» مُقامة على أراضي دولة. لكن، منذ العام ٢٠٠٥، مع تبنّي الحكومة الإسرائيلية «خطة تطوير النقب» نشهد بشكل خاص موجة جديدة من التهويد، من حيث تأسيس المستوطنات اليهودية الجديدة، زيادة عدد السكان اليهود في البلدات القائمة، تجريف الأراضي المزروعة، المصادرة، وأيضًا هدم البيوت بوتيرة عالية جدًا، تفوق حتى ما يجري في الضفة الغربية والقدس الشرقية بأضعاف، ضمن سباق مع الزمن. إذ ينظر هذا «التطوير»، إلى الوجود البدوي الفلسطيني كعائق أمامه. لذا، بدأت الحكومة الإسرائيلية أيضًا تقدم دعاوى مضادّة لدعاوى السكّان البدو المجمّدة منذ السبعينيات.[٤٧] وقد ربحت الدولة المئات من تلك الدعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية معتبرةً الأراضي ملكًا للدولة، وزادت في المقابل من ممارسات المصادرة والتهجير ومن ضمنها سياسة التشجير في محاولة للسيطرة على تلك الأراضي ومنع الفلسطينيين من استعمالها أو البناء عليها. جدير بالذكر أن الجمعيات الاستيطانية تلعب دورًا في المجهود الرسمي الحكومي في الممارسات الاستيطانية في النقب أيضًا، عن طريق تأسيس تعاونيات تهدف لتأسيس مستوطنات مثل مستوطنة حيران المقامة مكان قرية أم الحيران.

أمّا على المستوى السياسي، فقد نصّت اتفاقية الائتلاف الحكومي في البند ١٩ على أن تمرّر الحكومة الجديدة خلال ٤٥ يومًا قرارًا حكوميًا للاعتراف بثلاث قرى بدوية: عبدة، خشم زنة، رخمة، وذلك استمرارًا لمقترح قرار تم طرحه في فترة حكومة نتنياهو. بالإضافة إلى ذلك، نصّت الاتفاقية على أن يتم عرض مخطّط شامل على الحكومة لحل قضية المسكن وتنظيمها خلال تسعة شهور من يوم عمل الحكومة، على أن يتم خلال هذه الفترة عدم تطبيق «قانون كامينيتس» على البيوت التي انتهى بناؤها في ١ كانون الثاني ٢٠٢١، إلّا في حالات شاذة تخص البنية التحتية وتنظيم السكن.

مرّرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١ قرار الحكومة رقم ٥٧٩ الذي نصّ على «إقامة» ثلاث بلدات بدوية (رخمة، وعبدة، وخشم زنة)، وهي قرى قائمة أصلاً، سينتج عن هذا الاعتراف، على الرغم من أهميته، تركيزهم ضمن حدود «الخط الأزرق»؛ وهو حدّ التخطيط والبناء الذي يحدّد حدود القرية والبناء المرخّص. كما نص القرار على تأسيس بلدة جديدة «حضريّة»، وبينما هتفت الموحدة بهذا الإنجاز بحسب اتفاقية الائتلاف، قلّلت الأحزاب الأخرى من هذا الإنجاز وأشارت الى أنه تمّ أصلاً في عهد حكومة نتنياهو.

على الرغم من الاتفاق والتفاهمات المذكورة، فإن ممارسة السلطات الإسرائيلية على أرض الواقع كانت مختلفة، قبل الائتلاف الحكومي وبعده. فعشية التصويت على الحكومة، بدأت «الدوريات الخضراء» التحضير للهدم في قرية بير هدّاج، ما دفع عضو الكنيست السابق المرحوم سعيد الخرومي من القائمة العربية الموحدة إلى الامتناع عن التصويت لدعم الحكومة.[٤٨] في ظلّ ذلك، يتواصل هدم البيوت في النقب،

ويشرع الصندوق القومي اليهودي بالتشجير في الأراضي التي تعود للعائلات الفلسطينية البدوية. بدورها ترى الحكومة تلك الأراضي على أنها أراضي الدولة وأن البدو «مُعتدون» عليها.

إجمالاً؛ رافق هبّة سعوة في النقب التي استمرّت أياما، كالعادة، العنف الشُرطي والاعتقالات، وبشكلٍ خاص استهداف القاصرين وتقديم لوائح اتهام ضدّهم. تراشقت الأطراف السياسية الاتهامات وإلقاء اللائمة على القائمة الموحدة واتهامها بالتضليل بشأن نهج الحكومة الجديدة، ومطالبتها بالخروج من الائتلاف الحكومي، ما سيؤدي إلى إسقاط الحكومة. كما تطورت الأزمة مع الحكومة بسبب الخلاف مع الموحدة التي امتنعت عن التصويت مع الائتلاف الحكومي ما أدّى في بعض الحالات الى تأجيل التصويت في شباط ٢٠٢٢ على بعض القوانين بسبب هذا الخلاف.[٤٩] وقد تمّ تجميد التشجير حاليًا مع استمرار المفاوضات بهذا الصدد بين القائمة الموحدة والحكومة.

لكن الأهمّ من ذلك، هو أن السياسات الحكومية في منطقة بئر السبع غير منوطة بالقائمة الموحدة أو بالائتلاف الحكومي أو حتى بالحكومة القائمة، بل أن ما يجري اليوم في بئر السبع هو ما جرى في فلسطين طوال الوقت بوتيرة مختلفة، من الجليل والساحل، إلى وسط الضفة والقدس، إلى جنوب فلسطين. لكنّ الفارق كان توجيه اللوم لحزب عربي فلسطيني في الائتلاف وعد بالتغيير، ومن جهة أخرى باتت الحكومة الإسرائيلية تنفّذ سياستها بشكل مكشوف دون الحاجة إلى مفاوضات مع شيوخ النقب كما جرت العادة في الماضي.[٥٠]

٥. خلاصة: مرة أخرى، خطة حكومية لـ «جسر» الفجوات

على الرغم من أن المشهد الفلسطيني في الداخل شهد أحداثًا قد تكون تأسيسية، مثل هبّة أيار وانضمام القائمة الموحدة للحكومة، فإن العام ٢٠٢١ يشكل أيضًا استمرارًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية نفسها التي تؤثر على حياة الفلسطينيين في الداخل منذ عقود. لقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية في ٢٤ تشرين الأول خطة شاملة جديدة تحت عنوان «الخطة الاقتصادية لجسر الفجوات في المجتمع العربي حتى ٢٠٢٦» وأعطتها العنوان بالعبرية والعربية باسم خطة «التطوير»،[٥١] وقد تم تبنّيها في اليوم نفسه مع خطة مكافحة الجريمة، وذلك للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في الداخل.

تتطرّق الخطة إلى مجالات اقتصادية واجتماعية في قطاعات مختلفة وواسعة فعلاً، وتفصيل للميزانيات ومصادرها بين الوزارات المختلفة ليتم تخصيصها في المجالات المحدّدة (للتوسّع، انظر/ي المشهد الاقتصادي في التقرير)، وقد وصلت الميزانيات المخصّصة لأكثر من ٣٠ مليار شيكل، وتأتي الخطة لتحلّ محل سابقتها المعروفة بالخطة «٩٢٢» التي تم تبنّيها في عهد حكومة نتنياهو نهاية عام ٢٠١٥، ولاقت نقدًا بسبب تبنّيها دون الاستشارة مع المجالس العربية المحلية ومشاركتها.

إجمالاً؛ قدّم هذا الفصل نظرة بانورامية وتحليلية لمجمل الأحداث التي شكّلت مشهد الفلسطينيين في الداخل على المستويات المختلفة، وفي مقدّمتها هبّة أيار التي لم تُطوَ صفحاتها بعد. فمن جهة، أكّدت هبّة أهالي النقب في كانون الثاني ٢٠٢٢ إمكانية تحول فعل الاحتجاج والانتفاضة في الداخل إلى ممارسة جماهيرية من وقت إلى آخر. من جهة أخرى، فإن المسبّبات الموضوعية التي تستدعي الفلسطينيين إلى الخروج إلى الشارع والانتفاض لا تزال مستمرّة بسبب ممارسات السلطات الإسرائيلية في التضييق على حقّ الفلسطينيين في السكن، والاستيلاء على عقاراتهم وأراضيهم، ومعها ممارسات «الأنوية التوراتية» الاستيطانية، وتحديدًا في المدن الساحلية. من جهة ثالثة، فإن هبّة أيار من شأنها أن تدفع السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في استراتيجيات التعامل مع الفلسطينيين، وهي استراتيجيات قد تتراوح بين النظر إلى الفلسطينيين كأقلية ضمن مبدأ المواطنة (ضخّ ميزانيات بهدف الاستدماج الاقتصادي وتطوير مستوى المعيشة) وبين النظر إليهم كتهديد أمني مع توجهات قومية، مناهضين لصهيونية الدولة، بسبب استعدادهم لمقاومة الممارسات الإسرائيلية العنصرية على غِرار نموذج هبّة أيار وهبّة النقب.

الهوامش

١ كوبرفاسر يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟» (القدس: مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠٢٢)، انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3iflxDw

٢ انظر/ي تقرير بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد،» https://www.btselem.org/hebrew/topic/apartheid.

٣ انظر/ي: تقرير هيومان رايتس واتش، «السلطات الإسرائيلية وجرائم الفصل العنصري والاضطهاد،» Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution | HRW

٤ انظر/ي: تقرير أمنستي إنترناشنل، «صراع إسرائيل ضد الفلسطينيين نظرة إلى عقود الاضطهاد والهيمنة،» – Israel›s apartheid against Palestinians Amnesty International

٥ إيتمار آيخنار، «لبيد: خطر حقيقي ستحدده هيئات الأمم المتحدة هذا العام – إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري،» *يديعوت أحرونوت*، ٣ كانون ثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3ijEK6V

٦ عيناب حلبي، «منصور عباس: «في الضفة احتلال وداخل إسرائيل تمييز ضد العرب»،» *يديعوت أحرونوت*، ١٧ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/36tMUXC.

٧ مجلس حقوق الإنسان يؤسس لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، https://bit.ly/3tm9NW9.

٨ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟»

٩ متسا درور، «أحداث أيار ٢٠٢١ ليست ضربة خفيفة في الجناح،» مكور ريشون، ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.makorrishon.co.il/opinion/363181/

١٠ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟.»

١١ درور، «أحداث أيار ٢٠٢١ ليست ضربة خفيفة في الجناح.»

١٢ ران بوكر، «صاروخ سقط في بلدة عربية وللأسف ليس هناك قتلى،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٠ أيار ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/entertainment/article/BJR2MgXKu

١٣ يهوشع براينر، «بينيت وأوحانا يدعمون المتهمين بالقتل في اللد: اعتقالهم يعتبر ظلما أخلاقيا،» *هآرتس*، ١٢ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3JtqPXV.

١٤ نداف شرغاي، «الانتقال من استيطان التلال الى استيطان القلوب،» *هآرتس*، ١ كانون أول ٢٠٠١، https://bit.ly/3N4Zf5C.

١٥ ياعيل شمرياهو، «المفاجأة الغريبة للأنوية التوراتية هي العنف في المدن المختلطة،» *محادثة محلية (سيحا ماكوميت)*، ١٤ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3qjEyJr.

١٦ انظر/ي قرار الحكومة رقم ٦٩٢ على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/2009_des692.

* انظر/ي رسالة رئيس بلدية اللد يائير رافيفو على الصفحة الرئيسة للنواة التوراتية في اللّد على الرابط: https://glod.org.il/.

19 Shmaryahu-Yeshurun, “Settlement Policy in the Israeli’ Peripheral and Mixed Cities: Between Nationalism and Neoliberalism.”

٢٠ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة الرملة على الموقع الآتي: https://bit.ly/3u19242.

٢١ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة عكا على الموقع الآتي: https://www.omezakko.co.il.

٢٢ شرغاي، «الانتقال من استيطان التلال إلى استيطان القلوب».

٢٣ للاطلاع على نص خطاب نتنياهو من تاريخ ١٨ كانون ثاني ٢٠٢١، انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/34TCPCZ.

٢٤ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة حيفا على الموقع الآتي: https://www.garinhadarlehadar.co.il/about1-c543.

٢٥ القناة السابعة، «الرسالة التي أغضبت اليسار: ماذا سنفعل للجم الأنوية التوراتية؟،» القناة السابعة، ١ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3tl05mK.

٢٨ عبد القادر بدوي، «عن ميليشيات المستوطنين المسلّحة في مستوطنات الضفة الغربية واللّد والرملة خلال هبّة أيار وما بعدها،» *ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار*، ١٤ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3CREB4f

29 HRW, “Israel.”

٣٠ يهوشع براينر، «مسلّحون بمسدسات وكيباه: أعضاء الصهيونية الدينية وقفوا دفاعاً عن (يهود اللّد)»، *هآرتس*، ١٤ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3LtSmKo.

٣١ بنتسي روبين، «وزير الدفاع غانتس: سيتم تجنيد عشر وحدات من حرس الحدود، الجيش لن يتدخل في فرض الأمن،» سيروغيم، ١٣ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3N21dnd.

32 HRW, “Israel.”

33 Ibid.

34 Ibid.

٣٥ عدالة، «عاجل: حملة «القانون والنظام» الموجهة ضد السكان العرب– رسالة موجهة من عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل الى المستشار القضائي للحكومة،» ٢٧ أيار ٢٠٢١، https://www.adalah.org/uploads/uploads/Letter_police_law_and_order_arrest_operation_27052021.pdf

٣٦ مساواة، «إضاءات على نشاطات مركز مساواة– عام ٢٠٢١» (حيفا: مركز مساواة، لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ٢٠٢٢)، انظر/ي الرابط الآتي: https://www.mossawa.org/Public/file/1Mossawa%20Center%20Year-In-Review%202021%20(Arabic).pdf .

37 HRW, “Israel.”

٣٨ راجع/ي قانون العقوبات الإسرائيلي لعام ١٩٧٧، البند ١٤٤ «و»، على الرابط الآتي: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/073_002.htm#Seif557.

٣٩ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟.»

٤٠ أوكورد، «توجهات في العلاقة بين اليهود والعرب بعد التصعيد» (القدس: الجامعة العبرية في القدس– مركز أوكورد في علم النفس الاجتماعي للتغيير الاجتماعي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3CTmOJS

٤١ انظر/ي نص الاتفاقية بين القائمة العربية الموحدة وحزب يوجد مستقبل على موقع الكنيست على الرابط الآتي: https://bit.ly/3CE6hcG.

٤٢ راجع/ي قاعدة بيانات مركز أمان على الرابط الآتي: https://bit.ly/3t4Z9Tl.

٤٣ يهوشع براينر، «قتل كل ثلاثة أيام،» *هآرتس*، ٢٠٢٢، https://bit.ly/37JnjuD.

٤٤ المرجع السابق.

٤٥ راجع/ي نص الخطة على موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec549_2021.

٤٦ راجع/ي نص القانون على موقع الكنيست، على الرابط الآتي: https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press15112021E.aspx.

٤٧ يانيف كوبوبيتس، «الشاباك يقيم لجنة لفحص ما إذا كان ضليعا في العنف المستشري بالداخل،» *هآرتس*، ١٢ تشرين أول ٢٠٢١، https://bit.ly/3CSFNnI.

٤٨ رونيت لفين–سنور، "عمليات التشجير تلك هي أمر روتيني" (مدونة على الإنترنت: ICON-S-IL Blog, 2022). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/365646C.

٤٩ للمزيد، راجع/ي: أحمد أمارة، ساندي سيدار وأورون يفتحئيل، *الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو في النقب* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –مدار، ٢٠٢١).

٥٠ أحمد أمارة، «قراءة في الموجة الثانية من «الخلاص/ التخليص» الصهيوني للأرض الاستيلاء على الأراضي في قضاء بئر السبع،» *مجلة استشراف*، العدد ٤ (٢٠٢٠).

٥١ مورون أزولاي، «من أفيدار وحتى الخرومي: أعضاء الكنيست الذين يمسكون أو يسقطون الحكومة،" *يديعوت أحرونوت*، ١٥ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CUvSOH

٥٢ ناعا شبيغل، «للمرة الثانية خلال أسبوع، الحكومة تؤجل التصويت على قرارات بسبب خلافات مع القائمة العربية الموحدة،" *هآرتس*، ١٦ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JrAQoo

٥٣ أمارة، *الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو*.

٥٤ انظر/ي نص الخطة الحكومية المصادق عليها وفق قرار حكومي رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢٤ تشرين أول ٢٠٢١، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec550_2021.

ملحق: المسرد الزمني

منظمة بتسيلم الإسرائيلية تنشر تقريرًا يتهم إسرائيل بممارسة الأبارتهايد، بعنوان: «نظام تفوق يهودي من النهر الى البحر: إنه أبارتهايد».	٢٠٢١/٠١/١٢
غارات إسرائيلية على مواقع إيرانية في دير الزور السورية تخلّف عشرات القتلى من الجنود السوريين والإيرانيين.	٢٠٢١/٠١/١٣
إسرائيل تفتتح سفارتها في الإمارات وتعيّن إيتان نائيه أول سفير إسرائيلي فيها.	٢٠٢١/٠١/٢٤
إسرائيل وكوسوفو تقيمان علاقات دبلوماسية، وكوسوفو تتحول إلى أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.	٢٠٢١/٠٢/٠١
وصول السفير الإماراتي إلى إسرائيل.	٢٠٢١/٢/١٤
المحكمة العليا الإسرائيلية تعترف بالتهويد على الطريقة الإصلاحية والطريقة المحافظة كأساس يمنح صاحبه حقّ الهجرة إلى إسرائيل بعد أن كانت تختصر الهجرات بالتهويد الأرثوذكسي فقط.	٢٠٢١/٠٣/٠١
محكمة الجنايات الدولية تقرّر النظر بخصوص ارتكاب جرائم حرب في فلسطين، وهو قرار من شأنه أن يعرّض مسؤولين إسرائيليين للإدانة أو المحاسبة.	٢٠٢١/٠٣/٠٣
يوم الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ ٣٦، وهي الجولة الانتخابية الرابعة خلال عامين.	٢٠٢١/٠٣/٢٣
بايدن يقرّر العودة إلى تقديم مساعدات إلى الفلسطينيين، من بينها حوالى ١٥٠ مليون دولار لصالح الأونروا.	٢٠٢١/٠٤/٠٧
هجوم إلكتروني على منشأة نطنز الإيرانية تدمّر أجهزة الطرد المركزي بعد أسبوع من اتفاق إيران–الإدارة الأميركية على العودة إلى المفاوضات النووية، وهو ما لا تريده إسرائيل.	٢٠٢١/٠٤/١١
وصول المواجهات بين المقدسيين والشرطة الإسرائيلية إلى ذروتها. كانت المواجهات قد بدأت مع بداية شهر رمضان، لكنها اشتدّت بشكل كبير يومي الخميس والجمعة (٢٢–٢٣ نيسان) لتتحول إلى هبّة باب العامود (نيسان ٢٠٢١) ثم هبّة أيار التي شملت مواجهة عسكرية مع قطاع غزة.	٢٠٢١/٠٤/٢٢
هيومن رايتس ووتش تنشر تقريرًا يدين إسرائيل بارتكاب جريمتي الفصل العنصري والأبارتهايد.	٢٠٢١/٠٤/٢٧
حادثة التدافع في جبل الجرمق (أو ما يُعرف إسرائيليًا بكارثة ميرون) والتي أسفرت عن مقتل ٤٥ متدينًا إسرائيليًا.	٢٠٢١/٠٤/٣٠
فشل نتنياهو في تشكيل حكومة وتكليف يائير لبيد بهذه المهمة.	٢٠٢١/٠٥/٠٥
المحكمة العليا الإسرائيلية تقرّر تأجيل النظر في إخلاء العائلات في حيّ الشيخ جراح على إثر تصاعد المواجهات في الحي.	٢٠٢١/٠٥/٠٩

بدء الحرب بين إسرائيل وفصائل المقاومة في غزة بعد أن أطلقت حماس صواريخ على مدينة القدس مع انتهاء المهلة التي حذّرت فيها إسرائيل ودعتها لسحب جنودها من المسجد الأقصى.	٢٠٢١/٠٥/١٠
انتشار المظاهرات في مدن الساحل ونتنياهو يعلن حالة الطوارئ في اللّد لأول مرة منذ العام ١٩٦٦.	٢٠٢١/٠٥/١١
اندلاع مواجهات في كل أنحاء الضفة الغربية بموازاة الحرب على غزة، أسفرت عن استشهاد ١١ فلسطينيًا. والجيش الإسرائيلي يتخوف من تكرار سيناريو انتفاضة شاملة في الضفة الغربية.	٢٠٢١/٠٥/١٤
إضراب شامل يعمّ كل المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية بين النهر والبحر.	٢٠٢١/٠٥/١٨
اتفاق على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل يبدأ فجر ٢٠٢١/٥/٢١: ١٥٠٠ هدف إسرائيلي تم قصفه في غزة؛ إطلاق ٤٣٦٠ صاروخًا من غزة؛ ١٠ قتلى إسرائيليين و٣ قتلى أجانب.	٢٠٢١/٠٥/٢٠
الإمارات تفتتح سفارتها في تل أبيب.	٢٠٢١/٠٥/٣٠
انتخاب إسحق هرتسوغ رئيسًا لإسرائيل.	٢٠٢١/٠٦/٠٢
الحكومة الـ ٣٦ بزعامة بينت–لبيد تحصل على ثقة الكنيست بدعم ٦٠ صوتًا، ورفض ٥٩ صوتًا وامتناع واحد (سعيد الخرومي عن القائمة العربية الموحدة).	٢٠٢١/٠٦/١٣
اتفاق بين المستوطنين في البؤرة الاستيطانية أفتار المُقامة على أراضي جبل صبيح في بيتا وبين جيش الاحتلال الإسرائيلي لإخلاء البؤرة دون هدم المنازل التي أقامها المستوطنين إلى حين النظر في تصنيف الأراضي.	٢٠٢١/٠٧/٠٢
وزير التعاون الإقليمي، عيساوي فريج، يُعلن عن البدء بتحضيرات لإعادة العمل باللجنة الاقتصادية المشتركة مع السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس التجاري.	٢٠٢١/٠٧/٠٧
مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغّر يعيد الموافقة على تجميد قسم من أموال المقاصة التي تدّعي إسرائيل أن السلطة الفلسطينية تدفعها إلى أُسر الشهداء والأسرى وتبلغ قيمتها حوالى ٥٩٧ مليون شيكل سنويًا.	٢٠٢١/٠٧/١١
فضيحة بيغاسوس: الكشف عن التجسّس على عشرات السياسيين والصحافيين عبر تقنية تجسس هجومية طورتها شركة NSO الإسرائيلية.	٢٠٢١/٠٧/١٨
بينيت يصادق على خطة لبناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، من ضمنها ٨٠٠ وحدة للفلسطينيين في البلدات الواقعة في منطقة «ج».	٢٠٢١/٠٨/١١
اتفاق أولي بين إسرائيل قطر وحماس على إعادة ادخال الأموال القطرية إلى القطاع بعد أسابيع من المواجهات على الحدود بين إسرائيل وحماس، وبعد ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب على غزة.	٢٠٢١/٠٨/١٩
أول لقاء بين بينيت وبايدن في البيت الأبيض دون أن يأتيا على ذكر القضية الفلسطينية.	٢٠٢١/٠٨/٢٧
لقاء في رام الله بين بيني غانتس والرئيس الفلسطيني محمود عباس.	٢٠٢١/٠٨/٣٠

وصول خالد الجلاهمة إلى إسرائيل كأول سفير للمملكة البحرين في تل أبيب.	
وفاة القنّاص الإسرائيلي بارئيل شموائيل بعد تسعة أيام من إصابته عند جدار غزة.	
هروب ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع- عملية نفق الحرية.	٢٠٢١/٠٩/٠٦
وزيران إسرائيليان عن حزب ميرتس يزوران مقر المقاطعة في رام الله ويجتمعان مع الرئيس محمود عباس.	٢٠٢١/١٠/٠٣
الجيش الإسرائيلي انتهى من النظر في تصنيف أراضي جبل صبيح وقرر أن حوالى ٦٠ دونما هي أراضي دولة قد تصلح لمنحها للمستوطنين في البؤرة الاستيطانية «أفتار» التي تم إخلاؤها في ٢٠٢١/٧/٢.	٢٠٢١/١٠/١٢
وزيرة خارجية السويد آن ليندي تصل إلى إسرائيل بعد أن تجمّدت العلاقات بين البلدين على إثر اعتراف السويد بدولة فلسطين في العام ٢٠١٤.	٢٠٢١/١٠/١٨
لقاء رسمي بين بينيت وبوتين لبحث التنسيق الأمني الذي يتيح لإسرائيل «حرية عمل» في سورية. ووزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس يحظر عمل ست منظمات فلسطينية مدّعيًا أنها تموّل «الإرهاب». وإسرائيل توقّع اتفاقًا مع الأردن برعاية إماراتية لبناء مولّدات طاقة في الأردن، ستقوم إسرائيل من خلاله بشراء الكهرباء من الأردن مقابل تزويدها بالمياه.	٢٠٢١/١٠/٢٢
المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يوافق على المخطط الهيكلي الذي وضعه الجيش بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢ ويقرّر السماح قانونيًا بإقامة المستوطنة «أفتار» على جبل صبيح بعد انقضاء ٤٥ يومًا لـ «الطعن» في المخطط الهيكلي.	٢٠٢١/١١/٠٢
الكنيست الإسرائيلي يُقرّ موازنة عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ لأول مرة منذ ثلاث سنوات.	٢٠٢١/١١/٠٤
وزيرا الدفاع الإسرائيلي والمغربي يوقّعان اتفاقية تعاون أمني استراتيجي هي الأولى من نوعها بين إسرائيل ودولة عربية.	٢٠٢١/١١/٢٤
إسرائيل تنتهي من بناء جدار بينها وبين غزة بطول ٦٥ كيلومترًا.	٢٠٢١/١٢/٠٧
لأول مرة في التاريخ، رئيس الوزراء الإسرائيلي يصل إلى الإمارات في زيارة رسمية.	٢٠٢١/١٢/١٢
لأول مرة في التاريخ، رئيس الوزراء الإسرائيلي يصل إلى البحرين ويلتقي ملكها.	٢٠٢١/١٢/١٥
الرئيس محمود عباس يزور وزير الدفاع الإسرائيلي» بيني غانتس في منزله في تل أبيب.	٢٠٢١/١٢/٢٨
اندلاع هبّة النقب بعد شروع الصندوق القومي اليهودي بتشجير أراضي أربع بلدات عربية للسيطرة عليها. أسفرت الهبّة عن اعتقال المئات من الشبان والشابات وشهدت مشاركة جماهيرية واسعة.	٢٠٢٢/٠١/١٣
منظمة العفو الدولية تنشر تقريرًا يتهم إسرائيل بممارسة جريمة الفصل العنصري.	٢٠٢٢/٠٢/٠١

المشاركون في التقرير

■ د. هنيدة غانم

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، اليهودية والقومية في اسرائيل.

■ الأستاذ أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار».

■ د. مهند مصطفى

حاصل على إجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا، ومدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، رئيس قسم التاريخ في المعهد العربي للتربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ومحاضر في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت. صدرت له عشرات الدراسات المحكمة في دوريات عالمية وعربية في مجالات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية.

■ د. فادي نحاس

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في مركز «مدار» متخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، يعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

■ د. عاص أطرش

حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، مدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه - الناصرة، عمل محاضرًا في قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية وشغل سابقًا مناصب عدة، منها مدير كلية الهندسيين في اعبلين. نشر العديد من الكتب والدراسات منها: كتاب «المبادرات الصناعية العربية في اسرائيل»، كتاب «البطالة لدى العرب»، «الصناعة العربية»، وصدر له مؤخرًا عن «مدار» كتاب «الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني».

■ د. عرين هواري

أكاديمية وناشطة نسوية. حاصلة على اللقب الثالث في دراسات الجندر من جامعة بئر السبع. تعنى أبحاثها في النشاط النسائي الفلسطيني داخل الخط الأخضر بين النسوية، الدين والسلطة السياسية. وهي مديرة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل: المركز العربي للأبحاث الاجتماعية

التطبيقية في حيفا. محاضرة غير متفرغة في الجامعة العبرية في القدس. حاليًا هي باحثة ما بعد الدكتوراه في مركز منيرفا لحقوق الإنسان في الجامعة العبرية.

■ د. أحمد أمارة

محاضر وباحث في الجغرافيا والتاريخ القانوني لفلسطين، وبشكل خاص قانون الأراضي العثماني والأوقاف. محام في مجال حقوق الإنسان وحاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ والدراسات الإسرائيلية من جامعة نيويورك. نشرت له عدة مقالات وكتب.

■ وليد حباس

باحث رئيسي في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، وطالب دكتوراه في دائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية، وله منشورات عدة يمكن متابعتها على موقعه الأكاديمي

https://orcid.org/0000-0002-9516-6550

■ عبد القادر بدوي

مساعد بحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، وطالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت، وأطروحته تتمحور حول تحولات المجتمع المدني الاسرائيلي وتأثير جمعيات ومنظمات اليمين في السياسة الإسرائيلية.